

مركز دراسات الوحدة العربية

تجديد الحديث
عن
القومية العربية والوحدة

الدكتور سعدون حمادي

تجديد الحديث
عن
القومية العربية والوحدة



مركز دراسات الوحدة العربية

تجديد الحديث
عن
القومية العربية والوحدة

الدكتور سعدون حمادي

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الاولى
بيروت: آب/ أغسطس ١٩٨٦

المحتويات

مقدمة

- ١ -

في مثل هذه الظروف التي ينحسر فيها المد القومي وتقل الكتابة عن هذه القضية الهامة في حياة العرب الحاضرة تزداد الحاجة لامرين هامين الاول نفسي والثاني فكري. ففي الناحية النفسية نحن بحاجة لروح الاصرار والتفاؤل وكل ما ينعت بالروح المعنوية العالية، إذ أن من الثابت بالتجربة الحية ان ما يعتمل في داخل الانسان ازاء الظروف مهم جداً في مدى اندفاع الانسان في العمل والنضال لتغيير تلك الظروف. فعندما تكون الروح المعنوية عالية والنفوس مشبعة بالتفاؤل والاصرار على النضال والعمل من أجل المثل الأعلى بذلك المقدار يكون الانسان قادراً على أن يعتصر جهوداً وعملاً يصبها من أجل تحقيق الغاية، ويحدث العكس عندما تكون المعنويات منخفضة. وفي كلتا الحالتين لا حدود - كما يبدو - لتصاعد جهود الانسان أو هبوطها. فالتقدم ليس له حدود منظورة كما أن التدهور ليس له حدود منظورة. حقا لقد كان الانسان دوما وفي نهاية المطاف هو الفاعل الاول في التأريخ، وبجهوده تتغير الظروف للأفضل، لذلك كان نضال الانسان هو المعول عليه في صنع الحضارة والتقدم البشري. لذلك حرصت جميع النظريات تقريباً على أن تضع أمام الانسان الادعاء الذي تقدمه بشكل الحقيقة المطلقة مدعية ان ما توصلت اليه هو الحق من أجل شحذ همة الفرد وتقوية روحه المعنوية باقناعه بأنه يناضل من أجل الحق. وذلك هو التفسير السليم لكل الحالات التي حدثت في التاريخ عندما تغلبت الفئة القليلة المؤمنة على الفئة الكبيرة المزعزعة الايمان ذات المعنويات المنخفضة. وخلاصة القول في هذا المجال هو اننا المؤمنون بالوحدة العربية بحاجة لقوة معنوية تقاوم ما توحيه الظروف الراهنة من انطباعات سلبية عن إمكانية تحقيق هذا الهدف القومي.

وبجانب ذلك نحن بحاجة لعمل فكري نستجلي به حقيقة الوضع الراهن لمسألة الوحدة العربية، وأقصد بذلك انه في الوقت الذي نجد فيه ظروفاً سلبية تواجه مسألة الوحدة العربية علينا أن نفحص هذا الموضوع من جميع الجوانب فهل هناك جوانب ايجابية لم يجر الالتفات لها؟ ويمكن وضع السؤال بالشكل التالي: هل هناك تطورات ايجابية لصالح قضية الوحدة قد حدثت خلال السنوات الأخيرة إلى جانب التطورات السلبية؟ انني أعتقد أن الجواب على ذلك ليس سلبياً. هناك تطورات ايجابية يمكن التنويه بها استكمالاً للصورة وللمسح الموضوعي للظروف التي تحيط هذه القضية.

إن الذي يقارن وضع الوطن العربي اليوم بوضعه قبل ربع قرن من الزمن لا يعدم أن يجد بعض التطورات الايجابية.

- ٢ -

الوطن العربي كما يحدده عموم الوحدويين يتكون من الاقطار الممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الاطلسي، أي أنه يضم اقطار المغرب العربي إلى جانب اقطار المشرق، ولكن ألم يكن ذلك التحديد نظرياً قبل ربع قرن من الزمان؟ ألم تكن تونس والجزائر والمغرب في حقيقة واقعها متصلة بالغرب وبفرنسا على وجه التحديد أكثر من اتصالها بالبلاد العربية؟ ماذا كان اهتمام تونس والمغرب بالوطن العربي وحقيقة علاقاتهما به؟ ماذا كان عرب المشرق يعرفون عن تلك الأقطار العربية؟ أعتقد أن علاقات هذه الاقطار ببقية أجزاء الوطن العربي كانت ضعيفة جداً في حين انها اليوم قد تطورت في اتجاه التفاعل والتقارب، فعلاقات تونس والجزائر والمغرب العربية أقوى بكثير مما كانت عليه سابقاً وتفاعل هذه الاقطار واهتمامها بالقضايا العربية، واهتمام بقية الاقطار العربية بما يجري في هذه الاقطار قد تطور أيضاً. ان تونس اليوم تضم مقر الجامعة العربية، وفي المغرب عقدت عدة مؤتمرات قمة عربية، والروابط القومية بين الجزائر وبقية الوطن العربي هي أقوى بكثير الآن مما كانت عليه قبل الاستقلال.

ولا يقل أهمية عن العلاقات السياسية العلاقات الاقتصادية التي نمت وتطورت بين هذه الاقطار وبقية أجزاء الوطن العربي، فقد نما التبادل التجاري وان لم يكن كبيراً إلا أنه مقارنة بما كان سابقاً قد حقق تقدما من دون شك. وقامت استثمارات من القطاع الخاص من أقطار المشرق العربي في أقطار المغرب العربي، كما عقدت العديد من اتفاقيات القروض الرسمية بين الحكومات في المشرق وفي المغرب، وحدث شيء من انتقال اليد العاملة كما هو الحال بالنسبة للعمال المغاربة في العراق وبدء تجارب انتقال الفلاحين.

وفي المجال الثقافي قطعت حملة التعريب شوطاً بعيداً، بخاصة في الجزائر، وعُرّبت وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، ونشطت حركة عقد المؤتمرات والاجتماعات الثقافية، وتوسعت حركة الوفود الرسمية والشعبية، وازدادت حركة السفر والسياحة، وتوسعت وسائل النقل المباشر بخاصة النقل الجوي بين أقطار المشرق العربي وأقطار المغرب العربي. وانضمت أقطار المغرب العربي إلى جميع أو معظم مؤسسات العمل العربي المشترك في جميع المجالات الرسمية والشعبية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وبعبارة أخرى حصل خلال الفترة المنصرمة اندماج بين أقطار المغرب العربي وأقطار المشرق العربي لم يكن موجوداً قبل استقلال هذه الاقطار وبذلك أصبح الوطن العربي أكثر تفاعلاً مما كان عليه في السابق. وذلك من دون شك تطور ايجابي.

التطور الايجابي الآخر يتعلق بمصر. فمصر في عهد السادات قد سارت في سياسة قطرية انعزالية عن البلاد العربية ومعادية للعمل العربي المشترك، ولو استمرت هذه الفترة لخلقت بمرور الوقت فجوة بين مصر، ذلك القطر العربي الهام من جميع الوجوه، وبين بقية البلاد العربية ولكانت النتيجة سلبية. ففي داخل مصر شجعت سياسة السادات النزعة الانعزالية القطرية في التصرف السياسي وفي توجيه وسائل الاعلام والثقافة. وفي بقية أقطار الوطن العربي كانت الميول السلبية إزاء مصر قد بدأت بالظهور والاتساع أيضاً، فقد كان متوقعاً أن تتوسع سياسة مقاومة نظام السادات لتشمل مقاومة مصر كقطر عربي بصورة غير مباشرة وحتى بصورة مباشرة عند البعض ممن ينقصهم الوعي القومي. ويلاحظ أن هذا الموقف السياسي بين مصر وبقية الاقطار العربية قد أضعف بدوره الروابط غير السياسية كالاقتصادية والاجتماعية والثقافية اي انه أدى الى اضعاف الروابط البشرية بين شعب مصر وبقية العرب.

ولحسن الحظ ان هذه الفترة لم تستمر فبزوال السادات حصل تطور ايجابي في مصر في العهد الجديد الذي حل محله. فالعهد الجديد، وبغض النظر عن كل شيء آخر، فانه لا يخلو من عامل ايجابي يتمثل في الانفتاح النسبي على البلاد العربية والخروج النسبي والتدريجي من سياسة الانعزال عن البلاد العربية. وبذلك بدأت ميول تبديد الجو السلبي الذي خلقه نظام السادات، وعادت الروابط السياسية بين مصر والبلاد العربية لشيء من التفاعل والتلاحم، وبدت بوادر تقوية في العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وأخذت مصر تتفاعل من جديد ولحد ما مع القضايا العربية.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أن هذا التطور الايجابي لم يكن مقصوراً على الدولة ومؤسساتها الرسمية، بل ظهر أيضاً على الصعيد الشعبي، لا بل ان التطور

الايجابي في صفوف الشعب المصري ربما كان أكثر أهمية من التطور الرسمي. وقد عبر شعب مصر عن هذا التعاطف العربي والتفاعل القومي بحوادث وتطورات عديدة معروفة. وقد عكست وسائل الاعلام، التي أخذت شيئاً من حرية التعبير في العهد الجديد، هذه التطورات على الصعيدين الرسمي والشعبي. وهكذا وبالتدريج وبشكل نسبي استعادت مصر توازنها ورجعت لموضعها العربي ولعلاقاتها القومية بالأمة العربية، ولا أظن أننا بحاجة لتعداد الادلة على ذلك في مختلف الميادين السياسية وغير السياسية فهي واضحة ومعروفة. ولعل من أهم ما يمكن الاشارة إليه في صدد الأمثلة هو المقاومة الشعبية لتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني، تلك المقاومة التي أخذت أشكالا متعددة وعبرت عن نفسها بشتى المناسبات. وليس أقل أهمية من ذلك تلك المشاعر العربية التي عبر عنها المواطنون المصريون العاملون في الاقطار العربية وأشير بوجه خاص الى مشاعر المواطنين المصريين في العراق. اذن فقد حدث في مصر تطور ايجابي لصالح الاتجاه القومي لا يمكن اغفاله وتنبع أهميته بالطبع من أهمية مصر كقطر عربي من جميع الوجوه، فسكان مصر الآن يشكلون نسبة مهمة من سكان الوطن العربي وستزداد هذه الأهمية في المستقبل بفعل النسبة العالية للزيادة الطبيعية. وموقع مصر في قلب الوطن العربي جغرافيا لا يمكن اغفاله في الوحدة السياسية. ومصر مركز ثقافي وحضاري معروف الاهمية في الوطن العربي، كما ان أهمية مصر الاقتصادية ولطرق المواصلات العالمية كذلك معروفة. ان دور مصر في الوطن العربي لا يمكن اغفاله والوحدة العربية في نهاية المطاف لا يمكن أن تتحقق ولا تكون تامة بغياب مصر. لذلك فإن التطور الايجابي الذي حصل بعد زوال السادات أمر مهم تجدر الاشارة إليه.

التطور الايجابي الثالث حصل في منطقة الخليج العربي. وبغض النظر عن الدوافع، وبغض النظر عن تصرفات البعض فإن قيام مجلس التعاون الخليجي قد خلق من دون شك فرصة للتقارب بين ستة أقطار عربية. فمهما يقال عن أهداف هذا التجمع أو ما يمكن أن يؤدي اليه في المستقبل فمن دون شك أن هذه المنظمة قد أوجدت مجالا اضافياً لمنظمة الجامعة العربية، تستطيع الاقطار المنتمية إليه أن تحقق كثيراً من خطوات التقارب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي هي بحد ذاتها لا يمكن الا أن يقال عنها ايجابية. اذ ان كل تقارب بين الاقطار العربية هو من دون شك عمل ايجابي قومياً.

وعلى صعيد الواقع فقد بدأت هذه الاقطار تنشط في هذا المجال وقد حققت أو بدأت بتحقيق عدد من خطوات التقارب الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والاعلامي. وخطوات كهذه حتى ولو كانت تتعلق ببعض الاقطار العربية وليس كلها، فهي من

دون شك أفضل من عدمها. صحيح اننا بحاجة الى مزيد من الوقت لمعرفة مدى نجاح هذه الخطوات، الا ان ذلك يصح على جميع خطوات التقارب بين الاقطار العربية. فالعمل العربي المشترك عمل جماعي، لكن هذه الصفة لا تشترط شمول المشاريع والاتفاقيات جميع البلاد العربية؛ فالاعمال التي يمكن أن تشترك بها كل البلاد العربية أمر جيد، إلا أنه حتى المشاريع والاتفاقيات التي تشمل بعض البلاد العربية أمر جيد أيضاً. لذلك فإن العمل المشترك الذي يمكن أن يقوم بين اقطار هذا المجلس لا يمكن إلا أن يعد ايجابياً من زاوية التقارب القومي سواء أكانت الدوافع قومية أم لم تكن.

اذن فالوضع العربي الحالي لا يخلو من بعض التطورات الايجابية لصالح الاتجاه القومي، وان كانت هذه التطورات لا توازن تماماً التطورات السلبية التي نعرفها، فأنها مع ذلك موجودة ومن المفيد عدم اغفالها في أي مسح فكري للحالة التي يمر بها الوطن العربي الآن.

- ٣ -

منذ بدأ الشعور القومي ينمو ويتحرك في بداية النهضة العربية الحديثة والخط القومي في صعود. فقد تحول الشعور القومي إلى فكرة القومية العربية، وشهدت فكرة القومية العربية نفسها تطوراً ايجابياً إذ تطورت من حالة سديمية أولى إلى مرحلة أكثر تطوراً عندما أخذت الحركات القومية والمثقفون القوميون ببحث مسألة المحتوى إلى جانب الاطار العام. وبذلك خطت عملية التكوين الفكري للقومية العربية خطوة مهمة إلى الأمام، فتكونت فكرة القومية التقدمية ذات المحتوى الشعبي الاشتراكي وجرى تطور للاشتراكية العربية كمحتوى اقتصادي واجتماعي للقومية العربية. وقد حدث ذلك بفعل نشاط فكري واسع تناول قضية القومية العربية كنظرية ساهم به المفكرون القوميون من مختلف الاقطار العربية وبخاصة في سورية والعراق وفلسطين.

وقد تعزز ذلك النشاط الفكري الايجابي بتطورات سياسية ايجابية، إذ نشأت الجمعيات والاحزاب والنوادي السرية العربية في أواخر الفترة العثمانية ثم قامت الثورة العربية في سنة ١٩١٦. وتتابعت التطورات السياسية الايجابية بحركات الاستقلال العربية التي أدت إلى سلسلة من استقلال الاقطار العربية وقيام حكم وطني فيها لاول مرة بعد قرون من الحكم الاجنبي العثماني. وحدث أول تطور للعمل العربي المشترك بقيام جامعة الدول العربية ومؤسساتها النوعية المعنية بالنشاط الجماعي العربي في مختلف المجالات. ثم حدث أهم تطور ايجابي سياسي بقيام الوحدة بين مصر وسورية.

إن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا التطور الثقافي السياسي في المجال القومي هـو أهمية النشاط الثقافي في ايقاظ الوعي القومي وفي خلق التطورات الايجابيـة اللاحقـة. ان بداية النهضـة العربيـة الحديثـة كانت في بعث الـتراث العربي ونشر اللغـة العربيـة والادب العربي وتعميم ذلك بواسطة وسائل الـطباعـة الحديثـة. ويلاحظ عـلى علاقـة الثقافة بالتطور السياسي أنها علاقة متبادلة التأثير كما هو الحال في كـافة نـواحي التطور الاجتماعي. فالتطور الايجابي الذي حدث في مجال الثقافـة القوميـة والفكر القـومي قد سـاعد عـلى خلق رأي عام في اتجـاه الوحـدة وادى ذلك بـدوره إلى التأثـير الايجابي في المجال السياسي. والتطورات السياسية الايجابيـة نفسها قـد خلقت موجـة جديـدة من النشاط الفكري القومي الذي أضاف تأثيـراً ايجابيـاً جديـداً في خلق تطورات سيـاسية لصالح القضية القومية، وهكذا تحركت هذه العلاقة المتقابلة في التأثير والتأثير المقابل. المهم في كل ذلك هـو الاشارة إلى دور الثقـافة الهـام في تطور التيـار القومي العـربي. فكلنا قد اطلع وتثقف بالادبيات القومية التي انتشرت اثناء وبعد الحرب العالمية الثانيـة التي سـاهمت بها المنـظمات السيـاسيـة القـوميـة والافـراد القـوميـون من مختلف البـلاد العـربية. وكـانت تلك الادبيات ذات أثـر في تكوين ثقـافة الجيـل وتحديـد اتجاهـاته. ولست بحاجة في هذا المجال إلى التنويه بدور الفكر في تحريك الانسان فهو معـروف، فالانسان يتحرك كما يفكر وفكره يتكـون من خلال العمليـة الثقافيـة التي يتعرض لها سواء أكانت عمليـة دراسية منـظمة أم غـير ذلك مما يدخـل في عداد التثقيف الـذاتي وثقافة المحيط.

هكذا كان الخط البياني للثقافة القومية وللتطور السياسي القومي صاعداً بصـورة متقابلة يؤخذ بعضه بزمام البعض الآخر. فماذا نجد اليوم؟

- ٤ -

الوضع العربي الحالي يشهد نزولا في الخط البياني. وكما ان العـلاقة بـين التطور الثقـافي والتطور السيـاسي متقابلة وحلزونيـة في حالـة الصعـود كـذلـك هي في حـالـة الهبوط. ونقطة الهبوط في هذه المرحلة بدأت بـالسياسـة متمثلة بسلسلة من التطورات السياسية السلبية، أبرزها انفصال سورية عن مصر وهزيمة الخامس من حزيران/يونيـو ثم اتفاقيات كامب ديفيد. لقـد كان للحـدث السياسي السلبي أثـر سلبي على الفكـر القومي من حيث الكم ومن حيث المحتوى. فالذي يتتبع الادبيات العربية المنشورة في الوطن العربي يلاحظ بوضـوح قلة ما يكتب عن القـومية العـربية وازديـاد الاهتمامـات بـأمور أخـرى وترديـد صدى التـطورات العاليـة بحجم أكبر ممـا يجب أو ما تستحق. والضمور الثقافي القومي هذا بـدوره قد فعـل فعله في تقويـة الميول السلبيـة في العمل

السياسي العربي، وهكذا بصورة متقابلة التأثير هبط الوضع العربي العام إلى المستوى الذي نحن فيه الآن. فماذا نستطيع أن نعمل؟

قبل أن نجيب على هذا السؤال لابد من التعرض لمسألة مهمة هي دور الثقافة في التطور. هل وظيفة الفكر هي أن يعكس أوضاع التطور كما هي بالتعبير التام عن واقع الحال ام ان وظيفته ان يلعب دوراً ايجابياً في التأثير بذلك الوضع؟ ان الذي يمكن استنتاجه من الوصف الذي تقدم عن مكان الفكر العربي في التطور الذي شهده الوطن العربي منذ بداية النهضة العربية الحديثة هو ان هذا الفكر في الغالب كان مستجيباً أكثر منه فاعلا. فهو قد استجاب لحالة النهوض القومي وعبر عن التفاؤل العام الذي شهدته البلاد العربية وحاول صياغة نظرية للقومية العربية استجابة للحاجة التي يتطلبها العصر الحديث. وكان في مرحلة الهبوط مستجيبا أيضاً فعكس تراجع القومية العربية سياسياً وتأثر بالوضع المتشائم الذي خلقته السياسة وتأثر بالوضع النفسي الذي صاحب كل ذلك، في حين ان المطلوب هو ان يقف ضد التيار لا أن يستجيب له وان يبقى مصراً على الحقيقة ومتعلقا بالجوهر الايجابي ومقاوماً للعوامل النفسية السلبية. وبعبارة أخرى كان المطلوب من الفكر ان يقوم بهجوم ثقافي معاكس لتقليل الآثار السلبية للنكسات السياسية أولاً ثم عن طريق التأثير في الرأي العام وثانياً التأثير على مواضع اتخاذ القرارات للقيام بالتأثير في الاحداث السياسية نفسها وتوجيهها لصالح الاتجاه القومي وبالتالي قيادة عملية الصعود من جديد. ان هذا الدور لم يلعبه الفكر مع الأسف.

ومرد ذلك بنظري يعود لأكثر من سبب. إن ضعف الفكر العربي عموماً سبب موجود ولا يمكن نكرانه. فدائرة الثقافة لا تزال محدودة وضيقة، ونسبة الامية لا تزال عالية، ووسائل النشر والاعلام لا تزال محدودة والى حد ما مقيدة، والتفاعل الحي بين العاملين في الحقل السياسي والمسؤولين عن اتخاذ القرارات وبين الوسط الثقافي لايزال ضعيفاً ومحدوداً. كل ذلك صحيح وموجود ولا يمكن اغفاله، وستبقى هذه العوامل موجودة لفترة ليست قصيرة من الزمن ولا يحلها غير التطور العام في جميع نواحي الحياة فهي أمور مرهونة بكامل عملية النهضة، تلك العملية المعروفة بأنها عملية متشابكة ومعقدة. ولكن هناك بعض العوامل الأخرى غير الضعف الثقافي العام من المفيد تسليط الضوء عليها ومعالجتها. هناك أولاً مسألة ادراك أهمية الثقافة. إن الخطوة الاولى في تقوية العمل الثقافي القومي هي ادراك أهمية الثقافة. فنحن لا نستطيع أن نعمل شيئاً في هذا المجال قبل أن نكون مؤمنين بأهمية ما نعمله وفاعليته. فهل هناك اجماع عند المثقفين العرب وعموم المعنيين بالثقافة على أهمية العمل الثقافي ودوره الفاعل في التطور السياسي القومي للوطن العربي؟ الدلائل لا تشير إلى وجود قناعة

تامة. انني أميل إلى الاعتقاد بوجود شيء من الشك عند المثقفين العرب بالدور الـذي يمكن أن يلعبه الفكر في توجيه الاحداث السياسية. ان الملاحظ للوسط المثقف العربي يلمس أيضاً وجود شك في أهمية الرأي العام في التأثير في الواقع الموجود. صحيح ان مؤسسات الواقع العربي قد وصلت درجة من التحجر وعدم المرونة والتمسك بالبقاء والتشابك مع المصالح الخاصة الامر الذي يحتاج إلى نضال سياسي لتغييرها، إلا أنه صحيح أيضا ان النضال السياسي نفسه لا يمكن إلا أن يتأثر بالفكر. والثقافة نفسها لم تعد مقصورة على الفهم القديم الـذي يؤكد على المعلومات أكثر من أي شيء آخر، فهي بمفهومها الحديث تقوم على التفاعل الحي مع الواقع والعمل على تغييره في اتجاه المثل العليا للمجتمع. وبعبارة اخرى ان مسألة أهمية الفكر ودوره في التطور القومي لم تحسم بعد وان كان تفهمها في ازدياد. اذن فالفكر والعمل الثقافي القومي ضروري في هذه المرحلة ويستطيع أن يعمل شيئاً في الاتجاه المعاكس للتدهور القومي الذي نشهده الآن. وعلى جميع المثقفين القوميين أن يساهموا بذلك ويعتبروه واجباً قومياً يستوجب تضافر الجهود وتصاعد النشاط ليتخذ شكل هجوم ثقافي معاكس يقاوم الارتداد ويساعد على تكوين تيار صاعد جديد.

المسألة الثانية نفسية تتعلق بالمعنويات كما سبق ان ذكرت. قليلاً ما نعير أهمية في تحليلاتنا وأحكامنا للعوامل النفسية مع أنها مهمة، فالانسان كائن حي يتصف بالتعقيد، والنفس البشرية تتفاعل مع محيطها وتستجيب لما حولها من ظواهر وأوضاع وتؤثر فيها. ويعتمد نشاط الانسان وكمية عمله وما يبذله من جهد إلى حد مهم على حالة وضعه داخل نفسه.

اننا الآن نمر بمرحلة انحسار قومي بسبب عوامل متعددة أكثرها معروف. وهذا الوضع الذي ينعته البعض بالزمن الرديء لا يمكن إلا أن يكون له بعض التأثير علينا كأفراد، فهو يشكل حالة الطقس التي نعيش في ظلها وهو بمجرى الاحداث والروح السائدة الآن.

والوضع الاعتيادي هو أن يكون لهذا الجو المثبط بعض الاثر علينا كأفراد، الامر الذي يستدعي الانتباه والمعالجة. وعملية المعالجة هذه تتم ذاتياً بين كل فرد فينا وبين نفسه، فالفرد منا بحاجة إلى أن يتولى معالجة وضعيته الداخلية بنفسه، فيستجمع قواه ويحشد امكانياته لمقاومة هذا الاثر السلبي بشتى الوسائل مستعيناً بالتاريخ والمبادىء وبالشواهد المؤيدة لموقف الرفض للتشاؤم والمقاومة للاثر السلبي. إن عملية المقاومة الداخلية هذه تتطلب منا أول ما تتطلب أن يرتفع الصوت ضد الواقع الموجودوالتجرُؤَ عليه وتفنيده والقيام بكل ما نستطيعه من نشاط ثقافي وعملي لمقاومته. إن مقاومة ميول

التشاؤم التي يوحيها الواقع هي أول ما يجب أن يقوم به الفرد مع نفسه لتحصينها وتقوية دفاعاتها. وبذلك نستطيع انجاز نقطة البداية لمعاودة الهجوم والعمل لقلب التيار في اتجاه الوحدة. ليتكلم كل منا وليرتفع صوته عاليا ضد هذا الزمن الرديء. ان البداية الجريئة مهما كانت متواضعة مهمة لأنها متى ما صمدت فإنها ستكسب الاصوات المترددة الواقفة على الخط الفاصل، وكل زيادة في قواها ستؤدي بصورة حلزونية إلى تغذية نفسها وحصولها على زيادة جديدة في القوة وهكذا. نعم الوحدة العربية هي الهدف الذي سيتحقق بالنضال والعمل والتضحية، من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي. وكل ما في الواقع الراهن من مشاكل وصعوبات دليل معها لا ضدها. لنقل جميعنا ذلك ولنتحدث عنه ولنكتب عنه.

- ٥ -

على هذه الاسس قمنا بتأسيس مركز دراسات الوحدة العربية بعد نكبة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، فقد كان الجو مكفهراً آنذاك والتشاؤم سيد الموقف والمعنويات هابطة. وكانت بداية متواضعة إلا أنها مصرّة، وها نحن الآن نشهد نمواً مستمراً لهذه المؤسسة الثقافية القومية. ولم يكن نموها بسبب عوامل خارجية أو غير اعتيادية بل يعود كاملا إلى شيء من روح الاصرار والجرأة في رفع الصوت والعمل الدؤوب في الجانب المعنوي وإلى القناعة الكاملة بأهمية دور الثقافة في العمل القومي في الجانب الفكري. إن هذه المؤسسة التي سلخت من عمرها ما يزيد عن العشر سنوات لم تحقق شيئا ملموساً بعد، ولكننا متأكدون من جدواها فهي قد استطاعت جلب الانتباه عند عدد لابأس به من المثقفين واستطاعت أن تنمو لمؤسسة مستمرة تقارب الثبات النهائي. كما لدينا شعور أولي بأنها لا تعدم التأثير في الرأي العام؛ فهي تشكل على الاقل احدى نقاط المقاومة للانحسار القومي الذي يلف الوطن العربي. هذا ما نستطيع أن نقوله الآن وقد نستطيع أن نقول ما هو أكثر في المستقبل. ولعل أفضل دليل عملي لدينا على الاستجابة والاهتمام بالفكرة التي يسعى المركز لنشرها، فكرة القومية العربية والوحدة العربية، هو مؤشر المبيعات من الكتب واعداد المجلة: «المستقبل العربي». لقد لاحظنا انه بالرغم من جو الانحسار فهناك طلب على الادبيات القومية وان هذا الطلب في ازدياد. لذلك فقد قررنا اعادة طبع الادبيات القومية التي سبق ان نشرت ودخلنا مجال اعادة نشر ادبيات التراث القومي. ومن هنا كان اهتمامي واهتمام المركز بإعادة نشر المقالات التي يتضمنها هذا الكتاب.

لقد كتبت معظم هذه المقالات خلال فترة بدأت بتأسيس المركز ونشرت في مجلة **دراسات عربية** ومجلة **المستقبل العربي** وكلها تدور حول قضية القومية العربية

والوحدة العربية. وقد توخيت في هذه المقالات أموراً متعددة. فمن ناحية كنت أطمح كما يطمح غيري إلى أن أضيف شيئاً جديداً في مجال تطوير فكرة القومية العربية، أما مدى ما أصبت في هذا المجال فأمر متروك للقارىء وللمستقبل أن يحكم عليه، ومهما يكن فتلك رغبتي ويكفيني منها النية على الاقل. كما كان ماثلاً في ذهني عند كتابة معظم أو كل هذه المقالات أن أساهم في عملية تبديد التشاؤم عن طريق مناقشة المعوقات وتعبئة الادلة المضادة من جهة وشرح الادلة المؤيدة من جهة أخرى. واذا ما طلب مني أن أشير إلى ما اعتبره منطوياً على شيء من التجديد والمساهمة في التطوير في هذا المجال السلبي الايجابي، فيمكن أن أشير إلى انني في أكثر من موضع من هذه المقالات أعرت اهتماماً خاصاً لقضية التنمية الاقتصادية الحقيقية التي هي بنظري مستحيلة في ظل التجزئة ولا سبيل إليها إلا بالوحدة بخاصة وأن التطور التقني في الصناعة وانتاج السلع الانتاجية سائر في طريق التأكيد على أهمية السوق الاقتصادية الكبيرة.

والامر الثالث الذي توخيته هو البساطة في التعبير، يقينا مني بأن المطلوب هو الوصول لأوسع الجمهور العربي والتأثير فيه، وبأن أهمية ما يكتب تكمن في الأثر الذي ينتج عنه ذلك الأثر الذي يعتمد الى حد لا يمكن اغفاله على مدى فهم القارىء له وتقبله وتشوقه وإقباله عليه.

إن محتويات هذا الكتاب مجموعة مقالات ولكنها حول موضوع واحد ولهدف واحد. كما أنها كتبت في معظمها بوضع نفسي واحد كما سبقت الاشارة إليه. لذلك فقد وجدت من الممكن أن يضمها هذا الكتاب. وان كان فيها شيء من مآخذ الجمع فهو وجود بعض الاعادة لبعض الافكار اما بسبب تفاوت الوقت الذي كتبت فيه أو لشعوري بالحاجة إلى التأكيد وزيادة الايضاح. اما لماذا أطلقت على الكتاب اسم **تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة** فآمل أن يكون واضحاً بعد الحديث الذي أوردته أعلاه. اننا فعلاً بحاجة إلى تجديد الحديث عن هذا الهدف القومي الكبير لنخلق مناخا ثقافياً مشبعاً بالروح القومية ولنجعل القارىء العربي يجد الادبيات القومية حيثما ذهب. علينا أن نلبي الطلب الموجود على الثقافة القومية وأن نوسع دائرته ما أستطعنا وألا نترك روح التشاؤم وثقافة الواقع الموجود تفعل مفعولها في تكوين ثقافة الجيل الجديد. هذه هي دعوة المثقفين العرب المؤمنين بالقومية العربية والوحدة العربية إلى المساهمة بهذا الجهد الثقافي الواسع الذي نحتاجه لتحقيق هذا الهدف، وهي مسؤولية علينا جميعاً أن نتحملها.

الدكتور سعدون حمادي

آذار/مارس ١٩٨٦

١ - القوميّة العربيّة: مُشكلةً وحلاً وأسلوباً(*)

(*) نشر هذا المقال في: الآداب، السنة ٣، العدد ١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥)، ص ١ - ٦ و٧٧ - ٧٩.

- ١ -

نقطة الانطلاق في هذا البحث حقيقة لا يصعب اثباتها، هي أن القومية العربية اليوم بحاجة إلى نظرية شاملة في الحياة لم توضع بعد، رغم ما كتب وقيل خلال نصف قرن من الزمان. صحيح أن القومية العربية كروح قد فتحت براعم يقظة عظيمة في الوجدان، وخلقت هذا التحفز الملموس لحياة أفضل؛ وصحيح كذلك أننا قد رأينا خلل الرماد وميض فكر أصيل حاول الغوص في المشكلة وحلها، ولكن الذي لا ريبة فيه ان هذه الروح لم تعبر بعد عن نفسها بنظرية كاملة محكمة البناء تكتشف الطريق الصحيح للنهضة القومية. فالعمل الايجابي المباشر هو الذي يستطيع تبديل واقعنا الفاسد بحياة سليمة صاعدة؛ ولكن ذلك يستلزم فكراً نشيطاً يكتشف قوانين الحياة ومنطق الواقع المتشابك ليحول الحركة العمياء إلى عمل منظم يقوده الوعي. فلواقعنا الفاسد منطق يسيطر على جريان الحياة فيه، وقوى مادية تنتج نوعاً معيناً من الظواهر تحدده الأسس التي يرتكز عليها المجتمع. ويعني ذلك أن للمجتمع العربي في وضعه الحاضر مشكلة معينة ذات ملامح وحدود، وحلها لا يكون إلا بطريق معين واحد، إذ من الخطأ تصور الواقع ككومة من قطع الصفيح لا يشد القطعة منها بالاخرى أي رباط، وتتداعى إذا سحبت منها أي يد أية قطعة من أي موضع. فضعف الفكر عندنا هو الذي حجب مبدأ أساسياً في علم الاجتماع، وهو أن المجتمع يسير وفق نظام، صحيحاً كان أم معتلاً، اذن، ففي اطار ظروف معينة، لا

يمكن أن يكون للنهضة إلا طريق واحد معين، هو هذا وليس ذاك. وان دور الفكر هو اكتشاف الحل الوحيد الذي تتطلبه المشكلة، وإلا بقيت الروح القومية عمياء لا يعصمها الاخلاص والتضحية من أن يكون صاحبها كناطح صخرة. وحديثي هذا محاولة أولية لمناقشة بعض الأسس النظرية للعمل القومي.

- ٢ -

كلنا متفق على وجود مشكلة يعانيها مجتمعنا العربي الحاضر فتحت فجوة واسعة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون. ويدل على الاتفاق هذه الشكوى الاجتماعية والتذمر الشامل الذي تعكسه الصحافة والادب والفن وتدل عليه الثورات والاضطرابات. ولكننا، ونحن المجمعون على وجود المشكلة، لسنا متأكدين من مصدرها. فتباين الاساليب وحتى الاهداف عند العاملين في الحقل القومي يدل على اختلاف جوهري في فهم طبيعة المشكلة. ويهمني في هذا المجال أن أتناول اتجاهاً قوامه روافد متباينة في أهدافها، ولكنها مجتمعة في إطار فكري واحد.

يحدد هذا الاتجاه مشكلة المجتمع العربي بأنها تخلف عن نموذج حضاري تحقق في أقطار معينة في العالم. فهنالك حضارة الديمقراطية الرأسمالية التي تمثلها أمريكا، وهناك الاشتراكية الدكتاتورية التي يمثلها الاتحاد السوفياتي، وأخيراً هناك الدولة القومية التي حققتها النهضة الالمانية والنهضة الايطالية. كل هذه النماذج المتباينة قد انعكست مدارسها الفكرية في مجتمعنا الضعيف المناعة، الباحث عن طريق النهضة. وهذا الاتجاه الذي يجد تعريف المشكلة سهلاً بسيطاً ـ نظراً لوجود مقياس ملموس جاهز للرقي يستمده من أحوال تلك المجتمعات ـ يقدم حلاً بسيطاً لا يتطلب غير معرفة تاريخية لتطور تلك المجتمعات للأخذ بأساليبها واتباع خطواتها.

ونحن إذا ما فحصنا بنية هذا الاتجاه، وجدنا أن تسلسله المنطقي يحتم استناده على فرضيات يتخذها قاعدة للانطلاق.

هناك الافتراض بأن التطور البشري يسير حسب قانون طبيعي أزلي قرر مصير السابق وسيقرر مصير اللاحق، بفعل حركة مستمرة معروفة النتائج. وفكرة القانون الطبيعي هذه مركزية في هذا الاتجاه رغم اختلاف مدارسه على المصدر. فالديمقراطية الرأسمالية ترى بأن الحتمية في التطور وليدة الطبيعة البشرية الثابتة في كل زمان ومكان. فللفرد خصائص فطرية جوهرية تحدد سلوكه، وبالتالي نوع المجتمع الذي يعيش فيه. والانسان بطبيعته مدفوع للمحافظة على النفس والسعي لنفعه الخاص، والانسان كذلك عاقل يفضل الكثير على القليل والحسن على الرديء، لذلك فأفضل

سبيل للتقدم هو تحرير الفرد من الحواجز الاصطناعية ليستطيع التصرف حسب ما تمليه عليه طبيعته، أي أن يخضع للقانون الطبيعي. وعلى ذلك فأفضل وسيلة للإعمار الاقتصادي مثلاً: هي الملكية الخاصة وحرية العمل والتجارة والمنافسة بين الأفراد. والحتمية في التاريخ واضحة المعالم في الفكر الماركسي الذي يقرر بأن مصدر القانون الطبيعي هو حركة المادة بنطاق خارج عن كيان الفرد. فالمادة في حركة دائمة حسب نظام تناقضي يسيّر المجتمع، وحركتها الازلية هي التي تمد عملية التهديم والبناء بالوقود حتى يتحقق الوضع المثالي. ويعترض هذا الاتجاه أيضاً أن الفوارق بين المجتمعات ليست بذات مفعول جوهري في تحديد نوعية التطور، لأنها أما عرضية موقتة ستطحنها عجلة التطور، وإما دائمية ليست بذات مفعول لأنها سطحية لا تمس جوهر الانسان الثابت في كل زمان ومكان. إن العالم كوحدة قوامها أفراد هو موضوع البحث لا الأمة.

هذا هو التخطيط العام لهذا الاتجاه ومركز الثقل في الموضوع هو أنه ينكر خصوصية المشكلة في المجتمع العربي. وبتعبير آخر انه ينكر التجربة الخاصة للأمة العربية، لذلك فهو لا يرى ضيراً باقتباس الحل من أوضاع مجتمعات أخرى.

هذا الاتجاه الذي أرى غيره، قد ثبته في المطلع ليساعد ـ بالمقارنة ـ على توضيح الخط الذي سترسمه الملاحظات التي يدور حولها البحث. أما ردي عليه فسيكون متضمناً لا مستقلاً.

ـ ٣ ـ

لنبدأ أولاً بتحديد المشكلة كقاعدة للارتكاز. السؤال الأول المنتظر في هذا العدد هو: ما هي هذه المشكلة القائمة التي يشكو منها الجميع؟ ما هو تعريفها؟

إن التعريف العام الذي أقدمه كجواب للسؤال هو ما يلي: مشكلة المجتمع العربي تأخر شامل عميق في حياة الشعب تراكم خلال الزمن الممتد بين بداية الانحدار في الحضارة العربية ونقطة الحاضر. لقد قلبت النهضة العربية في ظل الاسلام أعماق المجتمع الجاهلي روحاً وفكراً عن طريق قلب أعماق الفرد. ولم تكن تلك الحضارة الضخمة إلا نتيجة لتوفر المجتمع القومي السليم الذي أتاح لامكانيات الفرد أن تنفجر والذي دام حتى أواخر العهد الأموي وصدر الدولة العباسية. ولكن الفتح والتوسع ـ إذ أدخل في إطار الدولة العربية شعوباً عديدة مختلفة ـ قد فكك ذلك المجتمع وأضاع عليه استقلاله وانسجامه، فدخلت المجتمع العربي تيارات فكرية غريبة أدت إلى اضعاف قوة الدفع في النهضة، أي الروح العربية التي حركها

الاسلام. لذلك فأنا من الذين يرون في العصر العباسي المتأخر عصر ضعف وانحلال رغم أن الحضارة العربية قد أعطت ثمارها فيه. والضعف الذي بذره تفكك الكيان القومي في أواخر العهد العباسي قد أعطى ثماره في الهزيع الاخير الذي انهارت به الدولة على يد المغول، والفترة المظلمة التي أعقبت ذلك. وللمثال نورد أثر الشعوبية في تشويه روح الاسلام بما حقنت فيه من أفكار وثنية ومجوسية، لا تزال آثارها باقية حتى الآن في طقوس بعض الفرق الاسلامية وعاداتها. إن بداية الانحدار هي فقدان المجتمع القومي، نتيجة للفتح. وبطريقة متسلسلة مترابطة، أدى هذا الضعف إلى ضعف أكبر، وهذا إلى أكبر منه، وهكذا انحدر المجتمع العربي بحركة حلزونية، ينتج الجهل فيها مزيداً من الجهل، والفقر مزيداً من الفقر بشكل مشابه لحركة الدورة التجارية التي تهبط بالاقتصاد الرأسمالي من قمة الرخاء إلى قعر الازمة. وبالرغم من كون المحرك الاول للموجات المتتابعة من الفساد خارجياً - بمعنى أنه لم يبدأ في الفرد بل بسبب فقدان المجتمع القومي - فهو، بمرور الزمن، قد نفذ إلى الاعماق. أي أن الفساد الذي انتاب نظام المجتمع - الاطار الذي ينتظم فيه نشاط الافراد - قد توسع وتركز حتى تسرب إلى الفرد ذاته؛ وذلك لأن المجتمع العربي، كأي مجتمع آخر، وحدة متشابكة لا يمكن منع المرض في جزء منه من الانتقال إلى الاجزاء الأخرى في الأمد الطويل، والمرض الواحد فيه يسبب أمراضاً أخرى أشد وأقوى على الانتقال إلى أجزاء الجسم الأخرى والتسرب من الجلد إلى القلب. وتقرر خاصية استمرارية الحياة في المجتمع بأن فساد الحاضر مركّب تَرَشَّح من ظروف قديمة وحديثة. إن فساد المجتمع العربي الحاضر شامل وعميق، فهو لا يقتصر على جانب واحد من الجوانب الحياة ولا ينحصر في النظم والقوانين. إن مصدر الفساد اعتلال أصاب نفسية الفرد.

أما الخطوة التالية في البحث، فهي الاجابة على هذا السؤال: إذا كانت مشكلة المجتمع العربي الحاضر فساداً انتاب الفرد، فما هي معالم هذا الفساد؟ ما هي معالم الضعف في شخصية الفرد العربي اليوم؟ فيما يلي توضيح عام لبعض هذه المعالم:

هناك أولاً الانانية المتمثلة في التكالب على نفع الذات، مهما كانت الوسائل والنتائج، فالفرد في مجتمعنا بصورة عامة يعاني من هذا النزوع لجمع النفع لنفسه، ولو أتى ذلك بطريق غير مشروع أخلاقياً وعلى حساب مصلحة المجموع، الامر الذي تدل عليه ليس فقط حالات الاستغلال والخيانة الكبرى، بل تفاصيل السلوك الصغيرة التي لو فحصت بدقة لتكشفت عن هذه النزعة. إن بعض ما نقوله من الخطب والتعليمات والانتقادات في اجتماع ما، لا تبرره المناسبة ولا يسنده القصد النزيه للاصلاح بل يكمن وراءه التشفي من زيد للتمتع بلذة الانتصار عليه، أو التدليل على الاخلاص والحرص على الديمقراطية أو إظهار البلاغة في اللغة، وهذا الشيء الذي يسمى أحياناً

بالمجاملة، لو أزلنا عنه القشور لهبت منه رائحة نفع الذات. فالابتسام لكل شيء، قبيحاً كان أم جميلاً، وعدم الاعتراض على أي رأي، خطأ كان أم صواباً، وعدم انتقاد أي شخص، مقصِّراً كان أم مخلصاً، سلوك ليس وراءه غير نفع الذات عن طريق نيل رضى الجميع واحترامهم لكسب مادي أو معنوي يرجى منهم أو لتجنب أذاهم. هذا ما يريده الفرد، في حين أن ما تريده المصلحة العامة الآن هو فصل خيط الخطأ عن خيط الصواب، وتحمل الاذى الناتج عن ذلك. ويصح الحال هذا في كثير من مجالات حياتنا إن لم يكن فيها كلها، في البيت والوظيفة والتلمذة والجمعية والمهنة والعلاقات الاجتماعية، وحتى اللهو واختيار مقعد الجلوس في السيارة، وتوزيع الطعام في نزهة. وتتوضح خطورة هذا الضعف إذا ما عرفنا ان النهضة العربية في ظروفها الحاضرة تتطلب جيلاً يضحى بنفعه الخاص ليحرك عجلاتها إلى الامام، وأن بدايتها تتطلب أن يغذيها الفرد دون أن تغذيه.

والفرد كذلك ضعيف الانتاج، عاجز عن تحقيق طموحه للاهداف الكبيرة بجهده الخاص، فهو إما أن يحتال عليها أو أن يسخر لها الغير. وكثيراً ما يحاول التعويض عن هذا الجدب بالكلام، فيخلق حوله عالماً مستقلاً من الادعاء الذي لا يسنده عمل ايجابي حتى لقد أصبح الكلام وسيلة للتغطية وتعليل النفس، لا وسيلة اخبار عن حركة الارادة. هذا هو تعليل وجود من يمنح المن والسلوى للجميع، وينصر الحق والخير بواسطة اللسان، ولا يعطي الدرهم من ماله ولا الساعة من وقته في سبيل قضية حق وخير. وهذا هو تعليل كون معظم الاحزاب في الوطن العربي متشابهة البرامج من حيث تأكيدها على الحرية والاستقلال والعدل مع أنها في الواقع مختلفة جوهرياً في صدقها وجديتها ونشاطها لتحقيق تلك المبادىء.

ويتوضح ضعف الشخصية كذلك في الرضوخ للشائع المتعارف عليه ولو كان خطأً ومضراً. فالمدرسة هي المكان الوحيد الذي يثور فيه الفرد على الواقع فيتخيل ويتحمس، ولكنه سرعان ما يهفت وينسجم مع الواقع الفاسد ويصبح جزءاً منه عندما يترك المدرسة بدلاً من أن ينفصل عنه ويكون نواة المعسكر الجديد. هو نفسه ذلك الثائر عندما كانت الثورة سهلة لا تكلف شيئاً، تراه اليوم يدور بعجلة الفساد، وإذا ما عابه على فعله أحد، ربت على كتفه متصنعاً الحكمة وقال: «لم تصطدم بالواقع يا بني بعد!»

ويدل على ضعف الشخصية في التحقيق التقليد في شتى نواحي الحياة، فالفرد يهاب التبديل ويكره المغامرة، ويفضل القليل الردىء ان كان مضموناً، على الكثير الحسن إن كان محفوفاً ببعض الخطر. إن في حياتنا الاقتصادية أساليب وأدوات في الري والحراثة والتسميد والبذر والحصاد والتكثير لم يمسها التغيير منذ مئات السنين،

بالرغم من أن أساليب وأدوات أكثر نفعاً قد ثبت تفوقها على القديمة وانتشر استعمالها.

ويصح ذلك على العقلية السحرية النافرة من العلم، فهي مظهر من مظاهر الضعف الذي يدفع للهروب من عالم العمل الجدي إلى آخر تتحقق فيه العظائم بالنفخ والاشارات.

ويمكن أن يقال عن شخصية الفرد العربي اليوم بأنها مرتبكة حائرة في وقت يتطلب الحسم والتقرير في أمور معاشية أساسية. إن العربي اليوم يكاد لا يعرف الهدف والوسيلة إلى النهضة إلا بصورة عامة يعوزها الكثير من الدقة والتفصيل بسبب ضعف الفكر بصورة عامة. ومما يدل على قلق الفرد وارتباكه، التغييرات العقائدية التي شهدناها منذ بداية هذا القرن، تطغى الموجة الواحدة منها مدة من الزمن، ثم تتلاشى لتحل محلها أخرى تختلف عنها، وهكذا. وكثيراً ما تروج العقائد السياسية وتكسد عندنا تبعاً للموقف الدولي، كما حدث فعلاً في فترتي ما قبل وبعد الحرب العالمية الثانية.

هذه بعض نقاط الضعف في شخصية الفرد العربي، ولست أنوي تقديم بحث دقيق مفصل في هذا الموضوع القائم بذاته والذي لا تسمح به حدود هذا البحث.

وإذن، فإن المشكلة القائمة الآن تتمثل في ضعف الفرد روحاً وفكراً، لا في التخلف عن نموذج حضاري تحقق في مجتمع آخر. وارتكازاً على هذه النتيجة يمكننا أن نقرر ما يلي:

أولاً: إن مشكلة المجتمع العربي قومية لأنها نابعة من تجربته الخاصة. إن الانسان يشارك الانسان الآخر في أمور عامة ومسائل فيزياوية، ولكن العيش كفرد من أفرد أمة يطبعه بطابع خاص فريد مغاير لطابع فرد ينتمي إلى أمة أخرى. إن العالم مجموعة أمم لا مجموعة أفراد. وللأمة العربية تجربتها الخاصة في الحياة، فمشكلتها الحاضرة ليست إلا عصارة أوضاعها خلال تاريخ طويل يمتد حتى نقطة الحاضر، وما صح على غيرها لا يشترط أن يصح عليها.

أما انقسام العالم إلى مجموعات تضم الواحدة منها عدة أمم، فظاهرة يجب ألا يبنى عليها أثقل مما تطيق قواعدها. فالمعسكر الديمقراطي الرأسمالي قد أخذ اسمه من الصحافة ومقتضيات السياسة، فالاسم المشترك لا يعني وجود نظام ديمقراطي رأسمالي تعيشه بالتساوي كل الامم الداخلة في المعسكر. الحقيقة هي ان نعت الرأسمالية يصح على هذه الدول ان أخذت الرأسمالية كمجموعة مبادىء نظرية مجردة كالملكية الخاصة وحرية التجارة، ولكن الواقع يدل على أن أوضاع هذه الامم قد قولبت هذه المبادىء

وأعطتها معاني مختلفة، فاقتصاد بريطانيا مختلف عن اقتصاد أمريكا في بنائه ومشاكله وحاجاته وتطوره. والديمقراطية تختلف من بلد لآخر ضمن هذه المجموعة، فلا الديمقراطية الفرنسية مطابقة للديمقراطية الامريكية ولا هذه مطابقة للديمقراطية الانكليزية.

ولا يخلو المعسكر الشرقي من ظاهرة الاختلاف هذه، فالدراسات الحديثة عن الصين الشيوعية تدل على اختلاف لا يمكن اغفاله في نظامها السياسي والاقتصادي عن النظم السائدة في الاتحاد السوفياتي. وكذلك لا يمكن أن ننسى أن الصين الشيوعية النظام، قد كونت كياناً خاصاً بها ولم تندمج في دولة الجمهوريات السوفياتية. ويمكننا أن نعتبر انفصال يوغوسلافيا عن المعسكر دليلاً آخر على عمق الاختلاف بين الامم الداخلة فيه.

هكذا أرى الاتجاه الذي يحدد المشكلة على أنها تخلف عن نموذج حضاري أجنبي خاطئاً في التشخيص. إن مشكلتنا **قومية وليست عالمية**.

ثانياً: يتعلق هذا القرار بالفصل في معنى قومية المشكلة بعد أن فرغنا من البت بأمر عالميتها. **إن المشكلة في الشعب وليست في النظم والقوانين**.

هناك فئات في حقل العمل القومي تركز اهتمامها على النظم التي يسير عليها إطار المجتمع العربي، فترى في فساد هذه النظم رأس الداء. هناك مثلاً من يرى في النفوذ الاجنبي المعضلة الكبرى، وفئة أخرى تراها في النظم السياسية المحلية كالدساتير وقوانين الانتخاب والمطبوعات والأحزاب، وثالثة تؤكد أنها في النظام الاقتصادي.

وأرى في اعتبار فساد النظم رأساً للداء طريقة في الفهم تضع النتيجة مكان السبب. إن النظام جهاز لتنظيم نشاط المجتمع تقرر حالة الشعب نوعيته ودرجة صلاحه أو فساده، انه يعكس المرحلة التي وصلها المجتمع في الرقي أو التدهور لا العكس. ولتلافي سوء الفهم، أراني مضطراً لتثبيت هذا الايضاح: إن القول بأن فساد النظم نتيجة للمشكلة لا سبباً لا يعني ضمناً بأن الاستعمار والاقطاع مثلاً لا نصيب لهما في تكوين المشكلة، لذلك لا لزوم لمقاومتهما، فنتيجة كهذه لا يمكن الوصول إليها منطقياً بمجرد رفض اعتبار فساد النظم سبباً للمشكلة. لقد أثبتت النتائج التي توصل إليها علم الاجتماع وتطور الحضارات أن بين الفرد ونظام المجتمع تقابلاً في التأثير. لقد بنى الافراد المجتمع وصاغوا أنظمته، ولكن النظام الذي يكونه الافراد يخلق جواً وأوضاعاً معينة تؤثر في الافراد أنفسهم، فالنظام الاقتصادي الظالم مثلاً يمنع الكثيرين من أن يكونوا شيئاً في الحياة، والاستعمار الذي يفسد النظام السياسي ويسمم ثقافة الامة مساهم كبير في عرقلة نهضتها.

وإذن، فإن النظم الفاسدة الحالية تغذي الواقع الفاسد، ولكن الفساد الاجتماعي العميق خالق لها.

- ٤ -

هذه هي المشكلة: مصدرها وخصائصها. أما السؤال الرئيسي الآن فهو: ما الطريق الى حلها؟ **ماذا يجب أن يحدث في المجتمع العربي ليصبح سلبياً صاعداً؟**

من بديهيات علم الطب أن طبيعة الداء تعين الدواء، فكما أن الخدش في الابهام لا يستدعي عملية جراحية في الاحشاء، كذلك اعتلال في الجهاز التنفسي أو الهضمي لا يبرئه تدليك الجلد بمحلول اليود. إذا كانت المشكلة عميقة وشاملة إلى حد عكرت به صفاء النفس العربية وغطت جوهرها بالقشور، فما هو الحل الذي يناسبها؟ أنه بنظري انقلاب جذري يبدأ بهذه النفس التي تعكر صفاؤها وتغطى جوهرها بالقشور. انه اهتزاز عنيف في نفسية الفرد يطرح عنها الادران والقشور، يقتلع منها الانانية والضعف والارتباك ويحيلها سامية جريئة مبدعة متفائلة. انه انقلاب روحي ينبه الوجدان ويفجر الفضيلة ويقوي الارادة في الامة فتحطم واقعها بيدها وتبدأ نهضتها الجديدة، وهو فكري يكشف الغوامض ويفصل المتشابكات كما يكشف المنشور الزجاجي حقيقة أشعة الشمس بتحليلها لعناصرها الاولية، وبذلك يمكن للنهضة أن تسير بطريق واضح سليم. هذا تعريف عام للانقلاب لا بد من توضيحه بشيء من التخصيص والتفصيل. وفيما يلي شرح بعض جوانب النفس التي يجب أن يدركها الانقلاب:

١ ـ كنا قد تعرضنا لقضية انكماش الفرد على نفسه وتكالبه على نفع الذات مهما كانت الوسيلة والنتيجة، وقلنا ان ذلك صخرة تصد تيار النهوض. فالذي على الانقلاب أن يقدمه كمقابل لهذه الانانية هو **المواطنية الصحيحة ليتحول الفرد من مخلوق يعيش لنفسه إلى مواطن يعيش للمجتمع في هذه الفترة الانتقالية على الاقل.**

لقد مضى زمن ليس بالقصير على قيام الحكم المدني في بعض أجزاء الوطن العربي، ولكن الملاحظ الملموس هو أن معنى المواطنية لا زال سطحياً عندنا وروحها باهتة ضعيفة. فالولاء القبلي والعائلي والطائفي والاقليمي لا زال حياً يعيش بين ظهرانينا حتى كأن الدولة المدنية لم تقم بعد، وروح احترام القانون والنظام ضعيفة، وتأدية واجبات المواطن والشعور بالمسؤولية عن المرافق العامة، والمساهمة في الشؤون القومية سلباً وايجاباً، أمور لا تزال ضيقة النطاق. وتغوص جذور ذلك في فترة الانحدار التي ساد بها الحكم الاجنبي والارهاب والاستغلال وفقدان الامن والنظام.

يستطيع الفرد أن يكون مواطناً صحيحاً بنبذ العصبيات والاخلاص في عمله المهني والمساهمة في أعمال الخير عن طريق الجمعيات والاهتمام بسياسة البلاد الداخلية

والخارجية عن طريق النضال الحزبي والمحافظة على سمعة الأمة في الخارج والعمل لكسب التأييد لقضاياها القومية. بإمكان الفرد أن يكون مواطناً صالحاً بأن يكون صادقاً ثائراً في سبيل عقيدة واضحة يعتنقها لأنه يرى خير أمته بتحقيقها.

٢ ـ في المجتمع العربي روح محافظة تشده عن التقدم. فالفرد بصورة عامة ميال لإبقاء القديم على قدمه لا لأنه يعتقد بأفضليته على ما سواه، بل لأنه لا يطمئن للجديد. فهذه المحافظة يجب أن تنقلب إلى نزعة تقدمية لا تخشى المستقبل بل تتحداه، والخوف الذي يمنع الفرد من الخروج من نطاق الوضع القائم يجب أن ينقلب إلى شجاعة وحب للمغامرة يدفع الفرد للخروج من الصف في مختلف الميادين. هناك التقاليد البالية من دينية واجتماعية التي يمارسها العامة، تحتاج لمن يخرج عليها قولاً وفعلاً ليبذر الشك في نفوس الناس بصلاحها وليقود الساخط عليها الذي ينتظر فتح الباب. **هناك قيم وأخلاق سائدة ترشحت من الواقع الفاسد يجب أن يتخطاها الفرد بجرأة وصراحة، وأساليب قديمة في العيش تقيد حرية الفرد وتمنع تحقيق شخصيته وتحتاج إلى التجديد.**

٣ ـ والنفس العربية التي غلفتها القشور تحوي بجوهرها خلقاً كريماً نحن بأشد الحاجة إلى بعثه واروائه بروح العصر لتعود للشخصية استقامتها. نحن نعيش في وقت تسربت فيه إلى الفرد نزعة السلبية والتطرف، فهناك الميل إلى السخط على كل شيء وتسجيل الاحتجاج على الشيء بالاندفاع إلى معاكسه المتطرف، كمعارضة التزمت بالاغراق بالمجون والمحافظة الدينية بالكفر. **يجب أن يتناول الانقلاب هذه العناصر الدخيلة على النفس، الوافدة إليها من الواقع الفاسد بالتشذيب لتنبعث الاخلاق العربية من جديد.** فالنهضة القومية بحاجة لأن تدعم بالتسامح العربي الذي تمثل قديماً بالكرم والعفو عن المسيء والحلم والانفتاح على الاقوام والاديان الأخرى. ووضعنا الحاضر يستلزم أن يبعث فينا حب الحق من جديد، ذلك الحب الذي تمثل عند العربي القديم بالصدق ونصرة المظلوم والثورة على الطغيان. نحن بحاجة إلى تقوية احترام الانسان ببعث الفردية الصحيحة وروح الاعتزاز بالكرامة والثأر لها وتضحية الاعتبارات المادية وحتى الحياة في سبيلها. **يحتاج الفرد العربي اليوم إلى إعادة الثقة بنفسه وبقواه وبفضائله لتدب في الامة روح الرسالة بدلاً من الشعور بالعيش على الهامش.**

٤ ـ ولأجل أن يزول الخوف الذي تلقيه أسرار الكون في النفس يجب أن تحل العقلية العلمية مكان العقلية السحرية. فالفرد العربي يعاني قلقاً عميقاً من ظواهر الكون فينسج حولها الخرافات ويحاول التغلب عليها عن طريق المعجزة والسحر بدلاً من العلم. وهكذا فقدت حياتنا ركيزة مهمة توفر لها الاستقرار والوضوح. فالعلم الذي

يوضح قوانين الطبيعة يزيل القلق ويوفر الوسائل الناجعة لاخضاعها وتسخيرها لمنفعته، ويساعد على استقامة العلاقات الاجتماعية. **ويتطلب ذلك الايمان بالعقل والطريق التجريبي للمعرفة**.

هذه بعض جوانب النفس التي يجب أن يشملها الانقلاب ليكون قادراً على تغيير الحياة في المجتمع العربي.

والسؤال الذي يلي هو: إذا كان الانقلاب هو الطريق لحل المشكلة، فكيف يحقق هذا الانقلاب؟ أيحققه عامل خارجي كدولة أجنبية أو التطور في الفكر العالمي؟ أيحققه تغيير في النظم السياسية والاجتماعية القائمة كالتحرر من النفوذ الاجنبي أو تصفية الاقطاعية؟ نقطة البدء في الجواب هي: أن قومية المشكلة وعمقها يحتمان أن يكون تحقيق الانقلاب عن طريق ذاتي لا خارجي. وعلى وجه التخصيص **أنه النضال القومي الوطني لا العوامل الخارجية**.

وهنا أراني بحاجة إلى مناقشة هذا الرأي لسببين: أولهما أنه أمر غير مجمع عليه، وثانيهما أنه لا يخلو حتى عند بعض من يقول به من عوامل التقليد واسترضاء الشعب وروح الشعارات. ويمكننا كنقطة للبدء أن نعتبر موضوع أثر التجربة في شخصية الفرد حجر الزاوية في المناقشة. أيهما أعمق في النفس وأبقى أثراً: التجربة أم المعرفة الذهنية؟ المقصود بالتجربة هنا أن يعيش الفرد حدثاً معيناً في الحياة كالفقر والحب فتصبح نفسه كالمادة الاولية التي ينصب عليها مفعول الحدث، فهي التقاء بين الشخصية ككل وعامل خارجي هو الحدث، وبهذا الالتقاء يمتزج الاثنان. أما المعرفة الذهنية فهي التقاء أخبار عن شيء بالذهن الذي يسجل الأثر بشكل معرفة. وأنا أرى أن الانقلاب في الفرد العربي لا يمكن أن يتم عن طريق عامل خارجي كالنصح والارشاد أو تغيير النظم والاشخاص الحاكمين. إن المعاناة الشخصية هي التي تستطيع حفر النفوس وتعميق القيم الجديدة فيها. وبعبارة التخصيص انه الصراع الفعلي مع الفساد الذي يستطيع تحقيق الانقلاب. ويرجع ذلك إلى مزيتين ينفرد بهما النضال دون بقية الوسائل هما:

أولاً: النضال كتجربة ذاتية في مصارعة الفساد يعرض النفس بكاملها للمشكلة وبذلك يستطيع قياس أبعادها بدقة، أي فهمها على حقيقتها. لذلك قيل لا يعرف الفقر إلا من ذاقه، ولذلك كان الشعراء الذين جربوا الحب أكثر ابداعاً فيه ممن سمعوا عنه. ومما لا شك فيه أن الفهم العميق للمشكلة شرط أساسي لنجاح العمل القومي وقيادة النهضة في الطريق الصحيح.

ثانياً: والنضال الذي يتطلب امتزاج النفس بالقضية وبذل الجهد في سبيلها،

يخلق التقدير اللازم للمحافظة على ثمرة الجهد. فالحياة العربية السليمة التي يحققها العمل القومي تحتاج لمن يقدر قيمتها ليحافظ عليها من الانحراف، وليس غير النضال ما يخلق في النفوس هذا التقدير. وقد دلت الحوادث على أن الاصلاحات التي وهبت من فوق أو التي تحققت عن طريق مناسبات دولية لم تلبث أن بهت أثرها بعكس ما حقق بالجهد والتعب حيث وجد من يحافظ عليه ويقدره. وكلنا يعرف أننا نقدر ونحافظ على الدرهم الذي نحصل عليه نتيجة لعمل نقوم به أكثر من ذاك الذي نجده في قارعة الطريق، مع أنهما متساويان في القيمة الشرائية.

ولكن ما هي الصفات التي يتحدد بها مفهوم النضال فيصبح هذا وليس ذاك؟

إن الصفة الاساسية الاولى للنضال هي الطوعية. ويعني ذلك أنه اختياري تحركه الارادة الحرة لا قوة قاهرة خارجية أي القانون الطبيعي الذي سبق أن تحدثنا عنه. فإذا كانت الماركسية تقدم حركة المادة كتفسير للتطور، وإذا كانت الرأسمالية تعتبر قوانين الطبيعة البشرية كما تتصورها محركاً يسير المجتمع، فنظرية القومية العربية تعتبر ارادة الانسان الحرة القوة المركزية في المجتمع. إن الانسان هو الآمر الناهي في الحياة، فهو الذي كون المجتمع بمحض ارادته واختياره، وبنى له الانظمة السياسية والاقتصادية وحوّرها كلما دعت الحاجة. وما قصة الحضارة البشرية إلا ازدياد سيطرة الانسان على الطبيعة والشر. وما ظهور الاديان وقيام الثورات والتقدم العلمي إلا مظاهر هذه السيطرة النامية.

والآن لنتحول إلى فكرة القانون الطبيعي، ولنأخذ المذهب الكلاسيكي في الاقتصاد الذي بشر بهذا القانون كمثال للمناقشة. يرى هذا المذهب أن مصير البشرية هو البؤس والشقاء نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة المستمر. وفكا كماشة هذه النظرية هما قانون تزايد السكان وقانون تناقص الغلة. فتحت ثقل ازدياد السكان من جهة وتناقص الغلة من جهة أخرى يهبط مستوى المعيشة. هذا هو المصير الذي لا مفر منه لأنه مسير بقانون طبيعي قاهر لا سلطة للانسان عليه. وهذا المذهب لم يستطع الصمود أمام التطور الحضاري الحديث. فمالتوس قد استهان بقدرة الانسان في السيطرة على النسل في حين أثبتت المجتمعات الغربية قدرة عظيمة على ضبطه وتنظيمه. وكذلك تنطوي نظرية تناقص الغلة على فهم معين للموارد لم يعد صحيحاً بعد هذا التقدم الهائل في أساليب الانتاج ووسائله. لقد اضمحل المفهوم المادي الفيزياوي للموارد أمام التقدم العلمي الذي جعل بمقدور الانسان أن يعتصر من كمية ثابتة من الموارد أضعافاً متعددة من الغلة. فالرفاه الاقتصادي اليوم يتوقف على تقدم العلوم التطبيقية في وسائل الانتاج أكثر من كرم الطبيعة، فالدانمرك البلد الفقير

بموارده قد تمكن بواسطة التنظيم العلمي لاقتصادياته من التمتع بمستوى من المعيشة أعلى من بلدان وسط افريقيا التي قد تكون أغنى من الدانمرك في الموارد الخام.

والصفة الثانية للنضال هي الشمول. ويعني ذلك أنه موجه ضد الواقع الفاسد كله لا ضد جزء منه، وهو يهدف لتحقيق حياة جديدة للعرب لا اصلاح جزئي. وصفة الشمول هذه ليست مطلقة بل يفرضها الوضع الخاص للأمة العربية، أي طبيعة المشكلة التي وصفناها بالشمول والعمق. **لذلك لا يصح أن يقتصر النضال على الجانب السياسي مثلاً، إذ للأدب والفن دور فعال في شق طريق النهضة. ولكن ذلك يتطلب التخلص من الاصطناع بإرجاع الأدب والفن إلى مجرى الحياة بعد تلك الفترة الطويلة من الافتراق التي رافقت انحدار المجتمع العربي حيث شاعت الأحاجي والألغاز وأدب (الفرح والترح) قديماً، وتقليد أدب الغرب وأجواء الخيال والبخور حديثاً. لا يستطيع الأدب أن يخدم النهضة في هذه المرحلة ـ أي أن يكون أصيلاً ـ إلا إذا رجع إلى المجتمع وبقي فيه.**

والصفة الثالثة للنضال، الذي قلنا عنه انه حرّ وشامل، هي أنه عملي. فبهذه الخاصية تحل معضلة طالما واجهت العاملين في الحقل القومي، هي أن تأخر أفراد الشعب في شتى النواحي: الاقتصادية والثقافية، يقف حجر عثرة في سبيل مساهمتهم في النضال. ففي وضع متأخر كوضعنا يعم به الجهل والفقر والمرض، يصعب على الحركة التي تتصدى لتغيير الحياة في المجتمع العربي ترسيخ مبادئها في صفوف الشعب عن الطريق النظري واستدرار التضحية وبذل الجهود بواسطة الدعوة لنصرة الحق والخير. إن ايصال مبادىء الانقلاب إلى الشعب أمر قد يتطلب الوقت الطويل الذي لا تسمح به الظروف الحرجة الحالية. والحل الذي تقدمه نظرية القومية العربية لهذه المعضلة هو الاتجاه العملي في النضال. ويضم هذا التعبير في محتواه مسألتين هما:

أولاً: أن يهدف النضال لتحقيق برنامج عملي يفصل معالم المجتمع العربي الجديد ليرسم في ذهن الشعب صورة مادية واضحة للمستقبل، الامر الذي يسهل فهم المبادىء النظرية ويبعث على الاطمئنان. ويساعد ذلك على فهم النظرية عن طريق فهم ما ينتج عنها من تشريع يوضح للفرد مقدماً حقوقه وواجباته في المجتمع الجديد. فنظام استغلال الارض والضرائب وشؤون التجارة والصناعة والعمال والتعليم والصحة والحريات السياسية ونظام الحكم والقضاء والسياسة الخارجية وأمور الدين والثقافة والمصالح العامة أمور يهم الفرد أن يعرف ماذا سيحدث لها في العهد الجديد قبل أن ينضم لصفوف الداعين له. وارى ان الغموض في هذه الناحية من قبل بعض التكتلات السياسية يرجع لواحد من أمرين: اما الجهل بأهمية ذلك في إيصال النضال إلى الشعب واما عدم الرغبة بالارتباط بوعد صريح للشعب. وأحسن مثل

على الغموض المتناهي ما ورد في مبادىء حزب معروف في سوريا ولبنان بخصوص توزيع الثروة حيث يقول زعيم الحزب عن الثروة في المجتمع الجديد بأنها: «تقسم قسمة الاخوة القومية الاجتماعية.» فقضية معقدة كتوزيع الثروة تشغل بال العالم وتوضع لحلها النظريات لا يقال عنها غير هذه العبارة العاطفية.

ثانياً: وفضلاً عن تقديم صورة مادية واضحة للمستقبل. يجب أن يتخذ النضال شكل حملات شعبية تنصب على مطاليب مباشرة محسوسة تحمل في طياتها روح المبادىء النظرية التي يراد تحقيقها في المستقبل. فالمساهمة الشعبية في كل قطر بشؤون الاقطار الأخرى ولو بنطاق محدود أكثر مفعولاً في ترسيخ مبدأ الوحدة العربية من التذكير بالروابط القومية. ومن الأمثلة على ذلك المشاركة القومية في الدفاع عن فلسطين والمغرب. والحملات الشعبية لتأميم الشركات الكبرى والمصالح العامة وتوزيع الاراضي وتحسين شروط العمل وتدخل الحكومة في الاسعار أسهل في غرس روح الاشتراكية في المجتمع من التفصيل النظري لمبادئها وحسناتها. ومن الأمثلة على ذلك حملة تأميم شركة الريجي في سوريا. بهذا النضال العملي الملموس الاثر يمكن قيادة الشعب إلى أن يكتشف بنفسه بأن قضية النهضة قضية حق وخير فيندفع بها ويصب لتحقيقها كل جهوده. هذا الاسلوب العملي في ترسيخ المبادىء في النفوس وايصال موجة النضال لحنايا المجتمع لا يشترط ان يكون الشعب مثقفاً متفرغاً، ولا يتطلب أن يفهم الكل أو الاكثرية قضية النهضة فلسفياً. وبذلك تحل المعضلة.

- ٥ -

ناقشنا فيما تقدم من البحث ملاحظات ثلاثاً في النظرية القومية العربية هي: المشكلة والحل والاسلوب. أما النقطة الرابعة والاخيرة فتتعلق بهذا السؤال: ماذا تريد القومية العربية أن تحقق؟ أتريد القومية العربية أن تحقق الوحدة العربية؟ أغايتها تحرير البلاد العربية من الغزو والاستعمار الاجنبي؟ أهدفها رفع مستوى المعيشة؟ انني لا أرى ببعض هذا أو كله غاية بالرغم من كونها مطاليب لا شك في ضرورة تحقيقها. انها ليست غاية القومية العربية لأنها أشكال يتجسد بها هدف أسمى منها جميعاً.

الحق هو غاية القومية العربية. وأنا أعتمد بتقرير هذا المبدأ على اعتبار أن في الانسان نزعة أصيلة للحق تتمثل بما تقدمه الأمة من حضارات تخدم البشرية. فالأمة العربية قد تمثل نزوعها للحق بسلسلة حضارات ابتدأت منذ فجر التاريخ تحسنت بها طرق عيش الانسان ورفعت مستواه الفكري والاجتماعي وبأديان طهرت النفس البشرية في فترات مختلفة من ادران الشر وأشاعت الاخوة والعدل والفضيلة بين

الناس. هذه الروح المستيقظة اليوم في أعماق الأمة العربية هي التي يجب أن تقود النهضة، فمبدأ الحق هو الثابت المطلق الذي يجب أن يكون غاية للقومية العربية اليوم كما كان في التاريخ. **ويوجب ذلك أن تؤدي النهضة العربية اليوم رسالتها عن طريق خلق حضارة عربية مبدأها الأعلى الحق، والشكل العملي لمبدأ الحق هو احترام الانسان**. إن الحضارة العربية الجديدة مدعوة لتكون منسجمة مع غايتها أي أن تعتبر الانسان أغلى ما في الكون، تضحى في سبيله كل الاعتبارات وتسخر لخدمته كل الطبيعة، سعادته مقياس صلاح الأنظمة ورضاه مصدر الشرعية لكل سلطة. إن في الانسان جوهراً يميزه عن كل الكائنات والجمادات هو أخلاقيته الواعية التي ترفعه فوق كل ما يحيط به، فهو المالك الوحيد على الارض للروح والعقل، لذلك فالانسان أكثر من كائن فسيولوجي يولد ويعيش ويتكاثر ويموت، وأكثر من وحدة اقتصادية تستهلك وقوداً لتحول المواد الخام إلى بضائع جاهزة. وباستعمالنا هذا المنطق نصل بالضرورة لقرارات مهمة بشأن نوع المجتمع العربي الجديد من جهة وعلاقته بالمجتمعات البشرية من جهة أخرى. فبخصوص تنظيم المجتمع العربي الجديد يقود مبدأ احترام الانسان إلى ما يلي:

أولاً: اعتبار الشعب مصدراً للسلطة ومالكاً للسيادة. فالجهاز السياسي يجب أن يكون ديمقراطياً لا غاية له غير عكس ارادة الشعب بشكل منظم. ولدعم الحكم الشعبي يجب اطلاق الحريات المدنية وحرية الفكر والفن وحمايتها من التشويه والاعتداء، وتشجيع المنظمات الاجتماعية والثقافية والمهنية ليدرب الشعب فيها على الحكم الذاتي. ولحفظ حقوق الفرد ولمنع الجزء من غزو سيادة الكل يجب تحقيق العدل عن طريق تشريع عادل يطبقه جهاز نزيه حر.

ثانياً: ولحفظ كرامة الفرد ولتحقيق كل ما به من امكانيات يحتاج إلى **نظام اقتصادي سليم** يمنع استثمار الانسان فيزيل قيود الحاجة ويمنح الفرد حق العيش الكريم لا لشيء إلا لأنه انسان، فالعاجز يأكل رغم أنه لا ينتج. انه نظام يعترف بحق الجميع بمستوى من الرفاه المادي يليق بالإنسان المتحضر، وما فوق ذلك يوزع على أساس الكفاءة لا الطبقة ولا العائلة ولا الصدف العابرة. في هذا النظام يجب أن توضع كرامة الانسان فوق كل الاعتبارات الأخرى كالربح وغيره، فلا كتل بشرية تتهرأ أجسامها في المعامل لزيادة الانتاج ولا نساء تبيع اللذة لتعيش، ولا جريمة تشوه وجه الحياة للحصول على ضروريات العيش.

ثالثاً وأخيراً: هناك التسامح الذي يجب أن يسود المجتمع العربي الجديد. فالتسامح الديني والقومي عريق في النهضة العربية في ظل الاسلام، فقد تعاون العرب

مع غير العرب، والمسلمون مع غير المسلمين في تنظيم ادارة الـدولة ونقـل تراث العـالم إلى العربية، وقد اعترف الاسلام لأصحاب الأديـان السماويـة بحريـة العبادة وحفظ لهم حقوقهم. والمجتمع العربي وريث تلك الحضارة السمحة جدير في نهضته الجديدة بـأن يعطي للقومية العربية سمواً لم تعرفه قوميات الغـرب المتعصبة. لـذلك يجب أن تسـود المساواة في الحقوق والواجبات بين الجميع بغض النظر عن الدين والعنصر والمـذهب، وتغرس في الشعب روح المحبة والتعاون مع الاقليات الدينية والقومية والانفتاح عليهـا عن طريق التعليم والتربية وفصل الدين عن الدولة.

وفي العـلاقات الخـارجية يقـود هذا المبـدأ الاخلاقي إلى احـترام الأمم الأخرى والتعاون معها للقضاء على الاستغلال والاستعمار، والمساهمة الفعلية لإقرار السـلام في العالم وانتاج حضارة تقدم لنفع البشرية.

هكـذا ينتفي القول بـأن القوميـة الاشتراكيـة الديمقـراطية ليست إلا مـزيجاً من مذاهب مختلفة مستقلة، لأن الاشتراكية والحرية فيض من ينبـوع القوميـة نفسه إذا مـا فهمت على هذا الاساس الاخلاقي، أي إذا كانت غايتها الحق.

٢- النكبة وقضيّة الوحدة العربيّة (*)

(*) نشر هذا المقال في: دراسات عربية، السنة ٣، العدد ١٠ (آب/ أغسطس ١٩٦٧)، ص ٣ ـ ١٥.

- ١ -

الكارثة القومية التي أصابت بلادنا تستدعي الكتابة، ومصدر الكتابة الصادقة دوما هو اهتزاز الوجدان الذي يحرك بدوره التفكير. ان الوضع المتخلف لأمتنا كان دوما يدفع للتفكير والكتابة عن ذلك التفكير. فالفارق الشاسع بين ما هو كائن وبين ما نريد أن يكون لبلادنا في هذا العصر كان دوما مصدراً للألم والتوتر النفسي الذي عبرت عنه الكتابة إلى حد ما. لذلك سيبقى للكتابة مكان ودور ما دام للتفكير مكان ودور. أما الفارق بين الكتابة الآن وبينها في غير هذه الاوقات هو أنها لا يمكن إلا أن تكون منفعلة مشحونة بالعاطفة وبعيدة عن التعقيد. وقد يكون كل ذلك من الحسنات بعكس ما قد يظن البعض، فكل الأمور الكبيرة في التاريخ لم ينجزها البشر إلا عندما كان مشحوناً بالعاطفة، العاطفة الانسانية النبيلة لتحقيق رسالة أو لصد عدوان أو لتوطيد العدل أو الثأر للكرامة. والامور الكبيرة في التاريخ كانت دوما بسيطة واضحة.

في سنة ١٩٤٨ حدث احتلال اجنبي لجزء من البلاد العربية وهو احتلال يختلف عن غيره كما هو معروف، فقد كان قيام دولة اسرائيل في ذلك الوقت يعني ظهور عدو متعصب همه الاول والأخير هو زيادة قوته والاستعداد للتوسع وازاء ذلك كان الرد المناسب الوحيد هو الوحدة العربية والاستعداد للحرب ولكن ذلك لم يحدث كما يجب.

وطيلة كل ذلك الوقت كانت الدلائل تتوالى وكلها تشير بوضوح إلى خطر العدو من جهة، وتأخر الرد المناسب الوحيد من جهة أخرى. وجاءت حرب ١٩٥٦ ضد مصر وظهرت القضية نفسها على السطح مضيفة انذاراً جديداً ودليلاً جديداً على الخطر الموجود وضرورة الرد المناسب. السؤال الاساسي هو لماذا لم يتحقق الرد المناسب؟ لماذا لم تستطع البلاد العربية ـ أو بعضها على الاقل ـ أن تتحد بدولة عصرية جديدة؟ للجواب عن هذا السؤال لا بد من بعض التحليل.

للحركات القومية في البلاد العربية نظرية أصبحت معروفة عن مسألة الوحدة تفسر وضع التجزئة وأسبابه وتفسر كيفية الانتقال لوضع التوحيد. ويمكننا تلخيص هذه النظرية بالقول ان الاستعمار قد خلق وضع التجزئة بعد الحرب العالمية الأولى وخلق نظماً إقليمية للحكم موالية له تضمن له بقاء مصالحه ونظم الحكم الاقليمية المتحالفة مع الاستعمار هي الأخرى قد طورت بمرور الوقت مصالح اقتصادية وسياسية قطرية تجعلها تتمسك بالوضع الموجود وتقاوم بالتالي كل اتجاه نحو التوحيد. وقد ازداد التناقض بين أنظمة الحكم الاقليمية وبين الحركة الوحدوية بخاصة بعد تطور الحركة القومية في اتجاه التقدم والاشتراكية. إذن ـ وحسب تسلسل النظرية في التفسير ـ فوضع التجزئة مرهون ببقاء أنظمة الحكم هذه في الحكم وأن الوحدة لا بد أن تبدأ بإزالة هذه الأنظمة ووصول الحركة القومية إلى الحكم. هذا ما تقوله النظرية القومية وهو تفسير صحيح يرتكز على أن العقبة في طريق الوحدة عقبة موضوعية هي الأنظمة الموالية للاستعمار.

إن الاستعمار الغربي لا يقاوم في الوطن العربي حركة أكثر من حركة الوحدة لأنه يدرك مقدما الاخطار الجسيمة على وجوده في المنطقة من جراء قيام دولة كبيرة قوية وقد جند لمقاومة ذلك إلى جانب النشاط السياسي والاقتصادي والعسكري مؤسسات الفكر والبحث العلمي للتشكيك بوحدة الشعب العربي وذلك أمر يعرفه المطلعون على النشاط الثقافي في الغرب. حقاً لقد كانت هذه النظرية سليمة وصحيحة إلى هذا الحد في تفسير الوضع ومنسجمة مع الواقع.

- ٢ -

وحدثت بعد ذلك تطورات خلقت الارتباك في هذه النظرية وجعلتها في وضع ضعيف. لقد قامت الثورة في مصر وسورية والعراق ووصلت الحركة القومية ـ بأجنحة متعددة ـ الى الحكم، وقامت الثورة في اليمن وهي بالاتجاه نفسه وتطورت الجزائر المستقلة بالاتجاه نفسه إلى حد بعيد. ومضى وقت ليس بالقصير، ولكن الحل المناسب لم يتحقق، وكلّنا

نعرف التاريخ القريب. فكيف نستطيع تفسير ذلك؟

إنّ النظرية القومية ببساطتها القديمة لم تعد قادرة على تفسير الوضع الجديد. كثير من الناس يحب التفسير بالعوامل الموضوعية كجزء من الميل العام للتفسير العلمي للأشياء، ولكن ذلك من المنزلقات والمصائد الفكرية التي يجدر الانتباه إليها. إن عالم نيوتن كان عالماً آلياً موضوعياً بحتاً ولكن آراء داروين قد كشفت أيضاً عالماً للغرائز والعواطف، وتطور علم النفس الحديث قد كشف أهمية الأمور الذاتية أيضاً، والتفسير الصحيح هو التفسير الكامل الذي يعتبر كل العوامل لا بعضها. التفسير الكامل تفسير أصعب من التفسير الجزئي لذلك كان هناك دوما الميل إلى التبسيط بحذف العوامل المتحركة الصعبة الفهم والاقتصار على العوامل الثابتة الواضحة. ولنعد لمسألة الوحدة. كيف نستطيع تفسير بقاء الوضع العربي المجزأ على ما هو عليه بعد زوال الأنظمة القديمة ووصول الحركات القومية إلى الحكم؟ كيف نستطيع تفسير التناقضات التي ظهرت داخل الحركة القومية والتي حالت دون الوحدة؟ كيف نستطيع تفسير بقاء وضع التجزئة بالرغم من وجود خطر أكيد واضح على كيان واستقلال تلك الأقطار العربية؟

إن الاقطار العربية التي زالت منها الأنظمة القديمة كان محتما عليها أن تتحد إن لم يكن بدافع عقائدي نابع من ايمان الأنظمة الجديدة بالوحدة العربية فبدافع عملي بحت هو المحافظة على الوجود ازاء الخطر الأكيد القريب. ولكن ذلك لم يحدث حتى وقعت الكارثة الجديدة التي هي في حقيقتها لم تأت بأي شيء جديد ولم تظهر أي حقيقة جديدة، فالحقيقة كانت موجودة والوضع الذي أدى إلى الكارثة كان موجوداً من قبل. إن هول الكارثة وفداحة الخسارة المادية والمعنوية التي نتجت عنها ليست إلا نتائج للوضع الموجود، لذا فليس من الصعب أبداً تفسيرها. إن ضعف الوضع العربي الذي يرجع في تحليله النهائي إلى التجزئة وكل ما يرافق ذلك وينتج عنه من تخلف وتضارب وهدر للجهود وتفتيت للقوى ازاء قوة العدو ونموه واتحاده وحشد قواه وفعاليته في استخدام الطاقات الموجودة وخلق طاقات جديدة ان هو إلا وضع لا بد أن يؤدي إلى هذا النوع من الكوارث إذ كل ما في الامر أن الوضع الحالي ليس إلا مناسبة ظهرت بها نتائج وضع موجود.

- ٣ -

إذن فالنظرية القومية القديمة أصبحت قاصرة عن تفسير استمرار التجزئة بعد زوال الانظمة المرتبطة بالاستعمار (بصورة عامة على الاقل) ووصول الحركة القومية إلى الحكم. وعلينا الآن أن نفتش عن مواضع الضعف في الوضع الجديد أي في وضع

حركة الثورة العربية نفسها. ثمة مسألتان يمكننا الاشارة إليهما في هذا المجال. أولاً: ان الحركة الثورية التي استلمت السلطة في بعض الاقطار العربية، قد جابهت ما درجت على تسميته بالاوضاع الخاصة لتلك الاقطار أي الاوضاع الاقليمية والمشاكل المحلية بكل ما في ذلك من مصالح ورواسب وثقافة إقليمية وتفكك وطني وطباع مختلفة ومشاكل اقتصادية صعبة. وبدلا من أن يستطيع الحكم الثوري أن يهاجم هذه المشاكل بروح ثورية ويحطم قواها نجد أنه في كثير من الاحوال يخضع لضغطها وينوء تحت ثقلها فبدلا من أن يهاجمها أصبح ازاءها في موقف الدفاع (إلى حد ما طبعاً) إن عملية الصراع مع المشاكل الاقليمية قد أخرت مسيرة الوحدة. ومما زاد الوضع سوءاً هو التصور الخاطىء عند البعض بأن المشاكل الاقليمية يجب أن تحل أولاً وأن أية وحدة لا تصح إلا بعد حل المشاكل المحلية والرأي هذا معروف لا يحتاج إلى مزيد من الشرح.

إن الخلط بين اختيار الأسس الصحيحة للوحدة وبين حل المشاكل القطرية أولا قد أدى إلى تشويش فكري وإلى عرقلة السير في طريق الوحدة. والخطأ في هذه المسألة يكمن في أننا لم نستطع بصورة واضحة أن نفرق بين الوحدة كثورة بحد ذاتها وبين الوحدة كحصيلة نهائية. ان الوضع العربي الراهن بكل ما ينطوي عليه من اخطار تهدد كيان الأمة وسلامة الوطن يتطلب النظر إلى الوحدة على أنها ثورة بحد ذاتها. ويعني ذلك فيما يتعلق بالنقطة موضوع البحث أن المشاكل الاقليمية الطويلة الأمد لا يمكن أن تحل إلا في وضع الوحدة عندما تكون الوحدة إطاراً لتجديد الثورة. ان التنمية الاقتصادية وحل مشاكل الاقليات ومجابهة الاستعمار وخطر اسرائيل وتكوين قوة عسكرية حديثة تناسب المهمات الجديدة وتجديد مرافق الحياة للشعب والتأثير في الوضع الدولي كلها أمور أصبح من الثابت الأكيد الآن أننا لا نستطيع تحقيقها في وضع التجزئة.

- ٤ -

ولكن المسألة الأكثر أهمية في تفسير استمرار وضع التجزئة هي أن الحركة الثورية العربية تعاني في داخلها من تناقضات ذاتية.

إن منابع هذه التناقضات عديدة ولكن في منابعها الرئيسية فكرة خاطئة نمت وانتشرت بين صفوف الحركة الثورية العربية وهي في الغالب تأخذ طابعاً عقائدياً يوحي بأنها مسألة فكرية تستند إلى العلم. والفكرة هذه هي أن الاهداف القومية لا يمكن أن تتحقق إلا على يد حركة واحدة من الحركات الثورية. وتستند هذه الفكرة إلى أنواع متعددة من التحليلات من أهمها القول بأن الحركات الثورية المتعددة في

الاقطار العربية تمثل أنواعاً متعددة ومختلفة من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك فهي لا يمكن أن تتوحد في نظرتها، وبالتالي فإن فهمها للأهداف القومية لا بد أن يختلف. لذلك فالوحدة العربية لأجل أن تكون سليمة الأسس ومضمونة البقاء والنجاح لابد أن تتحقق عن طريق حركة واحدة. . . الخ[1].

إن دحض هذه الفكرة نظرياً ليس من الامور الصعبة فالحركات المتباينة المنشأ لا يوجد سبب منطقي يمنع اتحادها لمجرد كونها مختلفة في منشئها، وحتى الحركات المختلفة في منشئها الفكري لا يوجد منطقياً ما يمنع تطورها في طريق الالتقاء وبالتالي الاتحاد. والحركات الثورية العربية نفسها قد تطورت بأفكارها، وكيف لا تتطور أفكار تلك الحركات في طريق الالتقاء والاقطار التي نشأت فيها وحكمت أصبحت ذات مصير مشترك واحد ازاء العدو ناهيك عن كل اعتبار قومي آخر؟ ان حقائق الوضع العربي وحقائق هذه الحركات كلها تشير بوضوح إلى العكس من ذلك تماماً. حقاً أن الادبيات الجديدة عن الثورة تحتوي على مزالق فكرية كثيرة أصبحت الآن في عداد الاخطاء الشائعة ذات الادعاء العلمي.

القول بأن حركة واحدة من الحركات الثورية العربية وحدها قادرة على تحقيق الاهداف القومية خاطئة من الاساس وقد أدت جميع محاولات تطبيق هذه الفكرة إلى خلق تناقضات داخل الحركة الثورية أو ربما كان ذلك المصدر الاساسي للتناقضات التي جرّت أسوأ النتائج، ولسنا بحاجة إلى سرد الوقائع فهي معروفة. أما من أين أتت هذه الفكرة فهناك عوامل عديدة ساعدت على خلقها. هناك مثلاً العوامل الايديولوجية فالحركة الثورية وهي تعمل على صهر اعضائها وتمتين روح الانضباط واذكاء روح النضال والحماس فيهم تنزلق بوعي أو دون وعي إلى حقن أفكار ذاتية تنمي في المنتمي روح التميز عن الآخرين وتوحي بأن أفكاره هي الافكار الوحيدة الصحيحة وأن طريقه هو الطريق الوحيد لتحقيق أهداف الأمة. انها روح الجندية العقائدية التي عرفتها جميع الحركات الثورية في التاريخ وجميع الاديان القائمة على أساس غرس الايمان التام بالنفس وإزالة كل عوامل التشكيك عن طريق غرس مثل هذه الافكار. إن متطلبات التنظيم تؤدي تلقائياً إلى هذه الافكار وتخلق جواً نفسياً ملائماً لتقبلها.

ثم هناك العوامل الذاتية والنفسية التي يدخل تحتها كل ما يسمى بالمنافسة والصراع على السلطة وصعوبة قبول الآخرين والانانية السياسية والجروح النفسية التي

---

(١) ان الحركة العربية الواحدة كتنظيم وكفكرة قد ظهرت في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وهي مظهر ملموس بهذا النمط من التفكير.

تخلفها اللعبة السياسية والمعارك مع الآخرين والاساءات الشخصية وسوء الفهم.. وما إلى ذلك مما أصبح مألوفاً في الحياة السياسية العربية. ويقف وراء هذه العوامل الذاتية والنفسية مجموع التخلف الاجتماعي أي تخلف شخصية الفرد العربي في وضعها الحاضر. إن أمراض الحياة السياسية في بلادنا لا يمكن أن تفسر إلا على أنها البخار المتصاعد من وضع التخلف. فالأنانية وضعف شخصية الفرد من الصفات البارزة في المجتمعات المتخلفة. إن العوامل الذاتية تكون أحد المنابع المهمة للتناقضات في الحركة الثورية العربية. ولكن القول بذلك لا يعني أن الاختلافات لا تأخذ شكل المسائل الفكرية أو أنها بعيدة كليا عن الافكار. ان الافكار والنظريات والتحليلات المختلفة موجودة ولكنها صادرة عن أحاسيس ذاتية في جذورها. هناك أولا الاحاسيس الذاتية ثم تأتي بعدها الاختلافات الفكرية كانعكاس لتلك الاحاسيس. أما طريقة تطور الوضع بالنسبة لتلك التناقضات فمعروف وهو طريق حلزوني يغذي بعضه بعضاً، الاحاسيس الذاتية تولد الافكار والافكار تولد التصرفات والتصرفات والافكار المتعادية تؤجج مزيداً من الاحاسيس وهكذا. وقد كانت مسألة الحكم المسألة الرئيسية التي تولدت عنها التناقضات.

كثيرة هي الكتابات عن العوامل الاقتصادية والسياسية في تطور الوضع العربي، ولكن مسألة أثر العوامل الذاتية والنفسية في السياسة العربية لم تدرس بعد، لا بل لم تجلب الانتباه اللازم. ومرد ذلك جزئياً على الاقل هو التعلق الجديد الدارج بالأمور الموضوعية وبالطريقة العلمية في البحث، الامور التي تولد الخشية والنفور من تقصي العوامل الذاتية والنفسية مع أنها عوامل موجودة وذلك ما يجعل البحث فيها في صميم النظرة العلمية. إن العقد النفسية والرواسب والاحاسيس البدائية الصادرة عن النزعات الفردية الانانية المتحدرة في الفرد العربي من عصور البداوة وحب السلطة لا يمكن الاستهانة بدورها لا بل كان لها دور مهم في خلق التناقضات داخل الحركة القومية. صحيح كانت هناك نظرات متباينة لبعض الامور بفعل تباين البيئة والظروف التي نشأت فيها الحركات القومية ولكن تلك الاختلافات ليست من النوع المستعصي على التطوير والحل. لقد مر وقت ليس بالقصير على دخول الحركات القومية مجال الممارسة والتفاعل مع بعضها فلماذا لم تستطع تلك الحركات حل الاختلاف والوصول إلى التقاء راسخ؟ إن العالم الحديث يعرف حالات استطاع فيها البحث والتفاعل والدبلوماسية توحيد بلدان وقوى بينها تناقض عميق واختلافات جوهرية والتعاون الحاصل في أوروبا الغربية مثال واحد على ذلك.

في الحقيقة ان التجربة العلمية والمعاناة وقسوة النكبات قد كونت قوة دفع في اتجاه الالتقاء، ودللت حوادث التاريخ العربي الحديث على خطأ الافكار والاحاسيس

التي تولدت عنها التناقضات. وليس أدل على ذلك من ظهور فكرة التقاء الثورات. ان التقاء الثورات العربية هو الحل العلمي الوحيد للوضع الذي تعانيه الثورة العربية. فالثورة العربية تتكون من أكثر من حركة واحدة وهي وان اختلفت بالمنشأ وحتى ببعض المناحي الفكرية ومواضع التأكيد، إلا أنها وهي تنفتح على الواقع العربي، والعالم العصري، وهي تتصدى لتطبيق أهدافها لا بد أن تكتشف أن الطريق الوحيد المفتوح أمامها هو طريق الالتقاء وتذويب الفوارق. لذلك فمسألة التقاء الثورات العربية يجب أن تعتبر مبدأ أساسياً من مبادىء الثورة العربية. ولكن الذي يدعو للقلق هو أن هذا المبدأ يبقى دوما معرضاً لهجوم العوامل الذاتية وارتدادها عليه من جديد في الاوقات التي يظهر فيها الخطر.

وعندما نصل إلى حافة نكبة تزداد قوة هذا المبدأ ويضعف مفعول العوامل الذاتية. ولكن حالما يبتعد الخطر قليلا تعود أمواج العوامل الذاتية بالارتداد من جديد وهكذا. إن هذه الظاهرة بحد ذاتها تظهر حقيقة التناقضات من جهة، وصحة مبدأ التقاء الثورات من جهة أخرى. المهم هو ترسيخ هذا المبدأ ونقله إلى حيز التطبيق الثابت وغسل العوامل الذاتية وطرد سمومها من الحياة السياسية العربية بصورة نهائية.

- ٥ -

إذا كانت العوامل الذاتية من العوامل المهمة في خلق التناقضات داخل الحركات القومية العربية فماذا نستطيع أن نستنتج بخصوص مسألة الوحدة العربية؟ هناك أمور عديدة يمكن استنتاجها من ذلك. أولاً ان ظهور الدعوة للوحدة بين الاقطار المهيئة للوحدة على الاقل على أثر النكبة الحالية ليس من قبيل ردود الفعل العاطفية إزاء الوضع الجديد كما قد يتبادر للذهن بل ان السبب الحقيقي لظهور الدعوة الآن هو أن العوامل التي أخرت توحيد هذه الاقطار في أساسها لم تكن عوامل موضوعية بل عوامل ذاتية سرعان ما طمستها آثار النكبة. إن انحسار موج التناقضات داخل الحركات القومية العربية في هذه الاوقات وظهور خط التقاء الثورات ان هو إلا دليل علمي على ذاتية التناقضات، وإلا فلو كانت تلك التناقضات موضوعية (بمعنى أنها تمس النظم والامور الجوهرية في حياة القطر) لما انطمست في هذه الظروف. وهناك أدلة على تناقضات بين بعض نظم الحكم العربية لم تنطمس حتى في وقت النكبة، ولسنا الآن بصدد التعرض لذلك. ان ظهور دعوة التقاء الثورات والوحدة يعكس طبيعة تلك التناقضات الذاتية النفسية التي سرعان ما طمستها هزة الضمير وعواطف النكبة. إن النكبة الحالية ان دلت على شيء فتدل على خطأ مسيرتنا

السابقة واستسلامنا للغرائز والانفعالات وللعوامل الشخصية والاحاسيس البدائية. إن مسألة الوحدة مسألة الحياة أو الموت بالنسبة للشعب العربي منذ ١٩٤٨ على الاقل ولكننا لم نستطع أن نسير في طريقها لأسباب موضوعية في البداية هي نظم الاستعمار، وذاتية فيما بعد. ودعوة الوحدة ان هي ظهرت الآن بصورة أقوى مما قبل فذلك يعود إلى أن العوامل التي أخرت تحقيقها في الاصل عوامل ذاتية.

فالوحدة ليست مشروعاً جديداً نواجه به النكبة وليست رد فعل للاوضاع المؤلمة الجديدة ولا أي شيء من ذلك. انها الاطار الذي لا يمكن من دونه أن تنمو القوة العربية وهي نقطة البداية الوحيدة المتوافرة لدى الشعب العربي ليبدأ نهضة حقيقية تحقق مطامحه وتحفظ له كيانه. وهي دون ريب الهدف الذي لا يرقى إليه أي هدف آخر مهما كان والقضية الجوهرية التي تتضاءل أمامها جميع القضايا الأخرى مهما كانت.

- ٦ -

إن مسألة الوحدة كنقطة بداية وحيدة للقوة ولمواجهة الخطر الاكيد تحتاج لشيء من الايضاح. إن أهمية الوحدة للشعب العربي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً مبحوثة ومعروفة وبديهية ولا نقصد تكرار أي شيء من ذلك الآن. ثمة مسألة واحدة يجدر التنويه بها. إن مسألة النكبة مهما قلنا في تحليل أسبابها ومهما تعددت التعليلات إلا أنها في النهاية ترجع لعامل جوهري واحد هو الضعف البشري، هو نوعية الفرد العربي في الوقت الحاضر (ليس المقصود بذلك طبعاً مسألة الجوهر بل الوضع الواقعي للفرد العربي الآن). ان جميع العوامل المادية كالسلاح والفنون الحربية والاخطاء وجميع العوامل الخارجية كالاستعمار والوضع الدولي. . الخ، ليست إلا عوامل رديفة للعامل الرئيسي وهو العامل البشري المتعلق بنا نحن الشعب العربي بوضعه الحاضر. إن الفرد العربي الحاضر (عموماً) ضعيف الشخصية يحمل في قرارة نفسه رواسب قرون من التخلف ويحمل معه كل آثار الانكسار والتأخر والهزيمة والضعف التي تراكمت خلال القرون، تلك الرواسب والعوامل التي لا يمكن التغلب عليها إلا بهزة نفسية عنيفة في داخل الانسان كتلك التي أحدثتها الثورات الكبرى والتي أحدثها الاسلام وقت ظهوره. إن تلك الهزة لم تحدث بعد وهي لا يمكن أن تحدث إلا إذا استند الفرد إلى أمل موضوعي مقنع وليس هذا الامل غير الوحدة العربية، غير الشعور باليقظة والنهضة والانتماء لأمة منيعة كبيرة قوية. إنه قيام الدولة العربية الكبرى الجديدة فقط ما يخلق تلك الهزة العنيفة ويفتح ينابيع التفاؤل والثقة بالنفس والشعور بالأهمية والرسالة. انها الوحدة التي تفتح المجال الواسع أمام الفرد للنشاط حيث يجد الفرد

مسرحاً واسعاً للعمل والانتاج والابداع والمبادرة في جميع المستويات. إن أحاسيس الانكسار والفشل والهزيمة والعجز الموجودة في الفرد العربي (عموماً وبدرجات متباينة) لا يمكن طمسها إلا بمشاعر معاكسة يولدها وضع يبعث الامل من جديد ويوفر المجال الرحب لنشاط الانسان. إن هذه المسألة التي قد تبدو للبعض وكأنها تحليل غامض ليست في الواقع كذلك بل هي في صميم التحليل العلمي. إن مشاعر الانسان واستعداده للعمل ومدى تفاؤله واندفاعه لا بد أن يستند إلى أساس موضوعي يبرر التفاؤل ويغرس الثقة. والوضع المجزأ الضعيف المتناحر للوطن العربي لا يمكن أن يوفر ذلك مهما كانت درجة التقدم التي يبلغها القطر. إن التغيير النفسي لشخصية الفرد العربي يحتاج لأساس موضوعي، والاساس الموضوعي هو الوحدة العربية.

- ٧ -

بقي أن نتناول خطأ فكرياً أخذ ينتشر في الآونة الأخيرة حول كيفية الوصول إلى الوحدة العربية. هناك من يقول بأن مسألة الوحدة تحكمها العوامل الموضوعية والعوامل الموضوعية تسير وتتغير وفقاً لقوانين علمية ثابتة لذلك لن ينفع شيئاً الدعوة للوحدة بشكل عاطفي ولن ينفع تحقيق أية وحدة إذا لم تكن تلك الظروف الموضوعية قد نضجت وتطورت. إن هذا الرأي لا يطرح بشكل نظرية واحدة بل بأشكال متعددة، كما ليس من السهل تحديد الاستنتاجات التي يصل اليها بصورة دقيقة، ولكن يمكن تخمين تلك الاستنتاجات ومناقشتها. فقد يعني هذا الرأي أن الوحدة يجب ألا تتحقق إلا إذا وصلت الاقطار المعنية لأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية متماثلة لأن أي تفاوت بتطور تلك الاوضاع سيخلق تناقضات في داخل الدولة الجديدة يؤدي بالتالي إلى فشل الوحدة. إن هذا الرأي إضافة إلى كونه قائماً على تحليل مجرد لا يدعمه أي مثل في التاريخ ولو كان واحداً فهو يغفل مسألة أساسية هي أن الوحدة العربية التي نحن بصددها الآن ليست الوحدة الشاملة بل الوحدة بين بعض الاقطار كالتي زالت فيها النظم القديمة. إن الوحدة التي نحن بصددها مستندة إلى ثورة موجودة ومستمرة لذلك فالوحدة سوف لن تكون إلا مرحلة جديدة في الثورة، إلا تجديداً للثورة، أي أنها ثورة جديدة بحد ذاتها. والثورة الجديدة هذه لابد أن تتصدى أولاً وقبل كل شيء لتطوير الاوضاع الداخلية بصورة جذرية شطر التوحيد. كما أن تفاوت الاوضاع في الاقطار المتحدة ليس من الضروري أن يخلق التناقضات عندما يكون معرضاً لرياح التغيير الثورية. هذا إذا فرضنا أن تلك الفروق على درجة من التباين كالتي يقال عنها وهو أمر ينطوي على كثير من المبالغة.

شيء آخر ربما يستنتج من هذا الرأي الا وهو أن قضية الوحدة رهن بتطور

تحكمه عوامل حتمية خارجة عن الارادة والرغبة. إن مثل هذا الاستنتاج ـ إن صح ـ توحي به الادبيات الايديولوجية التي تؤكد على القوانين العلمية في التطور الاجتماعي وأهمية العوامل الموضوعية، وهو فهم خاطىء لمسألة العلم في التطور الاجتماعي وفهم خاطىء لتلك الأدبيات. . ان مسألة الحتمية في البحث الايديولوجي هي التي ربما توحي ـ بصورة خاطئة ـ بمثل هذا الاستنتاج الخاطىء.

ان مسألة الوحدة العربية مسألة إرادية تعتمد على نضال شعبنا ولا يمكن أن تتحقق بصورة آلية تلقائية، كما أنها ليست مسألة حتمية فهي يمكن أن تتحقق كما أنها يمكن ألا تتحقق وكل ذلك يعتمد على نضالنا من أجلها. وعلينا نحن الشعب العربي أن ننتبه إلى خطأ وخطر أي اعتقاد أو ميل للاعتقاد بأن مسألة الوحدة مسألة حتمية أو أنها مسألة ليست بيدنا أو خارجة عن ارادتنا.

وثمة رأي مشتق من هذا الاستنتاج وهو أن النضال من أجل الاشتراكية يوصل بحد ذاته إلى الوحدة على اعتبار أن بناء الاشتراكية في الاقطار العربية المجزَّأة يخلق ظروفاً موضوعية متماثلة تؤدي إلى الوحدة. إن هذا الرأي خطأ أيضاً، فالنضال من أجل الاشتراكية لا يشترط أن يؤدي بحد ذاته إلى الوحدة. فالوحدة تحتاج إلى نضال إرادي قائم بذاته هو النضال ضد التناقضات داخل الحركة القومية العربية التي حالت دون تحقيق الدولة العربية المتحدة. إن النضال الاشتراكي يخلق ظروفاً مساعدة وجواً ملائماً للوحدة ولكن هذا العامل الايجابي قد يكون أضعف من العوامل السلبية الناتجة عن تناقضات الحركة القومية العربية كما أن وجود أقطار عربية تنهج نهجا اشتراكياً ومتصارعة في الوقت نفسه ممكن وواقع في البلاد العربية وفي العالم الخارجي. إذن لنكن حذرين من هذه المزالق الفكرية ومن خطر هذه الاوهام. لننتبه إلى أننا يجب ألا نلجأ لتعليل أنفسنا أو ستر فشلنا في النضال الوحدوي بتحقيق خطوات في طريق الاشتراكية. حقاً ان النضال الاشتراكي لا يمكن أن يكون بديلا للنضال الوحدوي.

لقد ساعدت الآثار السلبية التي خلفها فشل وحدة ١٩٥٨ بين سورية ومصر على تكوين مثل هذه الافكار. ان تلك التجربة قد أوحت للبعض بأن فشل تلك الوحدة كان محتماً لأنه كان مسوقاً بفعل عوامل موضوعية لا مناص منها، وذلك خطأ فادح. إن الأخطاء التي رافقت تلك الوحدة لم تكن لتؤدي حتما إلى الانفصال. لقد كان الانفصال عملاً إرادياً تآمرياً ليس فيه من الحتمية التاريخية أي شيء وكان من الممكن ألا يحدث أبداً.

- ٨ -

ومن المسائل ذات الاهمية في قضية تحقيق الوحدة هي مسألة العقبات. إذا كان

الوضوح الذهني يمكن أن يقوم بأي دور فيجب أن يكون في توضيح هذه المسألة. كثير من المؤمنين بالوحدة يقعون في شباك الالتباس بين أهمية الوحدة وبين أهمية العقبات التي تعترضها.

فالقول بأن الوحدة ضرورية ولكن ماذا نعمل لتلك العقبات، إن دل على شيء فيدل على عدم وضوح القضية وعدم اتخاذ قرار حاسم. إن كل تصور بأن الوحدة (أو أي هدف تقدمي آخر) يمكن أن يتم دون تضحية ان هو إلا تصور خاطىء يدل في أحسن الاحوال على بدائية الفكر السياسي في بلادنا. ان المهمات الكبرى في التاريخ لا تتم دون تضحية بأشياء ربما عزيزة ومهمة.

وقد لا يكون من قبيل المبالغة أن نقول ان كل شيء في الحياة لا يمكن أن يتم دون مقابل أو ثمن، فإذا كان التقدم يعني النضال ضد الظروف فذلك يعني بالضرورة وجود ثمن مهما كان نوعه. اننا يجب أن ننتهي من مسألة تصنيف أهمية الاهداف القومية وفرز الامور الاساسية من الامور الفرعية والتفريق بين الجوهري والمهم. فالوحدة العربية ليست كأي هدف آخر وليست كأي قضية أخرى. إذن كيف يجوز أن ترد لأذهاننا مسألة العقبات والتضحيات؟ إذا كنا حقاً قد اقتنعنا بأن الوحدة هي الهدف الاول فلا يبقى علينا إلا المسير إلى الامام في طريق تحقيق هذا الهدف. علينا أن نزيل جميع العقبات وأن نقبل بكل التضحيات وأقول بكل أنواعها مهما كانت ومهما سمت وعزت. بمثل هذا النوع فقط من التحديد والتوضيح نستطيع أن نتقدم. أما التسليم بأن الوحدة هي الهدف الاساسي والتردد في تقديم التضحيات في سبيلها والتوقف أمام العقبات فهو في أحسن الاحوال نتيجة لعدم الوضوح وللعقل اللاعلمي الذي يصمنا به العالم المتقدم. ان التردد في التضحية والارتداد أمام العقبات ان هو في دوافعه العميقة وحقيقته النهائية إلا الاستسلام الى تأخرنا إلى رواسب التخلف ومشاعر الانكسار المتجمعة في أعماق نفوسنا وإلى العوامل الذاتية التي تسيطر على حياتنا السياسية وعلينا أن نعترف بذلك ونواجهه بشجاعة على الأقل.

- ٩ -

كل ذلك لا يعني بالطبع عدم أهمية التجربة الماضية أو عدم الاهتمام بتحليل الواقع العربي وأخذه بعين الاعتبار ونحن نبني الوحدة الجديدة. ولكن لا نستطيع أن نقول ان فشلنا في تحقيق الوحدة بين بعض الاقطار العربية ووصولنا إلى الوضع المتمزق الذي سبق النكبة ببضعة أشهر كان ضرورياً لدراسة التجربة وتحليل الواقع أو أي شيء من هذا القبيل. ان استقراء التجربة شيء وظهور التناقضات داخل حركة الثورة العربية ونتائجها على الوحدة شيء آخر تماماً. إن مسألة الاستفادة من التجربة

السابقة وتحليل الواقع العربي مسألة واسعة يطول شرحها ولسنا بصـددها الآن. هنـاك شيء واحـد يمكننا أن نشـير إليه في هـذا المجال هـو أنـه يبـدو أن الـوحـدة التي نحن بصـددها اليـوم لا يستحسن أن تأخـذ شكلاً غـير شكل الاتحـاد الفدرالي القـائم على أساس حكومة فدراليـة واحدة تتـولى بصورة تـامة شؤون الـدفاع والتنميـة والسياسـة الخارجية وحكومات محليـة تتولى مـا عدا ذلـك من الشؤون. إن مبررات هـذا الشكل كثيرة فهو الشكـل الذي يـلائم الدول الكـبرى الشاسعـة الرقعـة المتباينـة في الاوضاع المحلية من جهة، ويتيح الفرصة للتطور الذاتي للاوضـاع المحلية شـطر التوحيـد دون ثمن باهظ وتجنب تحريك الرواسب والاوضـاع المحلية ضـد الدولـة الجديـدة من جهة أخرى.

إن مسألة الوحدة تمر الآن بظرف مناسب هو ظـرف النكبة. ونقـول بأنـه ظرف مناسب ولا نعني اطلاقاً ان دعوة الـوحدة هي رد فعـل كما سبق القـول ولكن المقصود هو أن ظرف النكبة من شأنـه أن يضعف مفعول العـوامل الـذاتية التي كـانت السبب الرئيسي في تأخـر تحقيقها فعلينـا أن نستغل هـذا الظرف لهـز وجدان شعبنـا، إذ ليس هنـاك دليل أكـبر وأوضح من فـداحة وضـع التجزئـة إزاء عدو بـالقـوة التي بـانت في المعركة. إن المثقفين العرب لا يستطيعون القول بأنهم قد أدوا واجبهم في كل الظروف وهم مـدعوون اليـوم إلى تعبئة الـرأي العام وراء هـذه القضية المصـيرية. إن مسـألـة العمل لهذه الدعوة الآن لا يمكن أن يكون بمثابة عمل سياسي (بالمعنى التقليدي للعمل السيـاسي) بل هي عمـل قومي عـام وعلينـا جميعـاً أن نتحـرر من أوهـام الخـوف من الاندماج بالسياسة فما نقوم به من أجل الوحدة ليس سياسة اطلاقـاً. إن هذه الـدعوة ليست دعوة لنظرية معينة أو لرأي معين في الثورة العربيـة بل هي دعـوة انقاذ بكـل ما في الكلمـة من معنى. إن جميـع المثقفـين العـرب مـدعـوون لصب جهـودهم في هـذا المجرى لتحريك الرأي العام العربي ودفعه نحو هذا الهدف وكل جهد مهما صغر مهم وكل عمل مهما صغر فهومن صميم الواجب الوطني الآن. جميع المثقفين العرب وقادة الرأي العام والعاملين في الشؤون العامة من جميع الآراء والاتجاهات مدعوون للمساهمة في هذا المشروع القومي، مشروع التعبئة من اجل الوحدة.

٣ ـ الوحدة والثورة والعوامل الذاتية (*)

(*) نشر هذا المقال في: دراسات عربية، السنة ٤، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٦٨)، ص ١٧ ـ ٣٦.

- ١ -

هذا المقال مكرس لشرح الفكرة التي وردت في مقال[1] سابق: وهي أن ظاهرة الصراع في داخل الحركة الثورية العربية ترجع بصورة رئيسية إلى عوامل ذاتية. إن ظاهرة الصراع هذه مسألة جديرة بأن تلفت انتباه المثقفين العرب لأسباب مزدوجة: عملية ونظرية.

وتتلخص خطورة الجانب العملي في أن هذا الصراع هو الذي عرقل قيام الوحدة، الذي خلق بدوره حالة الضعف ازاء اسرائيل وساهم بالتالي في حصول ما حصل في الخامس من حزيران / يونيو الماضي. أما الجانب النظري فهو أن هذه الظاهرة لم يعد من الممكن تفسيرها على أساس الافكار الدارجة التي ترجع صعوبات الوحدة إلى نفوذ الاستعمار في الوطن العربي كما كان متداولا في السابق، بل لا بد من دراسة هذه الظاهرة بصورة واقعية وتحليلها وارجاعها لعناصرها الأولية. ويتطلب ذلك استقراء للحوادث وملاحظة مباشرة لتفاصيل السياسة العربية في السنوات الاخيرة بعيداً عن التعميمات النظرية المجردة. وبعبارة أخرى ان وجهة النظر المعروضة في هذا المقال ترفض التفسيرات المبنية على القوانين المشتقة من النظريات المعروفة وتصر على ضرورة الرجوع إلى الوقائع. فالوقائع هي الوحيدة التي تصلح ـ بعد تحليلها ـ لأن تكون أساساً للاستنتاج إذ لا يكفي أبداً أن تكون الاستنتاجات منطقية بحد ذاتها لتكون صحيحة.

---

(١) سعدون حمادي، «النكبة وقضية الوحدة العربية»، دراسات عربية، السنة ٣، العدد ١٠ (آب/اغسطس ١٩٦٧)، ص ٣ ـ ١٥.

أما سبب التنويه بهذه المسائل المنهجية فهو أن كثيراً من الاستنتاجات والاحكام التي أخذت تروج مؤخراً عن مسائل مهمة كالوحدة والثورة والاشتراكية تبدو منطقية بحد ذاتها إلا أنها تفتقر إلى الادلة الواقعية للتدليل على صحتها.

- ٢ -

وقبل البدء بمناقشة وقائع هذه الظاهرة لابد من أن نتناول بعض الجوانب التعريفية لتوضيح أهم صفاتها. ومن باب التعريف الأولي يمكننا أن نقول ان الذاتية التي نحن بصددها تعني كل ما يتعلق بالذات، أي كل ما ينبع من الفرد من مشاعر وأحاسيس أو من أفكار مصدرها تلك المشاعر والاحاسيس. والمشاعر والاحاسيس والافكار الذاتية هذه تتمثل عادة بمواقف وتصرفات معينة. وهذا ما يفرقها عما هو غير ذاتي، أي ما يسمى «موضوعياً» أي ما يأتي من خارج الذات. ولكن ذلك يجب ألا يعطي الانطباع بأن الظاهرة التي نتحدث عنها لا صلة لها بأي شيء يتعلق بالظروف المحيطة بالفرد. ومن الواضح أن هذه القضية تستثير المقابلة التقليدية المعروفة: هل الفرد حر أم هو مسير؟ هل التاريخ محصلة للقوى الموضوعية أم هو عمل إرادي من قبل الانسان؟ وبالرغم من أنني لا أقصد الخوض بهذا الموضوع إلا أنني احتراساً مما يمكن أن تترك هذه الفكرة من انطباعات خاطئة أجد من الضروري التنبيه إلى أن القول بأن العوامل الذاتية هي التي أدت إلى قيام الصراع في داخل الحركة القومية العربية لا يعني أنها وجدت من لا شيء، أو أنها النقطة التي ينتهي عندها التحليل. ان طغيان العوامل الذاتية في هذا المجال من الحياة السياسية العربية ليس إلا نتيجة في النهاية للتخلف الذي تعانيه البلاد العربية، التخلف بمعناه العام الشامل. وبعبارة أخرى أنه الخلفية التي تقف وراء هذه الظاهرة، إذ أن مدى قوة العوامل الذاتية بالنسبة للعوامل الموضوعية في العمل السياسي تتناسب طردياً مع درجة تأخر المجتمع، فكلما كان المجتمع متأخراً ازداد أثر العوامل الذاتية وبالعكس. ومن الواضح أن هذا القول يختلف عن التفسير الموضوعي الذي يحاول ارجاع ظاهرة التمزق في الثورة العربية إلى عوامل خارجة عن تصرف الافراد والجماعات العاملة في تلك الحركات الثورية كالاستعمار، وتباين درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي... الخ. والفرق بين التفسيرين يجب أن يبقى ماثلا. القول بأن العوامل الذاتية مترشحة من واقع التخلف شيء والقول بأنها غير موجودة أو ثانوية، بالنسبة للعوامل الموضوعية، شيء آخر مختلف. الاول يضع المسؤولية على الافراد والثاني يرفعها عنهم، والاول يتضمن امكانية الاسراع بإنهاء هذا الصراع وتحقيق الوحدة بعمل إرادي والثاني يترك الامر لتطور خارج عن ارادة البشر.

ومن الانطباعات الخاطئة التي ربما تنشأ عن هذه الفكرة هي التصور بأن المقصود

منها مجرد الانفعالات وأحاسيس المصالح الشخصية المباشرة وبالتالي استبعاد الافكار. والصحيح هو أن ظاهرة الصراع موضوع البحث قد رافقها شيء كثير من التحليل النظري والافكار التبريرية والتي ستبقى فخا يوهم بعض المهتمين بالشؤون العامة بأن وراء هذا الصراع عوامل أبعد وأعمق من المصالح والانفعالات والانانيات والسعي للسلطة. إن وجود الافكار والنظريات التي رافقت ظاهرة الصراع ليست إلا مظهراً للعامل نفسه. فالعوامل الذاتية قد تكون في البداية صريحة مكشوفة ولكنها سرعان ما تدفع لتكوين الافكار والنظريات التبريرية. والتبرير نفسه قد يكون مقصوداً واعياً وقد لا يكون كذلك. المهم هو أن مثل هذه الافكار ليست أفكاراً حقيقية بمعنى أن مصدرها ليس البحث عن الحقيقة بل أحاسيس ورغبات مسبقة موجودة في النفس.

ومن المهم أن ننوه أيضاً إلى أن فرضية العوامل الذاتية لا تعني عدم وجود عوامل أخرى. فمثلاً يجب ألا يستبعد دور عملاء الاستعمار في نشوب الصراع وتغذيته، كما يجب ألا يخرج من الحساب ما للاخطاء التي ارتكبتها الحركات القومية من أثر في نشوء الاختلاف فيما بينها أو حتى أثر الثقافات المتباينة السائدة فيها. كل أو بعض هذه العوامل موجودة وذات أثر. المقصود هنا أن هذه العوامل ليست أساسية إذا ما قورنت بالعامل الذاتي. من الخطأ مثلا أن نتصور أن ظاهرة سياسية كهذه تنتج عن عامل وحيد، إذ لا وجود للعلاقات البسيطة النقية في البحث الاجتماعي حيث الظواهر دوما نتيجة لعوامل متشابكة وحيث تتداخل الاسباب والنتائج. وهدف التحليل في العلوم الاجتماعية ليس غير النفوذ لحقيقة أهمية كل عامل والخروج بتصنيف لأهميتها، أي تفريق العوامل الاساسية (الستراتيجية) عن العوامل الثانوية. ان نظرة واحدة على أوضاع الحركات الثورية العربية في المشرق والمغرب وفي الشمال والجنوب وما حدث فيها من صراع وانقسامات تظهر بوضوح أن العوامل المذكورة لا يمكن أن تكون السبب الرئيسي لما حدث. والملاحظة هذه موجهة لاولئك الذين لديهم تفسير جاهز بسيط لكل شيء يريحهم من التحليل العميق هو الاستعمار وعملاء الاستعمار. إن ما حدث للحركات القومية في بلادنا قد أظهر بوضوح قصور هذا التفسير.

وأخيراً بقي أن نشير إلى ايضاح واحد هو أن الصراع المقصود لا يقتصر على الصراع بين الحركات القومية بل يشمل أيضاً الصراع الذي يحصل داخل تلك الحركات سواء أكان صراعاً بين اجنحة أم بين أشخاص، وسواء بقي ضمن الجسم التنظيمي أم انفجر بشكل انقسام أم تصفية. وهو يشمل أيضاً الصراع بين الحركات المنظمة وبين الاشخاص العاملين في الحقل القومي أو بين تكتلات الاشخاص.

- ٣ -

هناك وقائع كثيرة في الحياة العامة العربية يمكن تجميعها ووصلها ببعضها وتحليلها لتتبين بضوئها فيما إذا كان من الممكن اثبات أو عدم اثبات الادعاء الذي تقوم عليه هذه المقالة. والوقائع هذه مستمدة من التاريخ الحديث للحركات القومية ومن التجارب الماضية ومن الملاحظات الخاصة ومن النصوص الواردة في الادبيات. وطبيعي أن تكون هذه الطريقة الواقعية المستندة إلى جمع المعلومات مجهدة في البحث من جهة، وناقصة من جهة أخرى، ما دام جمع كل المعلومات ذات العلاقة يكاد يكون مستحيلاً في هذا المجال. إلا أن مزيتها تبقى موجودة وهي أنها في مأمن من اخطار البحث المجرد والابتعاد عن الواقع. وفيما يلي ملخص عام لما يمكن أن يتضمنه مسح من هذا النوع مكتفين بوصف الظواهر دون ذكر الأمثلة التي استقيت منها.

الحس الذاتي في الفرد العربي موضوع يصلح لبحوث اجتماعية وتاريخية جيدة. ولم تخل كتب التاريخ العربي من التنويه بهذه الصفة. فالعربي ـ كما يبدو ـ شديد التأثر بأحاسيسه الذاتية وكثير الاهتمام بما يتعلق بشخصه. ولا يهمنا في هذا المجال أن نتناول الظاهرة بشكلها العام بل سنحصر الاهتمام بنطاق الحياة السياسية.

إن الحياة الحزبية بيئة صالحة في بعض الظروف لنمو التعصب، فالعمل الحزبي يتطلب التعبئة العاطفية للأعضاء بشتى الوسائل المعروفة. ولكن للتعبئة العاطفية جانب سلبي هو أنها تخلق ميولا تقدس التجانس وتستنكر الاختلاف ـ الامر الذي يخلق بالضرورة نوعا من الحذر والتشكيك والخوف من الحركات الأخرى لمجرد أنها جسم تنظيمي مختلف يشكل جهة أخرى بغض النظر عن الامور الفكرية. وغالباً ما تصطنع الاختلافات الفكرية اصطناعاً لتبرير الاختلاف ولتعبئة الاعضاء ضد الآخرين.

من المعروف عن الحركات القومية العربية أنها عموماً منغلقة على نفسها قليلة التفاعل والاختلاط ببعضها في مختلف المستويات، وأن الاعمال المشتركة بينها قليلة جداً. فكل حركة تعمل جاهدة على تحصين مواقعها واحكام جدرانها. ان أفكار أعضاء هذه الحركة عن الحركات الأخرى تتكون في الغالب بواسطة قياداتها وليس بصورة مباشرة. فضعف الأختلاط والتّماس اليومي وقلة النشاطات المشتركة والتثقيف الموجه لأغراض التعبئة كلها تؤدي إلى تكوين الانطباعات الخاطئة وإنتشار الافكار المغرضة عن الحركات الأخرى.

والذي يحاول تقصي أسباب المنافسة بين الحركات القومية العربية يجدها في الغالب ذاتية، فالمنافسة بين الحركات المتقاربة الافكار بدلاً من أن تكون موجهة للبناء الايجابي

وخدمة المصلحة القومية تتحول في الغالب إلى صراع وحرب. أما لماذا يحدث ذلك في بلادنا ولا يحدث في بلاد متقدمة في حياتها السياسية فيرجع سببه الرئيسي في النهاية إلى تخلفنا العام. ولكن لا بد أيضاً من وجود عوامل تساعد على تحريك عوامل التخلف وحقن آثارها في العلاقات بين الحركات القومية ولعل قلة المعلومات الصحيحة عن بعضها البعض وضعف الروح الموضوعية من جملة هذه العوامل.

وقد تنشأ حركة من الحركات بدافع غير جدي من الاساس كدافع المنافسة الشخصية لحركة أخرى موجودة أو لمجرد تصورات يخلقها خيال الشباب المبكر أو التأثر ببعض الكتابات والاعجاب بحركات في بلدان أخرى ومحاولة تقليدها. إن حركة تنشأ بفعل مثل هذه الدوافع غير الجدية تتحول بالتدريج إلى حركة مصرة على البقاء فيدفعها ذلك إلى اصطناع الاختلافات مع الحركات الاخرى لتبرير وجودها. ومن خلال عملية خلق الاختلافات تنتقل إلى حالة الاحتكاك بتلك الحركات إذ أن ابراز الاختلافات غالباً ما يكون مقروناً بنقد الآخرين أو توجيه التهم إليهم وبالهجوم الفكري والشخصي والمسلكي. ثم ان هذه الحركات حتى لو اكتشفت بعد أن تتطور أنها بمبادئها وأهدافها متفقة تمام الاتفاق مع حركة أو أكثر من الحركات الأخرى فهل تستطيع أن تتنازل عن كيانها الذي كونته وتعترف بعدم ضرورة وجودها؟ والجواب كما تدل الوقائع كان دوما بالنفي. والحركة الجديدة لا يمكن أن تعترف بذلك بعد أن ادعت أنها جاءت لتصحيح أخطاء الآخرين ولتحقيق الاهداف التي عجزت الحركات الموجودة عن تحقيقها. فهي قد وجدت لتبقى بغض النظر عن مبرر البقاء، وأسباب هذا التمسك بالبقاء لا شك ذاتية. فحسب طريقة التفكير السائدة يبدو أن الاعتراف بعدم ضرورة حركة من الحركات يعني الاعتراف بعدم أهمية الاشخاص الذين أسسوها. إن الاعتراف بالخطأ صعب والتنازل عن الكيان صعب والغاء الحياة الاجتماعية التي خلقتها الحركة الجديدة لاعضائها صعب، ناهيك عن المركز السياسي الذي أصبح يتمتع به القادة وهو شيء التنازل عنه أصعب.

- ٤ -

هناك عامل مهم من عوامل الصراع بين الحركات القومية العربية هو دخول العنف في العلاقات فيما بينها. والعنف ـ كما هو معروف ـ يخلق جروحاً نفسية واضغاناً يصعب التغلب عليها بخاصة عندما تكون الاحاسيس الذاتية قوية. والعنف قد يكون أحياناً عنفاً معنوياً يتمثل في أسلوب الاتهام والمهاترة والتعبئة العاطفية ضد الآخرين. المعروف عن الحياة السياسية العربية أنها في الاصل ذات أساس ديمقراطي ضعيف لذلك فهي مهيأة للانزلاق في هذا الاتجاه المهدم للعلاقات. ولكن مما زاد الطين بلة استخدام

وسائل الاعلام الحديثة الواسعة الانتشار وبناء آلة إعلام قوية واستخدامها في المعارك الذاتية. إن اعتماد الطريقة العاطفية في التعبئة النفسية الحديثة واعتبار الجهة الأخرى على أساس أنها عدو يجوز معه استخدام جميع الاساليب بغض النظر عن أخلاقيتها قد تكون من أهم عوامل نشوب الصراع بين الحركات القومية العربية. والأنكى من ذلك هو أن هذا الاسلوب آخذ في الانتشار بدافع المحاكاة أحياناً والدفاع عن النفس أحياناً أخرى. إن دخول سياسة العنف المعنوي هذه في السياسة العربية الحديثة ظاهرة خطرة تستحق كل الاهتمام من قبل الحريصين على وحدة الحركة الثورية العربية وربما كانت أسوأ ما حصل للثورة العربية الحديثة.

ولكن العنف لم يقتصر على الجانب المعنوي بل تعداه إلى الجانب الجسدي أيضاً بخاصة في السنوات الأخيرة. والعنف الجسدي ابتداء من الفصل من الوظيفة والمدرسة وانتهاء بالقتل أو الاعدام قد ضرب اسفينا في العلاقة بين هذه الحركات. والاساس الذي انطلقت منه سياسة العنف ـ المعنوي والجسدي ـ واحد هو اعتبار الجهة الأخرى عدواً يجب تصفيته وهو اعتبار ذاتي ولا شك لا تسنده أسس موضوعية. . من الملاحظ أن الحركات القومية العربية الحديثة لا تتهم بعضها بالخيانة في كل الاوقات بل هي تعمل ذلك فقط عندما تحاول احداها انتزاع السلطة من الأخرى أو عندما تهدد بذلك، بل نجدها في بعض الاحيان تقول بضرورة التقاء جميع تلك الحركات الامر الذي يدل بصورة واضحة على عدم جدية اتهامات الخيانة أو ما يشبه ذلك التي وجهت من بعضها للبعض الآخر بوقت أو بآخر. إن حماية الحكم باسلوب العنف الجسدي له ما يبرره عندما تكون الحركة التي يستعمل العنف ضدها عدواً حقيقياً للثورة أي عندما تكون مبادئها مختلفة جذرياً عن مبادىء الحكم الموجود. أما استخدام العنف الجسدي من قبل حركة ثورية ضد حركة ثورية أخرى مقاربة في مبادئها فلا يمكن تبريره إذا كانت مسألة التقاء تلك الثورات مسألة ضرورية نعمل من أجل تحقيقها.

هناك بعض الملابسات والتشعبات لهذه القضية من المفيد التعرض لها، وان كنا لا نستطيع الاحاطة بها كلها. قد يقال: وماذا يمكن أن تعمل الحركة الموجودة في السطة إزاء محاولة الآخرين انتزاع السلطة بالقوة؟ الجواب عن هذا السؤال يخرج من التفريق بين العمل للوصول إلى السلطة وبين خيانة القضية. إن الخلط بين الاثنين خاطىء لأن الوصول إلى السلطة من قبل نظام بدلاً من نظام آخر ليس بحد ذاته أو بالضرورة عملا خيانياً إلا إذا كان صادراً من حركة معادية بصورة قاطعة لقضية الوطن بتعريفها العام لا كما تفسرها هذه الحركة أو تلك. وتعريف قضية الوطن مسألة يجب أن تكون مرتبطة بالسلامة العامة والاستقلال والسيادة ووحدة التراب لا أن تربط بأي اعتبار آخر.

ولهذه المسألة جانب آخر يتعلق باسلوب الوصول للسلطة. هناك الاسلوب السلمي المقصور على الكتابة وعقد الاجتماعات والتأليف والنشر وتقديم العرائض وارسال البرقيات. . . الخ، وهو اسلوب لا يمكن أن يكون مبرراً لاستخدام العنف ضد حركة ثورية مقاربة للحركة التي في الحكم. بقي اسلوب العنف، وحتى في هذه الحالة يجب التفريق بين العنف المدني والعنف العسكري. إن الانقلاب العسكري هو الاسلوب الوحيد الذي يجوز للحركة الثورية الحاكمة أن تحرم استعماله على الحركات الثورية الأخرى. أما النضال المدني كالتظاهر والاضراب وشتى الاساليب الشعبية الأخرى، فلا يجوز اعتباره مبرراً لاستخدام العنف الجسدي ضد الآخرين. وبعبارة أخرى ان الحركات الثورية خارج الحكم إذا ما اعترف لها بحق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك بها بشتى الاساليب عدا الانقلاب العسكري فإن أساساً متيناً للعلاقات بين هذه الحركات يكون قد وضع.

ولم يقتصر استخدام العنف الجسدي على ذلك بل قد حصل بين حركات خارج الحكم بدوافع السيطرة على الشارع أو لحماية حكم صديق أو حتى لمجرد الثأر. والنتائج الآنية لذلك معروفة من حيث تصعيد موجات العنف. أما نتائجه الأخرى فقد أصبحت أيضاً معروفة إذ خلقت حقداً وخوفاً دفع الحركة المضطهدة إلى استخدام نفس السلاح ضد خصوم الامس بمجرد استلامها السلطة. إن ردود الفعل النفسية ازاء العنف الجسدي معروفة ولكنها بجانب ذلك تدفع إلى توجيه تهم فكرية وسياسية للحركة التي تمارس العنف يصعب في المستقبل التنازل عنها ويصعب بالتالي الالتقاء مع تلك الحركة.

- ٥ -

قلنا في السابق ان العوامل الذاتية لا تقتصر على: العواطف وأحاسيس المصلحة الشخصية بل تتمثل أيضاً في أفكار ونظريات تحركها الدوافع الذاتية. ومن هذه الافكار فكرة الوحدانية. إن فحوى هذه الفكرة هو أن تعتبر حركة قومية نفسها الوحيدة المهيأة والقادرة على تحقيق الاهداف القومية. إن هذه الفكرة ذات جذور تنظيمية نشأت بدافع الرغبة في خلق الثقة بالنفس وشحذ روح النضال. وعبثاً يحاول المتتبع أن يجد لهذه الفكرة أي تحليل نظري مقنع في الادبيات السياسية العربية. ورد في حالة واحدة القول بأن الحركات الثورية العربية الموجودة ذات منشأ قطري لذلك فهي تعكس البنى الاجتماعية المختلفة في الاقطار الامر الذي يجعلها غير قادرة على العمل القومي أو ما يشبه ذلك. إن محاولة التفسير هذه مبتورة فهي لا ترينا كيف تختلف البنى الاجتماعية للأقطار وكيف تؤثر هذه البنى - على فرض اختلافها - في

الحركات التي تنشأ وكيف يستحيل على الحركات ذات المنشأ القطري أن تتطور في المستقبل في الاتجاه القومي وكيف يستحيل عليها بالتالي أن تندمج. أنه بنظري ـ تفسير ذو هدف مسبق وتعوزه الادلة مما يجعله غير علمي. لقد خلق وضع التجزئة مشاكل إقليمية آنية كالتحرر من الاستعمار المباشر، لذلك فمن الممكن أن تنشأ حركات قومية في نطاق الاقطار مشدودة لأهداف محلية ولكن هذه الحركات لا يوجد ما يمنع تطورها نحو أهداف أوسع وأشمل أي أن تتطور من الاطار الاقليمي إلى الاطار القومي ومن هدف التحرر من الاستعمار إلى هدف البناء التقدمي. ان معظم الحركات القومية العربية أو كلها قد تطورت فهي اليوم ليست كما كانت بالأمس من حيث نظرتها للقضية القومية وللقضية الاجتماعية. ان اتضاح وحدة المصير العربي واتضاح التماثل الجذري في الاوضاع الاجتماعية والثقافية والنفسية وتركيب المجتمع الاقتصادي واتضاح العلاقة بين وضع التجزئة وبين القوى المعادية الداخلية والعالمية أمور لا بد أن تعمل عملها في تطوير الحركات القومية ذات المنشأ الاقليمي شطر النظرة القومية التقدمية وبالتالي لابد أن تشدها جميعاً نحو نقطة الالتقاء. إن الاخلاص لقضية الشعب والتحليل العلمي إذا ما توافرا واتحدا في حركة ثورية عربية لا بد أن يوصلاها إلى هذه النقطة. لذلك فإن التقاء الحركات الثورية وحتى اندماجها أمر ممكن وقابل للتحقق علمياً.

إن فكرة الوحدانية فكرة ذاتية تنبع من أنانية نضالية ومشاعر الاحتكار العقائدي، لذلك فهي غير صحيحة ومضرة بالقضية القومية، وأثرها السلبي على العلاقات بين الحركات الثورية العربية معروف. انها نقطة البداية في رفض الآخرين وعدم الاعتراف بأهميتهم وبإمكانية مساهمتهم بالعمل القومي. ويقود ذلك بمرور الوقت ـ وعبر الحوادث ـ إلى معاداتهم فمحاربتهم. وفكرة الوحدانية هذه منسجمة مع الاحاسيس الذاتية فهي المبرر النظري لشعور المحافظة على الكيان والهوية حتى ولو كانت المصلحة القومية مهددة والمصير العربي على مفترق طرق. إن كثيراً من التردد في التعاون مع الآخرين والتشكيك في إمكانية التقاء الثورات يكمن وراءه الخوف من أن يقود ذلك نحو الاندماج وما يجلب معه من فقدان للكيان.

أما جذور هذه الفكرة في المشاعر الذاتية فبعضها سديمي غامض في بدايته سرعان ما يتطور وبعضها واضح تصميمي منذ البدء. فحركة ثورية تبدأ عملها في واقع توضحت فيه حاجات نضالية ناتجة عن نواقص جدية في الحركات الموجودة مضطرة أو مدفوعة دون وعي إلى المناداة بعدم صلاح الموجود من الحركات وبالحاجة إلى حركة منقذة كاملة تسد النواقص. ومن المنتظر أن تدعي الحركة الجديدة أنها ـ كحركة منقذة ـ لا تشبه أية حركة أخرى موجودة وأنها الثورة المنتظرة، وربما يكون

مثل هذا الادعاء ضرورياً لأسباب نفسية لصهر الاعضاء وشحذ روح النضال وملئهم بشعور الاهمية التاريخية. وكل ذلك يقود إلى فكرة الوحدانية إذ لو كان من الممكن أن تتحقق الاهداف نفسها على يد حركة أخرى لما كان هناك مبرر لقيام أكثر من حركة.

وفي حالة أخرى قد يكون هذا الشعور واضحاً ومصمماً، فقد تعمد حركة إلى اعتناق فكرة الوحدانية بدوافع ذاتية ممزوجة باعتبارات عملية محلية أو خاصة. فقد تقوم هذه الحركة بتحليل الاوضاع المحيطة بها فتجد أنها لا تستطيع أن تثق بغيرها أو أنها تجد شيئاً من المجازفة إذا هي وثقت بغيرها أو أن الثقة بغيرها تتطلب منها جهداً للبحث والمعرفة عن الحركة التي تمنحها ثقتها. أو قد يكون ذلك بدافع الخوف مما هو غير معروف أو أنها تندفع لسياسة الانفراد بتأثير الغرور الذي تخلقه انتصاراتها الاولى، أو أنها تقوم بذلك بسبب انطباعات خاطئة عن الحركات الأخرى أو معلومات مشوهة أو بسبب تجربة غير مشجعة في التعاون مع الآخرين. بسبب كل أو بعض هذه العوامل أو عوامل مشابهة أخرى قد تصل حركة ثورية إلى قرار بضرورة الانفراد.

ثمة جانب لهذه القضية يحتاج لشيء من الايضاح أكمالاً للبحث هو علاقة فكرة الوحدانية بالافكار الدكتاتورية. يلاحظ في هذا الصدد أن الوحدانية في التطبيق تدخل في حلقة متصلة مع الميول الدكتاتورية فتكون سبباً ونتيجة في تكوين شكل الحكم. هناك علاقة لا يصعب ملاحظتها بين فكرة الوحدانية وأفكار ذات صفة دكتاتورية كالقول بضرورة جعل القيادة موحدة وبأهمية ذلك في مرحلة الثورة، والقول بضرورة الانسجام وعدم تصور إمكانية نجاح قيادة ثورية متعددة الآراء واعتبار ذلك معرقلاً لسير الثورة ومصدر خطر في أوقات الازمات. إن مثل هذه الافكار تحمل في جوهرها ميولا دكتاتورية قد تكون هي الدافع أو المبرر الرئيسي لفكرة الوحدانية. ولكن فكرة الوحدانية في التطبيق معرضة لدفع النظام في طريق الدكتاتورية أكثر فأكثر وبذلك تكون الافكار الدكتاتورية سبباً ونتيجة لفكرة الوحدانية. عندما تكون هناك رغبة واضحة في الذهن بالحكم المهيمن، القويّ السلطة، الموحَّد الرأي، المنفرد القيادة يكون الوصول لفكرة الوحدانية سهلاً ومجرد نتيجة منطقية. وعندما يكون الدافع للوحدانية فكرياً دون وجود رغبة واضحة بالحكم الدكتاتوري أو ما يشبه ذلك تكون الدكتاتورية أو الميل نحوها نتيجة يوصل إليها تطبيق مبدأ الانفراد. وخلاصة القول هو ان فكرة الوحدانية بحد ذاتها أقرب إلى الدكتاتورية من أي نظام آخر لأنها تحمل في طياتها ما يشجع هذه الميول فهي المبرر للدكتاتورية حيناً والمسبب لها حيناً آخر.

ومثال آخر على الافكار الذاتية هو القول بأن الصراع دليل صحة وحيوية. لقد سمعت أحد المثقفين التقدميين المعروفين يقول بأن الطريقة الصحيحة لمعالجة الصراع

الموجود هو في تركه يأخذ كل مداه متبعاً ذلك بكثير من التحليل. ومما يتفرع عن مثل هذه الافكار القول بأن الاختلاف ضروري لرصد الاخطاء والقول بضرورة تعزيز التجارب الخاصة للثورات والاحتفاظ باستقلالها. تلك ولا شك أفكار ينقصها الدليل العلمي وتقف وراءها أحاسيس العجز عن معالجة الصراع الموجود فتحاول أن تجد المخرج في الطريق السهل، طريق التبرير وترك الحبل على الغارب بدلا من ارتياد الطريق الصعب، طريق الوقوف بوجه هذا المرض القومي.

- ٦ -

إن أي تحليل لظاهرة الصراع في الحياة السياسية العربية يبقى ناقصاً دون معالجة قضية الحكم. إن قضية الحكم بكل جوانبها ومراحلها من المسائل الاجتماعية والنفسية الخطيرة في حياة العرب السياسية ولعلها أكبر ما تتمثل به النزعة الذاتية التي تغوص جذورها في التاريخ بعيداً حتى حياة الصحراء السابقة لظهور الاسلام.

لقد وجدت الحركة الثورية العربية الآن أن تسلم السلطة أمر ضروري لتحقيق المبادىء التي تنادي بها. صحيح أن بعض هذه الحركات يقيم وزناً مهماً للنضال في صفوف الشعب وتقويم شخصية الفرد العربي وكان بالتالي مترددا إزاء تسلم الحكم، إلا أن هذه الأفكار سرعان ما تبددت وحلت محلها فكرة ثابتة. ان تسلم السلطة ضروري لتحقيق المبادىء التي تنادي بها.

ومن الطبيعي، أن نلاحظ أن هذه الفكرة قد ازدادت رسوخاً بعد تجربة الحكم، أي أن تسلم السلطة بحد ذاته قد زاد من قوة الرغبة في تسلم السلطة. فالحركة التي تتسلم السلطة وتبقى فيها تزداد تمسكا بها وبالتالي يزداد استعدادها للقيام بكل ما من شأنه المحافظة عليها. وهكذا يكون تسلم السلطة نقطة بداية لحركة حلزونية متصاعدة. إن تحليل الاسباب التي جعلت الحركة الثورية العربية تصل إلى هذا القرار تبدو متعددة. فهناك أثر النظرة العملية التي اتضحت عند بعض القيادات الثورية، تلك النظرة التي عرفت عن طريق التجربة أن السلطة السابقة كانت موجودة لا لأنها شرعية بأي معنى من معاني الشرعية بل لأنها كانت تملك القوة، وتعلمت بالتجربة المرة أن امتلاك السلطة من قبل الحكم الموجود هو الذي يضع تحت تصرفه جميع الامكانيات لضرب أعداء الشعب واستنتجت بالتالي أن ضرب اعداء الشعب وتصفية الذين يقفون عثرة في طريق التقدم يحتاج إلى تلك الامكانيات. وقد يجد المحلل أن من دوافع تسلم السلطة مجرد التخلص من وضع ارهابي مسلط على حركة ثورية يجبرها بالتدرج دفاعاً عن النفس على اتباع سياسة تسلم السلطة. مقابل هذه الدوافع العملية قد نجد قناعة فكرية محضة بأن تغيير أوضاع المجتمع لا يمكن أن يتم

إلا بتسلم السلطة أولا. ومما لا شك فيه أن الادبيات الثورية الماركسية المعروفة الرأي بمسألة السلطة قد دعمت هذه الفكرة. ومن ذلك يتضح أن دوافع تسلم السلطة كانت كما يبدو خليطاً من عدة عوامل، فأين يتضح العامل الذاتي في ذلك؟

يتضح العامل الذاتي في أمور عديدة يمكن التعرض لها بإيجاز. إن التحليل الماركسي لمسألة السلطة واضح، هو أن المؤسسات تلعب الدور الرئيسي في تحديد طريق التطور الاجتماعي، فالدولة مؤسسة تسيرها وتحكمها الطبقات المالكة لوسائل الانتاج، لذا لا يمكن تحقيق الثورة الاشتراكية إلا بتسلم الطبقة العاملة لسلطة التوجيه في الدولة لتستخدمها في بناء المجتمع الجديد. ولكن ذلك يتطلب أولا وقبل كل شيء تكوين أداة للثورة وهي الحزب. ومن ذلك يتضح بصورة منطقية أن الحزب يجب أن يتكون قبل الثورة أي قبل تسلم السلطة. أن هذه النظرة ليست هي السائدة عند الحركات الثورية العربية فمنها من رفض عملياً، وحتى في بعض الاحيان نظرياً، هذه الفكرة التي تتطلب النضال الطويل الامد في صفوف الشعب كمرحلة سابقة لتسلم السلطة وتبنى بدلاً عنها فكرة القفزة السريعة من الوجهة العملية على الاقل. وحركات ثورية أخرى لم تعرف مرحلة تكوين الحزب الثوري قبل تسلم السلطة أصلا، وحتى في الحركات التي لم تتسلم السلطة بعد هناك بوادر تدل على أنها تسير في الاتجاه نفسه. ويدل على ذلك أن كل قضية معارضتها للحركات التي في السلطة تدور حول مسألة اشراكها في الحكم. وأسلوب المعارضة نفسه يدل على ذلك أيضاً إذ كان في الغالب مكرساً لتسلم السلطة بالقوة.

هناك شعور صريح أحياناً، وغير صريح أحياناً أخرى عند الحركة الموجودة في الحكم بالضرورة التاريخية لاستمرارها فيه. ان فحص الادبيات والتصريحات والشعارات وما يكتب ويذاع يوصل للاستنتاج بأن الحركة غالباً ما تعتبر وجودها مصيرياً للأمة العربية ومهماً جداً لقضية العالم الثالث وربما لكل قضية الثورة في العالم. هناك تضخيم لأهمية الوجود في الحكم لا شك فيه إذ يبدو أن هناك اعتقاداً بأن كارثة كبرى ستحل بالأمة العربية لا بل ان قضية نضال المعذبين في الأرض سترجع إلى الوراء إذا لم يستمر وجوده في الحكم.

وقد يتغذى الشعور بضرورة البقاء في الحكم من مشاعر وطنية مخلصة إلا أنها مبنية على أفكار خاطئة. فالوزير الذي يجد نفسه متحمساً للاصلاح عاملاً بكل وقته وبكل جوارحه لدفع المشاريع الجديدة يجد بالتدريج نفسه ميالا إلى الاعتقاد بأن وجوده ضروري للمصلحة العامة لا لشيء إلا لأنه يتصور خطأ أن حماسه واخلاصه ونشاطه لم تتوافر فيمن سبقه وأنها سوف لن تتوافر عند من سيأتي بعده. إن التصور الذي ينشأ عند بعض الشباب الثوري المخلص عندما يتسلم المسؤولية بأن ما لديهم

من اخلاص وحماس واندفاع شيء نادر لا يمكن أن يوجد عند غيرهم هو الـذي يدعم رغبة البقاء في الحكم ويعطيها مبرراً أمام الضمير. ومما لا شك فيه أن معلومات موثوقة ودراسات علمية عن حقيقة درجات التطور الاجتماعي والاقتصادي التي أنجزتها أنظمة الحكم المتعاقبة ببعض الاقـطار العربيـة يمكن أن تلقي الضوء عـلى هذه القضيـة وربما أوضحت لهؤلاء الشبـان المخلصـين أنهم ليسـوا الـوحيـدين في الاخـلاص والحـماس والنشاط من بين من تسلمـوا مسؤوليات الحكم. أمـا من أين تأتي مثـل هذه الافكـار اللاعلمية فمصدرها واضح هو غياب التقويم العلمي والبحث المجـرد عند الحـركات الثورية فهي لا تعرف الكثير عـما أنجزه من سبقهـا في الحكم وهي غير مستعـدة نفسياً لتقويم ذلك الحكم بصورة موضوعية.

إن ظاهرة التعلق بالحكم بعد تسلم السلطة ليس من الصعب التـدليل عليهـا. فالاجراءات التي اتخـذت وأصبحت سائـدة تدل عـلى وجود اهتـمام كبير بمسـألة الامن الداخلي إلى حد تعاظم فيه هذا الاهتمام فدفع لاجراءات وتنظيمات قد ضيقت إلى حد بعيد تفاعل الاقطار العربية وحدت من اتصالهـا بالخـارج ووضعت قضية الحـريات في موقف حرج. إن وصول الحركة إلى الحكم ومنع الآخرين من الوصول إليه قـد أصبح يستنفـد جزءاً متعـاظماً من نشـاط الدولـة إن لم يكن قد وصـل في بعض الاحيـان لأن يكون الاهتمام الاول. ولعل زيادة الاهتمام بالاعلام والمخابرات مما يدل على ذلك.

هناك وضع نفسي قد ساعد أيضاً على تقوية ميول الحكم هـو الصعوبـة النفسية المعروفة في النزول من مستوى عال يصل إليه الانسان مقابل سهولة الصعـود إلى ذلك المستـوى. إن المستوى الاجتـماعي والاقتصادي والمـركز الادبي المـرتفـع الـذي يحققـه الـوصول إلى لسلطة يجعـل من الصعب التراجـع عنه في المستقبـل. أن يبدأ الانسـان بمستـوى منخفض وأن يقفز إلى مستـوى عال نسبيـاً يجعـل من الصعب الـتراجـع عن المستوى الجديد بعد بلوغه. إن هذه القاعدة النفسية معروفة الأثر وقد عانت منهـا كل الحركات الثورية في العالم وبذلت جهوداً كبيراً لمقاومتها وتكاد لا تخلو أدبيات أية حركة ثورية من مكافحتها والتحذير منها.

وقد يكون المستوى الجديد العالي الذي يصعب التنازل عنـه غير المسـألة المـادية والمركز الادبي والاجتـماعي، بل مجـرد التمتع بـوضع سيـاسي ممتاز بـالنسبة للحـركات الأخـرى وبالنسبـة للخصوم فهـو وضع تتـوافر فيـه الراحـة من عناء النضـال في خط المعارضة وتتـوافر فيـه الحمايـة من أضرار النضال وأضرار الآخـرين. وقد يكـون ذلك ممزوجاً بالراحة التي يحققها الاطمئنان من رجوع النـظام الارهابي القـديم أو حتى مجرد الخوف من انتقام الذين لحقهم الأذى من النظام الجديد.

هنـاك مجموعـة أخرى من مـظاهر الـذاتيـة التي لعبت دوراً في خلق الصراع في صفوف حركة الثورة العربية، تشكل صنفاً مختلفاً عن المظاهر التي سبق التعرض لهـا. من الـطبيعي أن تعمد الحـركات القـومية إلى اجـراءات الفصـل والتـطهـير كلما دعت الحاجة وهو أمر منتظر وممكن الحدوث دوما. ولكن ذلك في الحركات الثـورية العـربية يأخذ صفة خاصة هي أن الافراد الذين يفصلون أو يستقيلون من أحزابهم في الغـالب يلجأون أولاً إلى اضفاء صفة الاختلاف العقائدي على قضاياهم حتى ولو لم يكن ذلك المسبب الحقيقي لفصلهم أو استقالتهم، وثانياً إلى تكوين تكتلات أو محاولة تشكيل أحزاب جديـدة مناهضـة للأحـزاب التي خرجـوا منها. قليلة جـداً تلك الحالات التي نجد فيها قـائداً حـزبياً فصـل أو استقال ولم يـدع أنه قـد فصل أو استقـال لمعارضتـه للميول الانحرافية في الحزب أو في قيادته المـوجودة. قليلة جـداً الحالات التي اعـترف فيها قائد حزبي مفصول بأنه يستحق الفصل أو أنه اخطأ أو أنه لم يعد يستطيع مـواكبة تطور الحزب أو أنـه لم يعد يستـطيع تقـديم التضحية التي يتـطلبها النضـال أو أنه قـد ضعف معنوياً أو أنه يرغب بالراحة أو أنه لا يستطيع تقديم الوقت أو الجهـد المطلوب أو أي شيء من هـذا القبيـل. فـالمعـروف أن النقـد الـذاتي والتـواضـع والصراحـة والاعتراف بالخطأ والتقصير أمور ليست واسعة الانتشار في الحياة السيـاسية العـربية إن لم تكن معدومة تقريباً. المتعارف عليه هو العكس تقريباً فالافراد يخرجون من أحزابهم في الغالب بتعليلات عقائدية تدور في الغالب حول مسائل خطيرة كالثورية واللاثوريـة والقومية والاقليمية والديمقراطية والدكتاتورية والعلمية واللاعلمية واليسار واليمـين إلى ما هنالـك من محاور الجـدل السياسي المعـروف في بلادنـا. وفي هذا الصـدد لا بد أن نقـول اننا لا نقصـد عدم وجـود اختلافـات عقائـديـة في جميـع حـالات الخـروج من الاحزاب الثوريـة أو أن هذا العـامل لم يكن مـوجوداً إلى جـانب عوامـل أخرى، بـل المقصـود هو القـول بأن هـذا العامـل لم يكن هو العـامل الحقيقي الحـاسم في غـالبيـة الحالات.

ولا يخفى ما لهذا الاسلوب في تبرير الخروج من الحركات الثوريـة من أثر سلبي على تماسك تلك الحركات ووحدتها التنظيمية والفكريـة. فكل حـالة خـروج من هذا النوع لا بد أن يرافقها نشاط تفتيتي للحركة التي يحصل فيها، يتمثل في زعـزعة الثقـة وخلق التشويش الفكري وخلق السوابق المشجعة لأعمال مماثلة.

والخطوة الطبيعية التالية هي أن يعمل الخارجون من الحركة عـلى تكوين حـركة جديدة قوامها في البداية الاشخاص الذين يستطيعون التـأثير عليهم من أفـراد الحركـة

والغرض من ذلك يجب ألا يكون صعب الفهم. فالخارجون يرغبون في ستر الاسباب الحقيقية لخروجهم بخاصة إذا كانت تلك الأسباب معيبة، وهم يرغبون أيضاً في المحافظة على مستقبلهم السياسي بتكوين تكتلات تمنحهم القوة، أو ربما يكون الدافع مجرد ارضاء غرائز الانتقام أو انقاذ ماء الوجه أو ما يشبه ذلك من «الاعتبارات المعنوية».

تلك هي أحدى طرق تكوين التكتلات أو الحركات الجديدة، ولكن هناك طرقاً أخرى أيضاً. هناك حالات يلعب فيها الافراد الطموحون الدور الرئيسي. في بعض الحالات يقوم الافراد، واحداً أو مجموعة من الاصدقاء المتعاونين بتأسيس تكتل سياسي يضاف إلى الحركات الثورية الموجودة. ويتصف هؤلاء في الغالب بالثقافة وبالتمتع بنوع من الكفاءة وبالطموح السياسي الحاد وبالشغف بالحياة الاجتماعية السياسية. وقد يبدأ هؤلاء نشاطهم في الصحافة أو في الجمعيات الثقافية أو في النقابات المهنية أو بالصداقات السياسية أو العسكرية. ومما ساعد على تحسس هذا النوع من الافراد بأهميتهم السياسية هو أن أنظمة الحكم المنبثقة عن الانقلابات العسكرية غير المعتمدة على مؤسسات شعبية قد فسحت لهم المجال رغبة منها في الاستفادة من كفاءتهم وللحصول على ما يمكن أن يمنحوه للحكم من دعم معنوي. كما أن نكسات الحركات الثورية قد زادت شعورهم بالأهمية. ان خليطاً من الظروف المشجعة والمطامح السياسية القوية قد دفعت هؤلاء الافراد بالتدريج إلى تكوين تكتلات سياسية بعضها مجرد أشكال، وبعضها يطمح إلى تكوين حركات ثورية جديدة، وبذلك اضيفت حركات وتكتلات جديدة إلى ما هو موجود في الميدان.

وقد يكون مصدر التكتلات الجديدة أفراد من نوع آخر هم قادة الاحزاب السياسية المتلاشية. فهناك أحزاب قومية الاتجاه كانت موجودة في السابق إلا أنها قد تراجعت بتطور الحركة الثورية العربية وأصبحت متخلفة في التنظيم والتفكير فضعفت وذابت قواعدها ولم يبق منها إلا الاسم والتكتلات الشخصية حول القادة القدماء. إن هؤلاء القادة رغبة منهم في أن يستمروا في العمل السياسي أو ارضاء لمطامح شخصية أو تحدياً للحركات الثورية الجديدة التي امتصت قواعد أحزابهم أو لغير ذلك من الاسباب الشبيهة، نجدهم يصرون على البقاء على المسرح اما بالاصرار على وجود الأحزاب القديمة وأهميتها وأنهم بالتالي ممثلوها مطالبين بإشراكهم في الحياة السياسية وإمّا بإطلاق أسماء جديدة على التكتلات نفسها.

وفي حالات أخرى قد تتكون تكتلات شخصية دون أن تدَّعي تأليف منظمات سياسية فتبقى شخصية محضة إلا أنها تنشط في العلاقات السياسية الاجتماعية وفي الاتصالات وتأخذ بالتدريج شكل الجهة المنفصلة عن الحركات الموجودة وليس أدل

على ذلك مما درج مؤخراً من النظر للمستقلين على أنهم كتلة وتصرف بعض الافراد على أساس أنهم يمثلون المستقلين.

- ٨ -

يتضح مما سلف أن تعريف الصراع داخل الحركة الثورية العربية لا يقتصر على نشوب الاختلاف بين الحركات الثورية التي كانت في الاصل مستقلة عن بعضها، بل ويشمل أيضاً ظاهرة الانقسامات داخل الحركات الثورية بكل ما يرافق ذلك من تكوين تكتلات جديدة وبالتالي زيادة عدد الحركات المتصارعة. وقد لعبت عوامل عديدة في نشوء الانقسامات المذكورة قد تعرضنا لبعضها مباشرة أو بصورة غير مباشرة فيما سلف، ولكن ثمة عاملاً آخر لم يذكر بعد يتعلق بمسألة التنظيم والعلاقات الداخلية. لقد ظهرت في الحركات الثورية العربية مؤخرا ميول تستسهل عمليات التصفية والفصل ولا تنظر إليها بالتردد والرهبة التي كانت معروفة في الماضي. لقد كانت تلك الظواهر قليلة وان حدثت فتكون باسلوب أقل عنفاً مما أصبح شائعاً الآن. ولعل من أسباب هذا التغيير في الاوضاع الداخلية للحركات الثورية تعود إلى الفشل في ايجاد طرق عملية ناجحة لحل الخلافات، إذ المعروف أن ظهور الخلافات الفكرية وحتى الشخصية أمر منتظر في جميع الهيئات والتجمعات البشرية في العالم، ومعروف أيضاً أن تلك الاختلافات قد تعمر وقتاً طويلاً داخل تلك الهيئات دون أن يؤثر ذلك عليها كمؤسسات مستمرة الحياة والفعالية. ويرجع السر في ذلك إلى وجود طرق مرضية ومحترمة من الجميع لحل الاختلافات بصورة سلمية. أما أسباب تلك المقدرة فتعود في التحليل النهائي إلى التفكير الديمقراطي الموضوعي، الديمقراطي الذي يقبل بوجود الآخرين، والموضوعي الذي يعمل دوما على كبح جماح الغرائز والعواطف والاحاسيس الذاتية لصالح الامور المتعارف على أنها مصلحة عامة. وتلك مسألة تربية وعامل بشري أكثر منها مسألة قوانين وأشكال. أما الاختلافات التي تنشأ في مؤسساتنا فسرعان ما تدفعها النزعة اللاديمقراطية والمشاعر الذاتية إلى الاتساع وتغذية نفسها بصورة حلزونية متسعة حتى نهايتها الطبيعية عندنا وهي الانفجار. ونحن قليلاً ما نعرف اختلافا في داخل حركة ثورية عربية أمكن حله بصورة ديمقراطية أو أنه لم ينته بالتصفية.

ليس من العسير على المطلع عن قرب على حالات كثيرة من الاختلافات داخل المنظمات الحزبية أن يلاحظ العامل الذاتي بصورة واضحة. فعملية الصراع التي يدعي عادة الداخلون فيها أنها تدور حول مسائل عقائدية سرعان ما تتحول إلى مسائل شخصية كالكرامة والهيبة وما يشبهها من الاعتبارات. وقد يسأل الانسان المحايد ازاء

صراع بين تكتلين في منظمة حزبية لماذا لا ينسحب الشخص الفلاني الذي يقود هذا التكتل من الميدان تلقائياً تاركاً لخصمه الفرصة لاختبار صحة ما ينادي به حفاظاً على المصلحة العامة للمنظمة؟ أو قد يسأل لماذا لا ينسحب أحد التكتلين بالرغم من أنهما متأكدان أن استمرار الصراع سيؤدي إلى كارثة تعمّهما جميعاً؟ والجواب الضمني نجده دائماً في أن كلا منهما يعتبر الانسحاب هزيمة شخصية تمس كرامته وسمعته وهيبته، فكلّ منهما حريص على ألا يقال عنه انه انهزم أكثر من أي شيء آخر. في الغالب الذين يتصارعون لا يفكرون فيما سيجلبه الصراع من اضرار على المصلحة العامة أو حتى مصلحة الحركة، بل يفكر كل منهما في مصلحة تكتله أي مصلحته هو كرأس للتكتل.

قد يقول البعض ان طبيعة الاختلافات التي حدثت في الحركات الثورية العربية كانت جذرية تتناول الامور الكبرى ولم يكن من المصلحة حلها سلمياً. وقول مثل هذا يحتاج إلى تجاوز كبير على التاريخ ليكون صحيحاً. فما كانت جميع الاختلافات في أساسها تتناول الأمور الكبرى، وحتى لو كانت كذلك فليس حتمياً أبداً ألا نستطيع حلها سلمياً. ان شعور العجز عن حل الاختلافات بصورة سلمية هو الذي يكمن وراء التبريرات التي نسمعها عادة كاعتبار التصفيات عامل صحة وبداية تجديد وما يشبه ذلك.

إن الانقسامات والتصفيات العنيفة شيء سيّء بحد ذاته ولا يمكن أن تكون شيئاً حسنا مهما كانت الظروف بخاصة ظروفنا القومية المعاصرة وهي ان حصلت فتدل على الفشل سواء من حيث تحمل الاختلافات والعيش معها أم من حيث حلها بصورة سلمية. وربما يقال مثلا ان الجهة التي قامت بالتصفية كانت مضطرة، وربما يكون ذلك صحيحاً. ولكننا إذا نظرنا للقضية ككل وليس من ناحية جهة من جهات الصراع نجد أن التصفية العنيفة تدل على فشل بغضّ النظر عن الجهة المسؤولة.

ولا بد أيضاً من التنويه بأنّ أفكاراً مترشحة من الأدبيات الثورية العالمية ـ كالماركسية ـ، وأفكارا نظرية في التنظيم قد ساعدت على تهيئة جو فكري مساعد على قبول التصفيات وربما اعتبارها شيئاً حسناً. فقد سمعت شاباً يفسر ظاهرة الانقسامات في الاحزاب الثورية العالمية ـ كالماركسية ـ التفسير الماركسي للصراع معتبراً التصفيات جزءاً من حركة التاريخ. هناك أفكار غالباً ما نلمح ظهورها في صفوف الحركات الثورية بخاصة عندما تكون في الحكم أو عندما تمر بظروف صعبة تمجد الانسجام ووحدة الصف بصدد العلاقات الداخلية الحزبية فتعتبر الاختلاف مهما كان شيئاً مضراً لا بد من بتره تحقيقاً للانسجام. وأفكار كهذه تشبه إلى حد بعيد أفكار «الحزب وحدة صخرية» التي شاعت أثناء الحكم الستاليني في الاتحاد السوفياتي. إن الفئات التي

تصفى لا تلبث أن تشكـل تكتلات منـاوئة أو حـركات جـديدة عـدوة تضاف لما هـو موجود في الميدان والامثلة على ذلك من التاريخ الحديث متوافرة.

كما تجدر الاشارة إلى أن الاسلوب الذي تتم به عمليات التصفية ذاته قـد يكون عاملاً مساعداً عـلى زيادة حـدة الصراع. فكلما كان الاسلوب عنيفـاً مصحوبـاً بحملة تشهير تستعمل فيها الاساليب اللاأخلاقية وتستهدف الحاق أضرار شخصية بـالخصم، كلما كانت الآثار السلبيـة أشد وأقـوى. أن اسلوب الاتهام وحمـلات التشهير والتكتـل الشخصي التي تـرافق الاختلافـات بذاتهـا تجعل حـل الاختلاف عسيـراً وغير ممكن في النهاية. وعندما ينتهي الاختلاف بالتصفية تؤدي هذه الاساليب إلى دفع المفصولين إلى موقف عدائي شخصي مقرون بالتكتل دفاعاً عن النفس إن لم يكن للانتقـام. وحتى لو فرضنا أن سيأسة التصفية تنجح في تحقيق الانسجام داخل حركة ثـورية معينـة إلا أنها من حيث أثرها على مجموع الحـركة الثـورية العـربية تبقى ذات أثـر سلبي وذلك لأنها تؤدي إلى زيـادة عدد الحـركات المتصـارعـة، وبـالتـالي إلى اضعـاف القـوى المعـاديـة للامبريالية العالمية والرجعية الداخلية.

٤ ـ الوَحدَة العَربيّة والأخطاء الشائِعَة(*)

(*) نشر هذا المقال في: دراسات عربية، السنة ٤، العدد ٥ (اذار/مارس ١٩٦٨)، ص ٣ ـ ١٦ .

- ١ -

هنالك أخطاء شائعة عن قضية الوحدة تشكل جزءاً من المصاعب التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف المصيري. أما أسباب نشوء هذه الاخطاء فتعود لعوامل متعددة. فقضية الوحدة قد مرت بمراحل حدثت فيها تطورات فكرية وعملية انعكست في الفهم العام لهذه القضية. وأبرز ما حدث من تطورات في المجال الفكري هو نمو التفكير الماركسي. وما رافق ذلك من اجتذاب للأدبيات الماركسية وامتزاجها بتفكير الثورة العربية. وأهم ما حدث في المجال العملي هو فشل الوحدة بين سورية ومصر التي قامت في سنة ١٩٥٨، وما تركه من آثار نفسية وتشويش فكري.

والمقصود بالاخطاء الشائعة هو الاخطاء الفكرية التي تنتشر بدرجات متباينة في أوساط أوسع من الاوساط التي تنشأ فيها، والاوساط المقصودة هنا هي أوساط الفئة المثقفة بالتعريف الواسع للثقافة والاوساط الشعبية التي اكتسبت درجة معينة من الوعي السياسي. والسبب في محاولة التحديد هذه هو أننا نفصل بصورة واضحة بين أفكار هذه الفئات وأفكار جماهير الشعب غير الداخلة في نطاق العمل العام. فأفكار هذه الجماهير لا تزال بسيطة نقية نسبياً، تقبل الوحدة بصورة عفوية، لأنها لبعدها عن الحياة العامة لم تشعر بأثر الفوارق الاقليمية من جهة، ولأنها لا تزال بعيدة عن

تأثيرات المصالح من جهة أخرى. نقول كل ذلك للتحذير من سوء فهم هذه العبارة، فشيوع الاخطاء موضوع البحث لا يعني أنها تعم كل أوساط الشعب.

وجدير بالتنويه أيضاً ان الوقوع في مثل هذه الاخطاء الشائعة لا يعني بالضرورة خيانة لقضية الوحدة، أو وجود سوء النية، فبالرغم من أن ذلك موجود عند بعض معارضي الوحدة، الا ان وضع هؤلاء لا يعنينا في هذا المجال، فليست أفكارهم هي موضوع المناقشة، لسبب بسيط هو ان المناقشة هنا ليست مجدية. هناك أفكار خاطئة عن قضية الوحدة عند البعض تجعلهم يقفون موقف المتردد، او ربما المعارض لقضية الوحدة. والافكار الخاطئة هذه قد تأتي من مصادر سيئة النية، أو قد تأتي من مصادر مشوشة التفكير. المهم هو ان قطاعات متعددة من الشعب واقعة تحت تأثير هذه الاخطاء، الامر الذي يجعلها رصيداً سلبياً للوحدة. لذلك فكل نضال ثقافي ضد هذه الاخطاء لتبديدها واسقاطها في نظر المتأثرين بها يساعد ولا شك على دفع هذه القضية المصيرية إلى الامام. ولسنا بحاجة للقول ان مبررات هذا البحث ليست نظرية بل عملية بخاصة في ظروف النكبة القومية التي تعيشها امتنا الآن.

- ٢ -

مما يلاحظ في جدل الوحدة وجود اتجاه يدعو إلى العلمية في التنفيذ كتبرير لتأجيل تحقيق هذا الهدف أو أية خطوة نحوه. ويتخذ هذا الاتجاه صياغات متعددة يجمع بينها شيء واحد هو التأكيد على أن الوحدة يجب أن تتحقق بصورة علمية لا عاطفية. والمقصود بالعلمية في هذا الجدل أشياء متباينة منها ان تحقيق الوحدة يعتمد على توافر شروط موضوعية تتعلق بالتركيب الاقتصادي والاجتماعي للاقطار العربية. وما دام هذا التركيب متبايناً، فلا يمكن تحقيق الوحدة، لأن العوامل الموضوعية لم تنضج بعد لتحقيقها. ويتفرع من هذا الجدل بصورة منطقية القول بوجود قوانين ثابتة كالقوانين الرياضية تحكم التطور الاجتماعي، من المستحيل تجاوزها. والوحدة، كأي هدف آخر، لا بد أن يكون تحقيقها منسجماً مع عمل هذه القوانين ومقتضياتها. ويكثر اصحاب هذه الحجج من الكلام عن الظروف التي يجب أن تنضج لتحقيق الوحدة. والمقصود بذلك ـ في الغالب ـ زوال الفوارق في مستوى المعيشة والتطور الاقتصادي والاجتماعي، أو حصول التماثل في الانظمة السياسية... الخ. ويكون المقصود أحياناً أخرى حل المشاكل المحلية المهمة كالحركة الانفصالية في شمال العراق مثلا. ومن صياغات هذا الجدل القول بأن الوحدة يجب ألا تتحقق قبل بلوغ الوعي القومي الوحدوي درجة عالية، بحيث يشمل الاغلبية العددية من الشعب، عندها تصبح الوحدة امراً تلقائياً لا يقف في سبيله اي عائق، وان يبلغ قطر ما درجة الوعي

الوحدوي عند القطر الآخر الذي يريد ان يتحد معه.

إن هذا الادعاء لا يوضح العلاقة بين هذا الهدف القومي وبين العلم. ومن المنتظر ألا يكون ذلك واضحاً لأنه لا يقدم تعريفاً محدداً لمعنى العلم، فهو تارة يقصد بالعلم الاسلوب في معالجة الامور ويكون المقصود بذلك أموراً كالاعتماد على الوقائع والاهتمام بالعوامل الموضوعية دون العاطفية ودراسة الامور بعمق والاحاطة بها من جميع الجوانب، وما يشبه ذلك. ولكنه في أحيان أخرى يقصد المحتوى وليس الاسلوب، اي وجود قوانين رياضية تسير المجتمع بصورة حتمية كقوانين الطبيعة. ولنتناول هاتين النقطتين بالمناقشة.

إذا كان المقصود بالعلمية هو الاسلوب في معالجة قضية الوحدة، فالمسألة سهلة وواضحة، فالوحدة كهدف قومي يتعلق بمصير الأمة ووجودها يصبح أمر تحقيقها خارج المناقشة وينحصر الجدل في اسلوب التحقيق. ومن الامور البديهية في التطور الاجتماعي هو ان التطور كمرحلة متقدمة على الواقع لا بد أن تتضمن بعض الصعوبات، فكل عملية انتقال من وضع إلى وضع أحسن منه لا يمكن أن تتم إلا بالتغلب على الصعوبات الناشئة من ظروف المرحلة الموجودة التي يراد زوالها. لذلك لا بد من العمل للتغلب على صعوبات المرحلة الموجودة، لنستطيع الانتقال للمرحلة الاحسن، أي لا بد من العمل للتغلب على مشاكل وصعوبات وضع التجزئة لنستطيع تحقيق الوحدة. والشيء الآخر في هذا الصدد هو أن قوة هذا العمل يجب أن تتناسب مع درجة الحاجة للوحدة، أي بمقدار ما تكون الوحدة ملحة ومصيرية، وبذلك المقدار يجب أن يكون العمل جدياً وجذرياً. فاذا كانت الوحدة هي الهدف القومي الاول لأمتنا، واذا كانت الوحدة هي الطريق الوحيد لتكوين الكيان القومي لمواجهة العدو، واذا كانت الوحدة هي الاطار الوحيد لازدهار أمتنا وتقدمها وحل مشاكلها الاقليمية، عندها يجب أن يكون العمل لتحقيقها في المكان الاول من اهتمامنا ومستوعباً كل جهودنا. اذن فصعوبات الواقع ومشاكله كالتناقضات الاقليمية والمشاكل المحلية والتفاوت في درجات التطور أو التركيب الاقتصادي أو التفكير السياسي، أمور يجب أن يوجه النضال الوحدوي لاخضاعها وتذويبها. أما الاساليب التي تدعى العلمية فيجب أن تستخدم بقصد قهر هذه الصعوبات والقضاء عليها. وبالمنطق نفسه يستتبع القول ان القوى المعادية للوحدة كالاستعمار والعملاء وأصحاب المصالح في الداخل يجب ألا تكون سبباً للابطاء بتحقيق الوحدة أو تأجيلها، بل يجب أن تكون هدفاً للكفاح الوحدوي. في التفكير العامي بعض التشويش ولا شك، يتضح في أن البعض يقر بأن الوحدة هي الهدف الاول والرئيس لنضال شعبنا الآن، ويقول في الوقت نفسه بأننا يجب ألا نسرع بتحقيقها، أو أن تحقيقها صعب لأن الاستعمار

وأعوانه سيقفون ضدها. إذا كانت قضية الوحدة بالنسبة لنا قضية حياة أو موت يصبح الكلام عن الصعوبات أمراً غير ممكن لأنه غير منطقي، لأن الموت لا يعادل الصعوبات ولا يعادل أي شيء آخر. إذن هناك اختلاط بين أمرين في مسألة صعوبات الواقع، أمر النضال ضد هذه الصعوبات مهما كانت، وأمر الاستسلام لها. صحيح أنه يمكن تأجيل هدف الوحدة إذا كانت الصعوبات جمة وكبيرة، ولكن ذلك يكون ممكنا فقط عندما يكون ترتيب أولويتها يسمح بذلك، أي عندما يكون هناك ما يجب أن يتقدم عليها. أما أن نقول بان الوحدة هي الهدف الاول وهي المسألة المصيرية، ونقول في الوقت نفسه بصعوبة تحقيقها بسبب الاستعمار أو الفوارق الاقليمية، فذلك غير منطقي ولا يمكن تصنيفه إلا في جملة الكلام المشوش.

إن الكفاح من أجل الوحدة الآن يجب أن يتسلح بالاساليب العلمية فيحسب ويعتمد على الارقام ويضع الخطط ويستخدم آخر نتائج العلم الطبيعي والاجتماعي، وذلك أمر لا يناقشه أحد اطلاقاً. أما إذا كان المقصود بالعلمية وجود قوى موضوعية تسير التطور الاجتماعي في البلاد العربية وتفرض وضع التجزئة الآن، ولا سبيل إلى التغلب عليها، فيكون الامر مختلفاً. ومناقشة هذا الرأي ترجعنا إلى مجال البحث الفلسفي. إن مسألة الحتمية في التاريخ سواء بصيغتها الدينية أم بصيغتها المادية (الماركسية) قضية من اضعف القضايا الفلسفية، فهي لا تكاد تملك حجة باقية لم تسقط بعد. فالحتمية المادية التي قامت على طرفٍ نقيض من الميتافيزيقية لا تستطيع أن تدلنا على الطريقة التي تستطيع بها أن تفترض مسبقاً وجود قوة حتمية توجه التاريخ نحو هدف أفضل هو مثالي في النهاية، إلا بضرب من ضروب الافتراضات الميتافيزيقية نفسها. ومن ناحية الواقع ليس في التاريخ ما يدلل اطلاقاً على وجود حتمية، فكل ما يوجد هو نزوع ثابت عند الانسان للتقدم بكل ما في هذه الكلمة من عموية. أما شكل التقدم وأسلوبه وطريقه فكلها أمور لا يوجد ما يدلل على أنها مسيّرة بفعل قوانين ثابتة. فالوحدة العربية ليست بيد قوانين حتمية، وليست خاضعة لقوى خفية خارجة عن إرادة الانسان، ولا يوجد شيء يسيرها أو يؤثر فيها خارج نطاق الكفاح الارادي من أجل تحقيقها. فهي إن كانت صعبة التحقيق الآن فليس من المحتم أن تكون أسهل غداً، والتطور القادم لا يحمل في طياته شيئاً محتماً بخصوصها. الوحدة مثل أعلى، لا علاقة لها بالقوانين الثابتة، والقوانين الثابتة ليست موجودة إلا في الطبيعة، أما شكل المجتمع وعلاقات الناس ببعضهم فهي من صنع الانسان، أي من صنع ارادته بالتعريف البسيط للارادة ودون أي تعقيد. فإذا كانت الوحدة مصيرية بالنسبة لأمتنا في هذا الوقت، فعلينا أن نناضل لتحقيقها الآن وليس في المستقبل، منطلقين من أساس فكري واضح هو أنه لا توجد صعوبة لا يمكن

التغلب عليها. وبعبارة أخرى لا يوجد شيء غير ممكن التحقيق في أوضاع بلادنا عندما تكون هناك ارادة متجسدة بالعمل.

وبصدد مسألة اختلاف درجات التطور الاقتصادي والاجتماعي وتباين الظروف القطرية كمبرر لتأجيل الوحدة يكفي القول بأن هذه الحجة تقوم على فرضية غريبة حقاً، هي ان التماثل شرط ضروري للوحدة. فهل حقاً ان التماثل ضروري للوحدة؟ إن الذين يرجعون للأرقام الاقتصادية ويسردون تباين معدل الدخل الفردي ودرجة التصنيع وزيادة السكان وكمية الموارد الزراعية والمعادن والثروة النفطية ويجهدون أنفسهم بتفاصيل الصناعات الناشئة، ليدللوا على أن الوحدة إن تحققت الآن ستؤدي إلى الحاق أضرار اقتصادية فادحة بهذا القطر أو بذلك أو بها جميعاً، يغفلون أموراً عديدة. فهم في الغالب لا يعرفون حقيقة هذه الاختلافات، أنهم يبالغون دونما اثبات بالوقائع بصورة أصبحت من الاخطاء الشائعة عند الراغبين بالتحدث في الامور الاقتصادية. فالاضرار ليست بالدرجة التي يتصورها أصحاب هذا الرأي. فمثلاً ان الدراسة الشاملة للأوضاع الاقتصادية في العراق وسورية التي جرت أثناء المفاوضات لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين القطرين بعد شباط/فبراير وآذار/مارس سنة ١٩٦٣ لم تظهر أن حجم هذه الاضرار كبير، بل على العكس قد أظهرت بصورة تدعو لاستغراب أصحاب هذا الرأي أن الوحدة الاقتصادية لا تواجه العقبات التي تشاع عنها. وذلك مثال على الانطباعات الخاطئة التي تروج متخذة طابع العلمية.

السؤال الآخر الذي يستدرجه البحث، هو هل ان التماثل ممكن في أي وضع كان؟ هل ان التماثل قابل للتحقيق بين هذه الاقطار قبل أن تتحد؟ ثم هل ان التماثل موجود في الدول الموحدة، أو هل هو موجود في أوضاع كل قطر عربي على حدة؟ الجواب عن جميع هذه الاسئلة لا شك سلبي.

ولسنا بالطبع في صدد تفصيل الصفات المشتركة بين الاقطار العربية وروابطها القومية، فذلك أمر معروف. المهم في هذا المجال هو الاشارة إلى انه في الآونة الاخيرة أخذت بعض الافكار تروج عن الاختلافات والفوارق في التطور بين الاقطار العربية، وأن تلك الفوارق تمنع قيام الوحدة، وأننا يجب أن ننتظر حتى تزول تلك الفوارق... الخ، أخذنا نسمع عن هذه الافكار دون أن نعرف على وجه التحديد ما هي هذه الفوارق وأين توجد.

ولنفرض أيضاً ان هناك اختلافات اقتصادية وادارية، فالسؤال الذي يرد هو هل ان هذه الاختلافات غير قابلة للحل؟ هل هناك مشاكل تنشأ عن الوحدة لا يمكن حلها؟ ان العلم والتخطيط الذي استطاع أن يوفق بين مصالح دول السوق الاوروبية

المشتركة، وهي دول ذات اقتصاد متطور، ألا يستطيع تنسيق أوضاع بسيطة نسبياً كأوضاع الاقطار العربية؟ هل العلم الحديث عاجز عن توفير الاساليب والخطط التي تكفل تحقيق اندماج اقتصاديات هذه الاقطار بمراحل توصل إلى الوحدة مع تلافي الاضرار المحتملة؟ لا أعتقد أن أحداً يمكن أن يجيب عن ذلك بالنفي: بل لعل الامر على العكس، فاقتصاديات هذه الاقطار على درجة كبيرة من التماثل والبساطة بحيث ان عملية دمجها ليست صعبة أبداً، كما انها لا ينتظر أن تؤدي إلى أضرار جسيمة، أو إلى أضرار لا يمكن تلافيها. إن مسألة الاختلافات وخطورتها من الاخطاء الشائعة التي مصدرها ليس البحث العلمي بل الهواجس والمخاوف والاوهام والمصالح.

- ٣ -

هناك نوع آخر من الاخطاء الشائعة عن علاقة الوحدة بالاشتراكية. لقد بدأت تظهر بعض الكتابات التي تجعل تحقيق الوحدة وتحقيق الاشتراكية شيئاً واحداً وبعملية واحدة. وأخذنا نسمع آراء هنا وهناك تقول بأن المهم في الوحدة هو ليس توحيد الوطن وتكوين دولة موحدة بل المهم هو محتوى الوحدة ومن يحققها، فالوحدة إذا لم يكن محتواها النظام الاشتراكي، وإذا لم تحققها البروليتاريا، فإنها ليست وحدة. ويتوسع أصحاب هذا الرأي إلى القول بأن الوحدة لا يمكن أن تحققها إلا الطبقات الكادحة ـ العمال والفلاحون ـ وان غير هذه الطبقات لا يمكن أن تؤمن بالوحدة، ولا يمكن أن تعمل لتحقيقها، وان كل دعوة للوحدة من قبل غير هذه الطبقات اما كاذبة أو انها مشروع استعماري هدفه استغلال الطبقات الكادحة. ويقول أصحاب هذا الرأي أيضاً ان الصراع من أجل الوحدة هو الصراع بين الطبقات، وان الطبقات الكادحة هي التي تحقق الوحدة والاشتراكية في آن واحد... الخ. وينعت أصحاب هذا الرأي الدعوة الوحدوية في غير هذا الاطار، بأنها أفكار البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة كما هو دارج الآن! وانها أفكار عرقية شوفينية... الخ من العبارات المعروفة.

وقبل مناقشة هذا الرأي تجدر الاشارة إلى أن هذا التحليل الماركسي لقضية الوحدة العربية جديد، فهو لا يذهب لأبعد من السنوات القليلة الاخيرة. انه تحليل جديد من حيث قبول فكرة الوحدة العربية من جهة ومن حيث ربطها بالاشتراكية الماركسية من جهة أخرى. فالمعروف تاريخياً أن الماركسية العربية كانت تقف موقف العداء الصريح من الوحدة العربية في الماضي وترفضها بصورة قاطعة على أنها مشاريع استعمارية أو أفكار انتهازية. إلا أنه عندما تعاظم التيار الوحدوي، ودخلت الثورة

العربية مرحلة جدية جديدة بعد وحدة سنة ١٩٥٨ وثورة شباط/فبراير في العراق وثورة آذار/مارس في سورية سنة ١٩٦٣ وقيام محاولات الوحدة الثلاثية، وما رافق كل ذلك من صعود الوعي القومي، بعد أن حدث كل ذلك أخذت الماركسية العربية الموقف الجديد، وهو قبول الوحدة ولكن بإطار ماركسي. هذا من حيث التاريخ وهو مسألة ليست غير مهمة في تقويم هذا الرأي. لأنه لم ينشأ بصورة طبيعية، أي نتيجة تفاعل حي مع الجماهير العربية وتحليل علمي لآمالها وأهدافها، بل قد كان نتيجة ضغط الواقع وعلى أرضية المعارضة للوحدة العربية.

ولكن بغض النظر عن هذا الجانب لا بد من اخضاع هذا الرأي للتحليل.

هل صحيح أن الصراع الذي يشهده المجتمع العربي منذ بداية نهضته الحديثة هو صراع طبقي بالشكل المجرد الذي يقول به هذا الرأي، أم انه صراع وطني تحرري بين جماهير الشعب الواسعة من مختلف الفئات وبين الاستعمار الغربي والصهيونية، وصراع بين جماهير الشعب المضطهدة والفئات الوطنية المتحررة وبين الفئات الحاكمة المستغلة وأعوانها من الفئات المستفيدة من الحكم والمستغلة للجماهير؟ هل كان النضال التحرري الذي خاضته الاقطار العربية ضد الاستعمار الغربي والصهيونية حتى الآن مقصوراً على طبقة البروليتاريا والفلاحين أم اشتركت فيه فئات عديدة من الشعب؟ الجواب عن ذلك لا شك واضح. ثم لنأخذ قضية الوحدة العربية: لماذا لا يمكن أن يؤمن وأن يخلص لقضية الوحدة العربية إلا الطبقات العمالية والفلاحية؟ ما هو السر الذي يوجد في هذه الطبقات الذي يجعلها ترتقي للشعور القومي والاخلاص للأمة والوطن ولا يوجد عند غيرها من فئات الشعب؟ هل ان نوع المهنة أو الفقر أمور بحد ذاتها تجعل من المواطن مخلصاً ومناضلاً قومياً؟ لا أعرف أن كان التفكير السليم يقبل مثل ذلك. لو كان ذلك صحيحاً فكيف نفسر أن الحركة الماركسية العربية نفسها؛ وهي المفروض فيها أن تكون قمة الوعي الطبقي والممثل الأكمل للطبقات الكادحة قد وقفت موقفاً سلبياً من قضية الوحدة في السابق، ولا تزال حتى الآن مع بعض الفوارق[1]؟

قد يقال مثلا ان الطبقات الكادحة هي الطبقات ذات المصلحة الحقيقية في قيام الوحدة، لذلك فهي تناضل من أجلها بصدق وحماس. وذلك صحيح مع الملاحظات التالية: الملاحظة الاولى تتعلق بتعريف المصلحة. ما هو المقصود بذلك: هل هو

---

(١) لا شك في أن هناك تطوراً إيجابياً في موقف بعض الأحزاب الشيوعية العربية ازاء قضية الوحدة لا بد من التنويه به.

المصلحة المادية المباشرة للعمال والفلاحين متمثلة بتحسين مستوى المعيشة، أم المصلحة العامة البعيدة المدى متمثلة ببناء مجتمع تقدمي حر وبناء وطن مستقل قوي؟ إذا كان المقصود الاول فليس من الضروري أبداً ألا تكون مصلحة الطبقات الكادحة متناقضة مع الوحدة، فدمج قطرين عربيين وما يتبع ذلك من اطلاق حرية الانتقال والعمل قد يؤدي إلى نشوء منافسة بسبب انتقال العمال من قطر فيه بطالة إلى قطر فيه نقص باليد العاملة، الامر الذي يؤدي إلى فقدان امتيازات كان يتمتع بها عمال القطر الاخير قبل الوحدة. ويصح الشيء نفسه عن الفلاحين. أما إذا كان المقصود هو المفهوم الثاني للمصلحة، فذلك أمر لا يتحقق إلا بالأمد الطويل، ولا يتم إلا بالتضحية الآن في سبيل المستقبل. والكفاح من أجل ذلك ليس من الضروري ألا تشترك به فئات الشعب الأخرى. فما زال المقصود بالمصلحة الحقيقية هو المصلحة العامة للبلاد والوطن في الامد الطويل، فليس من الضروري أن يقتصر النضال من أجلها على طبقة معينة دون طبقة أخرى.

ولنأخذ الجانب الآخر من القضية. لنفرض ان المقصود بالمصلحة هو المصلحة المباشرة الطبقية المتمثلة بازدياد الدخل، فهل صحيح ان الطبقات الأخرى ليس لها مصلحة بقيام الوحدة؟ إذا كانت الوحدة تحقق مصلحة مادية مباشرة للعمال والفلاحين، ألا تحقق في الوقت نفسه مصلحة مادية مباشرة للطبقة الوسطى أو للطبقة الصناعية؟ المعروف أن توسيع السوق العربية والغاء الحواجز الجمركية وقيود انتقال رؤوس الاموال وممارسة المهن والحرف وإقامة المشاريع والسفر، كلها أمور تستفيد منها الطبقات الأخرى. إذن لماذا نفترض أن الوحدة العربية ضد مصلحة الطبقات الأخرى؟

إن الطبقة الصناعية والتجارية في قطر لا ينادي بالاشتراكية قد تقف ضد الوحدة مع قطر عربي آخر ينادي بالاشتراكية خوفاً من تعميم هذه السياسة في دولة الوحدة والاضرار بمصالحها. هذا صحيح تماماً، ولكنه شيء يختلف عن التعميم النظري في أن هذه الطبقات عدوة للوحدة العربية. إن هذه الطبقات قد تعادي الاشتراكية، ولكنها لا يشترط أن تعادي الوحدة أبداً. وليس صحيحاً اطلاقاً أن الوحدة دون نظام اشتراكي لا قيمة لها. ثم إذا كان المطروح مثلاً وحدة أقطار متشابهة في سياستها الاقتصادية تقريباً فهل صحيح أن الطبقات من غير العمال والفلاحين ستقف منها موقف المعادي؟ هل سيطرأ تغيير سلبي على المحتوى الاشتراكي إذا ما تحققت الوحدة بين هذه الأقطار؟ والجواب عن ذلك بنظري: كلا على وجه التأكيد.

- ٤ -

هناك تحليل أخذ بالرواج مؤخراً لتفسير ظاهرة عدم قيام الوحدة بين العراق وسورية والجمهورية العربية المتحدة بالرغم من قيام أنظمة ثورية في هذه الاقطار تتبنى النظرة الاشتراكية. والمقصود بهذا التحليل في الواقع - أو كما يبدو من بعض الكتابات عنه - هو تأجيل تحقيق الوحدة بين هذه الاقطار. يقول هذا التحليل ان الانظمة القائمة في الاقطار العربية هذه تقوم على البرجوازية الصغيرة وليس على البروليتاريا والفلاحين، والبرجوازية الصغيرة هذه قد قامت بضرب الطبقات الاقطاعية والرأسمالية التي كانت تسيطر على الحكم قبلها لا لتقيم حكم البروليتاريا بل لتقوية مركزها هي وتدعيم سلطتها، لذلك فهي تقف من ناحية أخرى موقف المتردد أو المعادي ضمنا للطبقات الكادحة. والبرجوازية الصغيرة هذه ذات أفكار متذبذبة فيما يتعلق بالثورة، فهي لا يمكن أن تحقق الوحدة والاشتراكية لأنها كالطبقات القديمة ذات مصالح متناقضة مع هذه الاهداف... الخ.

إن هذا التحليل، المترشح من الادبيات الماركسية الموجزة التي أخذت تروج مؤخراً يعاني بصورة واضحة من اخطاء التجريد والابتعاد عن الواقع العربي، وهو ليس إلا توفيقاً ذهنياً بين أفكار مجردة غرضها الانسجام المنطقي والتبرير أكثر من تحليل الواقع العربي بروح علمية.

هناك فرضيات عديدة يجب أن تكون صحيحة أولا من أجل أن يكون هذا التحليل صحيحاً. فلأجل أن يكون مقبولاً يجب أن تكون فكرة وجود برجوازية صغيرة متميزة عن البرجوازية الكبيرة صحيحة، وأن تكون فكرة صدور الافكار بصورة تامة عن المصالح الطبقية المباشرة صحيحة، وأن تكون فرضية أن الانظمة القائمة في الاقطار الثورية تقوم على البرجوازية الصغيرة صحيحة. ويتطلب هذا التحليل أيضاً أن تكون الفرضية الضمنية أن حركة البروليتاريا العربية - المتمثلة بالحركة الماركسية (بغض النظر عن تعريف أو تحديد هذه الحركة وعمن هو المقصود بها) - ليست بأشخاصها من البرجوازية الصغيرة أو الكبيرة.

والآن يصل البحث إلى تحديد مقياس النضال الوحدوي. العدو الحقيقي للوحدة هو الاستعمار والصهيونية كقوة خارجية، ومن يرتبط بالاستعمار ارتباط عمالة ومصلحة من الافراد في الداخل. الاستعمار الغربي والصهيونية هما القوة الاولى المعادية للوحدة العربية، بخط ثابت مستمر لم ولن يتغير والأدلة على ذلك واضحة وليست بحاجة للبيان في هذا المجال. كما أن أسباب ذلك واضحة لا تحتاج لمزيد من المناقشة. هذا هو المقياس الموضوعي الثابت لتحديد من هو مع الوحدة ومن هو ضدها. في

الكتابات التي تقرن الوحدة بالاشتراكية الماركسية خلط واضح بين قضية النضال من أجل الاشتراكية وبين النضال ضد الاستعمار. هناك فرضية يصعب التدليل عليها هي أن أعداء الاستعمار الغربي هم فقط الطبقات الكادحة وذلك خطأ ولا شك، إذ ان النضال الوطني التحرري ضد الاستعمار الغربي والصهيونية لم يقتصر في بلادنا على الطبقات الكادحة اطلاقاً من حيث التاريخ، وليس هناك أي سبب نظري مقبول يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا النضال سيقتصر على هذه الطبقات في المستقبل. فالدفاع عن الوطن ليس مسألة مقصورة على جماعة دون أخرى من المواطنين، وليس صحيحاً اطلاقاً أن دائرة الذين يقاومون الاستعمار والصهيونية في بلادنا منطبقة على دائرة الطبقات الكادحة المناضلة من أجل الاشتراكية الماركسية. إن النضال من أجل الاشتراكية ليس مطابقاً تماماً للنضال ضد الاستعمار والصهيونية. هناك فئات كثيرة، موجودة، ومن الممكن أن توجد، تناهض الاستعمار والصهيونية دون أن تكون مؤمنة بالنظام الاشتراكي، ودون أن تكون قد فكرت بالاشتراكية. والادلة على ذلك كثيرة جداً من واقع النضال الوطني في البلاد العربية، ومن أقرب حلقات هذا النضال، هي ثورة الجزائر. صحيح جداً أن نقول ان حلفاء وأعوان الاستعمار لا يمكن أن يكونوا مع الوحدة، ولكن ليس من الصحيح ان نقول ان أعداء الاستعمار هم الطبقات الكادحة فقط. الاشتراكي يمكن أن يكون وحدوياً ولكن ليس من المحتم أن يكون كذلك، فليس في الاشتراكية الماركسية ما يدفع بالضرورة إلى الايمان بالوحدة والنضال من أجلها. الوحدوي يمكن أن يكون اشتراكياً ولكن ليس من المحتم أن يكون كذلك.

والمقصود من ذلك ليس بالطبع التقليل من أهمية التفكير الاشتراكي وليس المقصود التقليل من أهمية نضال الطبقات الكادحة وليس أي شيء من هذا القبيل. المقصود هو الوضوح في الافكار وإزالة التشويش والغموض وخلط الامور ببعضها. المقصود أن نفهم بصورة واضحة أن النضال من أجل الوحدة يجب ألا يقيد بأفكار مسبقة، وألا يزج به في مشاكل واختلافات لا تعود له، فقضية الوحدة ليست قضية الاشتراكية، وإن لم تكن متعارضة معها. فهناك فرق بين عدم التعارض وبين التماثل. فكما أن النضال من أجل الاستقلال والتحرر من حكم الاستعمار يتطلب حشد جبهة واسعة من جميع فئات الشعب المناهضة للاستعمار، بغض النظر عن التوزيع الطبقي، كذلك النضال من أجل الوحدة يتطلب حشد جبهة واسعة من جميع فئات الشعب المؤمنة بالوحدة. ليكن المقياس في تحديد من هو وحدوي ومن هو غير وحدوي مقياساً واقعياً قائماً على أساس الايمان والنضال الفعلي من أجل الوحدة، لا على أساس أفكار مسبقة وتعريفات نظرية. إن النضال من أجل الوحدة العربية قد تشترك به فئات واسعة متعددة

من المثقفين والحرفيين والطبقات الوسطى والصناعيين إلى جانب الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين.

- ٥ -

ولنتحول الآن إلى جانب آخر من الاخطاء الشائعة خلاصته القول بإمكانية تكوين اتحاد بين الاقطار العربية مع بقاء أنظمة الحكم الموجودة على ما هي عليه. ويقال أحياناً ببقاء كيانات الدول المتحدة على ما هي عليه.

إن هذا الرأي غير واضح بالطبع فيما يتعلق بالمقصود بأنظمة الحكم الموجودة أو بكيانات الدول الحالية وفيما إذا كان ذلك ممكناً أصلاً بظل الوحدة. وقد يصل هذا الرأي أحياناً إلى الاقتصار على ما يدعى بالكونفدرالية أو ما هو قريب من ذلك. أما مصدر هذا الخطأ فليس من الصعب التعرف عليه. انه فشل وحدة سنة ١٩٥٨ وميثاق ١٧ نيسان/ابريل ونشوب الصراع بين الحركات الثورية الوحدوية. انه محاولة ذهنية للتوفيق بين هدف الوحدة وبين الواقع الذي يبدو لأصحاب هذا الرأي صعب التغيير.

إن خطأ هذا الرأي مزدوج: نظري وعملي. فنظرياً لا يمكن تجزئة سيادة الدولة إذا كان المقصود بالوحدة تكوين دولة واحدة. فالدولة لا بد أن تكون موحدة السيادة، وذلك مبدأ أولي وأساسي في علم السياسة. الدولة يجب أن تكون مطلقة أيضاً، لا تحدها ولا تتعارض معها أية سيادة أخرى. من الممكن توزيع السلطة التي تمارس السيادة بين مؤسسات متعددة، ضمن الدولة الواحدة، ولكن لا بد من وجود مكان واحد توجد فيه السلطة النهائية عندما ينشأ التعارض بين تلك المؤسسات وبقَوْل الكلمة الأخيرة بشؤون الدولة. وعلى ذلك إذا كان المقصود بالوحدة انشاء دولة واحدة لا يمكن بقاء كيانات الدول المتحدة على ما هو عليه الوضع قبل الاتحاد، إذ لا يمكن تجزئة سيادة الدولة الجديدة بين حكومات الاقطار المتحدة. وبعبارة واقعية لا يمكن الاحتفاظ بأنظمة الحكم الموجودة في الاقطار الداخلة بالوحدة، بل لا بد من تكوين حكومة جديدة تملك السيادة التامة الموحدة. إذا كان المقصود ببقاء أنظمة الحكم الموجودة بقاء الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذت من أجل تقدم الشعب فذلك ممكن، وإذا كان المقصود ابقاء ادارة محلية بيد الاقطار ونوع من الحكم الذاتي فذلك ممكن أيضاً، ولكن لا بد من أن تكون السلطات المحلية وحكومات الاقطار خاضعة لسلطة أعلى منها جميعها هي حكومة الاتحاد الجديدة، أي لا بد للدول الداخلة في الاتحاد أن تتنازل عن سيادتها لسلطة جديدة.

ومن الناحية الواقعية قد يظن البعض ان الصعوبات التي تواجهها قضية الوحدة

والعقلية الاقليمية وفشل التجربة السابقة تتطلب أن تكون الوحدة في مراحلها الاولى خفيفة الوطأة مقتصرة على أمور قليلة، مع بقاء أنظمة الحكم والحكومات الموجودة في الاقطار واسعة الصلاحيات. إن هذه النظرة قد تبدو منطقية لأول وهلة ولكنها تبقى تحليلاً مجرداً إذ قد يكون الصحيح هو العكس تماماً. إن المصاعب المذكورة ربما تتطلب أن تكون الوحدة قوية حاسمة منذ البداية تقطع الطريق على جميع الميول اللاوحدوية من أن تتطور. والدليل الذي يورده البعض أن السياسة الاندماجية التي قامت عليها وحدة سنة ١٩٥٨ هي التي أدت إلى الانفصال دليل ضعيف جداً، فلا السياسة كانت اندماجية كما يظن ولا الانفصال كان بسبب تلك السياسة بالذات. الانفصال مؤامرة كان من الممكن ألا تنجح أبداً، ولم يكن وقوعها أمراً حتمياً. أنني من الذين يعتقدون أن الوحدة يجب أن تكون قوية منذ البداية، وأن تعبىء بداخلها كل الجهود للقضاء على الميول اللاوحدوية في جميع مجالات الحياة وبكل الوسائل.

من الواضح أن النظرة التي نحن بصدد مناقشتها تحاول تحقيق توازن بين القوى التي يتكون منها الاتحاد، توازن قائم على أساس التكافؤ والمساواة. ويستتبع ذلك توزيع السيادة على هذا الاساس. وفي الحقيقة تلك هي الفكرة التي تقوم عليها الجامعة العربية، فكرة المجتمع المكون من كيانات ذات سيادة لها الحقوق نفسها في اتخاذ القرارات، وتتوزع بينها السيادة والسلطة بالتساوي، فكل قرار لا ينال الاجماع لا يصبح قراراً، أي لا ينفذ. ولسنا بحاجة إلى القول ان هذه الفكرة، مهما كان الشكل الذي تتمثل به، لا تصلح أن تكون أساساً للوحدة. فالوحدة لا يمكن أن تكون أقل من تكوين دولة واحدة جديدة. صحيح هناك أقطار عربية عاشت لفترة من الزمن مستقلة، وصحيح أن لكل من هذه الاقطار تجربته وأوضاعه المحلية. وصحيح أن هناك أكثر من حركة وحدوية ثورية، إلا أن كل ذلك لا يمكن أن يبرر فكرة التوازن وتجزئة السيادة.

- ٦ -

مقابل الخطأ السابق هناك خطأ معكوس يتعلق بالفكرة المنتشرة عن الشكل الاتحادي للوحدة أو ما يدعى بالفدرالية. يعتقد كثير من المهتمين بقضية الوحدة أن الشكل الاتحادي ليس إلا درجة دنيا للوحدة، وأن الوحدة الاندماجية (أو المركزية) هي الصيغة الأكثر وحدوية. وبالتالي يحكم هؤلاء على الوحدة الاتحادية على أنها خطوة نحو ذلك. الوحدة الاتحادية ـ حسب هذا الرأي ـ يجب ألا تكون الشكل النهائي للوحدة العربية وقبولها الآن لا يبرره كون الوحدة التامة صعبة.

وسبب هـذا الخطأ يكمن في النـظرة الآلية التجـريديـة للوحـدة. فـالـوحـدة هي التماثل والاندماج التـام، وبما أن الـوحدة الاتحـادية تحقق التـماثل في بعض الامـور ولا تحققه في بعض الامور الأخرى (الحكم المحلي في كل قطر) إذن فهي أقـل من الوحـدة المركزية. مقياس الوحدة هو درجة الاندماج والمركزية.

وخطأ هذه النـظرة التجريـدية هـو أنها تغفل حقيقـة بسيطة هي ان التـوحيد لا يمكن أن يشمل جميع شؤون الحياة أصلا، فالأمة مهما كانت موحدة لا يمكن أن تصـل إلى درجة تتماثل فيها جميع شؤون الحياة، فذلك أمر مستحيل الحصول أصلا، فضمـن كل دولة تبقى بعض الاختلافات بين منطقة ومنطقة، لا بل ربما بمرور الوقت تنشأ عن التطور نفسه اختلافات جديدة كالتخصص في الانتاج مثـلا. والشكل الاتحـادي ليس إلا الاطار الذي يستوعب هذه الاختلافات الاقليمية، ويوجد لها الاجهـزة المتخصصة بشؤونها. فـما زالت الاختـلافـات بـين المنـاطق في الشؤون الاقتصـاديـة والاجتـماعيـة والثقافية ودرجات التطور موجودة، وبدلا من أن يتولى جهـاز حكومي مـركزي واحـد معالجة كل هذه الشؤون المتباينة تقوم في ظل النظام الاتحادي أجهزة ادارية متعـددة تعدد تلك المناطق بمعالجتها. فالمسألة تتعلق بالتخصص وتوزيع الاعباء أكثر مما تتعلق بتجـزئة سيادة الدولة والتنازع بين أجزاء الوطن الواحد.

ثم هناك الاوضاع الناشئة عن كبر حجم الدولة وتباين مناطقها ـ كـما هي الحال في البلاد العربية ـ إن هذا الاتساع لا يناسبه غير النظام الاتحادي الذي يوفر لكل قطر حكومة قريبة من شعبه قادرة على الالمام بتفاصيل شؤونـه، في حين أن ذلـك لو أوكـل لحكـومة مـركزيـة واحـدة لأدى الامـر إلى بعـد الحكـومـة عن شؤون الشعب وتعقيـد الروتين.

إذن فالمسألة ليست مسألة نزاع بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، بقدر ما هي مسألة ايجاد جهاز قريب من الشعب واحداث تخصص في العمـل واتاحـة المجال أمـام المواطنين ليساهموا عملياً في ادارة شؤونهم اليومية وشؤون مناطقهم. الامر الذي يـدور حوله النظام الاتحادي لا يتعلق بـالمسألـة القوميـة: هل تكـون الأمة مـوحدة أم نصف موحدة، بل يتعلق بفن الادارة وتوسيع المشاركة الشعبية والتخصص في الانتاج والتلاؤم مع الفوارق الطبيعية والاختلافات التي لا بد من وجودها بدلا من القفز فوقها. فالنظام الاتحادي في تطبيقه في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية قد خلق أوضاعاً قومية موحدة لا تقل أبداً عن وحدة الدول التي تتبع النظام المركزي. إن الاقطار العربية المترامية الاطراف الواسعة الرقعة المتباينة في أوضاعها المحلية تحتاج لنظام يتلاءم مع هذه الظروف من جهة، ويحقق الوحدة القوميـة من جهة أخـرى. ويبدو أن ذلك يتطلب نوعاً من الوحدة الاتحادية.

ولا بد من التنويه بهذا الصدد بأن القول بتفضيل الوحدة الاتحادية يجب ألا يوحي بوجود تناقض مع القول بوحدة السيادة التي مر ذكرها، إذ لا تناقض أبداً بين الفكرتين. النظام الاتحادي يجب ألا يعني تجزئة السيادة. فالسيادة يجب أن تكون موحدة ومطلقة بيد الحكومة الاتحادية. ولكن الحكومة الاتحادية يمكن أن توكل مهمة ممارسة بعض صلاحياتها إلى أجهزة محلية هي حكومات الاقطار. طبعاً يجب أن تكون مسألة توزيع الصلاحيات منظمة بقوانين ـ وأهمها الدستور ـ وأن تكون هناك أجهزة للبت بالاختلافات مما هو معروف في الدول الاتحادية، ولكن المبدأ الثابت هو أن ارادة الأمة ترقد في الحكومة الاتحادية، وأنه إذا ما تناقضت مصلحة الاتحاد مع مصلحة الاقليم فالتفضيل يكون دوما لمصلحة الاتحاد.

إذن يمكننا أن نقول ان النظام الاتحادي ليس فيه بالضرورة ما يحتم كونه شكلا ناقصاً من أشكال الوحدة، وبالتالي لا يشترط أن يكون خطوة مؤقتة بل يمكن أن يكون نظاماً للأمد الطويل أيضاً. ومن الخطأ أن ننظر إليه كتنازل عن الوحدة الصحيحة. فمقياس الوحدة ليس التماثل بل التفاعل الحي العضوي بين أجزاء الأمة وانصهارها في ارادة واحدة تعرب عنها خلال أجهزة متعددة. المهم هو أن تذوب الاحاسيس الاقليمية ويحل محلها شعور الانتماء للأمة بدلا من الاقليم، وأن يقضى نهائياً على المنازعات ويحل محلها التنافس الودي من أجل تقدم البلاد بأجمعها. وأخيراً تجدر الاشارة إلى أن الشكل الاتحادي لا يشترط أن يكون مطابقاً للتقسيمات الاقليمية الحالية، إذ يمكن إقامة نظام اتحادي على أساس آخر ـ ربما اقتصادي ـ لتنمية بعض المناطق ذات المشاكل الخاصة المشتركة أو لاعتبارات ادارية.

ـ ٧ ـ

ومن الاخطاء الشائعة أيضاً ما ترشح من ظروف الفشل في العمل الوحدوي. هناك من يقول بأن الوحدة يجب أن تكون على خطوات اقتصادية وثقافية وعسكرية... الخ. فالخطوات هذه من شأنها أن تمهد فيما بعد للوحدة السياسية. إن أصحاب هذا الرأي كأنهم يقولون: ما زالت الوحدة السياسية غير ممكنة أو صعبة التحقيق فلتتجه الجهود لتحقيق خطوات وحدوية على الاقل مع بقاء الأقطار العربية على وضعها. والخطأ في هذا الرأي لا يكمن ـ بالطبع ـ في عدم فائدة هذه الخطوات فهي مفيدة بحد ذاتها، ولا يرجع إلى أن هذه الخطوات لا تساعد على خلق جو مساعد على قيام الوحدة السياسية، فهي بحد ذاتها وعلى افتراض أن جميع الامور الأخرى لا تتغير تساعد على خلق ذلك الجو. الخطأ هو في اعتبار هذه الخطوات إذا ما اتخذت تؤدي بحد ذاتها إلى انهيار الاوضاع الاقليمية، وجعل الوحدة السياسية تحصيل

حـاصل. إن التجـزئة لا تنهـار لمجرد قيـام وحدة ثقـافية أو وحـدة اقتصاديـة أو وحدة عسكرية، فالخطوات الوحدوية هذه قـد تكون مؤقتـة، تنفذ الآن ويـوقف تنفيذهـا في المستقبل حسب تبدل الاوضاع السياسية، والأمثلة على ذلك متوافرة من التاريخ العربي الحديث.

هذا إذا فرضنا ان مثل هذه الخطوات ستنفـذ. أما واقـع الامر فـان تنفيذ هـذه الخطوات كثيراً ما يتعثر لأسباب عديدة. أولها وأهمهـا ان الموافقـة على خـطوة من هذه الخطوات قد تتم في ظرف سياسي سرعان ما يتغـير حتى قبل أن تتـاح فرصـة التنفيذ. ومنها ان طريقة التنفيذ تتم دائماً على أساس عدم تقديم أي طرف من الاطراف المعنية أية تضحية اقليمية، اي ان التنفيذ يكون دائماً معتمداً على ايجاد اساليب ووسائل تتفق تماماً مع مصلحة جميع الاطراف، وهو أمر صعب في الغالب. والتفتيش عن مثل هـذه الاسـاليب يستهلك وقتاً طـويـلاً. كـل ذلـك إضـافـة إلى الـروتـين في الاتصـال بـين الاطراف واستخدام الطرق الدبلوماسية المعروفة بين الدول، الأمر الذي يطيل من الـوقت الذي يتـطلبه التنفيـذ. وليس أدل على ذلـك من تـاريـخ نشـاطـات الجـامعـة العربية، ذلك التاريـخ الذي يـدل على أن خـطوات وحدويـة كثيرة نـالت الموافقـة ولم تنفـذ، وعلى أن الخـطوات التي نفذت لم تؤد بشكـل ملموس إلى تقـارب الاقطار التي شملتها تلك الخطوات.

ولكن جوهر الموضوع في هـذه النقطة هـو ان أموراً كتـوحيد المنـاهج التعليميـة وتنسيق وسـائل الاعـلام والتعاون في وسـائـل المـواصـلات ومـا إلى ذلـك ليست هي الوسائل التي يمكن أن تعتمد عليها أمة بحاجة ماسة للوحـدة كأمتنـا، فهي طرق حتى لو طبقت فأثرها بعيد المدى. معضلة الوحدة العربية سياسية وليست ثقافية أو فكرية. فكل قرب أو بعد عن الوحدة كان ولا يزال تقرره العوامل السياسية. لـذلك فنحن لا نحقق شيئاً بالالتفاف حول هـذه القضية أو القفـز من فوقهـا، بل علينـا أن نواجههـا مبـاشرة. لا بد من حـل المشكلة السياسيـة لتتحقق الوحـدة. وكل جهـد في النواحي الأخـرى، وان كان مفيـداً بحد ذاتـه، لا يجدي، لأنـه يتجاهـل القضية الاسـاسية. ولدفع سوء الفهم أيضاً لا بد من القول بان ذلك لا يعني أبداً معارضة أية خـطوة من هذه الخطوات اذا ما تهيأت امكانية لتحقيقهـا أو عدم السعي لتحقيق شيء منهـا. كل ما هو مقصود هو ان مثل هذه الخـطوات مفيد وضروري أحيـاناً إلا انـه ليس الطريق العلمي الذي يوصل بالضرورة للوحدة السياسية.

- ٨ -

وتروج في بلادنا منذ فترة أفكار عن الوحدة تتعلق بكيفية تحقيقها دون اضـرار،

وبعبارة أخرى هناك أفكار عن الثمن الذي يجب أن ندفعه للوحدة. إن الـذي يستمع لأحاديث ومناقشات الوحـدة يلمس وجود آراء تميـل إلى أن تجعل من الـوحدة عمليـة حسابية. فهي يجب أن تتحقق دون أيـة خسارة لأية جهة. وتبرير هذا الرأي يأخذ في الغالب طابع الغيرة على الوحدة، وهو أن الوحدة التي ينتـج عنها أضرار تخلق عـوامل فشلها بنفسها، لذلك، ومنعاً للفشل، يجب أن تصمم هذه الوحـدة من حيث الشكل ومن حيث التـوقيت على أسـاس تلافي جميـع الاضرار المحتملة. إن الذي يحـاول تتبع جذور هذا الرأي يصل في النهاية إلى الرعب الذي خلقـه فشل وحـدة سنة ١٩٥٨ في نفوس الوحدويين وإلى الآثار السلبية على قضية الـوحدة التي خلفهـا جدل الانفصـال وروح التذمر التي سبقته.

إذن فجـذور هذا الـرأي ليست علمية بـالضرورة بـل نتيجـة تجـربـة محـدودة، فالانفصال لم يحدث أبداً لأن سورية قد تضررت من الوحـدة. وجوهـر الخطأ في هـذا الرأي هو أنه تصور خاطىء لكيفية حصول التقدم الاجتماعي، فليس هناك مثل واحد في التاريخ على تقدم حدث دون ثمن حتى الاختراعات العلمية. إن التغيـير من حالـة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية بحـد ذاته يتضمن بـالضرورة حصول أضرار معينـة. وليس صحيحاً اطلاقاً ما قـد يتصوره البعض ان الضرر مقصـور على حـالات التطور الفجائية أو الثورية فالتطور مهما كان بطيئاً لا بد أن يؤدي إلى بعض الاضرار. الفرق هو أن الضرر قد يحدث بـالتدريـج وقد يحـدث بصورة لا تجلب الانتبـاه ولكنه لا بـد أن يحدث. ان اختراع آلة جديدة أحسن من آلة موجودة لا بد أن يلحق ضرراً بأصحاب الآلة القديمة وبالمجتمع ككل ولكنه ضرر أقل من منفعة التقدم الذي يجلبه استعمال الآلة الجديدة. عملية التنمية الاقتصادية بحد ذاتها لا يمكن أن تتم دون ثمن والثمن هو منع مستوى المعيشة من الارتفاع في البداية واقتطاع الـزيادة في الانتـاج لتكوين رأس مـال جـديد يعـاد استثماره في التنميـة وهكذا. وجميـع حالات التنميـة المعروفـة في التاريـخ الرأسماليـة والاشتراكيـة تضمنت دفع ثمن معـين دفعته شعـوب تلك البلدان في سبيل مستقبل اقتصادي أفضل.

ويكاد هذا القانون أن يكون عاماً وثابتـاً: لا تقدم دون ثمـن، لا بد من دفـع ثمن في الامد القصير من أجل الامد الطويل. إن الثورة من أجل الاستقـلال والحريـة ليست إلا تحملاً للآلام الآن في سبيل المستقبل المستقل الحر وهكذا. لذلك فمن الخطأ المبدئيّ أن نتصور أن الوحدة، وهي الهدف القومي الأول لأمتنا، يمكن أن تتحقق دون أن ندفع لها ثمناً. إن هذا القانون أزلي وحتمي لا مفر منه وكل محـاولة لتفضيـل تلافي الثمن لا يمكن أن تكون إلا على حساب الوحدة.

وطبيعي ألا يعني ذلك أننا يجب أن ندفع أكبر الثمن للوحدة بل علينا أن نفتش عن أحسن الوسائل التي من شأنها تخفيضه إلى الحد الأدنى وتلك مسألة فنية وليست مبدئية. علينا أن نستخدم كل العلم الحديث وأساليب التخطيط والبراعة والحكمة بحيث نجعل الثمن أقل ما يمكن. ولكن ذلك شيء ومسألة دفع ثمن للوحدة شيء آخر. هناك ثمن يجب أن ندفعه وهناك زيادة في الثمن تنتج عن الارتجال وعدم استخدام العلم وسوء التصرف يمكننا أن نتلافاها.

إن الوحدة هي فكرة المستقبل وليس الحاضر فنحن لا نتحد من أجل أن تحصل جميع الاقطار المتحدة على منافع صافية آنية فقد يكون ذلك من غير الممكن وعلينا أن نقبله. اننا نتحد ونعرف مقدما أن هذا القطر أو ذاك أو حتى الاقطار المتحدة كلها قد تضطر لدفع بعض الثمن الآن من أجل بناء المستقبل، من أجل خلق وضع جديد يعود بمنافع أكبر في الامد الطويل. الأمة التي تعيش وضعاً ضعيفاً وتكون غير مستعدة للتضحية في الامد القصير من أجل الامد الطويل لا يمكنها أن تتقدم اطلاقاً ولا أن تحقق شيئاً من أهدافها. لذلك فإن الاكثار من الكلام عن الاضرار التي قد تلحق هذا القطر أو ذاك بسبب الوحدة ليس مفيداً من حيث أنه يضعف استعداد الامة لقبول التضحية الضرورية من أجل الوحدة.

من الممكن تقليل الاضرار للحد الادنى عن طريق التخطيط العقلاني دون الكلام الكثير عن الاضرار إذ أن الأمة وهي تسير نحو وحدتها يجب أن تكون عالية الروح ذات استعداد قوي للتضحية مهما كانت من أجل أعز أمانيها.

وفي صدد هذا الموضوع ربما ينصرف الذهن إلى أن المقصود بالتضحية التضحية الاقتصادية فقط ولكن ذلك ليس صحيحاً تماماً، فالمقصود بالتضحية قد يتعلق بأنظمة الحكم نفسها. في الحقيقة ان الاختلاف في أنظمة الحكم بين الاقطار العربية المهيأة للوحدة ـ كما ذكرنا سابقاً ـ لا يمكن أن يعتبر اختلافاً جذرياً إضافة إلى أنها أنظمة لا تزال في طور التجربة لذلك فتكييفها لتُلائم وضع الوحدة يجب ألا يكون صعباً. ومهما يكن فنظام الحكم ـ من النواحي السياسية ـ لا يمكن أن يعتبر مسألة خطيرة خطورة قضية الوحدة. فعلينا ونحن نحاول التقدم في طريق الوحدة أن نتعرف على العقبات المحتملة والتي ربما تكون سبباً للركود الحالي الذي تعانيه هذه القضية المصيرية فنقدم على معالجتها واضعين في الحساب امكانية التضحية بكل شيء مهما كان بما في ذلك التنازل عن بعض آرائنا فيما يتعلق بمسألة نظام الحكم مهما كان ايماننا راسخاً بأهميتها وبأفضليتها. فنظام الحكم في الدولة الجديدة لا يشترط أن يكون جامداً نضعه الآن وإلى الابد، بل يمكن تجربة صيغ متعددة وادخال التعديلات الضرورية. وبعبارة أخرى يمكننا أن نتبع طريقة تجريبية في تقرير شكل الحكم بدلا من الافكار المسبقة.

والتضحية تعني أن يتنازل الانسـان عن بعض مطاليبـه أو أفكاره ومعتقـداته في سبيـل تحقيق هدف قومي تاركاً للزمن والتجربة الحكم عـلى صلاحيـة أو عدم صـلاحية تلك الافكـار. والخطأ كـل الخطأ هـو أن نتصور أن كـل تنـازل في مـوضـوع نـظام الحكم سيؤدي إلى الكارثة أو أنه من الخطورة بحيث يـودي بالـوحدة نفسهـا؛ فأحكـام كهذه ـ مما تعودنـا سماعَـه ـ ليست إلا مبالغـات غير علميـة نصل إليهـا عن طريق التحليـل المجـرد. وبعبارة مـوجزة يجب الفصـل بين مسـألة الـوحدة وبـين مسـألـة نـظام الحكم فالنظام متغير والوحدة ثابتة.

- ٩ -

ثمة مسألة أخيرة من مسائل الاخطاء الشائعـة تتعلق بأسـاليب تحقيق الوحـدة. ليس من الصعب أن يلاحظ من يتعرف على الادبيات الحديثة في مسألة الثـورة أن يجد ميلا واضحاً إلى اعتبار التطور الاجتماعي حصيلة لاسلوب واحد هو النضال الشعبي. ولكن ليس من الصعب أيضـاً معرفـة أسباب هـذا الميل فـالثورة الجـذرية في التـاريخ كـانت دوماً وستبقى في التحليـل النهائي نتيجـة لنضال الشعب. والخـطأ لا يكمن في هذه القضية بل في كيفية تعريف النضال. الخطأ هو في اعتبار النضال الشعبي مسـاوياً لحصول قناعة عند أكثرية الشعب العددية ومشـاركتها في عمليـة النضال. ولعـل هذه الفكـرة الخاطئـة مترشحـة من الافكار الـديمقراطيـة حيث التأكيـد على ارادة الاكـثرية والشرعية المنبثقة عن تلك الارادة. وليس القصـد هنا التفصيـل في شرح هذه النقـطة فالثابت هو أن نضال الشعب تقوده في البداية طليعة لا تكون أكثريتـه العدديـة ولكنها تمثـل مطامحـه وأهدافـه. ونضال الـطليعة كلما تـوسع ازدادت روابـطه بـالشعب. إذن فالنضال من أجل الوحدة لا يشترط أن يستـوعب الاكثريـة العدديـة من الشعب لأجل أن يكون ناجحاً.

النقطة الأخرى التي تتفرع عن هذه النقطة تتعلق بالشـرعية. هـل يحتاج هـدف الوحدة لأجل أن يكون صحيحـاً موافقـة الأكثريـة عليه، الجـواب عن ذلـك كلا. إن الوحدة كمثـل أعلى لا تشتق شـرعيتها من مـوافقة الأكثـرية شـأنها شأن أي مثـل أعلى آخر. المثل العليـا أهداف للتقـدم البشري قـد أصبحت ثابتـة ومطلقـة فلا هي نسبيـة ولا هي صغيرة كما قـد يتصور البعض من المتـأثرين بقـراءاتهم عن المدارس الفلسفيـة الحديثة. الوحدة كالاستقلال وكالحرية مثل أعلى لا يمكن أن تكون لـه مفاهيم متعـددة ولا يمكن أن يكون خاضعاً للاجتهـاد ولا يمكن أن يشتق شرعيتـه من موافقـة الأكثريـة أو الاقلية أو أية موافقة أخـرى. وكل جـدول حول هـذه الأمور ليس ذا فـائدة عمليـة خاصة بالنسبة لنا نحن العرب وبهذه المرحلة بـالذات. فبالرغم من النقـاش الفلسفي

الواسع حول قضية الحرية بقي البشر في كل التاريخ وفي كل ارجاء العالم يناضلون من أجل الحرية بمفهوم موحد بسيط. فنحن لا نناضل من أجل استقلال بلادنا لأن الاكثرية تريد ذلك فالاستقلال شيء مطلوب بحد ذاته بغض النظر عن الموافقة أو عدمها وكذلك الوحدة.

ولنعد لمفهوم النضال من أجل الوحدة. قلنا ان النضال لا بد أن يتجه إلى الشعب بمعنى أن يحرك الملايين لتغير موقف اللامبالاة إلى موقف الاهتمام والعمل والتضحية من أجل هذا المثل الاعلى. ولكن ذلك يجب ألا يعني أن اسلوب النضال واحد. فما زالت الوحدة مثلا أعلى لا تنبع شرعيته من الموافقة عليه ولا تعتمد أهميته على أمور خارجة عنه بل عليه بحد ذاته، لذلك فمن الممكن أن تكون الاساليب لتحقيقه متعددة حسب الظروف. فالقول بأن الوحدة يحققها نضال الشعب يجب ألا يعني أننا يجب أن ننتظر حتى يتسع نضال الوحدة ليشمل أكثرية الشعب العددية، ويجب ألا يعني أن جميع الاقطار العربية يجب أن تتحد عن طريق ثورات شعبية في داخل هذه الاقطار.

إن نضال الوحدة نضال شعبي فحركة الوحدة قد أصبحت ثورة في طول الوطن العربي وعرضه بدليل الحركات القومية التي ناضلت ووصلت للسلطة في بعض الاقطار وبدليل امتداد هذه الحركات إلى الاقطار الأخرى، وانتشار أفكار الوحدة بين الشباب العربي في كل مكان. لذلك فمسألة شعبية هذا النضال لم تعد موضوع مناقشة بل هي حقيقة موجودة. والذي نحن بصدد مناقشته الآن هو هل أن شعبية النضال من أجل الوحدة تعني أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق إلا بإسلوب واحد هو الثورة الشعبية الداخلية؟

إن تبسيطا للأمور كهذا إذا ما أصبح أساساً لخطة عمل لا يمكن أن ينتج عنه إلا تأخير بعض خطوات الوحدة واضاعة للفرص.

إن الاوضاع العربية والدولية ليست بمثل هذا التماثل والبساطة بحيث يمكن اخضاعها باسلوب واحد يشبه القانون الرياضي الجامد، بل هي متباينة ومعقدة ومتغيرة الامر الذي يتطلب أساليب مرنة مناسبة. فالوحدة العربية قد تتحقق نواتها الاولى عن طريق نضال الحركات الثورية في صفوف الشعب ولكن بعض خطواتها الأخرى قد لا يتحقق بهذا الاسلوب بل بأساليب أخرى. ومن السذاجة ـ بالطبع ـ أن نتصور أن استخدام أي اسلوب آخر غير النضال الشعبي بالمعنى التقليدي يعني خروجاً على المبادىء وانحرافاً عن العقيدة... الخ. هناك ظروف مواتية لتحقيق خطوة وحدوية قد تعقبها ظروف ليست مواتية فعلينا أن نغتنم الفرص وإلا ننساق

بالتفكير التجريدي الـذي يقفز فـوق الظروف ويعتـبر كل الـظروف مواتيـة. وأساليب النضال متعددة وعلينا ألا نستبعد أي أسلوب مازال يخدم قضية الوحـدة. فالـوحدة، أعلى وأنبل هـدف لشعبنا يجب أن يتضـاءل أمامـه كل شيء آخـر. فعلينا ألا نستبعـد سلاحاً من الاسلحة إذا كان باستطاعته أن يحقق خطوة إلى الامام. وكيف نستطيع أن نفكر بنوعية السلاح عندما يكون الهدف بمثل هذه الاهمية لأمتنا. فالاقطار العربية قـد تناسبها أسـاليب متعددة لـدخول الـوحدة، والقـوى المعاديـة في الداخـل والخارج قـد تناسبها أساليب متعددة للقضاء على معارضتها أو لتفاديها.

٥- الوحدة: حديث العقل والعاطفة (*)

(*) نشر هذا المقال في: **دراسات عربية**، السنة ١٠، العدد ١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣)، ص ٤ - ١١.

- ١ -

حـديث الوحـدة لا بد أن يكـون حديث العقـل والعـاطفـة في الـوقت نفسـه. الوحدة حديث العقل بكل ما في كلمة العقل من معنى في هذا المجال: كـوجود روابط عديدة وقوية بيننا نحن العرب أكثر من كافية لتوحيدنا، وكاعتماد تنمية اقتصادنـا كليا عـلى دمج اقتصـاد الاقطار المجـزأة الفقيرة المحـاصرة المتخلفة بـإقتصاد متنـوع واسـع متكـامل المـوارد الاولية وواسـع السوق. ولكن إضـافة لكـل هـذه الاسبـاب العقليـة والبديهية وغـيرها من الاسبـاب هناك سبب عقـلي وبديهي واضـح وضوح الشمس في رابعـة النهار (كـما يقال) ان لم نفهمـه لا يمكن أن نفهم شيئاً بعـده، ألا وهو أنها ـ أي الوحدة ـ السبيل الوحيد لدرء الاخطار عنا ورد الاعتداء عن بلادنـا، وبكلمات بسيطة للدفـاع عن بقائنـا. وقضية أهميـة الوحـدة للدفاع عن أرضنـا بوجـه خطر الصهيـونية واخطار الطامعين الآخرين سهلة الفهم ولا تحتاج لشرح. كان علينـا أن نفهمها نحن العرب منذ أن بدأت علائم الاخطار بالـظهور قبـل عشرات السنين، والغـريب أننا لم نستطع أن نفهمها آنذاك، ولكن الأغرب من كل ذلك أننـا لم نستطع أن نفهمهـا حتى اليـوم بالـرغم من كل مـا حدث ومـا يتتابـع من احداث يجـر بعضها بعضـا كحلقات سلاسل الحديد. ولكن أي وضع متردٍ نحن فيه الآن؟ وأي مرض قومي عضال نعـاني منه ليجعلنا غير قادرين على فهم الخطر المحدق بنا وبالتالي بقاءنا محجمين عن الطريق الوحيد المتبقي لدينا لدرء ذلك الخطر ألا وهو الوحدة؟ الوحدة حديث العقل، والعقل

يعني ـ من جملة ما يعني ـ العلم والتحليل المنطقي والموضوعية في تكوين الآراء واتخاذ المواقف. . . الخ. فهل في العلم في آخر ما وصلت إليه النظريات ما هو ضد الوحدة؟ وهل يمكن لتحليل منطقي أن يوصل الباحث إلى تبرير التجزئة؟ وهل الموضوعية في تكوين الآراء واتخاذ المواقف يمكن أن تؤدي إلى تفضيل التجزئة؟ لو كان هنالك شيء من ذلك في كل ما هو مطبوع لوددت أن اطلع عليه، ولكنني لا أعرف حتى الآن نظرية علمية أو موضوعية أو تحليلا منطقياً في تكوين الآراء واتخاذ المواقف تدلل على التجزئة، ولم اسمع حتى الوقت الحاضر من يقول بلاعلمية الوحدة أو لامنطقية الوحدة أو لاموضوعية الوحدة. كل ما يكتب وما يقال معها والكل ينادي بها حتى من عرف منهم أنهم غير وحدويين لم يكتبوا ضدها ما هو مهم ولم نسمع لهم صوتاً عالياً يعارضها. ولعل أقوى ما يقال ضدها هو أنها صعبة التحقيق. أما الوحدويون ـ من كل الاتجاهات والآراء ـ فلم يتركوا شيئا لها لم يقولوه، فهي أساس وجودهم وهدفهم الاعلى، ولكن مع كل ذلك فهي لم تتحقق.

الوحدة حديث العقل ليس بالنسبة للعرب وحدهم بل ان التصاقها بالعلم والتحليل المنطقي والموضوعية قد جلب انتباه العالم الخارجي أيضاً، فقيادة الصين التي تعرفت على وضع البلاد العربية مؤخراً تدعو العرب للوحدة بحرارة واخلاص، وقادة الاتحاد السوفياتي من خلال تجربة تقوية العلاقات وهموم الخامس من حزيران/يونيو أدركوا أهمية الوحدة العربية واصبحوا ينصحون بها الوفود الرسمية العربية ويلحون عليها بشكل يجلب لمن يسمع ذلك الكثير من الخجل والاحراج. جميع الاحرار في العالم المنزهين عن القصد والمتحررين من الافكار المسبقة وغسيل الدماغ يؤيدون الوحدة العربية، ومع كل ذلك فإننا لا نتحد. العقل، كل العقل مع الوحدة ولكنها لا تتحقق فلماذا؟ أنه سؤال دون جواب، وفي عملية التطور الاجتماعي كثير من الاسئلة التي ليس لها أجوبة واضحة.

ـ ٢ ـ

الوحدة حديث العاطفة بكل ما يمكن أن ينطوي تحت ذلك من أحاسيس خيبة الامل لضعفنا وتخلفنا وكبر الهوة التي تفصلنا عن العالم المتقدم في كل شيء، ومن مشاعر الذل والهوان لما نمر به من هزائم متتابعة ومن مشاعر عار الاحتلال الاسرائيلي وغير الاسرائيلي. وينطوي تحت ذلك أيضاً جميع الاضطرابات النفسية التي يخلقها الخوف من المستقبل الرهيب، الخوف على الارض والبيت والابناء واللغة والثقافة والدين والشخصية المستقلة، وعلى مجرد الوجود. فالرغبات والآمال شيء والواقع الموجود شيء بعيد عن ذلك، ومن المقابلة بين الصورتين والمواجهة بين هذه المشاعر

المتناقضة تتولد يومياً عقد النفس وتتأجج العواطف. الحزن العميق وآلام النفس تتولد يومياً من النداء للاتحاد بوجه العدو دونما مجيب.

كيف يتلاءم العقل والعاطفة وكيف يمتزج هذان المتناقضان ظاهرياً في موضوع الوحدة؟ العقل والعاطفة، بنظري، لا يتعارضان في موضوع الوحدة بل هما متمازجان بمعنى من المعاني ومتكاملان بمعنى آخر. ومشاعرنا نحن عرب اليوم ازاء ما وصلت إليه أمتنا من تباعد وما يحيط بها من اخطار وما يدور حولنا في العالم من احداث وتطورات، أقول مشاعرنا نحن عرب اليوم مزيج من الافكار والعواطف، مزيج من الافكار والاحاسيس، خلاصتها هي أننا نعتقد بكل تأكيد بصواب هدف الوحدة وبمزاياها الواضحة وبحاجتنا الماسة إليها من جهة، وكل ذلك يقع في نطاق العقل، ونحس أيضاً بالمرارة والخيبة وتأجج الاحاسيس لأنها لم تتحقق بعد من جهة أخرى، وكل ذلك يقع في نطاق العاطفة.

في مطلع هذا القرن بدأ الشعور القومي عند الأمة العربية بالتنبه والنمو، وقد لعب الشعر والنثر والاناشيد والرموز وصور الابطال واحياء التراث وبلاغة اللغة دوراً مهماً في ذلك التنبه والنمو، وليست قصيدة اليازجي «تنبهوا واستفيقوا أيها العرب» إلا رمزا لذلك الدور المجيد. ولكن المتعارف عليه عند بعض أصحاب القلم والتحليل أن ذلك يندرج تحت عنوان العاطفة. فحتى لو صح ذلك وسلمنا به فإن تلك التعبئة العاطفية لم يكن من الممكن أن تظهر لولا الحقيقة الموضوعية الراسخة، ألا وهي الروابط القومية الكثيرة التي تربط الأمة العربية ببعضها، والا لما كان لذلك الشعور أن يتنبه وأن ينمو اطلاقاً. ومن هذه البديهية البسيطة نخلص للقول ان الوحدة العربية كهدف قومي ليست إلا استجابة لواقع وانسجاماً مع شيء موجود ملح، منه تتولد الحاجة والمطالبة لتحقيق تلك الحاجة، أما التعبئة العاطفية فليست إلا نتيجة ووسيلة لتحقيقها.

بهذا المعنى تمتزج العاطفة بالعقل وتتشابك خيوطها مما قد يوهم البعض أن احدهما موجود دون الآخر. التاريخ لا يسير دون أساس والتطورات لا تحدث دون سبب. حديث الوحدة كان دوما ولا يزال حديث العقل والعاطفة. لذلك فإن نحن تكلمنا في بعض الاحيان عن الوحدة بانفعال وبحدة وبكلمات حارة تستعمل النداء وتخاطب الضمير والمشاعر فذلك لأننا فعلا منفعلون، منفعلون لما حدث لهذا الهدف القومي الكبير في وقت أصبح مجرد وجودنا معتمداً على تحقيقه. كيف لا تتأجج عواطفنا ونحن نعلم أن الوحدة هي السبب الرئيس والأول وراء قوة الولايات المتحدة الامريكية والسبب الرئيس والأول الذي حرك النهضة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والقومية في اليابان والسبب الرئيس والأول وراء قوة الصين المتعاظمة والسبب الرئيس

والأول وراء قوة ونمو الاتحاد السوفياتي وحلفائه والسبب الرئيس والأول الذي يدفع أوروبا السوق المشتركة نحو ما وصلت إليه وما ستصل إليه في المستقبل.

نحن والجميع يعلم أنه حيثما اتحدت الأمة المجزأة بدولة كبيرة واسعة وجدت التنمية والقوة الصناعية والعلمية والعسكرية وارتفع مستوى المعيشة وحل الاستقرار والحرية والهيبة وانتشر التقدم الثقافي والاجتماعي والعلمي في العالم، وحيثما حدث العكس وجد الجهل والفقر والمرض والنكبات والذل والعبودية.

إن تكلمنا عن الوحدة بانفعال وبلغة عاطفية فليس ذلك عبثاً أو دون مبرر، بل لأننا نعرف مزاياها ومدى حاجتنا إليها، والمعرفة كما قيل منذ القديم سبب للشقاء أي لألم النفس. فنحن نعرف قيمة التنمية الاقتصادية وأهمية الاستقرار والقوة العسكرية وارتفاع المعنويات والحماس القومي وأهمية النفط، ونعرف قيمة تجديد المجتمع وتقدمه العلمي والثقافي، وفوق كل ذلك نعرف تماماً خطر اسرائيل والصهيونية ونياتها، وخطر الطامعين المجاورين، ومطامع الاستعمار القديم والجديد، ومقابل كل ذلك نعرف أن اتحاد البلاد العربية في دولة واحدة والانتهاء من لعبة الصراع على الحكم والانقلابات وعدم الاستقرار ومهزلة دولة المدينة والانقسام المستمر في كل مجال هو السبيل الوحيد لتغيير هذه الاوضاع.

أن أمة يوجد مثل هذا الفرق بين رغباتها وحاجاتها من جهة، وبين واقعها من جهة أخرى، لا يمكن أن تنحبس فيها العواطف، والعالم ليس عقلا فقط كما أراد نيوتن ولكن للعواطف والغرائز دوراً أيضاً كما دلل داروين.

بقي أن نعرف كيف يكون العقل والعاطفة أحدهما متمم للآخر. العقل ببساطة هو الافكار، والعاطفة ببساطة هي الاحاسيس، وعلاقة التكامل هي أن الافكار بحاجة إلى أن تتحقق، ولا يتم ذلك إلا ببذل الجهود والاندفاع، وبذل الجهود والاندفاع يحتاج للأحاسيس، أو بكلمة أخرى للانفعال والتحمس وذلك هو دور العاطفة. الانسان لا يعمل إلا إذا انفعل، والانفعال هو مصدر الحركة والاندفاع، ولا نحتاج لكثير من التحليل لندلل على أن الفرق كبير في كمية ونوعية الجهد الذي يستطيع الانسان أن يبذله بين حالة يكون فيها مندفعاً ومتحمساً وبين حالة أخرى لا يكون فيها كذلك. يصح ذلك على صغير الامور وعلى كبيرها، ويصح ذلك في جميع ميادين العمل من تلقي التعليم في المدارس من قبل الطلبة إلى مقاتلة العدو في الخنادق من قبل الجنود. فوراء زيادة الانتاج وتحسين نوعيته واتقان العمل، ووراء الاختراعات والمبادرات، ووراء التقدم العلمي والثقافي، ووراء الحرص والشعور بالمسؤولية والاخلاص في العمل، ووراء الانضباط والنظام، ووراء الشجاعة والاستعداد للموت

والوطنية، ووراء التمسك بالمثل العليا والاخلاق القويمة، وراء كل ذلك (وراء كل ما يمت للتقدم اطلاقاً) روح التفاؤل والامل والحماس القومي والثقة بالمستقبل، ذلك الشيء غير المحسوس الذي بمقدار ما هو موجود عند كل أمة بذلك المقدار تسير نحو التقدم والقوة، والعكس صحيح تماماً. ولا يعرف ذلك إلا الذي يرى الصين وأمريكا والاتحاد السوفياتي واليابان وأوروبا الغربية ويعيش في تلك المجتمعات القوية الناهضة، عندها يدرك الفرق الكبير بين روح الفرد هناك وروح الفرد عندنا، تلك الروح الهابطة المتعلقة بالصغائر المربوطة بالذات. إذن فالعاطفة بمقدار ما تتحرك تزداد جهود الانسان ويزداد عمله وبذلك تتاح للافكار فرصة لأن تتحقق وتخرج لحيز الوجود. لذلك لم يكن عبثاً أبداً أن تكون جميع النهضات مقرونة بتعبئة عاطفية، لا بل أن جميع المهمات حتى الجزئية منها تحتاج لتلك التعبئة. وحديثا قد توسعت المعرفة في هذا المجال حيث تتضافر جهود علم النفس والتربية والاعلام في تطوير برامج التعبئة النفسية لخدمة جميع الاغراض تقريباً.

- ٣ -

عندما نقول ان الوحدة حديث العقل والعاطفة، وعندما نضع كلمة بسيطة بدل العقل هي كلمة الافكار، تصبح المعادلة هي أن الوحدة أفكار وعواطف. وعندما نفعل ذلك يتصاعد السؤال المعروف عن المسببات: أيهما السبب وأيهما النتيجة؟ أو بعبارة أبسط عن الاسبقيات: أيهما السابق وأيهما اللاحق؟ تلك مسألة جديرة ببعض المناقشة.

في أدبيات التفكير القومي بعض الكلام عن ظهور القومية العربية بسبب الاحتكاك الثقافي بالغرب الذي ظهرت فيه القومية وأدت إلى قيام الدولة الموحدة على انقاض اقطاعيات الامراء والدويلات المحلية متمثلة بأحسن أمثالها في وحدة ألمانيا ووحدة ايطاليا.

والحديث هذا يقوم على تسبيب معين هو أن الاحتكاك الثقافي مع الغرب قد سبب ظهور المشاعر القومية، أي أن الافكار هي السبب والشعور القومي هو النتيجة. ان بحث السبب والنتيجة في العلوم الاجتماعية من المسائل المعقدة جداً، كما تشكل مسألة السببية عقدة صعبة في البحث الفلسفي لم تحل بصورة تامة. من المعروف عن البحوث الاجتماعية والانسانية أنها تميل إلى تحليل مختلف في معالجة هذه القضية، ملخصه أن التطور الاجتماعي لا يأخذ شكل القوانين الفيزياوية المستندة إلى السبب والنتيجة بل على أساس حلقة دائرية متصلة، كل عامل فعال فيها يكون سببا

ونتيجة في الوقت نفسه، أي على أساس التأثير المتقابل.

وبكلمات أخرى في الوقت الذي تتخذ به العلاقات في العلوم الطبيعية بين السبب والنتيجة شكل الخط المستقيم، تتخذ تلك العلاقات في حقل العلوم الاجتماعية شكل الخط الدائري، فلا يمكن تحديد بداية أو نهاية له. وحسب ما أعرف أن البحث في العلوم الاجتماعية والانسانية لم يخرج بعد عن هذا النطاق ولم يستطع أن يحقق تقدماً مهماً يقربه من علاقات الخط المستقيم الواضحة المضبوطة كما هو الحال في العلوم الطبيعية الخاضعة للتجربة والحسابات الدقيقة. وهنا يكمن الفرق (وفي الوقت نفسه الصعوبة) بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

ان يقظة الشعور القومي ليست مسألة تأتي من قراءة الكتب أو الاحتكاك بأفكار الآخرين. وكل تفسير من هذا النوع لا شك أنه ينطوي على كثير من التبسيط والسطحية. فالشعور القومي ظاهرة معقدة من حيث عدد العوامل الداخلة فيه حيث تتشابك الاعتبارات الروحية والمادية، اعتبارات الحرص على البقاء والاعتزاز بالذات والطموح لبناء الحضارة والمحافظة على الشخصية المتميزة المستقلة والحرية في التصرف والدفاع عن المعتقدات الاجتماعية والدينية والتراث، كما تدخل فيها عوامل المصالح الاقتصادية والرغبة في رفع مستوى المعيشة والقوة الاقتصادية والعسكرية والتقدم الاجتماعي والثقافي والفني.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتسم ظاهرة الشعور القومي بأنها متصلة من حيث الزمن، فهي ليست وليدة الحاضر بل متصلة أيضاً بالماضي. فالمجتمع كائن عضوي له جذور في الماضي ويمتد إلى المستقبل. ان مسألة بمثل هذا التعقيد الافقي والعمودي لا يمكن أن تولد فجأة ولا يمكن أن تحدث آلياً من مجرد التعرف على أفكار الآخرين. ان ظهور الوعي القومي العربي مسألة طبيعية ومنتظرة ظهرت كما ظهر *الوعي القومي عند كل أمم العالم، بخاصة وأن الأمة العربية أمة قديمة عريقة لها* جذور بعيدة الغور في التاريخ وسبق لها أن توحدت وكونت لمرات عديدة دولة مركزية وأنشأت حضارة في التاريخ، وليست نهضتها الحديثة إلا حلقة في سلسلة وليست إلا امتداداً لحياتها الماضية. وخلاصة هذا الحديث هو أن الشعور القومي الذي استيقظ في بداية هذا القرن عند الأمة العربية لا يمكن تفسيره بمعادلة بسيطة قوامها العلاقة التي تعرضنا لها بين الافكار والعواطف أو بين العقل والعاطفة. إن اليقظة القومية شعور معقد يمتزج به العقل والعاطفة، الافكار والمشاعر بصورة تكميلية ومتساندة كما أوضحنا وبعلاقة دائرية متصلة.

في حياة كل أمة في كل مرحلة من المراحل لا بد أن تكون هناك قضية رئيسة تسيطر على المشاعر وتجلب الانتباه، ويصح ذلك أيضاً على العالم كله كما يصح على

حياة الفرد أو الاسرة (مع الفروقات). لكل مرحلة من حياة الامم قضية رئيسة تفرض نفسها وتبقى رئيسة رغم اختلاف الآراء والاجتهادات. أما من أين تأتي هذه القضية الرئيسة، أما كيف تولدت تلك القضية وما هو سبب ولادتها فذلك سؤال تصعب الاجابة عنه. القضية الرئيسة تظهر، ولا بد أن تظهر، وبظهورها تصبح هي المحرك للافكار وهي المصدر للنظريات لا العكس. فالنظريات والافكار لا تخلق القضايا الرئيسة في العالم وفي التطور الاجتماعي. ان ظهور الوعي القومي وحركة الوحدة العربية لم يكن نتيجة بل سببا للأفكار والنظريات، ولم يولد من الاحتكاك بأفكار الغير. أنها القضية الرئيسة للأمة العربية في هذه المرحلة نمت وأصبحت روح العصر ومحور الحياة العامة في الوطن العربي ومصدر التوتر والثورة. ويصح الشيء نفسه على جميع أمم العالم الأخرى. ومن يطلع على النظريات التي ظهرت في التاريخ ويتعرف على الظروف العامة التي نشأت بها تلك النظريات يجد بصورة واضحة أن تلك النظريات بشكل أو بآخر تولدت بوحي من القضايا الرئيسة التي كانت سائدة في تلك المجتمعات. فالنظرية لا تأتي إلا تفسيراً أو تبريراً أو معارضة للقضية الرئيسة في ذلك المجتمع في تلك المرحلة لا العكس كما قد يتصور البعض. ان روح العصر أو اتجاه المرحلة هو محرك الافكار لا العكس. والقومية العربية وهدف الوحدة هو القضية الرئيسة للأمة العربية في المرحلة الحاضرة، فهي روح العصر بالنسبة لها لم تخلقها النظريات والافكار بل عنها تولدت النظريات والافكار.

- ٤ -

ان قضية الوحدة التي هي محور حياة العرب تمر الآن بمرحلة هبوط في الفكر والعاطفة. لذلك فهناك مسؤولية قومية تقع على جميع المؤمنين بها، ويستتبع ذلك وجود مهمة لجميع المناضلين من أبناء الشعب العربي تدعوهم للعمل من أجل اجتياز مرحلة الهبوط. إن قضية الوحدة العربية الآن تعاني من غموض في الافكار وتعاني من فتور في الحماس. أما غموض الافكار فأسبابه عديدة ويتمثل بوجود موجة من الكتابات المؤلفة والمترجمة المتأثرة بتيارات الفكر في العالم، بخاصة الفكر الناتج عن الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية وما تبع ذلك من محاولات مصطنعة ضارة للمزج والتوفيق بين تلك الافكار وفكرة القومية العربية والوحدة العربية. وبجانب غموض الافكار، هناك فتور في العاطفة سببته عوامل متعددة، ربما كان أهمها فشل أول تجربة لتوحيد سورية ومصر وما تبع ذلك من فشل لميثاق ١٧ نيسان/ابريل وتتابع حالات الانقسام في الوطن العربي والقطيعة الاقتصادية وقطع العلاقات الدبلوماسية وحتى الصدام المسلح. وقد تمثل هذا الفتور بتحول الاهتمام لأمور أخرى ونمو مشاعر المرارة وضعف

الامل والركود العاطفي نحو هذه القضية المصيرية.

وليس أدل على مجمل هذا الانحسار في الفكر والعاطفة نحو الوحدة العربية من قلة ترديد هذه القضية في وسائل الاعلام وقنوات الثقافة الجماهيرية والأدب والفنون. ووضع كهذا لا بد أن يستثير جميع المخلصين المناضلين من فئات الشعب كافة ومن جميع اتجاهاته السياسية ومن مختلف الكفاءات. إن عملا ثقافياً مهماً لا بد أن ينجز من أجل إزالة حالة الفتور هذه، فالتفكير العربي بحاجة إلى هزة والعاطفة بحاجة إلى استثارة. إن الخطير في هذا الوضع هو أن فرصا للوحدة ربما تظهر - وقد ظهرت فعلا - في مرحلة الهبوط هذه، معرضة للضياع. فالشعب العربي والقادة العرب الذين يقوِّمون هذه الفرص من وضع الهبوط ومن خلال منظار العتمة معرضون لخطأ التقليل من أهمية هذه الفرص ومن إمكانية نجاحها وبالتالي قد يتسببون بضياعها. ولكن للموضوع جانباً آخر لا يقل أهمية عن ذلك أبداً هو أن جيلاً يترعرع ويتثقف الآن في ظل مرحلة الهبوط هذه، فأفكاره ومعتقداته وثقافته العامة آخذة في التكوين في مناخ بارد ازاء قضية الوحدة والقومية العربية. وخطر كهذا بعيد الأثر ومن الصعوبة تلافيه. إن مستقبل قضية الشعب العربي المصيرية سيكون بيد جيل فاتر العاطفة ومشوش الافكار. لذلك لا بد من مواجهة الموقف بعمل ما. إن ما أفكر به كمواطن عربي الآن هو العمل الثقافي الذي قد يبدأ متواضعاً، إلا أنني آمل أن يتسع وأن يجلب انتباه الآخرين. وسأبدأ ذلك بعدد من المقالات عن آراء في قضية الوحدة العربية، وما هذا المقال إلا مدخل لها.

٦- الوَحـدة وعقـدة الإنفِصَال (*)

(*) نشر هذا المقال في: دراسات عربية، السنة ١٠، العدد ٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٤)، ص ٢ - ١٢.

- ١ -

اتذكر انني قد تحدثت مرة مع طفلة صغيرة تنتمي لمجتمع قوي متقدم كانت قد كسرت ساقها أثناء التزحلق على الجليد وساقها لا تزال في الجبس، وبعد أن شرحت لي كيف حدث ذلك، قلت لها بأنها بالطبع سوف لن تعود ثانية للتزحلق على الجليد. فأجابتني بالنفي والاستغراب موضحة أن ساقها قد كسرت بحادث يمكن أن يحدث لأي شخص وان ذلك لا يبرر اطلاقاً عدم عودتها لممارسة التزحلق على الجليد وأن الذي يريد أن يتعلم لا بد أن يتعرض لمثل هذه الامور لذلك فهي ستعود إلى ذلك على وجه التأكيد.

إن مغزى هذه الحادثة لموضوع الوحدة وعقدتها لا بد أن يكون واضحاً. خلاصته هي أن الخطوة الاولى في طريق الوحدة التي تحققت بقيام الوحدة بين سورية ومصر وفشلت على يد الانقلاب العسكري الذي حصل في سورية تشكل اليوم، في الوضع النفسي العربي عقدة لا تقتصر على رجل الشارع بل تتعدى ذلك للفئات المثقفة وللقيادات السياسية في كثير من الاحوال. والعقدة هي التردد في اتخاذ أية خطوة وحدوية الآن خوفاً من أن يحصل لها ما حصل للخطوة الاولى المذكورة.

ولو كانت عقدة الوحدة هذه محصورة في رجل الشارع، ولو كانت مقصورة على مجرد الاحاسيس والانفعالات النفسية غير المعبر عنها أو المعبر عنها بصورة غير منتظمة،

شأن العقد التي يتعرض لها الانسان في حياته الخاصة، لهان الامر باعتبار أنه منتظر (إلى حد ما) ولا يخلو من أسباب وسهل الفهم نسبياً، ولكنها ليست كذلك عندما تتعدى ذلك للفئة المثقفة وللتيارات السياسية، فذلك أمر لا يمكن أن يكون (أو يجب ألا يكون) منتظراً، وليس له أسباب ولا يسهل فهمه. وقد كان لكل ذلك نتائج سلبية هي التعبير العملي عن عقدة الفكر وعقدة العمل السياسي إزاء مسألة الوحدة متمثلة في انتاج ثقافي ومواقف سياسية.

إن تتبع ادبيات الفكر السياسي الذي أعقب انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة يظهر بوضوح وجود نمط من التحليل والاستنتاج والحكم على الامور الوحدوية متأثر بذلك الفشل، فبدلا من أن يقوم الفكر العربي بتحليل ما حدث موضوعياً انطلق من فكرة مسبقة هي الفشل، محاولا تفسيره وايجاد المبررات له وايصاله بواسطة التحليل السطحي المصطنع إلى مستوى القوانين العلمية الثابتة، وبالتالي إلى القول بحتمية ذلك الفشل واستنتاج مقولات ليست في الحقيقة أحكاماً، وليست خلاصات التحليل السليم والفرضيات الواقعية، ناهيك عن الكتابات الغامضة المغرقة في التعابير غير المفهومة، مما أصبح معروفاً ومتداولاً. ونذكر على سبيل المثال التفسيرات التالية لأسباب الانفصال: حل الاحزاب وغياب الحياة الحزبية، افتقار الدولة الجديدة لحزب يحمي الوحدة، التسلط الفردي والتسلط القطري، محاولة نظام مصر تعميم تجربته على سورية، سطحية الفكرة القومية في مصر، النظام الدكتاتوري القائم على المخابرات، انفراد قيادة ثورة ٢٣ تموز/يوليو بقيادة الدولة الجديدة وعدم اشراك الحركات الثورية العربية الأخرى في الحكم، غياب الجماهير عن الساحة وتخليها عن حماية الوحدة، اصطدام البرجوازية السورية برأسمالية الدولة، الاسلوب البيروقراطي الفوقي في تطبيق الاجراءات الاشتراكية الامر الذي أفرغ التأميم والإصلاح الزراعي من محتواهما، ثم تباين درجات التطور الاقتصادي بين القطرين. وكما يجد المتتبع لتلك الادبيات عبارات غامضة كتباين البنى الاجتماعية، اختلاف أسس وتطور حركة الجماهير، المفهوم الثوري مقابل المفهوم الجامد للوحدة العربية، وأمور أخرى من هذا النوع. إن كتابات «عقائدية» كثيرة قد ظهرت بعد الانفصال تحاول أن تفسر ذلك الحدث، وعلى أساس ذلك تحاول بصورة مباشرة أو غير مباشرة أن تضع أسس المستقبل، أو بعبارة أوضح، تحاول أن تضع شروطاً للوحدة. وطبيعي أن تدعي كل هذه الادبيات أنها «علمية» وأنها «موضوعية» وأنها مبنية على «تحليل الواقع» وأنها ضد الوحدة «العاطفية»، لذلك فهي تطالب بالوحدة «المدروسة» المستندة إلى «أسس راسخة»، وهي انما تفعل ذلك من أجل الوحدة ومن أجل أن تتجنب الوحدة «نكسة جديدة»، إلى آخر ذلك مما أصبح معروفاً ومتداولا.

إن مجرد قراءة تلك الادبيات يوضح بجلاء وبصراحة أنها تفترض نوعا من الحتمية التاريخية، فالانفصال نتيجة طبيعية ومحتمة لذلك النظام، والوحدة التي تدوم لا بد لها من شروط معينة، وعندما تغيب تلك الشروط لابد أن يحصل الفشل، والانفصال كان نتيجة طبيعية لغياب تلك الشروط وهكذا. وتسترسل تلك الادبيات أحياناً إلى الحد الذي تصل فيه إلى التعميم النظري، فتجعل من هذا التحليل والاستنتاجات أساساً لا يصح على هذه الحالة وعلى هذه الفترة من التاريخ العربي فقط، بل يتجاوز ذلك لجميع التاريخ العربي الحديث ولكل تطوره الاجتماعي. فالذي حدث حسب منطق تلك الادبيات لم يكن إلا نتيجة حتمية لطبيعة الاوضاع التي كانت سائدة آنذاك، ولم يكن من الممكن أن يحصل إلا ما حصل. ان هذا الحكم على التاريخ على أساس الحادثة والانتقال من الخاص إلى العام في التحليل والكتابة في الفكر السياسي العربي المعاصر إن دل على شيء فإنما يدل في الحقيقة على درجة ضعف هذا الفكر ومدى خضوعه للعوامل الذاتية، فهو محاولة لاموضوعية لتفسير ما حدث وليس بحثا علمياً مجرداً للوصول إلى الحقيقة بغض النظر عن الرغبات. ومهما يكن فالتطور الاجتماعي مسألة معقدة وصعبة الاستقراء، وما ذلك إلا لانها لا تخضع لقوانين حتمية محددة إذا ما عرفت أصبح من الممكن تفسير ما يحدث بسهولة، واستقراء ما سيحدث في المستقبل بيسر كما هو الحال في القوانين الطبيعية. إن جميع متطلبات البحث العلمي كالبيانات والحقائق والمعلومات الصحيحة من جهة، والمنهج المنطقي في تفسير تلك البيانات والحقائق والمعلومات والاستنتاج المبني عليها من جهة أخرى، وكل ما هو معروف في أساليب البحث، ان جميع تلك المتطلبات إذا ما توافرت فإنها يمكن أن توصل لفهم جزئي لعملية التطور الاجتماعي، فكيف يكون الحال إذا لم تتوافر تلك المتطلبات أصلا؟ من ذلك يمكننا أن نعرف مدى علمية تلك الادبيات ومدى صحة الاستنتاجات والاحكام التي توصلت إليها. ولنقم بتمرين للمناقشة على سبيل المثال، لو جمعنا جميع الاسباب التي وردت في كل تلك الادبيات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار بقائمة واحدة، فهل يستطيع أحد أن يقول ان أياً من هذه الاسباب إذا ما وجد في مجتمع محدد متشابه من جميع الوجوه مع مجتمع الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، فإن ما حصل في الجمهورية العربية المتحدة سيحصل في ذلك المجتمع حتما؟ او ان ذلك سيحصل حتما إذا ما وجدت هذه المجموعة من العوامل؟ أو أي مجموعة يمكن تشكيلها؟ لنذهب إلى أبعد من ذلك: هل نستطيع أن نقول ان كل هذه العوامل مجتمعة إذا ما وجدت في ذلك المجتمع المحدد فإن الانفصال سيحصل فيه بصورة حتمية؟ هل يستطيع الباحث الاجتماعي أن يجعل من ذلك قانوناً يستنبط منه مثل هذه الحتمية ويكون علمياً في الوقت نفسه؟ هل تجيز قواعد البحث العلمي ذلك؟ هل يستطيع أحد أن يصل إلى هذه النتائج مهما كان المنهج الذي يتبعه في البحث،

استقرائياً كان أم استنتاجياً؟ ان البحث في مجال العلوم الاجتماعية له متطلبات، وعندما تتوافر تلك المتطلبات لا تكون النتائج غير فهم جزئي لعملية التطور الاجتماعي لا يرقى أبداً إلى مستوى القوانين الحتمية. ولا نكون مغالين متعسفين إذا قلنا إن ما وصلت إليه تلك الادبيات خاطىء: فلا متطلبات البحث العلمي فيها متوافرة، ولا القوانين الحتمية في العلوم الاجتماعية ممكنة أصلا.

- ٢ -

إذا ما سلمنا ان ليس في البحث الاجتماعي حتى الآن قوانين حتمية كقوانين الطبيعة فما على الباحث إلا أن يلجأ إلى فحص الوقائع وأن يستخدم قواعد الحصافة البسيطة، فشيء من الفهم يبقى ممكنا في العلوم الاجتماعية رغم عدم توافر القوانين الثابتة وذلك ما يجعل البحث الاجتماعي صعباً ولكنه ليس مستحيلاً.

لذلك لا بد من الرجوع إلى الواقع وتفاصيله وفحص الحوادث وعقد المقارنات والنظر إلى الامور من الداخل على حقيقتها إلى أقصى ما نستطيع. ومن أجل أن يستطيع الباحث الوصول إلى فهم أكثر صحة للانفصال يحتاج إلى: المادة الخام أي البيانات أو ما يمكن أن نسميه بالحقائق، ويحتاج إلى جانب ذلك إلى موقف ذهني من تلك البيانات أو الحقائق هو موقف الموضوعية والتجرد عن القصد. وغني عن القول ان هذا الموقف الذهني هو الذي يجعل من الممكن الاستفادة من تلك المادة الخام. وغني عن القول أيضاً ان الموضوعية مسألة صعبة الادعاء ونسبية التحقق. كما أن توافر الحقائق والبيانات مسألة ليست سهلة التوافر، وبمقدار ما يتوافر كل ذلك وبحدوده يستطيع الباحث أن يفهم ما حصل.

إذا كان للقول بضرورة النظر إلى الاشياء من الداخل بدلا من الخارج أي مغزى، فهو ان أموراً كثيرة تحدث بسبب عوامل محددة وليست عمومية وأبعد ما تكون عن الحتمية، كان من الممكن أن تحدث كما كان من الممكن ألا تحدث اطلاقاً، لا يراها على حقيقتها إلا القريب منها. أما البعيد غير المطلع على تلك التفاصيل فينقاد لتصورات بعيدة عن الحقيقة، كأن يتصورها مرتبطة بمجموع التطور الاجتماعي وذات أسباب عامة كبيرة إلى آخر التفسيرات المستنبطة من الاستنتاج (وحتى من الخيال أحياناً) وليس من الحقيقة. في الوطن العربي، عالم الانظمة المغلقة والاعلام المقيد والفكر الضعيف، فرق كبير بين ما يحدث وما يقال عن ذلك الحدث، بين الحقيقة والواقع، مما جعل اموراً كثيرة مهمة بقيت حقيقة تفاصيلها غير معروفة. حتى عملية توثيق الحوادث وجمع وتنظيم الوثائق يشوبها نقص كبير. لذلك فالوطن العربي عالم غامض بالرغم من أنه في الوقت نفسه عالم لا يحفظ الاسرار المراد حفظها.

ولنرجع إلى صلب الموضوع. لنتساءل لماذا جعل كتَّاب تلك الادبيات من انقلاب الانفصال مسألة أكثر مما هو عليه بالفعل؟ ولماذا نجعل من انقلاب، فحواه مؤامرة دبرها عدد محدود من الاشخاص، حدثا تاريخياً ونعطيه مثل تلك التفسيرات؟ اننا ـ وهذا أمر معروف شائع ـ اعتدنا على تسمية الانقلابات بالثورات التاريخية وما حدث لانقلاب الانفصال مثل واضح على ذلك. التآمر العسكري من قبل عدد محدود من العسكريين مسألة قد درجت في الوطن العربي ودرجت لدرجة أكبر في أمريكا اللاتينية وبدأت تتواتر في عدد آخر من البلدان المتخلفة، وهي مسألة مفهومة وواضحة لا تحتاج إلى مثل هذا التعقيد والتأويل واعطاء الامور أكثر مما تنطوي عليه وتحميلها أثقل مما تتحمل. إن انقلاب الانفصال، بكل بساطة، مؤامرة كان من الممكن جداً ألا تقع أو أن تفشل بعد وقوعها، وليس هناك أي شيء يجعل منها أمراً محتماً، وهي لا تحمل معها أيا من المعاني التي أعطيت لها. إن الامثلة على محاولات الانفصال التي فشلت في التاريخ، قديمه وحديثه، كثيرة حصلت في ظروف مليئة بالمشاكل ومسببات التذمر وبظل أوضاع لا تقل سوءاً ان لم تزد على وضع الجمهورية العربية المتحدة آنذاك. إن الجمهورية العربية كان من الممكن أن تستمر بأوضاعها آنذاك وحتى بأوضاع أسوأ منها، ولم يكن أي شيء محتما بالنسبة لها. إن دراسة حركات الانفصال التي حصلت في التاريخ القديم والحديث الناجحة والفاشلة منها ومقارنتها وتحليل أوضاعها لا يظهر ان بالامكان استنباط أي قانون ثابت منها، فهي متباينة إلى حد أن كل حالة قائمة بذاتها في أسباب فشلها أو نجاحها وبالتالي لا يمكن الانتقال فيها من التخصيص إلى التعميم اطلاقاً. وفي حالة الانفصال الذي حدث في الجمهورية العربية المتحدة من الذي يستطيع أن يجزم أن ذلك الانقلاب لم يكن من الممكن ألا يحصل، أو لم يكن من الممكن أن يفشل بعد وقوعه؟ إن خللا بسيطاً في سرية تلك المؤامرة كان من الممكن أن يؤدي إلى احباطها، والخلل في سرية المؤامرات يمكن أن يعتمد حتى على محض صدفة بسيطة أو زلة لسان من شخص. إن ذلك الانقلاب كان من الممكن جداً أن يفشل بعد وقوعه لو كانت قيادة الدولة آنذاك مستعدة لدفع ثمن لإفشاله ومصممة على سحقه بقوة السلاح مهما كانت التضحيات كما حصل في الولايات المتحدة الامريكية أو في نيجيريا. إن قراراً من مثل هذا النوع كان معتمداً كلياً على اجتهاد شخص ربما كان يعتقد آنذاك أن سورية سترجع إلى الوحدة بانقلاب آخر.

من كل ذلك نخلص إلى القول ان انقلاب الانفصال قد خلق وضعاً نفسياً متشائماً وجزراً في الحماس الوحدوي. وبضمن هذا المناخ وبوحي هذا الوضع النفسي أتت تلك الادبيات بتحليلاتها واستنتاجاتها محاولة تفسير ما حدث بعوامل أكبر وأعم

من أسبابه الحقيقية. بسبب ذلك المناخ وبتأثير ذلك الوضع النفسي أتت تلك الادبيات متكيفة منحازة لتبرير أغراض مسبقة.

- ٣ -

كل ذلك في المجال الثقافي، ولكن أثر تلك العقدة لم يكن مقصوراً على هذا المجال بل تعداه إلى السلوك السياسي، فتأثر به القادة السياسيون أنفسهم فانعكس على أفكارهم وبالتالي تصرفاتهم. ليس هنالك شك بأن الحديث عن الوحدة مع أي حاكم عربي (أو معظمهم على الاقل) لا بد أن يظهر أثر هذه العقدة، فأي مسؤول في الوطن العربي الحاضر لا بد أن يكون متأثراً في أفكاره وبالتالي في تصرفه ازاء قضية الوحدة بعقدة الانفصال. وبالطبع إن درجة ذلك التأثر متباينة ولكنها موجودة على كل حال. إن الحديث عن ضرورة التريث والدراسة وعن ضرورة التدرج وعن أهمية توافر الاسس العلمية لا بد أن يظهر عندما يتحدث المسؤول العربي عن الوحدة أو عن أية خطوة في طريقها. فالمسؤول العربي عندما يطرح عليه موضوع الوحدة لا بد أن تقفز إلى ذهنه صورة الانفصال، ولا بد أن تراوده مخاوف تكرار ذلك الحدث، متخذاً شكل عقدة نفسية يكمن في طياتها تصور إمكانية تكرار الماضي والخوف من المستقبل. ومن منطلق العقدة هذه يصدر كثير من التصرفات والمواقف إزاء هذه القضية المصيرية متمثلا بأشكال متباينة حسب تباين الظروف. فهو إما أن يتخذ شكلا سلبياً يضع قضية الوحدة على الرف على أساس أنها مسألة المستقبل وليس الحاضر وأنها متروكة للظروف وغير ملحة وقابلة للتأجيل، وبالتالي الانشغال بأمور أخرى كالتنمية الاقتصادية أو التطبيق الاشتراكي. وفي حالات أخرى يوحي هذا الوضع النفسي الناشىء عن عقدة الانفصال بأهمية ما يسمى بالتضامن العربي أو التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية، وما ينشأ عن ذلك من مسائل تتعلق بالوحدة الاقتصادية أو الوحدة العسكرية. إن مثل هذه الافكار توفر للمسؤول العربي نوعاً من الراحة النفسية وتعليل النفس موحية بأنها خطوة في طريق الوحدة أو أنها الاسس العلمية للوحدة السياسية أو محتوى الوحدة السياسية وغير ذلك من القوالب الذهنية. كثير من المسؤولين العرب ومن العاملين في الحقل العام يعتقدون ان مثل هذا النشاط الوحدوي ضروري لإقامة الوحدة السياسية، أو انه الخطوة الاساسية في طريقها. ومحاكماتهم العقلية تدور كما يلي: ما زالت الوحدة السياسية غير ممكنة، لأنه بعد أن فشلت اولى تجاربها فالافضل أن يتحول العمل الوحدوي إلى مسالك أخرى كالمجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية.

ذلك هو مفعول عقدة الانفصال عند المسؤولين العرب حين تكون الاوضاع

ساكنة وموضوع الوحدة مجمداً. أما في الحالات التي تظهر فيها فرص جدية لخطوة أو مشروع وحدوي فاثر العقدة يظهر ولكن بأشكال أخرى متباينة حسب تباين الظروف. فعندما يقوم المسؤولون في قطر عربي بطرح مشروع للوحدة على مسؤولي قطر عربي آخر بصورة ثنائية أو غير ثنائية تكون ردود الفعل كذلك متباينة تتراوح بين عدم التصديق والسخرية الباطنية إلى التشكيك بالنيات، وفي أحسن الحالات اعتبار ما يطرح خيالا بعيداً عن إمكانية التحقيق. أما إذا كانت الحالة أكثر تقدماً وأشد حدة وإلحاحاً، فيكون رد الفعل الاول هو التأكد من الجدية والاستمرارية وسلامة النية. حتى إذا ما تم ذلك تبدأ مرحلة المناقشة وضرورة التريث والكلام عن توافر الظروف الموضوعية وضرورة عدم الاندفاع العاطفي، إلى آخر ذلك من الاحكام والنصائح. وإذا ما تطور الامر إلى جدية أكثر وإلحاح أكثر، تأتي الخطوة التالية وهي الحديث عن المقدمات والخطوات ولجان الدراسة ومجالس التخطيط الموحد وغير ذلك. وحتى عندما يدخل المشروع الوحدوي طور الجدية لا بد أن يكون صداه عند المسؤولين العرب المخاطبين هو الاحتماء وراء الخطوات الشكلية والصيغ القانونية التي تحقق التوحيد الشكلي وتبقي كيان كل دولة داخلة في الوحدة قائماً، وسيادتها تامة، مما يتناقض تماماً مع الوحدة الحقيقية. وحتى عندما يتم ذلك فإنه يتم بصورة تجزيئية وبمواعيد متباعدة وبمدد زمنية طويلة تحاول كسب الوقت لدفع الامر الحقيقي لأقصى ما يمكن في المستقبل. فما هو سبب كل ذلك؟ أليس هو الخوف والتردد الناشيء عن عقدة الانفصال؟ ولكن تخطي العقد ومجابهة الاخطاء الشائعة والهواجس العامية التي لا يسندها العلم ولا يوصل إليها التحليل المنطقي لا يكون إلا عند القيادات التاريخية ذات المطامح الكبيرة التي تستطيع أن ترى المستقبل وتعمل من أجل القضايا المصيرية. وليس أقرب إلى التفريق بين قيادة وقيادة إلا تفريق الامريكيين بين السياسي ورجل الدولة.

وبموازاة هذا الموقف المتردد الخائف من مشاريع التوحيد الجادة الساخنة يسير خط من السلوك عند اولئك المسؤولين العرب المؤمنين بالوحدة كمبدأ عام يتمثل في التصرف الراكد غير المبادر في العمل من أجل الوحدة، ينتظر خطوات الوحدة أن تأتي إليه لا أن يذهب إليها، أن يقترحها الآخرون لا أن يقترحها هو، أن يطلبها المقابل لا أن يسعى هو إليها بصورة فعالة، معتبراً هذا الموقف ضربا من ضروب الحكمة لمصلحة الوحدة نفسها. وخير مثال على ذلك أن مصر، وهي قلب الوطن العربي وأكبر قطر فيه وحوله دارت كل خطوات التوحيد في تاريخ العرب الحديث، لم يحدث أن بادرت قيادتها لطرح أي مشروع وحدوي، بخاصة بعد حادث الانفصال. إن تصرف المسؤولين في مصر كان دوما متسماً بهذا الموقف الذي لا تفسير له غير الخشية من

الكلام عن المطامع بالنفط والارصدة وفرص العمل وما إلى ذلك. ولكن كل ذلك مرجعه إلى عقدة أساسية هي عقدة انفصال سورية بكل ما صاحبها من كلام وأقاويل.

وهكذا تكون عقدة الانفصال قد امتد أثرها ليشمل قطاعات كبيرة من المثقفين العرب والعاملين في الحقل العام وحتى المسؤولين الذين يتحملون مهمة القيادة السياسية. إن أوضاعاً نفسية وثقافية هي من صميم المجتمع المتخلف قد ساعدت على انتشار هذه العقدة. إن المجتمع المتخلف يتسم عموماً بالركود، والركود له أفكاره ومواقفه النفسية المنسجمة معه المبررة لوجوده. ففي المجتمع الراكد يتكون عند الفرد ميل نحو الموجود والمألوف وخوف وريبة من الجديد. وعديد من الامثال والحكم العامية المتداولة في مجتمعنا ترمز إلى هذا الموقف. والوحدة كشيء جديد لا بد أن تحمل في معناها شيئاً من المجازفة واحتمالات الاخطار، هذا في الوضع الاعتيادي، فكيف إذا حدث لهذا الشيء الجديد ـ الوحدة ـ إن جرب وانتهى بالفشل؟ ان ضعف الفكر وسديمية المؤسسات الثقافية قد ساهما أيضاً في انتشار عقدة الخوف هذه. فالفكر الضعيف المقلد العاجز عن التحليل المنطقي السليم والقاصر عن استخدام الطريقة العلمية في البحث، الضعيف في أسسه الموضوعية لا بد أن يكون معرضاً إلى التصنع والتناقض وترديد صدى الاحاسيس العابرة والرضوخ للعوامل الذاتية والركض وراء الاحداث بدلا من أن يتنبأ بها ويكتشف خط مسارها، أي أنه يمشي في الطريق الذي تشقه الاحداث بدلا من أن يشق هو الطريق، وذلك هو بالضبط المناخ الملائم لنمو الاخطاء الشائعة المتداولة. إن عدم معرفة الحقائق وضعف وسائل الاعلام وعدم وجود الصحافة الحرة النزيهة أمور بحد ذاتها تفسح المجال للخيال أن يملأ الفراغ فيحل محل الحقائق. إن الخطأ الذي ينشأ وينتشر يكتسب بمرور الوقت، وبازدياد عدد الواقعين فيه، قوة جديدة تؤدي بدورها إلى ازدياد العدد وانتشار الرقعة، وهكذا تتسع الدائرة بشكل حلزوني حتى تصبح قوة يرهبها الآخرون وتشيع روح التقليد والتبعية، ومع كل ذلك تزداد الادبيات المنمقة والتحاليل الجوفاء المليئة بالعبارات الكبيرة الغامضة وهكذا. إن وهماً عاماً قد تكوّن وانتشر حول مسألة الوحدة أرهب الغالبية، بما في ذلك بعض المؤمنين بها.

ـ ٤ ـ

ليس من الصعب معرفة الآثار السلبية لهذه العقدة. فعلى الصعيد الثقافي اتجه المثقفون وكتّاب الادبيات العقائدية في انتاجهم، بتأثير هذه العقدة، إلى التفسير والتعليل الخاطىء، فذهبت الجهود في طريق سلبي لا طائل من ورائه بدلا من أن

تنصب على مقاومة الانفصال ومحاصرة آثاره النفسية وتبديدها وتحصين المجتمع العربي ضد أضرارها. ولكن المسألة لا تقف عند هذا الحد. فالمثقفون العرب الذين وقعوا تحت تأثير هذه العقدة واندمجوا بتيارها وكتبوا بوحيها لم ينحصر أثرهم على المثقفين الآخرين أثناء عملية اتساع رقعة الخطأ الشائع، بل تعدى ذلك إلى جمهور الشعب، أي عموم المواطنين، وبذلك تحول الخطأ الشائع بين المثقفين إلى وهم شعبي عام. إن جماهير الشعب كانت دوما هي رصيد الوحدة، فقد كانت دوما تفهمها فهما بسيطاً نقياً صادراً من الاعماق ومعتمداً على عوامل التوحيد الحقيقية ومتشابكاً مع المصالح الحيوية المشروعة. ودور كتّاب تلك الادبيات بدلا من أن يكون دور المعمق لاحساس الشعب بالوحدة، ودور الطليعة الرائدة المدافعة عن معتقدات الشعب وأهدافه وأمانيه الكبرى، كان على العكس دوراً سلبياً، مثبطا للعزيمة، ملقيا الظلال على سلامة هدف الوحدة، مظهراً للصعوبات ومجسداً للأخطار، فكان دور المثبط بدلا من دور المحفز، مستفيداً بذلك من الاحترام العام للثقافة وهالة العلم.

ولكن لعقدة الانفصال أثر سلبي ليس فقط على الصعيد الثقافي، بل وعلى الصعيد السياسي أيضاً. إن فرصا جدية لتحقيق خطوات وحدوية قد تظهر في وقت لا يزال فيه المسؤولون عن الحكم في الوطن العربي يعانون من هذه العقدة، وعندها تصبح تلك الفرص معرضة للضياع. وهنا لا بد من الاشارة إلى أن فرص الوحدة التي تنشأ من قلب ظروف جديدة تظهر في الوطن العربي لا يحكمها هي الأخرى قانون حتمي، فهي ليست أكثر من فرص، والفرص في التطور الاجتماعي لا يشترط فيها أن تعود وليس من المحتم أن تتجدد. فكل ظرف شيء فريد قائم بذاته ليس من المحتم أن يتكرر. لذلك فهو عندما يمر دون أن تستغل إمكانياته تكون الفرصة لتحقيق خطوة وحدوية قد ضاعت. وهي إذا ما سنحت ثانية فقد لا تكون بالملاءمة نفسها ولا في بحر زمن قصير. فرص الوحدة ليس محتما أن تتكرر، كما أن تحقيق الوحدة ليس بالشيء الحتمي إذا لم نعمل له ونحققه بالارادة والتصميم والعمل الشاق. إن استغلال الظروف والاستفادة من الفرص السانحة هو من صميم العمل الارادي والنضال. فإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فإن عقدة الانفصال يمكن أن تؤدي عن طريق تأثيرها على المسؤولين العرب إلى حجب الرؤيا الصحيحة أمامهم واضعاف ارادتهم وتكبيلهم بالقيود التي تمنعهم من الاقدام للاستفادة من فرص سانحة للوحدة. إن ضياع فرصة وحدوية بحد ذاته خسارة قومية ولكنه اضافة إلى ذلك قد يؤدي إلى حجب ظهور فرص جديدة لخطوات وحدوية أخرى وهكذا.

صحيح ان عقدة الانفصال مسألة نفسية تطورت بفعل الادبيات العقائدية المذكورة إلى خطأ شائع ومن ثم إلى وهم عام، وليست مسألة فكرية ذات أساس، وأن خطوة وحدوية ناجحة من الممكن أن ترجع مسألة الوحدة إلى مكان الصدارة في العمل العربي العام. ولكن حتى يتم ذلك لا بد من معالجتها على الصعيد الثقافي. إن عملا ثقافياً واسعاً تتطلبه هذه المهمة يستهدف إزالة هذه العقدة. أن أموراً عديدة يستطيع العمل الثقافي أن يتصدى لها بالتوضيح يمكن أن نذكر أهمها:

أولاً: ان ظاهرة الانقلابات العسكرية بحاجة إلى دراسة واقعية مرتبطة بالارض دون تعميمات عقائدية بقصد جلاء حقيقة علاقتها بمسألة الثورة ولتوضيح الفرق بين هذين الموضوعين. وحادثة الانفصال كأحد تلك الانقلابات تحتاج إلى توضيح تاريخي، وذلك بسردها على حقيقتها وبأحداثها، وبالتعرض لادق ما يمكن من التفاصيل لوضعها في حجمها الحقيقي. إن عملا تاريخياً كهذا يحتاج أكثر ما يحتاج إلى سرد الحوادث بتفاصيلها ومعرفة حقيقة ما جرى عسكرياً ومدنياً وبإمكان مذكرات الاشخاص الذين اشتركوا في الحوادث من الجانبين أن تكون ذات فائدة مهمة في هذا المجال.

ثانياً: ومن ناحية أخرى، لا بد من دراسة مواضع الضعف في نظام الجمهورية العربية المتحدة وقت الانفصال ومعالجة المشاكل التي كان يعاني منها بصورة تفصيلية لا عمومية. فيجب حصر تلك المشاكل أولا ودراستها بالتفصيل واقتراح حلول عملية تتناسب مع الظروف الجارية الآن في الوطن العربي. وعلى سبيل المثال أن مسألة تركيب الدولة القانوني والسياسي كنظام الحكم والدستور، وعلاقة السلطات الثلاث ببعضها، وشكل العمل السياسي الشعبي، والحريات العامة، وصيانة حقوق الفرد، وتحقيق التوازن بين هذه الحقوق ووضع الدولة، كلها أمور بحاجة إلى دراسة من زاوية ما كان سائداً في وضع الجمهورية العربية المتحدة وقت الانفصال والنقائص التي ربما أدت إلى تذمر عام من جهة، وكيفية تلافي تلك النقائص في المستقبل من جهة أخرى. وموضوع آخر جدير بالدراسة أيضاً هو مسألة التوازن بين الاقطار الداخلة في الوحدة في جميع المجالات، من المساهمة في الحكم إلى الامور المالية والموازنة حتى توزيع موظفي الدولة، وعلى الاسس المذكورة نفسها. موضوع ثالث بحاجة إلى الدرس هو وضع القوات المسلحة: دورها وعلاقتها بالدولة وعلاقتها بالعمل السياسي بكل ما يتفرع عن هذا الموضوع. الموضوع الرابع الذي يرد إلى الذهن هو مسألة العلاقات الاقتصادية بين الاقطار الداخلة في الوحدة وما يتسلسل عن هذا الموضوع

من مسائل تتعلق بـالتخطيط والتنميـة والدمـج الاقتصادي وتشـابك المصـالح وحـركة المواطنين وممارسة العمل والحرف ووجوه نشاطهم الاقتصادي كافة.

ثـالثاً: كـما لا بد من عمليـة نقد لادبيـات عقدة الانفصـال تتناول عمـوميـاتهـا والقوانين التي تدعي التوصل إليها، والأسس والفـرضيات التي تقـوم عليها والتحليـل الذي استخدمته للوصول إلى استنتـاجاتهـا، لتوضيـح كل مسـألة القـوانين في البحث الاجتماعي واستخدام الخاص للوصول إلى العام.

وبجانب النقد الفكري لتلك الادبيات من حيث البناء هناك حاجة لنقد التاريخ الفكري للحركات السياسيـة التي صدرت عنهـا تلك الادبيات بقصـد تتبع آرائهـا في الوحدة في مختلف الفترات الزمنية ودرجة انسجامها أو تناقضها ومدى تأثيرها أو تأثرهـا بالحوادث والظروف المحيطة وأثر الانفعالات النفسية والعوامل الذاتيـة في تكوين تلك الآراء. إن عملا ثقافياً كهذا ينتظر من يقوم به خدمـة لتاريـخ الفكر السيـاسي العربي المعاصر ولقضية الوحدة بالذات. وبالطبع إنني في هذا الصدد لا أنوي أكثر من تسمية المـواضيع التي تحتـاج لدراسـات وعمل ثقـافي، والتي يمكن بمجموعهـا أن تكـون قـوة تستطيع تبديد عقدة الانفصال في الوسط المثقف وبالتالي في صفوف الجمهور.

إن العقبة النفسية التي تواجه قضية الوحدة الآن تحتاج إلى نضال سياسي ونضال ثقافي، فهي قابلة للإزالة اما بخطوة وحدوية أو بنشـاط ثقافي أو بـالاثنين معـاً. ولكن مهـما يكن لا بد من النضـال الثقـافي ولا بـد من أن يبـدأ من الآن. إن أهميـة هـدف الوحدة لحـاضر ومستقبل الأمـة العربيـة أمر معـروف. كما أن أمـة عريقـة في الحضارة والتاريخ الفكري كالأمة العربيـة لا يليق بها أن تنحـدر بفعل عقـدة نفسية لا أسـاس علمي لها، فلديها من القوة الذاتية والتصميم والارادة ما يمكنها من التغلب على ذلك. إن كسر الساق في حادثة لا يمنع الانسان القوي الارادة أن يستأنف الحركة من جديد.

٧- الوَحــدَة والتَجْـزئـَة وَالحَــرْب(*)

(*) نشر هذا المقال في: دراسات عربية، السنة ١٠، العـدد ٤ (شباط/فبـراير ١٩٧٤)، ص ٢ ـ ١١.

- ١ -

في حرب السادس من تشرين الأول/اكتوبر ظهرت علائم وامكـانيات الـوحدة كما ظهرت آثار ومساوىء التجزئة. فـالحرب وضـع خاص يعيشـه الناس يختلف تمـاماً عن وضعهم وقت اللاحرب. فالحرب وقت من أكثر الاوقات جدية لأنها مسـألة تتعلق بالبقاء. إن البقاء في الحياة والدفاع عن النفس همـا أعلى القيم وأقـوى ميل مـوجود في الانسـان وباقي الكـائنات الحيـة ويشكل في هـذه الكـائنـات المحـور الـرئيس للعقـل والغريزة. لذلك فعندما يوضع الانسان في موضع يكون فيه بقاؤه مهدداً، فإنـه يرتفـع إلى أعلى مستويات الجدية والشعور بالمسؤولية. فالشعور بالجدية والمسؤولية يـطغى على كل الاحاسيس المؤقتة والمشاعر اليومية المتضاربة، ويتحرر العقـل والضمير والعـواطف من الامور الآنية ومشاعر العبث وتتضح أمامه الاشياء وينجلي ما كان غامضاً منها قبل ذلـك، وتزول الانفعـالات المتناقضـة التي تحجب الرؤيـة الواضحـة والتقـويم السليم للأمور. وفي حالة الحرب، التي تقف الأمة فيها موقف الدفاع عن النفس والمقـدسات وتحرير الوطن ورد اعتداء الاجنبي وعبودية الاحتلال، تتعرض الامة إلى عملية غسـل للنفس من أدران الانانية وصغائر الحياة اليومية المتفرعـة من الذات والمتعلقـة بمشاغـل الفرد وأحاسيسـه وانفعالاتـه ومواقفـه، فترتفـع النفس لمستوى اخـلاقي عالٍ ويصفـو الذهن وتتضح الامور التي كانت غامضة في السابق وتنقشع الـلامسؤولية فتبـدو الحياة بكامل جديتها حيث المطروح للخيار هـو الحياة أو المـوت. في مثل هـذا الجو يتعـرض

الفرد لعملية تدريب نفسي وصقل ذهني ويحصل عنده ذلك التغيير الجذري في الشخصية الذي يرفع الحياة من مستوى إلى مستوى أعلى، ومن وضع إلى وضع متقدم عليه. وكلما طالت الحرب وكثرت التضحية وازدادت المعاناة والالم والتحديات، اشتدت عملية الصقل والغسيل وتغيير الشخصية، ومعها تشتد عملية الانتقاء والتصفية. فالنفوس الضعيفة التي لا تقوى على المجابهة تضمحل وتسقط على الدرب، أما النفوس القوية فتنصقل وتقوى ويحصل فيها ذلك التغيير الجذري ويتحول الافراد من أفراد عاديين إلى نوع آخر من الافراد، فتظهر المبادرات وتزداد البطولة وتظهر القيادات. إن آلام الحرب الوطنية وتضحياتها وتحدياتها ووضعها الجدي ومجابهة الموت أمور تنصقل بها نفوس الامم ويقوى عودها ويتغير فيها الفرد نوعياً، وليس أدل على ذلك من وضع الشعوب التي حصلت على استقلالها عن طريق الثورات والحروب الطويلة مقارنة بالشعوب التي حصلت على استقلالها دون ذلك كالظروف الدولية. لا شك أن الحرب مسألة تمس أعماق الانسان طالما طمح المفكرون إلى تحليلها وفهمها كما فعل المتنبي وهمنغواي.

- ٢ -

في حرب تشرين الاول/اكتوبر حصل ما يمس الذهن العربي والنفس العربية. ولعل أبرز وأهم ما نبع من الاعماق وظهر للعيان هو الشعور القومي، الشعور بوحدة الأمة العربية ووحدة مصيرها ووحدة عدوها وحاجة الدفاع عن النفس والكيان والوجود. فقد تأججت العاطفة القومية ونبعت مشاعر الترابط ووحدة المصير ودب الحماس في أوساط الشعب في أطراف الوطن العربي والتهبت المشاعر وبدأت علائم المبادرات الشعبية لدعم المجهود الحربي. كما أقدمت الاقطار العربية على أعمال لا تفسير لها غير الحماس القومي والشعور بالمسؤولية، فليبيا قد وضعت كل امكانياتها في الجبهة الغربية، ودخلت الجزائر بما لديها، واشتركت المغرب في مساهمة عسكرية تثير الانتباه وقاتل ابناؤها في الشمال وجابهوا الموت لقضية اعتقد البعض لفترة طويلة أنها بعيدة عن مشاعرهم، ونقل العراق قواته إلى الجبهة في عملية وصول غير اعتيادية فقاتلت قواته ببسالة وحققت نتائج ايجابية. كما ساهم لبنان بأكثر من المتوقع، وساهمت الكويت عسكرياً ومادياً، وكذلك ساهمت أقطار عربية أخرى مادياً وبصورة أكثر جدية، وأقبلت الأقطار العربية المنتجة للنفط على استخدامه سلاحاً في المعركة بتقبل أكبر وباستعداد للتضحية أقوى من السابق. إن كل ذلك الذي حصل لم يكن ليصدر لولا الشعور القومي ولولا العاطفة القومية التي حركته. وقد عكس الاعلام العربي وضعا من التضامن والشعور المشترك ووحدة المصير لم يكن موجوداً قبل ذلك ولم يكن

متوقعاً بالقياس لاوضاع الانقسامات السابقة. خلال أيام الحرب ظهرت بوادر الوحدة الاقتصادية في الوطن العربي وعلائم التكامل في الموارد والامكانيات وارتفع الشعور بضرورة ذلك وازداد الاستعداد للتضحية عند الجزء في سبيل الكل. وكلما مرّ يوم تصاعد ذلك الشعور وارتقى إلى مستويات أعلى جديدة حتى قفزت إلى الاذهان ضرورة القيام بخطوات توحيد لبعض الاقطار العربية وهي في خضم الحرب وسافر من أجل ذلك مسؤولون في بعض الاقطار العربية.

والوجه الآخر لتصاعد الشعور القومي أثناء الحرب هو ارتفاع الروح المعنوية والثقة بالنفس وتنامي الشعور بالقدرة على مجابهة العدو وذوبان جليد الهزيمة وانحلال عقد العجز العسكري الناتجة عن حرب الخامس من حزيران/يونيو وما تبعها من الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية. لقد تبدلت الايام وتغير الفرد العربي نفسياً وهو يسمع انباء اقتحام القناة والهجوم في الجولان وخسائر الطيران الاسرائيلي وتقارير الصحافة الاجنبية ومراسيلها وردود الفعل الغربية التي جاءت هذه المرة مختلفة عنها في المرات الماضية. إن قصص الحماس وضروب التضحية والبسالة التي ظهرت عند الجندي العربي أصبحت في التداول كما جلب الانتباه حماس الشعب وارتفاع معنوياته واستهانته بالحرب والموت وتماسك صفوفه وهدوء أعصابه في المناطق المتاخمة لجبهات القتال المعرضة لطيران العدو في سورية ومصر. لقد دبَّت روح الحرب واشتعل الحماس وظهرت مبادرات من الشعب ومنظماته في جميع المستويات وفي كل الارض العربية، وانتقل ذلك إلى العرب الساكنين في خارج الوطن حيث ترددت أصداء الحماس والشعور القومي والثقة بالنفس والعزم على الانتصار متمثلا في ضروب شتى من التعبير.

إن شعوراً نفسياً كهذا ما كان ليظهر لولا عمق الشعور القومي وتمكن العاطفة القومية من النفوس. فالحقد على العدو والانجذاب العاطفي إلى المعركة واللهفة الشديدة للنصر دليل على الشعور القومي الموحد الذي تصاعد من الاعماق بمجرد أن اندلعت الحرب مغطياً أوضاع التجزئة والانكسار النفسي ومشاعر الضعف والانعزال التي طغت بعد هزيمة الخامس من حزيران/يونيو. إن وضع التجزئة وما ينتج عنه من مشاعر والآثار النفسية للانقسام والبعد عن التوحيد التي سادت إلى حد بعيد قبل المعركة وفي أعقاب هزيمة حزيران/يونيو لا يمكن أن تكون عميقة الجذور، فهي أوضاع متأثرة بعوامل نفسية طارئة. وعندما انتقلت الأمة إلى وضع المسؤولية والمواجهة الجدية للأمور، زالت تلك الاوضاع واندفع الشعور القومي العميق من الاعماق إلى السطح. وهكذا بحلول العوامل الموضوعية محل العوامل النفسية الذاتية تغيرت الاوضاع من وضع الانقسام إلى وضع موحد العاطفة ومشجع على التوحيد.

- ٣ -

كـل ذلك من حيث المشـاعر والاتجـاه. ولكن هل خـاضت الأمة العـربية تلك الحرب بصورة موحدة؟ الجواب عـن ذلك بالطبع سلبي. فمن الناحية الفعليـة لم تكن الأمة موحدة مادياً بل كـانت مجزأة كـما نعرفهـا: مكونـة من عديـد من الدول. فهـل يستطيع أحد أن يتصور ماذا كانت ستكون النتائج لو أننا خضنا تلك الحرب موحـدين بدولة واحدة؟ ماذا كان سيحدث لو أن دولة واحـدة تضم كل الـوطن العربي أو عـلى الاقل الجزء الأعظم منه قد دخلت الحرب مع اسرائيل بدلا مما حدث؟ أن الفرق بـين الحالتين ليس من الصعب تصوره، فهو في الحقيقة من نوع البـديهيات الاسـاسية التي لا يصعب على الانسان الاعتيادي فهمها، إذ لا تحتاج إلى أكثر من البديهية لادراكهـا. ماذا كان سيحدث عسكريـاً لو أن الأمـة العربيـة دخلت الحرب مـوحدة؟ الفـرق بين الحالتين هو ذلك الفرق بين امكانيات جيوش متعددة منفصلة عن بعضها وناشئـة على هذا الاساس وبين قوات موحدة نشأت موحـدة تنصب فيها جميـع امكانيـات الجيوش المتعددة. هو الفرق بين جيوش متعددة، ذات أفكـار وتصورات واجتهـادات متعددة، وبين جيش ذي قيادة مركزية واحدة، هو كل ذلـك وهو الفـرق بين أن يكـون الهجوم يوم السادس من تشرين الأول/اكتوبر مقصـوراً على قـوات سوريـة ومصر وبين أن يكـون هجوماً من كـل القوات العسكـرية العـربية مـوحدة، وهـو الفرق بـين ادامة للحـرب على أساس وجود كل القوى العسكرية العربية في خدمة المعركة وبـين امدادات ومسـاعدات في ظل وضع التجزئة كما كانت عليه الحال في تلك الحرب. أنه كـل ذلك وسلسلة طـويلة من الفروق في الناحية العسكريـة بين الـوضعين كـانت على وجـه التأكيـد ستعمل الفـرق بين النصر الحاسم على العدو وبين النتيجة التي حصلت.

إن أمة موحدة في دولة واحـدة تندمـج بداخلهـا كل امكـانيات الاقـطار الماليـة والاقتصادية وتتكامل وتتوحد بداخلها منشآت انتاج وتوزيع الطاقة وطرق المواصـلات والصناعة الحربية والتموين والتدريب والتعبئـة الماديـة والبشرية والاعـلام والمخابـرات تستطيع أن تخوض الحرب بصـورة مختلفة تمـاماً عن الـوضع الـذي كنا فيـه في الحرب الأخيرة حيث ظهرت آثار التجزئـة بعد أيـام قلائـل من الحرب في جميـع المجالات بشكـل نقص ومـواضع اختنـاق في عديـد من المجالات الحيـوية للحـرب. إن البلاد العـربية كدولة واحدة تحتل مكـاناً دوليـاً وسياسيـاً مختلفاً تمـاماً عن المكـان الذي تحتله الاقـطار العربية وهي مجزأة. إن قوى هـذه الأمة المـالية والنفـطية وتـأثيرهـا في العالم الخـارجي وعلاقات هذه الأمة السياسية بالدول الأخرى وقوى الضغط التي تتمتـع بها في مختلف المجالات من الممكن أن تلعب دوراً مهماً في كسب الـرأي العام الـدولي والتأثـير فيه،

ويشكل ذلك وضعاً يفوق بكثير ما تستطيع الاقطار العربية مجزأة أن تحققه في هذا المجال. إن مجرد انتقال الامة العربية من وضع الدفاع المهين إلى وضع الهجوم عندما بدأت الحرب الأخيرة قد أحدث تغييراً ملموساً في ارتفاع معنويات شعبنا وإزالة العقد النفسية، كما حرك احتراماً واضحاً من قبل الرأي العام في العالم وتغيرت نظرته السابقة. إن مجرد بداية في استخدام سلاح النفط في المعركة قد أثر في وضع الدول الأخرى وفي موقفها من قضايا الأمة العربية. فكيف كان سيكون الوضع لو أن الأمة العربية قد دخلت تلك الحرب موحدة مستخدمة كل ما لديها من قوى وامكانيات عسكرية ومادية واقتصادية ووسائل ضغط خارجي؟ ان الفرق بين الحالتين كبير وبديهي لا يحتاج إلى مزيد من التفصيل والتوضيح. إن تضامناً عسكرياً محدداً في الجبهة الشمالية بين الجيش العراقي والجيش السوري قد حقق نتائج ايجابية مهمة، فكيف سيكون الوضع لو أن قوات الاقطار العربية كانت موحدة قبل المعركة ودخلتها بقيادة واحدة؟

- ٤ -

إن نقائص التجزئة ومساوئها كانت دوما واضحة، وكانت دوما معروفة يعترف بها الجميع، ولكن ذلك شيء وظهور أثرها الملموس في وقت الحرب شيء آخر يختلف باختلاف الاوضاع من وضع اللاحرب بعقده النفسية وعبثه وتأثره بالأمور الذاتية والمشاعر المتضاربة إلى وضع الحرب بكل ما فيها من جدية حيث يقف الانسان في وضع المجابهة مع الفناء. إن وضع الحرب وتحدياته المصيرية يخلق الوضوح والاقتراب من حقائق الامور إذ يتناسب ذلك طردياً مع درجة مواجهة الموت. عندها لا مجال للتغاضي عن الحقائق ولا مكان للاسترخاء والاهمال واللامسؤولية، فكل شيء من هذا القبيل يؤدي إلى نتائج خطيرة ولا يمكن أن يمر دون دفع الثمن. في مثل هذه الاوضاع التي بدأت تتكون في الوطن العربي أثناء الحرب بدرجات متفاوتة تفاوت القرب والبعد عن المعركة، ارتقت قضية الوحدة من وضع التأجيل الضمني إلى وضع الحاجة الملحة والقدر الذي لا مفر منه. إن هذا الوضوح وظهور جدية قضية الوحدة لم يكن إلا في بداياته ولم يظهر منه غير علائمه الاولى لأن الحرب لم تتسع ولم تستمر وبالتالي إن عملية مجابهة الموت والفناء لم تتسع ولم تستمر. إن الأمة لم تتح لها فرصة كافية لتنتقل إلى وضع الجد لتتعرف عملياً على فداحة أوضاع التجزئة ولتقرر حاجاتها الملحة إلى الوحدة. وليس غير التضحية والالم والمعاناة ومجابهة الموت الذي تأتي به حرب تحرير الوطن ما يحقق ذلك. لقد بدأت عملية الوضوح والانتقال إلى الجد بالظهور حالما اندلعت الحرب. فماذا كان من الممكن أن يحدث لو أن الحرب قد اتسعت واستمرت؟ انني من المعتقدين بأن الأمة العربية كانت ستتحد أو تتحد أجزاء مهمة منها على الاقل. إن

حاجات الحرب وتحدياتها وضرورات الدفاع عن البقاء كانت ستدفع الأمة بالتدريج نحو التوحيد والاندماج. أولاً كان سيبدأ ذلك في مجال القوات العسكرية والموارد المادية وطرق المواصلات وجميع الوسائل البشرية والمادية لإدامة الحرب، ولتحققت من جراء ذلك درجة عالية من التعاون والتكامل. إن استمرار الحرب كان سيؤدي إلى زيادة التضحيات وإلى حصول العدو على إمدادات أكبر ودعم دولي أوسع من جهة، وإلى تصاعد في ضراوة القتال وروح التضحية من جهة أخرى. وبإكتشاف أهمية التعاون والتكامل في الامكانيات والجهود في ميدان القتال واتساع ذلك إلى جوانب الاقتصاد والحياة العامة كافة، وبزوال شوائب الشكوك وعدم الثقة والارتفاع فوق الامور الثانوية، وبانحلال عقدة الانفصال وباندماج القوات المسلحة وبتصاعد حماس الجماهير، بحصول كل ذلك لا بد أن تكتشف الاقطار المجزأة التي تخوض الحرب أن الوحدة السياسية هي العمل الطبيعي لمجابهة الموقف وأنها التجسيد النهائي لواقع حاصل موجود، ولرأت تلك الاقطار أن التجزئة وضع غير طبيعي لا يقوم على اختلافات موضوعية بل على عوامل ذاتية نفسية سرعان ما ذابت في حرارة الحرب وتلاشت في الاندماج الفعلي بوجه العدو، وأصبحت غير مقبولة في الوضع الجدي الذي خلقته الحرب.

إن طول أمد الحرب من شأنه أن يوسع رقعتها، فلا تعود مقصورة على سيناء والجولان. كما أن ميدان التعبئة والاعداد لها ومدها بما تحتاج إليه لا يمكن إلا أن يتسع لأبعد من سورية ومصر، فيصبح العراق وليبيا والاردن والكويت والسودان والجزائر مجالا فعلياً لذلك. إن الحرب نشاط في منتهى الجدية وتحتاج إلى فعالية وكفاءة وتكامل وتعاون لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت البلاد التي يجري فيها موحدة أو على درجة عالية جداً من التنسيق ودمج الموارد والامكانيات. إن عملية الدمج والتكامل والتعاون كانت ستؤدي دون شك إلى زوال المخاوف من الوحدة وإلى ذوبان عقدة الانفصال التي تقف وراء تلك المخاوف النفسية.

- ٥ -

ولكن أثر الحرب الطويلة الامد في تحقيق توحيد البلاد العربية لا يقتصر على هذه الخطوات، بل ان أثره سيشمل البلاد العربية برمتها حتى ولو لم تتحقق أثناء الحرب الوحدة السياسية الشاملة. إن الاقطار العربية الأخرى كانت ستدخل مرحلة جديدة في مجال التضامن والتعاون فيما بينها في جميع المجالات: العسكرية والسياسية والمالية والاقتصادية، ولكانت هي الأخرى قد تعرضت لعملية غسيل للحساسيات الانانية ولازالة العقد والمخاوف، ولاتضحت لها بصورة عملية. إن مسألة اختلاف

أنظمة الحكم مسألة ثانوية بالنسبة إلى مسألة المصير المشترك ومجابهة العدو المشترك، ولتبين لها بصورة عملية أن مخاوف استحواذ وسيطرة قطر على قطر ومطامع قطر بقطر ليست إلا أوهاماً ترشحت من أوضاع الهبوط وساعد الاجنبي على تغذيتها. إن عملية تذويب الحواجز النفسية بين البلاد العربية هي بحد ذاتها خطوة مهمة في طريق الوحدة. فالتضامن العربي في وضع جدي حاسم كالحرب من شأنه أن ينقل الشعب وحكوماته من وضع إلى وضع مختلف تماماً فيما يتعلق بقضية الوحدة. إن أقطاراً عربية كانت في السابق بعيدة عن قضية القومية العربية كالمغرب كانت الحرب ستؤدي عن طريق المشاركة إلى تفجير عواطفها القومية وشد روابطها بالأمة. إن روابط العرب القاطنين خارج الوطن كانت ستتجدد وتقوى بعد أن أخذت تضعف بمرور الوقت. وبعبارة أخرى ان الأقطار العربية الأخرى، حتى وإن لم تدخل في خطوات وحدوية سياسية، فإنها من خلال المعركة من الممكن أن تشهد تغييراً جذرياً في وضعها النفسي ومشاعرها القومية وذلك بنشوء حالة من التعاون والتضامن والانفتاح واكتشاف حقيقة الرابطة القومية تحل مكان التفكك والانشغال الاقليمي والتأثر بالعوامل الذاتية وعقدة الانفصال وكل ما يمت إلى وضع التجزئة الذي سبق الحرب. إن كل ذلك دون شك يشكل تقدماً مهماً في مجال تقوية الشعور القومي وتوحيد المشاعر والرأي والموقف في صفوف الشعب العربي، وهو أمر غاية في الاهمية إذ أنه الاساس الذي تقوم عليه الوحدة السياسية.

إن خطوات التوحيد السياسية التي كان من الممكن أن تتم بين عدد من الاقطار العربية لو طالت الحرب ووضع التعاون والتكامل الفعلي بين الاقطار العربية عموما وانفجار روح التضامن والشعور القومي فيما بينها كانت ستؤدي بدورها إلى استثارة الفكر العربي وأوساطه الثقافية، وبالتالي تؤدي إلى ظهور تيار ثقافي وحدوي جديد وأدبيات واسعة في هذا الاتجاه، ولانطوت في النسيان والاهمال أدبيات فترة الهبوط والانفصال والتجزئة. إن هذا الوضع الجديد على الصعيد الثقافي من شأنه هو الآخر أن يضيف إلى تيار الوحدة قوة جديدة باستثارة الحماس القومي وايقاظ الضمير وتوضيح أهمية الوحدة وعزل الأوهام التي تكونت عنها. والنشاط الثقافي هذا عندما يقوم بمثل هذه المهمة ضمن ظروف تحققت فيها عملياً خطوات وحدوية وترسخت دعائم التضامن العربي وارتفعت الروح المعنوية وانقشعت غيوم العوامل الذاتية تكون مهمته أسهل وأثره أكبر مما لو كانت الظروف غير ذلك، وهكذا تبدأ عملية التصاعد الحلزوني بين الانجاز العملي والنشاط الفكري، فكل انجاز عملي في ميدان الوحدة يستثير نشاطاً ثقافياً وحدوياً، وهذا بدوره يمهد الطريق إلى انجازات وحدوية جديدة، وهكذا. في مثل هذه الاوضاع التي يتفاعل بها الفكر مع العمل تظهر النظريات

المؤيدة والداعية إلى الوحدة، والمفندة للتجزئة، وتخرج التحليلات المفسرة للواقع. ويعبارة أخرى عندما تصبح الوحدة هي الاتجاه السائد والرأي المسيطر يتجاوب الفكر محللا ومفسراً، وبالتالي مؤيداً لذلك الاتجاه بشكل نظريات، تماما كما ظهرت أدبيات ما بعد الانفصال ونظريات وضع التفكك والتجزئة. وذلك هو الوضع الطبيعي والدور الحقيقي للفكر، وهكذا كان في كل التاريخ، فجميع النظريات التي ظهرت في مجال العلوم الاجتماعية (ان صح التعبير) كانت تفسيراً لروح العصر السائدة آنذاك، أي أنها تفسير للواقع الذي فرض نفسه.

كل هذا التطور السريع في اتجاه التوحيد الناتج عن التطور السريع في تفكير وسلوك وأحاسيس الانسان العربي وبالتالي في التفكير والسلوك العام في الوطن العربي يمكن أن يحدث في ظل حرب تحرير الوطن والدفاع عن الوجود ورفع المهانة والذل عن الشعب وانقاذ شرف الأمة من دولة اسرائيل والصهيونية. إن حرب التحرير هي التي يمكن أن تقلب أوضاع الوطن العربي وتضعه في طريق الوحدة وتدفعه نحو الرقي والتقدم بكل ما تعني هذه الكلمات من أوضاع وأهمها تحقيق الوحدة القومية. إن وضع الجدية، والصراع من أجل البقاء، والتحديات من شأنها أن تختصر الزمن الذي يستغرقه المجتمع في عملية التطور الاجتماعي والنضج السياسي والقومي. إن التغييرات العميقة التي تحدث في الانسان أثناء الحرب التحريرية تفوق بسرعتها وكثافتها ما يحصل في عملية التطور الطبيعي البطيء في وقت السلم، إذ لا شي أكثر فعالية في غرس المثل الجديدة من التجربة الحية، وما عدا ذلك يكون في عداد الوعظ والارشاد. كما أن تحديات الحرب وظروفها الجديدة هي التي تستثير في الانسان ميول الدفاع عن الوجود والتغلب على المخاطر وقهر التحديات تماماً كما يستثير اللقاح مناعة الجسم ضد المرض الملقح به.

- ٦ -

إذا كانت آثار حرب التحرير الطويلة الامد هي كما مر ذكره، فكيف يجب أن تكون نظرتنا لها نحن العرب حكومات وشعباً؟ وأين هي تلك النظرة مما هو موجود الآن كما ظهر من تصرفاتنا أثناء الحرب الأخيرة؟ إن حرب التحرير التي ستضعنا في بوتقة الانصهار وغسيل النفس وتنقيتها من أفكار وسلوك التأخر والتجزئة والانحلال وتضعنا في طريق التقدم والتوحيد والقوة عن طريق خلق الانسان العربي الجديد، كيف يجب أن يكون موقفنا منها؟ إن حرب التحرير التي هي الطريق الوحيد إلى تحرير فلسطين وجميع التراب العربي والطريق الوحيد إلى تكوّن الدولة العربية الموحدة العصرية، يجب أن نتقبل ثمنها ونرتضي من أجلها ومن أجل نتائجها كل ما يأتي معها

من مصاعب وما يصاحبها من آلام، فبقدر النتيجة يكون الثمن. وليس من خطأ ذهني أكثر شيوعاً في المجتمعات المتخلفة من الرغبة في النتائج الكبيرة دون الاستعداد لدفع الثمن الذي يتطلبه ذلك. علينا أن نتحمل أعباء الحرب المادية والمعنوية، علينا أن نتحمل دماءها ودموعها وآلامها ومعاناتها، أن نتحمل الدمار والاحتلال والتشريد وتعطيل الحياة الاعتيادية وخراب المرافق العامة ونقص الغذاء والامراض وفقدان الامن والهدوء، والحرمان من ملذات الحياة الاعتيادية وفقدان الحرية الشخصية والتعرض للبشاعة والقسوة واضطراب المثل والقيم السائدة، وعلينا أن نتحمل كل ذلك لفترة طويلة من الزمن لنستطيع في النهاية أن نحقق ما نصبو اليه. وباختصار علينا أن نكون مستعدين تماماً لأن نضحي بكل شيء، تماماً بكل شيء، في سبيل كسب نتيجة الصراع، فلا يبقى شيء مادي أو معنوي أغلى من المعركة ولا تبقى إمكانية لا تزج في المعركة ولا يبقى أحد أو قطر لا يساهم بالمعركة. إذن فالحرب مع اسرائيل والصهيونية هي مسألة تتعلق بمستقبل الأمة العربية لأنها الطريق الاكيد لوحدتها القومية ولنهضتها الحديثة. فهل كانت نظرة القيادات العربية (التي خاضت الحرب أو التي لم تخضها) إلى الحرب مع اسرائيل والصهيونية قائمة على هذا الاساس؟ إن الدعوة إلى الحرب الطويلة الأمد المنبثقة من اعتبارات عسكرية فحواها أن طول أمد الحرب يؤدي إلى اضعاف وانهزام اسرائيل دعوة مقبولة، ولكن أهميتها تبقى مقصورة ومتعلقة بمدى صحة تلك الاعتبارات العسكرية وثبوتها في الواقع العملي للحرب، ولكن حرب التحرير الطويلة الامد المقصودة في هذا المجال تقوم على اعتبارات قومية وحضارية وذلك لعلاقتها بمسألة توحيد الأمة وتبديل أوضاعها جذرياً. إن الواضح الاكيد أن الحرب الأخيرة قد صممت على أساس سياسي بحت فأهدافها سياسية وهي جلاء العدو عن الاراضي العربية المحتلة. ان مجرد اندلاع الحرب قد فجر بدايات الصراع ووضع الأمة في بداية وضع الجدية والتحدي وبدأت بوارق الامل، ولكن كل ذلك قد توقف أو كاد بتوقف الحرب وهي لما تزل في بداية مفعولها.

وهكذا وضعت الأمة في وضع سلبي من جديد، وتعرضت إلى آثار سلبية جديدة، وأوضاع نفسية مثبطة ذات آثار معكوسة. إن التهديم النفسي الذي يمكن أن يحدثه الصلح مع العدو أو مجرد الحديث عنه كبير جداً بالنسبة إلى أمة تعرضت لما تعرضنا له من نكبات وعوامل انحلال. فماذا تكون هذه الحرب السياسية قد عملت فينا؟. انها، أولاً، فرصة تاريخية مضاعة، كان من الممكن أن تكون بداية الطريق لوحدتنا القومية وصعودنا في التاريخ من جديد. وهي ثانياً، وحتى في حدودها السياسية، سكين ذات حدين. فالتهديم النفسي الذي تتعرض له الأمة من الصلح مع العدو سيكون ثمناً باهظاً للكسب السياسي المستهدف، أي الانسحاب الجزئي من

الاراضي العربية المحتلة (في حالة تحققه فعلاً).

إذن ماذا نستنتج عن القيادة العربية من خلال كل ذلك؟ لعل أهم استنتاج هو أن تلك القيادات ليست ذات نظرة تاريخية، وليس لها أفق تاريخي يستهدف مستقبل الأمة العربية ويتناول قضيتها الكبرى في الوحدة القومية، فمطامحها بسيطة، وأهدافها آنية، واستعدادها للتضحية محدود، ونظرتها قريبة. وباختصار، ان محور نشاطها سياسي وليس تاريخياً.

٨ - الوَحدَة : نحو تعريف أرضي بَسيط (*)

(*) نشر هذا المقال في : دراسات عربية ، السنة ١٠ ، العدد ٥ (آذار/مارس ١٩٧٤)، ص٢ -١٢ .

- ١ -

قد يكون من الغريب أن نتحدث عن قضية التعريف بصدد قضية مهمة وخطيرة كقضية الوحدة العربية بعد كل ما كتب عنها في الادبيات المنشورة. ولكن بالرغم من كل ذلك، التعريف مهم، وربما للسبب نفسه الذي يدعو إلى الاستغراب. إن كثرة ما كتب وقيل عن قضية الوحدة هو بحد ذاته السبب الذي يدعو إلى محاولة التعريف من جديد لهذه القضية المهمة والخطيرة. إن كثرة ما كتب وقيل قد أدى إلى تعقيد الموضوع بدلا من توضيحه. ولعل أبرز سمات ذلك الذي كتب وقيل - عموماً وليس اطلاقاً - هو الغموض والتناقض. ومسألة الغموض في الادبيات التي تناولت مسألة النهضة العربية الحديثة مسألة تسترعي الانتباه وتتطلب الكثير من الجهد الثقافي لإزالة الآثار السلبية الناتجة عنها إذ ليس أكثر من التعابير المعقدة والكلمات الغامضة في تلك الادبيات، الامر الذي يستحق بحثاً مستقلاً.

إضافة إلى ذلك هناك كثير من التناقض في عموم ما كتب وقيل عن قضية الوحدة، أو لنقل الاختلاف في التعاريف. فهناك القول بأن الوحدة العربية هي وحدة الوطن العربي، وهناك القول بأنها وحدة الأمة العربية أو الشعب العربي، أو أنها المجتمع العربي الموحد. هناك أيضاً عبارات متناثرة كثيرة تتناول مسألة التعريف، فالوحدة هي وحدة النضال العربي، أو هي الوحدة الروحية، أو هي وحدة الشعور. . الخ. هناك أيضاً الكلام عن الوحدة الاندماجية والوحدة الاتحادية (الفدرالية) والوحدة الكونفدرالية. . . إلى غير ذلك من التعاريف التي تتناول شكل الوحدة.

ومهما يكن من أمر الغموض والتناقض في مسألة التعاريف فإنني لست بصدد مناقشتها تفصيلاً ولا في مجال ابداء رأي فيها بشكل مباشر، بل أكتفي بالقول بأن التعريف الذي هو موضوع هذا المقال أنما هو تعريف بسيط من حيث أنه يتجنب التعقيد واللغة الغامضة، وهو تعريف أرضي بمعنى أنه مشدود للأرض التي نحن عليها، وبعبارة أكثر وضوحاً أنه تعريف أقرب ما يكون لتعاريف الكتب المدرسية ودوائر المعارف. الوحدة بكل بساطة هي اندماج دولتين أو أكثر بدولة واحدة ذات كيان دولي واحد وذات سيادة كاملة، بالضبط كما يعرف الكيان الدولي الواحد والسيادة الكاملة في كتب العلوم السياسية المدرسية. فالدولتان أو الدول الداخلة في الوحدة يزول كيانها الدولي، ومن اندماجها يظهر كيان دولي جديد، أي دولة جديدة. إن عناصر الدولة في كتب العلوم السياسية المدرسية هي الارض أي الوطن والشعب والحكومة والسيادة. فالدولتان أو الدول التي تتحد فيما بينها تذوب في دولة جديدة لها أرض وشعب وحكومة وسيادة تماماً كما كان الحال في كل دولة من الدول التي دخلت في الوحدة. أي أن الوحدة مسألة تتعلق بكيان الدولة. انها زوال لكيان الدولتين المتحدتين أو الدول المتحدة وقيام دولة جديدة مكان الكيانات التي زالت. هذا هو بنظري ـ التعريف الارضي البسيط للوحدة.

ـ ٢ ـ

ولكن لا بد من زيادة في التوضيح عن طريق مناقشة الجوانب الأخرى للموضوع. ان قضية الوحدة كما تجري مناقشتها في الادبيات المتوافرة وكما وصلت إلى وضعها الحاضر عبر مراحل تطورها كقضية سياسية، بكل ما حدث لها وما لم يحدث هي مسألة فكرية وسياسية ذات جوانب كثيرة، من خلال مناقشتها وتوضيحها تزداد القضية وضوحاً وتظهر حدودها. وفيما يلي تعليقات موجزة على أهم هذه القضايا. هناك مثلا العوامل الموحدة للأمة العربية، أي الروابط القومية كاللغة والتاريخ والتراث المشترك والادب والصلات الحضارية والعوامل العرقية ووحدة الارض وترابط أجزاء الوطن، أي مجمل العوامل التي تكون الروابط الروحية التي تربط الأمة العربية. يضاف إليها المصالح المشتركة المادية (الاقتصادية) والصراع مع الاستعمار والحركة الصهيونية واسرائيل، إن جميع هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى خلق وحدة في الشعور بين أبناء الأمة العربية. ولكن هل من الصحيح القول ان وحدة الشعور هي الوحدة؟ والجواب عن ذلك كلا، فوحدة الشعور ليست الوحدة حسب التعريف الذي أوردناه في بداية هذا المقال. إن وحدة الشعور أمر يتعلق بالحالة النفسية والفكرية للشعب العربي، والوحدة أمر يتعلق بكيان الدولة. إن وحدة الشعور هي

الارض التي تقوم عليها الوحدة وهي الحالة التي تهيىء للوحدة وتؤدي إلى قيامها وتدفع التطور السياسي في اتجاهها ولكنها ليست هي الوحدة: إن وحدة الشعور شيء مستمر يسبق الوحدة عادة ويتصاعد حتى يؤدي إلى قيام الوحدة ويستمر بعدها وينمو بمرور الوقت وطردياً مع ازدياد دولة الوحدة رسوخاً وقوة وازدهاراً، في حين أن الوحدة عمل يقع في وقت محدد يحدث بسببه تغيير في كيان الدولة أي زوال كيان دولتين أو أكثر وقيام كيان دولة جديدة مكانه، فهو عمل سياسي. ومن ذلك يتضح بديهياً أنه بالرغم من عدم التطابق بين وحدة الشعور والوحدة، إلا أن العلاقة بينهما علاقة انسجام وتكامل. فوحدة الشعور كما قلنا هي التي تسبق وتؤدي إلى الوحدة وتكون التربة التي تنبت فيها، كما أن الوحدة بدورها عندما تقوم تؤدي إلى تغذية وحدة الشعور وتقوية الروابط المادية والروحية التي تربط الأمة ببعضها وهكذا. إلا أنه بالرغم من كل ذلك فوحدة الشعور ليست هي الوحدة.

ومن الكلام عن وحدة الشعور نتفرع للكلام عن وحدة النضال. إن وحدة النضال ضد الاستعمار مهما كان نوعه وضد اسرائيل والصهيونية والنضال ضد التخلف والرجعية والنضال ضد الأنظمة الاقتصادية المتخلفة والنضال ضد التجزئة ذاتها، لا بل أي نوع من أنواع النضال الذي يقوم أو قد يقوم في الوطن العربي، إن وحدة هذا النضال لا يمكن أن يعقد بينها وبين الوحدة أي تطابق. فبالتعريف البسيط: النضال هو المقاومة بجميع أشكالها ودرجاتها ووسائلها من قبل الشعب لعدو معين (أشخاصاً أو أوضاعاً)، ووحدة هذا النضال ليست هي الوحدة. إن وحدة النضال هي الاشتراك في الحرب القائمة التي يشنها الشعب أو بعض قطاعاته ضد شيء موجود، مادياً كان أم معنوياً، وهي شيء مختلف بديهياً عن مسألة الوحدة التي عرفناها سابقاً. إن وحدة النضال ضد التجزئة ومن أجل قيام الوحدة شيء غير الوحدة. فالوحدة هدف النضال وثمرته ولكنها ليست هي وحدة النضال. نقرأ في الادبيات السياسية الحديثة تعابير وأقوالا عديدة متناثرة هنا وهناك تقول ان الوحدة هي وحدة الشعور أو انها وحدة النضال، وهو أمر يدعو إلى التعجب لما في ذلك من ابتعاد عن التعاريف البسيطة التي تكاد أن تكون بديهيات أو أوليات في العلوم السياسية. وللاحتراز لا بد من التنويه بأن ذلك قد يكون ناتجاً عن عدم الدقة في استعمال الكلمات، أو أنه من المجاز في الكلام كما يقال.

ومن المسائل ذات العلاقة بموضوع الوحدة درجة التوحيد. في أدبيات الوحدة شيء غير قليل عن درجات الوحدة. فهناك من يقول مثلا بأن الجامعة العربية هي درجة من درجات الوحدة باعتبارها ميثاقاً ترتبط به الدول الاعضاء وجهازاً تتكون من خلاله خطوات وحدوية كثيرة كالوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة والوحدة

الثقافية. . . الخ كما أنها جهاز يجري بواسطته تكوين سياسات موحدة في الدفاع والخارجية وهي بذلك تشكل مرتبة في سلم التوحيد. كذلك هناك الكلام عن الوحدة الكونفدرالية التي تشكل درجة أعلى في سلم التوحيد حيث تتحد دولتان أو أكثر في شؤون معينة مع بقاء الكيانات الدولية قائمة، ثم هناك الوحدة الاتحادية المعروفة بالفدرالية، ثم هناك أخيراً الوحدة الاندماجية وهي أعلى درجات الوحدة. إن التعريف الذي يدور حوله هذا المقال يعتمد أولاً وأخيراً على كيان الدولة. فالوحدة لا تحدث إلا إذا زال الكيان الدولي للدولة الداخلة في الوحدة، وتكوّن من الجميع دولة جديدة ذات كيان دولي جديد. لذلك فكل تنظيم أو اجراء أو اتفاق يبقي كيان الدول الداخلة فيه موجوداً لا يمكن أن يعني الوحدة. لذلك فالجامعة العربية أو الاتحاد الكونفدرالي ـ حسب التعريف المذكور ـ ليست وحدة. إن الدول تستطيع أن ترتبط فيما بينها بأشكال متعددة من الارتباطات كالمعاهدات أو الاحلاف أو المنظمات الاقليمية أو المنظمات العالمية، وهو أمر واسع الممارسة في عصرنا الحاضر، ولكن كل ذلك لا يعني اطلاقاً أن الدول التي تدخل في مثل ذلك قد كونت وحدة فيما بينها طالما ان الدولة بقيت على ما هي عليه ككيان مستقل ذي سيادة. بقيت مسألة الدولة الاتحادية مقابل الدولة الاندماجية. إن الفرق بين الشكلين مشروح في كتب العلوم السياسية المدرسية وهو أن الدولة الاتحادية تدار من قبل حكومة اتحادية وحكومات محلية أو ولائية، والسلطة والصلاحيات تتوزع بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بشكل ما، أما الدولة الاندماجية (أو الوحدوية كما هو اسمها الفني في كتب العلوم السياسية) فتختلف عن ذلك بعدم وجود ولايات وحكومات ولائية، بل هناك حكومة مركزية واحدة. وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى ضرورة عدم الخلط بين وجود ولايات ذات حكومات ضمن الدولة وبين مسألة الادارة المحلية. فالادارة المحلية يمكن أن توجد في الدولة الاتحادية، أي ضمن كل ولاية من الولايات، كما يمكن أن توجد في الدولة الاندماجية (الوحدوية). فالادارة المحلية شيء مختلف عن وجود الولايات. ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلا هناك ادارة محلية ضمن الولايات. الولايات كيانات أكثر تميزاً وذات حكومات قريبة في أشكالها وتنظيماتها من الحكومة الاتحادية في حين أن الادارة المحلية أبسط من ذلك بكثير، كما أن صلاحيات وسلطات الولايات غالباً ما يحددها الدستور الذي ينظم العلاقة بينها وبين الحكومة الاتحادية، في حين أن شؤون الادارة المحلية لا ترقى إلى هذا المستوى، بل غالباً ما تنظمها القوانين.

إن الشكل الاتحادي والشكل الاندماجي (الوحدوي) ليس إلا أشكالا لتنظيم الدولة فهي تتعلق بالادارة وتنظيم الحياة والعلاقات الداخلية ولا تتعلق بكيان الدولة وسيادتها. إن الدولة الاتحادية والدولة الاندماجية (الوحدوية) كلتاهما بالتعريف الوارد

سابقاً دولة وحدوية، وبتعبير آخر ان الدول التي تكون دولة اتحادية أو دولة اندماجية (وحدوية) يتوافر فيها تعريف الوحدة طالما أن كياناتها الدولية السابقة قد زالت وحل محلها كيان دولي جديد. فالدولة الاتحادية دولة وحدة، والدولة الاندماجية دولة وحدة لا فرق بينها في ذلك اطلاقاً. إن الفرق هو في شكل الادارة وتنظيم الحياة ليس إلا. لقد نشأ التنظيم الاتحادي مع نشوء الدولة الكبيرة المترامية الاطراف، المتباينة في الظروف المحلية، ونشأ مع نشوء الدول الجديدة التي تكونت من اتحاد دول كانت قائمة ذات استقلال تام أو ناقص، إذ وجد أن ابقاء جزء من السلطات في يد الحكومات المحلية لتنظيم الحياة ضمن الولاية أمر ضروري ومفيد. فالحكومة المركزية في مثل هذه الدول الكبيرة المتباينة يصعب عليها الالمام بشؤون الولايات ويصعب عليها الوصول إلى تلك الشؤون المحلية. لذلك فقد وجد هذا التنظيم الذي يقوم على وجود حكومات للولايات تختص بتلك الشؤون. وفي أحيان أخرى، أعتمد هذا النوع من التنظيم من أجل ارضاء حكومات الولايات أو الدول التي تكونت منها الدولة الجديدة أو مسايرة لعصبيات أو لمصالح محلية معينة أو لأوضاع محلية خاصة. ومهما يكن السبب فالمسألة لا تعدو التنظيم الداخلي للدولة، ولا تتعلق اطلاقاً بكيان الدولة. لذلك فالدولة الاتحادية ليست أقل وحدوية من الدولة الاندماجية حسب التعريف المذكور للوحدة. في مسألة الوحدة، ليست هناك درجات، إذ ليس من المنطقي الكلام عن وحدة أقل من وحدة أو عن وحدة تامة ووحدة ناقصة، فالوحدة تكون تامة إذا زال الكيان الدولي للدول المكونة للوحدة ولا تكون موجودة إذا بقيت تلك الكيانات قائمة. فالوحدة اما أن تقوم أو لا تقوم. إن الشكل الاتحادي (الفدرالي) لا يجعل من الوحدة ناقصة كما أن الادارة المحلية لا تجعل من الوحدة وحدة ناقصة. إن تباين أشكال التنظيم الداخلي للدولة لا يحمل معه اطلاقاً تباينا في درجات الوحدة.

- ٣ -

ولموضوع تعريف الوحدة جوانب فكرية أخرى بمناقشتها تزداد الصورة وضوحاً. وغالبية هذه القضايا لم يكن من الضروري التعرض لها لولا التشويش الفكري الذي خلقه ما يسمى بالادبيات العقائدية التي راجت مؤخراً بشكل موجة كتابية، تحاول وضع فلسفة أو نظرية للنهضة العربية الحديثة. إن معظم هذه الكتابات المرتبكة الغامضة قد نتج عن دخول الادبيات الماركسية أو المتأثرة بالماركسية وعن احتكاك الفكر العربي بها، ذلك الاحتكاك المقرون برغبة مسبقة في تكوين نظرية. وقد نتج عن كل ذلك كتابات معقدة غامضة اختلطت فيها الامور وبعدت عن التحليل

العلمي واقعاً بالرغم من الحاحها وترديدها الكثير للعلمية والاسلوب العلمي . . الخ . في مثل هذا النوع من الادبيات كلام كثير عن الوحدة يمزجها بأمور أخرى مختلفة عنها تماماً متخذة شكل الشعارات والعقيدة والافكار المسبقة. إن فوضى التعاريف لا تتضح بأكثر ما تتضح في هذا النوع من الادبيات. إن التدقيق في ذلك يظهر أن للوحدة تعاريف كثيرة يختلف الواحد منها عن الآخر، متخذة أحياناً شكل التعاريف أو شكل الاحكام وشكل القرارات أحياناً أخرى. وبالطبع، إن مناقشة جميع هذه الامور مسألة معقدة ولا يتسع لها هذا المجال بل تحتاج إلى مجال أوسع لتناولها بالدقة والتفصيل ولكنني رغم ذلك سأتعرض لها بتبسيط وايجاز.

المسألة الاولى هي علاقة الوحدة بالنظام الاقتصادي، وبتعبير آخر علاقة الوحدة بالاشتراكية أو بشكل سؤال: هل الوحدة هي الاشتراكية؟ هل الوحدة مع الاشتراكية أم أنها مع الرأسمالية؟

والجواب بنظري ودون تردد هو أن الوحدة ليست هي الاشتراكية لسبب بسيط هو أن الوحدة كما سبق تعريفها شيء مختلف تماماً عن النظام الاقتصادي مهما كان اشتراكياً أم شيوعياً أم رأسمالياً أم أي نظام آخر، وأظن أن ذلك واضح وبديهي. ولكن لنضع الموضوع بشكله الآخر الأكثر تحديداً: هل الوحدة مع الاشتراكية أم ضد الاشتراكية؟ والجواب بنظري ودون تردد هو أن الوحدة ليست مع الاشتراكية وليست ضد الاشتراكية للسبب البسيط البديهي نفسه الذي ذكرناه، فالوحدة يمكن أن تتحقق ونظام الدولة الجديدة نظام اشتراكي من دون أن يؤثر ذلك على الوحدة، كما أن الوحدة يمكن أن تتحقق ونظام الدولة الجديدة نظام رأسمالي ومن دون أن يؤثر ذلك على الوحدة، فالوحدة لا تزداد أو تنقص ولا تختلف في معناها باختلاف النظام الاقتصادي المطبق فيها، والدول التي تتحد وتكون دولة جديدة واحدة لا تزداد وحدتها ولا تنقص ولا تتأثر وحدتها بشيء ولا يختلف معناها بشيء باختلاف نظامها الاقتصادي. فالولايات المتحدة الامريكية دولة موحدة والاتحاد السوفياتي دولة موحدة. والوحدة اما أن توجد وتتم واما ألا توجد، ولا يقدم أو يؤخر في ذلك لا الاشتراكية ولا الشيوعية ولا الرأسمالية ولا الاقطاعية ولا أي نظام اقتصادي آخر. ومن الخطأ الفادح القول بأن الوحدة لا تكون وحدة إلا إذا كان نظامها اشتراكياً، أم رأسمالياً أم اقطاعياً. . . الخ .

وبالمنطق نفسه يمكن القول، دون تردد، إن ذلك لا يعني اطلاقاً أن الوحدة ضد الاشتراكية، فكل ما هو مقصود هنا هو القول ان الوحدة مسألة غير مسألة النظام الاقتصادي والاختلاف لا يعني في هذا المجال اطلاقاً التماثل كما لا يعني اطلاقاً التناقض.

القضية الفكرية الثانية التي يمكن أن تذكر في هذا الصدد هي: هل الوحدة هي الديمقراطية؟ هل الوحدة مع الديمقراطية أم مع الدكتاتورية أو أي شكل آخر من أشكال الحكم؟ والجواب هنا أيضاً دون تردد هو أن الوحدة ليست هي الديمقراطية، وذلك لأن الوحدة بالتعريف الوارد في هذا البحث شي غير مسألة شكل نظام الحكم. فالديمقراطية (مهما كان نوعها وتعريفها) نظام للحكم تتحدد بموجبه العلاقة بين الشعب والسلطة ولا علاقة لذلك بقضية الوحدة. فالدول يمكنها أن تتحد بدولة واحدة وتكون وحدتها وحدة تامة وسليمة في ظل نظام ديمقراطي أو في ظل نظام دكتاتوري، فلا الديمقراطية (بأشكالها) ولا الدكتاتورية (بأشكالها) تقدم أو تؤخر، تقلل أو تزيد في مسألة الوحدة. فالدولة الديمقراطية ليست أكثر وحدوية ولا أقل وحدوية (بسبب النظام) من الدولة الدكتاتورية. إن الوحدة ليست مع الديمقراطية كما هي بالدرجة نفسها ليست ضد الديمقراطية، وهي ليست مع الدكتاتورية كما هي بالدرجة نفسها ليست ضد الدكتاتورية. فنظام الحكم شيء والوحدة شيء آخر مختلف عنه. وهنا أيضاً ليس من الصحيح علمياً القول بأن الوحدة التي تتم في ظل نظام غير ديمقراطي ليست وحدة.. إلى غير ذلك من المقولات المتداولة.

وبالمنطق نفسه وعلى الاسس نفسها يمكن أن يقال الشيء نفسه عن علاقة الوحدة بالجمهورية والملكية. إن الجمهورية بأشكالها (البرلمانية والرئاسية) والملكية بأشكالها البرلمانية والمطلقة، وما بينهما من أشكال للحكم، لا علاقة لها بالوحدة. فلا الوحدة مع الجمهورية ولا هي مع الملكية كما هي ليست ضد الجمهورية ولا هي ضد الملكية: فلا تماثل ولا تناقض بينهما. الوحدة يمكن أن تتم في ظل أي من هذه الأنظمة دون أن يؤثر شكل الحكم عليها سلباً أو إيجاباً.

وأخيراً لنتناول الامور بصورة اجمالية وصفية ولنسأل هذا السؤال: هل الوحدة هي التقدمية (مهما كان تعريفها)؟ هل الوحدة مع التقدمية أم أنها مع الرجعية؟ والجواب هنا أيضاً وللسبب نفسه وبالمنطق نفسه هو أن الوحدة ليست هي التقدمية (مهما كان تعريفها) فسواء أكان تعريف التقدمية وبالمقابل الرجعية متعلقاً بالامور الاجتماعية والمعتقدات والتقاليد أم كان منصباً على الموقف من العلم ومنجزاته أم كان متعلقاً بالموقف من العدالة الاجتماعية وقضايا الاستغلال أم منصبا على النظرة لأساليب الحياة الحديثة أو أي شيء آخر يمكن أن يدخل في هذا الموضوع، فالوحدة ليست مع ولا ضد أي من هذه الامور ولا يتأثر فحواها بما هو سائد أو غير سائد في دولة الوحدة. وهنا أيضاً لا تماثل ولا تناقض بين قضية الوحدة وقضية التقدمية والرجعية.

بقيت بعض الملاحظات التي لا بد منها لمنع أي سوء فهم أو التباس يمكن أن يتكون لدى القارىء من هذه المناقشة.

الملاحظة الأولى هي أننا عندما نقول أن الوحدة ليست مع ولا ضد هذه الامور لا نعني عدم وجود علاقة بينهما. إن القول بعدم وجود علاقة بين التغييرات التي تحدث في المجتمع هو من قبيل التنكر للبديهيات. فالتطور الاجتماعي مسألة مترابطة يؤثر بعضها على البعض الآخر وهو يصح على كل الامور في الحياة. ففي الحياة كل شيء يمكن بشكل من الاشكال أن يؤثر على كل شيء آخر وأن يتأثر به، فالمقصود هو نفي التطابق وليس نفي العلاقة، علاقة التأثير والتأثر.

الملاحظة الاخرى هي أن ما قلناه يجب ألا يوحي للقارىء أن المقصود أنه ليست لنا نحن الذين ندعو للوحدة آراء ومواقف من هذه الامور، أو أننا لا نفضل نظاماً على نظام. وبعبارة أخرى، ان ذلك يجب ألا يعني أن يقف الوحدوي موقف الحياد من الاشتراكية أو الديمقراطية أو التقدمية أو أي نظام أو موقف آخر أو أنه لا يكون وحدوياً إلا إذا كان محايداً في مثل هذه الامور أو أي شيء من ذلك. فالكلام عن الوحدة كمسألة لها تعريف محدد شيء، وموقف الوحدوي من هذه الامور شيء آخر.

إن المقصود على وجه التحديد هو التفريق بين الوحدة وبين نظام الدولة. فالوحدة شيء محدد المعنى، ونظام الدولة الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي شيء آخر تماما. وهنا يجب التفريق بينهما. فلا الوحدة هي النظام ولا هي بطبيعتها وجوهرها تحمل بالضرورة موقفاً مسبقاً ضد أو مع أي من هذه الانظمة. فالوحدة ليست هي الاشتراكية وليست هي الديمقراطية وليست هي الجمهورية وليست هي التقدمية وليست هي أي شيء غير اندماج دولتين أو أكثر وتكوين دولة واحدة جديدة ذات كيان دولي يحل محل الكيانات الدولية للدول التي تكونت منها الدولة الجديدة. ورب سائل يقول: أليس ذلك واضحاً ومن قبيل البديهيات؟ أو ربما يسأل فيقول: وما أهمية هذا الخوض في الامور البسيطة؟ والجواب عن ذلك هو: صحيح أن ذلك من الامور البسيطة البديهية في كتب الاوليات في العلوم السياسية إلا أنه ليس كذلك في بعض الادبيات الفكرية المتداولة في الوطن العربي اليوم، ففي تلك الادبيات كثير من المقولات التي تخلط بين الوحدة وبين الانظمة، الامر الذي خلق نوعاً من التشويش والارتباك. ولكن الامر لا ينحصر في النطاق الفكري، بل ربما يتعداه إلى النطاق العملي. فالمواقف السياسية والتصرف السياسي ازاء هذه القضية المصيرية التي تمر الآن بمرحلة ملحة يجب ألا تكون متأثرة بأفكار مشوشة خاطئة عن جوهر هذه القضية. إن السلوك العملي ازاء قضية الوحدة لا بد أن يتأثر بشكل أو بآخر بالتفكير السائد عنها. إن مسألة الخلط بين الوحدة وبين أنظمة الحكم ليست بسيطة الاثر كما قد يتبادر إلى الذهن، بل ربما هي من الامور الفكرية والسياسية المعرقلة لتحقيق خطوات في طريق

توحيد الأمة العربية. ولا حاجة للتوسع في هذه المسألة المعروفة والتي سبق التعرض لها في مقالات أخرى والتي تستحق بحثاً أطول في المستقبل.

- ٤ -

نأتي الآن إلى الاستنتاجات العملية التي يؤدي إليها منطقياً التعريف المذكور للوحدة. وبعبارة أخرى، ان التحديد المذكور لمعنى الوحدة لا بد أن تتسلسل عنه مواقف عملية في مجال التطبيق، وهذا هو في الحقيقة المقصود النهائي من هذه المناقشة. ماذا يمكن أن نستخلص من ذلك عملياً في مجال السياسة العربية فيما يتعلق بالوحدة؟ هذا هو المهم..

الاستنتاج الاول المهم هو أن أي خطوة وحدوية بين قطرين (أي قطرين) أو أكثر من الاقطار العربية إذا ما أدت إلى قيام كيان دولة جديدة هي خطوة وحدوية صحيحة يجب الترحيب بها وتأييدها بغض النظر عن نوعية الانظمة السائدة في الاقطار الداخلة في الوحدة أو التي ستسود في دولة الوحدة الجديدة اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية. فالوحدة لا تشترط أي شيء غير زوال كيان الدول المتحدة وقيام كيان دولي جديد لكي تكون صحيحة ولتستحق التأييد والدعم. إن الوحدة بين قطرين أو أكثر من الاقطار العربية الآن سواء أكانت أنظمة تلك الاقطار تقدمية أم رجعية، رأسمالية أم اشتراكية، جمهورية أم ملكية، ديمقراطية أم دكتاتورية، أو أي شيء آخر، أمر يستوجب التأييد في نظري. إن أية وحدة بين قطرين أو أكثر، سواء أكانت أنظمة تلك الاقطار متجانسة أم مختلفة، خطوة صحيحة تستحق التأييد. وأن أية خطوة من شأنها أن تنقص عدد الدول العربية بدمج دولتين أو أكثر في كيان دولي واحد هي خطوة وحدوية سليمة.

المهم هو نقصان عدد الكيانات العربية وليس أي شيء آخر. لذلك فإنني اؤيد دون تردد وحدة ليبيا ومصر ان كانت ممكنة، وأؤيد دون تردد وحدة ليبيا مع تونس أن تحققت، وأرى في اتحاد إمارات الخليج في دولة الامارات العربية المتحدة خطوة وحدوية تستحق التأييد والدعم. وعموما اؤيد كل وحدة تحصل في الوطن العربي بتعريفها المذكور.

وبالمنطق نفسه وبناء على الأساس نفسه أرى من الضروري تأييد كل عمل أو خطوة من شأنها أن تساعد أو تمهد الطريق لقيام عمل وحدوي في المستقبل بين الاقطار العربية. فكل ما يمكن أن يساعد على قيام الوحدة (بهذا المعنى للوحدة) يجب منطقياً أن نعمل من أجله ونرحب به إذا ما قام، مهما كان قاصراً أم ناقصاً أم ضعيفاً. وعلى ذلك فالجامعة العربية كمؤسسة تعمل من أجل التقارب العربي وتوحيد

مواقفه مؤسسة تستحق التأييد والدعم والتقوية. فالنظرة لهذه المؤسسة يجب أن تقوم على أساس أنها قد انشئت لغرض التمهيد للوحدة وان النشاط الذي قامت به مهما كان فهو في هذا الاتجاه. أما نقائصها أو عدم نجاح كل مشاريعها فهو أمر آخر مختلف تماماً. وعلى الأساس نفسه فإن أي اتفاقية بين الدول العربية في نطاق الجامعة أو في خارجها لتوحيد أو تقريب أية ناحية من نواحي الحياة في البلاد العربية يجب أن نؤيدها وندعمها كالوحدة الاقتصادية والوحدة الثقافية والسوق العربية المشتركة... الخ. كما أن أي تقارب أو تعاون بين قطرين أو أكثر من الاقطار العربية مهما كان نوعه ومهما كانت درجته يجب تأييده والعمل لنجاحه. فالقاعدة هي أن كل ما من شأنه تقريب الاقطار العربية وكل ما من شأنه تقوية تعاونها وتماثل الحياة فيها أو توحيد قوانينها ونظمها واجب التأييد لأنه يمهد الطريق للوحدة.

بقي تعليق لا بد منه حول مناسبة هذا الحديث وعلاقته بقضية الوحدة في واقعها الراهن الآن في الوطن العربي. صحيح أن كثيراً من هذا الحديث هو من قبيل البديهيات إلا أن مناسبته في الوقت الحاضر هي أن مسألة الوحدة قد أخذت في الأونة الأخيرة تعالج - فكرياً - بطريقة بعيدة عن البديهيات حيث اختلطت بأمور أخرى ليست من صميمها، فمزج بينها وبين شكل الحكم ونظام المجتمع. كما استعملت في كل ذلك لغة غامضة غير مفهومة تربك أكثر مما توضح. والأثر العملي لذلك كان سلبياً ليس من الصعب ادراكه، فهو قد وضع قيوداً على الوحدة وفرض على تحقيقها شروطاً لا لزوم لها، الامر الذي أبعدها عن البسيط إلى الصعب بل ربما إلى المستحيل. وواضح أن اثقال كاهل هذه القضية المصيرية بقيود مصطنعة ووضع الشروط الصعبة على تحقيقها قد ساهم إلى حد بعيد في هبوط هذه القضية المصيرية في سلم الاولويات في حياة الأمة العربية الحاضرة. إن لغة الادبيات حول الوحدة غامضة ومتناقضة وبعيدة عن الطريقة العلمية رغم الادعاءات الكبيرة بالعلمية.

إن وضعاً ثقافياً كهذا قد ساهم إلى حد بعيد في خلق وضع نفسي مريض يتمثل في مواقف وآراء وردود فعل إزاء هذه القضية المصيرية تعرقل بدلا من أن تساعد على تحقيقها. فقد أصبح من الموضة الفكرية أن يتكلم المثقف ضد الجامعة العربية ونشاطاتها وضد كل خطوة وحدوية لا تنطبق مع جميع آرائه الخاصة في كل شيء وأن يعتبر من قبيل مؤامرات الاستعمار أن يتحد قطران عربيان لا يوافق هو على نظام الحكم فيهما. من المؤلم حقاً أن نرى المثقف العربي وهو يتكلم عن معنى الوحدة العربية بصورة صبيانية سارحة بين الغيوم، مشترطاً لتحقيقها ما يجعلها شبه مستحيلة. لا شك أن جهداً ثقافياً واسعاً نحن بحاجة إليه لإزالة هذا التشويش مبتدئين بالاولويات.

٩ - الوَحدَة والدولة القطريّة(*)

(*) نشر هذا المقال في: دراسات عربية، السنة ١٠، العدد ٨ (حزيران/يونيو ١٩٧٤)، ص ٥ - ١٦.

- ١ -

في الوطن العربي الآن أنظمة قومية المبادىء تحكم في دول قطرية. هناك مسألة النظام المنبثق من الحركة الوحدوية الذي يقود دولة قطرية. إن وضع النظام القومي المبادىء، الحاكم في دولة قطرية يختلف بالطبع عن النظام القطري المبادىء، والقطري الحكم. أو بتعبير أدق هناك أنظمة لم تنبثق من الحركة الوحدوية ولا تعتبر الوحدة من مبادئها الأساسية تحكم في إطار دول قطرية. النوعان من الأنظمة مختلفان بالطبع من حيث الانسجام.

ففي الحالة الثانية الانسجام متوافر وفي الحالة الأولى الانسجام غير متوافر. والمقال هذا يدور حول مسألة النوع الأول.

هناك ملاحظة تقديمية مهمة لا بد من توضيحها قبل الدخول في صلب الموضوع.

والملاحظة هي أن المقال لا يعالج الموضوع من ناحية النيات إطلاقاً، ولا يتناول قضايا الاخلاص او عدم الاخلاص لهدف الوحدة، فهو يقوم على اساس أن الاخلاص لمبدأ الوحدة متوافر لا غبار عليه. فالأنظمة الحاكمة في بعض الاقطار العربية القومية المبادىء، وهي موضوع هذا المقال، أنظمة مخلصة لهدف الوحدة وراغبة في تحقيقها: ذلك هو الاساس الذي يقوم عليه البحث. أما الجانب الذي ينصب عليه المقال فهو التفاعلات الموضوعية والذاتية التي تتعرض لها الأنظمة مع

الظروف المحيطة بها. أي أن موضوع البحث هو الية التفاعل والتطور الذي يحصل لتلك الأنظمة دون التعرض للنيات والقناعات. وبعبارة أخرى يهتم هذا المقال ببحث ماذا يحصل للأنظمة القومية المبادىء، المخلصة في مبادئها الوحدوية، عندما تتسلم الحكم في اطار دول قطرية؟

- ٢ -

منذ تعاظم الشعور القومي وصعود الحركة الوحدوية في صفوف الجماهير بعد الحرب العالمية الثانية تكون الاعتقاد الأولي بأن هدف الوحدة سيتحقق عندما تتسلم الحركة الوحدوية السلطة السياسية. ولا بد من التنويه في هذا المجال بأن هذا الاعتقاد الاولي قد ازداد قوة واتساعاً بخاصة بعد أن تطور الاتجاه القومي السديمي الى حركة منظمة ثورية، والمقصود بالاتجاه القومي السديمي هو التنظيمات الوحدوية الأولى التي ظهرت في الوطن العربي والتي اتسمت بضعف التنظيم وغموض الفكرة، إذ كانت في الغالب تأخذ شكل الشعور العام والعواطف القومية، وان هي اخذت شكل الأحزاب فإنها كانت في الغالب ضعيفة التنظيم محدودة التأثير. إن تلك المرحلة البدائية قد أعقبها ظهور الحركة القومية المنظمة بشكلها الحديث، المتسمة بقوة التنظيم ووضوح الفكر نسبياً، والتي حولت العمل من مجرد الدعوة العامة الى العمل الثوري الحاسم لتسلم السلطة السياسية.

والغرض من هذا التوضيح هو القول بأن الاعتقاد بتحقيق الوحدة الذي أشرنا إليه قد ساد بعد أن تسلمت الحركة الوحدوية بشكلها الحديث المتطور الحكم في بعض الأقطار العربية. كان الاعتقاد السائد هو أن تحقيق الوحدة سيكون أمراً طبيعياً ونتيجة حتمية بمجرد تسلم الحركة الوحدوية مقاليد السلطة السياسية. وقد تكون ذلك الاعتقاد من التحليل المنطقي الذي لم يكن من السهل تحديد نقاط الضعف فيه بل على العكس كان يبدو سليم التسلسل والاستنتاج. بل أكثر من ذلك، اعتبر ذلك الاعتقاد في حينه أحدث ما توصل اليه التحليل في الفكر السياسي. فمقابل النظرية القديمة التي كانت تقول بأن الوحدة تتحقق عن طريق التطور الطبيعي والتفاعل بين البلاد العربية في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.. الخ، أتت هذه النظرية لتقول بأن الوحدة لا تتحقق عن هذا الطريق بل لا بد من الاستيلاء على السلطة السياسية واستخدامها لتحقيق الوحدة. فماذا حصل لهذه النظرية الحديثة في كيفية تحقيق الوحدة؟ إن الذي حصل معروف، وهو أن الوحدة لم تتحقق بعد أن تسلمت الحركة الوحدوية السلطة السياسية في عدد من الأقطار العربية. وهي لم تتحقق حتى بعد مرور وقت كاف وهو أكثر من عشر سنوات تقريباً (مع بعض الاختلافات). فما

هي أسباب ذلك؟ هل تكمن الأسباب في خطأ في النظرية أم ماذا؟

النظام القومي المبادىء الحاكم في الدولة القطرية يعيش الآن ني وضع متناقض فهو قومي المبادىء والميول وملتزم بتحقيق الوحدة قبل وبعد الوصول للحكم ويحاول أثناء وجوده في الحكم أن يحقق الوحدة ولكن وضع التجزئة يستمر. فما هي أسباب ذلك؟ ما هي العوامل التي يتعرض لها هذا النظام بحيث تجعله يستمر في حكم الدولة القطرية؟

الدولة كأي مؤسسة أخرى لها عصبية، والعصبية هي نوع من شعور التعلق المشترك بتلك المؤسسة.

والمؤسسات التي تعني في الغالب تجمعات بشرية حول أمور مختلفة لا بد لها من العصبية من أجل البقاء والاستمرار والدفاع عن النفس. فالدين والطائفة والنقابة والجمعية والنادي والحزب والجيش كلها مؤسسات، فهي تجمعات بشرية، وكل تجمع منها تجمع حول مسألة معينة. والتجمع البشري حول قضية معينة يؤدي بطبيعته بمرور الوقت الى تكوين شعور مشترك هو العصبية. لا بل إن التجمع يحتاج لتلك العصبية من أجل الاستمرار والدفاع عن النفس، والشعور المشترك هذا في أعماقه عاطفة مشتركة هي العصبية. لذلك نجد أن جميع هذه التجمعات البشرية قد طورت بطبيعتها نوعاً من العصبية بحكم الحاجة وبفعل العمل المشترك يعبر عنها بأشكال عديدة معروفة المظاهر، فيتكون الولاء والتعلق العاطفي وشعور الانتماء والانشداد والوحدة العاطفية. والدولة كمؤسسة من هذه المؤسسات ومن أهمها لها عصبيتها التي تكونت معها ولازمتها تعبر عنها كل مظاهر الوطنية وشعاراتها المعروفة.

اذن فللدولة، كمؤسسة، عصبية معينة تشكل بحد ذاتها قوة تدفع الفرد للانجذاب لها والانضواء تحت رايتها. ويشكل ذلك بحد ذاته عاملاً موضوعياً مؤثراً على النظام القومي الحاكم في الدولة القطرية. إن الانتماء الى مؤسسة لا بد أن يعرض الفرد لعصبيتها وبالتالي لا بد أن يخلق معه درجة من شعور الانتماء والتماثل، لذلك نجد في الحياة العملية أن الفرد الذي ينتمي الى جمعية لا بد أن يدافع عنها ويسعى لمصلحتها بغض النظر (لحد ما) عن مصلحة الجمعيات الأخرى، والذي يرأس دائرة حكومية لا بد أن يهتم بما يؤدي الى نجاحها أولاً بغض النظر أحياناً عن مصلحة الدولة أو الدوائر الأخرى ويصح الشيء نفسه عن الوزير بالنسبة لوزارته وعضو النقابة والمنتمي لحزب معين وهكذا. لذلك فمن المنتظر جداً أن يتعرض الفرد الوحدوي التفكير لعصبية الدولة القطرية، فيتكون عنده بمرور الوقت عندما يتسلم الحكم نوع من هذا الشعور. فالنظام القومي الحاكم في الدولة القطرية (كأي نظام آخر) مكون

من أفراد، والأفراد معرضون بطبيعة الأشياء لعصبية الدولة، حتى ولو كانت دولة قطرية. لذلك فهم بمرور الوقت ينمو فيهم شعور الانتماء والعاطفة نحو الدولة التي يحكمونها.

ومنعاً للالتباس لا بد من القول بأن التأثر بعصبية الدولة القطرية لا يعني ان ذلك النظام سيضع مصلحة الدولة القطرية دائماً فوق المصلحة القومية أو أنه سيتنازل عن مبادئه الوحدوية أو أي شيء من ذلك. فالتأثر بعصبية الدولة القطرية لا يعني ذلك، والنظام القومي سيبقى على مبادئه الوحدوية، ولكنه سيتأثر الى حد ما بالعصبية القطرية أي أنه سيكون في حالة جذب ودفع. فالوزير الذي يتعصب لوزارته والمدير العام الذي يتعصب لمديريته والنقابي الذي يتعصب لنقابته، هؤلاء لا يشترط أن يؤدي ذلك بهم الى تغليب هذه العصبيات على شعورهم الوطني العام المتعلق بالمصلحة الوطنية لمجموع البلاد. فهم يكونون هذا وذاك في الوقت نفسه، أي أنهم يملكون المشاعر العامة والمشاعر الضيقة في الوقت نفسه. وبتعبير آخر، يكون لديهم مشاعر مختلطة. إذن فالدولة القطرية التي لها عصبية كأي تجمع بشري لا بد أن تنعكس هذه العصبية على النظام الحاكم فيها متمثلاً بأشخاصه، الأمر الذي يحقن فيهم شيئاً من الولاء العاطفي، والولاء العاطفي هذا قطري بطبيعة الحال ويظهر بصورة متقطعة وممزوجة مع الولاءات والعواطف القومية التي يشعر بها الأشخاص الحاكمون.

وتجدر الاشارة هنا الى أن درجة التأثر بعصبية الدولة القطرية لا يكون متساوياً عند الأشخاص بل يكون عادة متبايناً من شخص الى شخص وبالنسبة للشخص من وقت الى آخر ومن موقف الى موقف آخر وهكذا. كما أن القول بالتعرض لهذه المشاعر الاقليمية لا يعني بالضرورة أن دور تلك المشاعر يكون حاسماً أو أي شيء من ذلك.

- ٣ -

الدولة - كما يعرفها بعض المفكرين - مؤسسة من المؤسسات المتعددة. والمؤسسة بتعريفها الاعتيادي المقبول تقريباً هي عبارة عن مجموعة قواعد للسلوك والتصرف يتبعها مجموعة من الناس، هدفها تكييف سلوك وتصرف الفرد في ناحية وأكثر ليكون منسجماً مع تلك القواعد والهدف العام. فالنقابة والنادي والجمعية العلمية والحزب السياسي والدين والشركة والدولة كلها مؤسسات بهذا المعنى، فحواها الحقيقي مجموعة من القواعد أو القوانين التي تهدف إلى تكييف تصرف الأفراد حسب مقتضيات الهدف العام للمؤسسة. والدولة كمؤسسة بهذا المعنى تتضمن مجموعة من القوانين (المكتوبة وغير المكتوبة) وقواعد السلوك والتصرف التي تعمل كلها من أجل

تحقيق الانسجام بين سلوك الفرد وهدف المجتمع ومصلحته واستمراريته وتلك هي كما يقال قواعد اللعبة.

من ذلك يستنتج منطقياً أن الدولة القطرية لا بد أن تؤثر على سلوك الأفراد فيها، بخاصة الأفراد الذين يشكلون نظامها السياسي. فالفرد الذي يحتل مركزاً سياسياً في الدولة القطرية لا يستطيع أن يتجاهل قوانينها وقواعد السلوك فيها، والقوانين هذه بطبيعتها قوانين منسجمة مع مصلحة الدولة.

فالنظام الوحدوي العقيدة لا يستطيع أن يحكم وأن يستمر الا بالانسجام مع قوانين الدولة نفسها المنسجمة هي بدورها مع مصلحة القطر.

والقوانين التي تشرع والقواعد التي تولد في المجتمع لا يمكن إلا أن تكون منسجمة مع الدولة، أي مع مصلحتها وأوضاعها المحددة ومع استمراريتها، اذ لا يمكن تصور العكس، ولو حدث ذلك لما استطاعت الدولة أن تبقى أو أن تستمر. صحيح هناك إمكانية وجود قوانين أوسع من مصلحة الدولة،كما من الممكن أن تتطور في المجتمع قواعد للسلوك ذات أهداف أوسع من ذلك، ولكن كل ذلك في حدود بقاء الدولة واستمراريتها، فالدولة شيء محدود وليس مطلقاً، كذلك تكون قوانينها التي لا يمكن أن تكون مطلقة وعامة، فهي بطبيعتها خاصة، بمعنى أنها تتعلق بشيء محدود خاص هو الدولة. ربما يقال أيضاً ان النظام الوحدوي يستطيع أن يغير بعض قوانين الدولة وان يشرع قوانين جديدة، وذلك صحيح، ولكن ذلك يبقى محدوداً في نطاق معين، فالنظام الوحدوي يستطيع أن يشرع قوانين ذات أهداف وحدوية ولكنه في عمله هذا يبقى محدود الامكانية بحدود بقاء الدولة واستمرارها فهو لا يستطيع مثلاً أن يعرض وجودها واستمرارها للخطر. فكلما ازدادت القوانين التي تهدف لما هو أوسع من مصلحة القطر، ابتعدت الدولة عن هدف البقاء والاستمرار، وهكذا حتى يصل في النهاية الى نقطة الزوال. اذن فما يستطيع النظام الوحدوي أن يفعله بقوانين الدولة القطرية يبقى محدوداً الا إذا أراد زوالها. هناك قوانين أساسية لا يمكن أن تكون الا قطرية، والنظام السياسي لا يمكنه تجاهلها أو الغاؤها، وهو مضطر الى التكيف معها، كالقوانين التي تتطلب المحافظة على حدود الدولة وسلامة أراضيها وسيادتها التامة. وهكذا يصبح النظام الوحدوي بمرور الوقت مطبقاً لقوانين الدولة القطرية ومنسجماً معها، لا بل إن الانسجام مع بعض القوانين وتطبيقها يكون واجباً وطنياً وتصبح المصلحة الوطنية (القطرية) قيمة عليا وهدفاً سامياً.

ولكن المهم في هذا الموضوع ليس الانسجام مع قوانين الدولة القطرية وقواعد اللعبة في تسيير شؤونها، بل تناقض ذلك مع الاتجاه الوحدوي وأثره على تصرف

النظام الوحدوي المبادىء. النظام الوحدوي وهو يحكم دولة قطرية ويطبق أنظمتها وقوانينها لا يستطيع دائماً أن يكون منسجماً مع المصلحة القومية كما لا يستطيع أن يتحصن بمرور الوقت ضد التأثير القطري الذي يخلقه الحكم في الدولة القطرية. النظام الوحدوي مضطر بالضرورة الى أن يتصرف قطرياً وأن ينسجم في سلوكه مع ضرورات المصلحة القطرية. كما أن ممارسة الحكم في الدولة القطرية بمرور الوقت وبالتفاعل مع الظروف لا بد أن يترك أثراً مكيفاً للسلوك مع الظروف والأوضاع السائدة في القطر. إن مسألة التفريق بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية قد تكون واضحة سهلة المعرفة في بعض الأمور ولكنها ليست كذلك في بعض الأمور الأخرى. كما أن الآثار الاقليمية التي ترشح من الحكم القطري بمرور الوقت مسألة غير منظورة وبطيئة التكوين، لذلك ليس من السهل رصدها كما ليس من السهل مقاومة آثارها.

الخلاصة هي أن الدولة القطرية تنطوي بذاتها على عامل موضوعي يؤدي الى تكييف سلوك النظام الوحدوي الى حد ما مع الأوضاع القطرية ومصلحة الدولة القطرية.

- ٤ -

لنأخذ جانباً آخر لهذه المسألة يتمثل في أن النظام الوحدوي المبادىء عندما يضطلع بمهمة الحكم في الدولة القطرية يواجه حالات من الخيار والمفاضلة بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية، ولكن هذه المفاضلة غالباً ما تكون مفاضلة بين الملموس المباشر (وهو القطري) وغير الملموس البعيد (وهو القومي). فالأمور القطرية تكون في هذه الحالة أموراً ملموسة يستطيع الحاكم أن يراها وهي تواجهه بشكل مباشر عملي. أما الأمور القومية فهي، في غياب الوحدة الفعلية، تبقى في عداد الأمور غير الملموسة بالنسبة لمن يتخذ القرارات ويضطلع بالحكم. فهي لا تتعلق بدولة موجودة يتولى تصريف شؤونها. كما أنها في بعض الأحيان أمور المستقبل وليست أمور الحاضر. كما أن آثار القرارات ونتائجها غالباً ما تكون غير مباشرة في المسائل القومية، ومباشرة في الأمور القطرية في مثل هذا الوضع. لكل هذه الأسباب من الممكن جداً أن يؤدي الشعور بالمسؤولية من قبل النظام الوحدوي الى أن يتخذ قرارات لمصلحة القطر الذي يحكمه قد لا تكون في بعض الأحيان منسجمة تماماً مع المصلحة القومية.

كما لا يخفى أن الشعور بالمسؤولية ازاء القطر الذي يتولى شؤونه ومقتضيات الدفاع عن النظام وحمايته وتثبيت أقدامه كلها عوامل من شأنها أن تساعد بمرور الوقت

على تطوير نظرة واقعية تهتم بالواقع الموجود، وهو واقع القطر، أكثر من الاهتمام بمسألة الوحدة القومية. إن سقوط النظام يعني انعدام تلك الامكانية. وازاء ذلك ايهما أفضل: المحافظة على بقاء النظام في الحكم الآن والقيام بكل ما يقتضيه ذلك من اهتمام وجهود لتدعيم النظام وحل مشاكل القطر الذي يحكم فيه وبالتالي المحافظة على امكانية تحقيق الوحدة حتى ولو لم يكن ذلك الآن، أم الاتجاه نحو العمل الوحدوي الآن واهمال المشاكل القطرية وصرف النظر عن تقوية النظام والتعرض بالتالي الى السقوط وضياع كل امكانية لتحقيق الوحدة؟ في مثل هذا الخيار لا يستطيع النظام الا أن يختار الطريق الأول وهو اختيار عقلي صحيح. ولكن المسألة لا تكون عادة بمثل هذا الوضوح، وبدائل الاختيار لا تكون دائماً على هذه الشاكلة من التناقض والانفصال. فالأمور عادة متداخلة بعض الشيء. الصعوبة تكمن في معرفة أين تنتهي مهمة الدفاع عن النظام وحل المشاكل القطرية، وأين تبدأ مهمة تحقيق الوحدة، وما هو الحد الفاصل بين المرحلتين، كما تكمن في كيفية تجنب استمرار مرحلة على حساب مرحلة، أي تجنب تحول الحالة المؤقتة الى حالة دائمة، وهكذا.

إن المشاكل الداخلية للقطر قد تكون على درجة من الاهمية والخطورة والإلحاح تتطلب جهوداً واهتماماً كبيراً بالامور التي قد تستنفد الجزء الأعظم من طاقة النظام وقواه للتفكير والتخطيط والعمل. وبعبارة أخرى، هناك عوامل موضوعية تنبع من الواقع اليومي والشؤون العملية لتسيير الحكم والدفاع عنه وانجاح مهمته بحد ذاتها تؤدي بطبيعة الأمور إلى زيادة الاهتمام بالشؤون القطرية، الأمر الذي لا يمكن أن يكون في كثير من الاحوال إلا على حساب الاهتمام بالشؤون القومية بحكم كون جهود وفعالية أي نظام مهما كان هي بالنهاية محدودة.

وبالطبع ان هذا الميل للاهتمام بالشؤون القطرية يتناسب طردياً مع درجة تعقيد المشاكل التي يواجهها النظام وظروف القطر الذي يحكم فيه من جميع الوجوه. كما أن هذا الميل يتطور بصورة تدريجية وغير محسوسة في الغالب حتى يصبح واقعاً. وهو واقع قد يستثير في بعض الاحيان ردود فعل معاكسة من قبل النظام لمقاومته وارجاع الامور إلى نصابها الصحيح. إلا أنه بالرغم من كل ذلك فهو ملاحظ وموجود، وهو في حصيلته النهائية ميل نحو القطرية وقوة تضغط على النظام القومي المبادىء في اتجاه قطري.

- ٥ -

من عوامل الضغط على النظام الوحدوي المبادىء أن تسيير الحكم عملية تؤدي إلى الانغماس، فتعقيدها والدخول في تفاصيلها من شأنه أن يخلق جواً خاصاً هو الجو

القطري. فكل ما تنقله الحواس في الحياة اليومية تقريباً يتعلق بشؤون قطرية. والنظام مكون من أشخاص، وللاشخاص حواس تنقل إليهم المعلومات والافعال وردود الافعال، وبواسطتها يتفاعلون مع ما يحيطهم. فإذا كان جل ما يحيطهم هو شؤون القطر، لذلك فمن المنتظر أن يتكون في التدريج وبصورة غير واعية انغماس بالشؤون القطرية واهتمام خاص بها. إذ المعروف أن الانسان يتأثر بمحيطة ويتفاعل معه، والانغماس بشؤون القطر يؤدي بالتدريج إلى تصور باهت لما هو خارج القطر، فالذاكرة تضعف والرؤيا تصبح محدودة لما لا يراه الانسان ويسمع عنه يومياً في الحياة العملية، وذلك بعكس الشؤون القطرية التي يراها ويسمع عنها كل يوم وينغمس فيها. إن الحواس كانت دوما وسيلة محدودة للمعرفة، فالنظر يتعود على الاشياء التي تعرض أمامه باستمرار والأذن تتعود على ما تسمعه باستمرار. فتتكون العادات ويتأثر الذهن ويبدأ الانسان يتصور أن هذا الذي يراه ويسمعه كل يوم هو كل ما هو موجود في العالم أو أهم ما هو موجود على الاقل. من الصعب على الانسان ادراك حقيقة الامور التي لا يراها ولا يسمع عنها ولا يحتك بها ولا يتفاعل معها حتى ولو كان وجودها حقيقياً وكان هو يعلم ذلك بالذهن المجرد. إن حجم ما هو قريب وملموس بالحواس عادة أكبر من حجم ما هو بعيد لا تقع عليه الحواس، وتلك هي الميول الوهمية التي يكونها ذهن الانسان بالتدريج وهي من عوامل قصوره وضعفه دون شك. لذلك يقال بأن زيارة بلد من البلدان تعطي من المعلومات أكثر بكثير من القراءة عنه، ولذلك يقال بضرورة أن يقوم الاشخاص المسؤولون عن الحكم دوما بزيارات للبلدان الأخرى ليطلعوا على العالم ومن أجل أن تحصل عندهم المقارنة بين الحقيقة وبين ما كونه الذهن عندهم بالتدريج من ميول متحيزة نحو المحيط الذي يعملون فيه ويتأثرون به. إن جميع الذين اتيحت لهم فرص رؤية البلدان الأخرى المتقدمة يدركون أن النظر إلى مشاكل بلادهم وهم في الداخل يختلف عن النظر لها عندما يعيشون في الخارج. إن الذين اتيحت لهم فرصة العيش في بلدان كبيرة متقدمة قوية يدركون أهمية الوحدة العربية بشكل أشد وأقوى مما كانوا عليه قبل أن تتاح لهم تلك الفرص.

إذن هناك ميل غير علمي في الذهن للانحياز نحو الوضع الذي يعيش فيه، الامر الذي يشكل بحد ذاته قوة دافعة نحو القطرية عند النظام القومي الحاكم.

وهناك الاعلام الموجه الذي يساعد بذاته على تكوين صورة مكبرة للقطر، وبالتالي يساعد على زيادة الاهتمام بشؤون القطر. فالاعلام الموجه وهو يقوم بتأدية مهمته في دعم النظام لا يستطيع إلا أن يبالغ وأن يكبر صورة ذلك القطر. ومن خلال تلك الصورة الوردية الناصعة التي يرسمها يوحي بصورة لاواعية بالاكتفاء الذاتي وبعدم الحاجة لما هو وراء الحدود وهكذا يساهم في تقوية الانجذاب نحو الشؤون القطرية.

كما أن مصادر المعلومات كأجهزة الامن التي تشكل القنوات التي يحصل النظام بواسطتها على الاخبار والحوادث التي تقع في الخارج غالباً ما تقوم بدور مساعد لهذا الاتجاه، فهي أجهزة تبقى في أساسها قطرية مهما طعمت بالعناصر القومية الاتجاه، تخشى المسؤولية ولا تستطيع المجازفة بأمن الدولة القطرية وتميل إلى نقل ما تعتقد أنه مرغوب ومريح للنظام. لذلك فمن المنتظر أن تصب جهودها في الاتجاه القطري أكثر من أي اتجاه آخر.

- ٦ -

تلك هي عموما حدود الظاهرة. فماذا يمكن أن نعمل من أجل معالجتها؟ هل يستطيع النظام القومي المبادىء أن يتخذ اجراءات وأن يقوم بأعمال من شأنها تعديل هذه الميول؟ هذا هو المهم طبعاً. هناك المبدأ القائل بضرورة معالجة القضايا القطرية من وجهة نظر قومية (أي على أساس قومي) وهو مبدأ يبدو أنه مقصود كمعادلة لحل هذا التناقض، وكان سبب وضعه من الاساس هو الاحساس باحتمال قيام مثل هذا الوضع. ومهما يكن فهو ينطوي على جانب ايجابي هو الوعي بوجود مثل هذه المشكلة على الاقل، أي التنبه لوجودها. ولكنه من الناحية الأخرى، يبقى مجرد مبدأ يصعب ايجاد الصيغ العملية لتطبيقه.

لذلك فالمسألة باقية دون معالجة طالما أن التجسيد العملي لذلك غير موجود أو غير معروف تماماً.

هل هناك ما يمكن أن يعمل في هذا الخصوص؟ أي هل توجد اجراءات أو أعمال يمكن القيام بها لتحييد هذا الميل أو على الاقل لتخفيف أثره؟ الجواب على ما أعتقد ايجابي.

هناك مثلا التربية والثقافة التي يمكن أن توجه بإتجاه يغرس ويقوي الاتجاه القومي عند الشعب، بخاصة الجيل الجديد. فالتوجيه القومي للشعب بجميع أشكاله وبمختلف وسائله من الكتب المدرسية إلى التماثيل والنصب التذكارية مسألة مهمة جداً لأنها بتكوين رأي عام قومي الاتجاه تخلق قوة معدلة للوضع القطري، وضاغطة في الاتجاه المعاكس. وبذلك يجد النظام عوناً لاتجاهه القومي ومساعداً له للتغلب على الاعتبارات القطرية، بخاصة الزيادة والمغالاة في الاهتمام بها. فالظروف التي تخلق في الدولة القطرية اتجاهاً منسجماً معها تجد ما يعدلها في الرأي العام القومي الاتجاه وإلا فإن الدولة القطرية ككيان حي مستمر يصارع من أجل البقاء والدفاع عن النفس، لا بد أن تنعكس أوضاعها على

الرأي العام وتحصل بالتدريج عملية التلاؤم فيتحول الرأي العام بالتدريج إلى رأي عام قطري. أما إذا كان الرأي العام قومي الاتجاه فإنه يشكل بذلك قوة معدلة لتلك الميول، وربما مؤثرة فيها عن طريق التفاعل المتقابل. من هنا كان دوماً التأكيد على أهمية التوجيه القومي وطبع جميع مظاهر الحياة العامة بالطابع القومي.

وتحتل مسألة التربية القومية في التعليم بمختلف مستوياته أهمية خاصة في تكوين جيل قومي المبادىء، مؤمن بالوحدة من أجل ضمان المستقبل، بخاصة بعد أن واجهت مسألة الوحدة ما واجهته من انتكاسات وما رشح من تلك الانتكاسات من أفكار الضعف والهزيمة وهبوط الروح المعنوية.

وبالمنطق نفسه، وبدرجة لا تقل ألحاحاً عن ذلك، هناك حاجة ملحة جداً إلى التثقيف القومي في داخل المنظمات السياسية التي تضطلع بمسؤولية الحكم، فهي الادوات التي تقود الدولة وتقود البلاد، الامر الذي يجعل لنوعية ميولها أهمية مركزية في تقرير النتائج. ولا يخفى أن المنظمات السياسية التي تقود الحكم في الدولة القطرية هي ذاتها معرضة لآثار الميول القطرية الناضحة من ظروف الحكم والدولة، لذلك فهي بحاجة إلى حماية من اخطار هذه الميول ومقاومتها وتعديل آثارها بالتثقيف المستمر والتربية السياسية.

وعلى العموم هناك حاجة إلى مراجعة دورية للأوضاع الفكرية والثقافية لدى الرأي العام وفي داخل المنظمات السياسية وفي مؤسسات المجتمع كافة، وإلى تنظيم حملات ثقافية معاكسة للميول التي تنشأ عن الظروف القطرية تأخذ شكل حملات منظمة واسعة النطاق تتناول وسائل الثقافة وقنوات التربية العامة كافة.

هناك مجال آخر من الممكن القيام بشيء مفيد فيه للغرض الذي نتحدث عنه وهو التقريب بين القطر الذي يقوم فيه النظام القومي وبين الاقطار الأخرى بكل ما تعنيه عبارة التقريب. فالنظام الحاكم يقود السلطة السياسية، ويسيطر عليها وبيده اتخاذ القرارات، لذلك فمن الممكن جداً أن ينهج نهجاً من شأنه أن يربط القطر الذي يحكمه بالاقطار العربية الأخرى في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وزيادة الروابط هذه من شأنها أن تخلق وضعا من التشابك وتبادل المصالح والعلاقات المعنوية والمادية المتقابلة التي تشكل بمجموعها قوة ضاغطة في اتجاه الوحدة أو على الاقل معدلة للميول القطرية وصمام أمان ضد ما ينتج عنها.

هناك أمور كثيرة يمكن أن تعمل في مجال تسهيل تجارة المرور وانتقال اليد العاملة وحرية عمل العمال الفنيين وغير الفنيين وأصحاب المهن والخريجين بدلا من معاملتهم معاملة رعايا الدولة الاجنبية كما هو متعارف عليه دولياً. هناك مسألة حرية السفر إلى

البلاد العربية وحرية دخول ابناء البلاد العربية واقامتهم وسكناهم وكل ما يتعلق بذلك من اجراءات، وهناك مسألة حرية الشراء والبيع والتملك والتجارة والبناء وتأسيس فروع للشركات والمكاتب التجارية.

وهناك كل مسائل الامور الاجتماعية كالزواج وإقامة الزوجات ومنح الجنسية. وفي الناحية الثقافية والتعليمية هناك الكثير مما يمكن أن يعمل من أجل زيادة الترابط والدمج كقبول الطلبة ومنح الشهادات ومعادلتها والبعثات والزمالات والمساعدات المالية وانتقال الطلبة وإقامتهم وتوحيد المناهج والكتب المدرسية ونظم التعليم.

وفي مجال السياسة الاقتصادية أصبح من المعروف أنه من الممكن لا بل من المفيد جداً الاتجاه نحو التكامل والوحدة الاقتصادية والغاء الحواجز الجمركية وزيادة حجم التبادل التجاري. كما لا يخفى أثر المشاريع الاقتصادية المشتركة في تكوين المصالح المتبادلة والقاعدة المادية للتوحيد، أي خلق ظروف اقتصادية تجبر على التوحيد وتجعل الانفصال مضراً أو حتى غير ممكن. فالمواصلات المشتركة كالطرق وسكك الحديد وخطوط انابيب نقل النفط وأساطيل النقل البحري وناقلات النفط وشركات الطيران والاستثمار الموحد لأحواض الانهار ومشاريع توليد الطاقة ومكافحة الآفات الزراعية والمصافي المشتركة، كلها أمثلة عن المشاريع التي فيها مصلحة للجميع ومن شأنها أن تخلق تشابكاً في المصالح يمتن بدوره وشائج الشعور القومي.

إن جهود التقارب والاندماج من الممكن أن تشمل أيضاً نواحي التشريع والاوضاع الادارية والتنظيمية كافة. فللدولة عدد كبير جداً من القوانين والانظمة والقرارات التنظيمية أكبر بكثير مما نعرف وما يخطر على البال لأول وهلة، ولا بد أن يكون هناك قسم منها على الأقل من الممكن إعادة النظر فيه وتعديله لجعله موحداً مع ما هو موجود في قطر أو أكثر من الأقطار العربية.

فليست القوانين الخطيرة المختلف عليها هي المقصود هنا، بل هناك قوانين كثيرة أخرى غير مختلف عليها وليست في الانتباه العام من الممكن تعديلها دون أن يخلق ذلك أية صعوبة قطرية. فالقوانين البحرية واستعمال الطوابع والمرور والمرافعات والعقوبات وتنظيم الامور الحقوقية والنفوس أمثلة على ذلك.

كما توجد أمور كثيرة يمكن توحيدها بقصد خلق التماثل مع الاقطار العربية يمكن الوصول بها للتفاصيل كالتقسيمات الادارية والعملة والمقاييس والأوزان وغيرها. وعلى العموم، المقصود من كل ذلك هو العمل من أجل خلق أعلى درجة ممكنة من التماثل مع الاقطار العربية في مختلف نواحي الحياة بقصد ايجاد مظاهر حياة قومية موحدة تساعد بدورها على خلق ذهن موحد وتقاوم ميول الاختلاف القطري والشخصية القطرية.

وأخيراً لا بد من الاشارة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الفن والأدب بجميع أشكالها في تكوين الرأي العام القومي والاستفادة القصوى من مبتكرات الصناعة الحديثة في هذا المجال كالسينما والمذياع والشاشة الصغيرة. وحتى المؤتمرات بجميع أنواعها العلمية والفنية والمهنية والنقابية والسياسية والطلابية وغيرها يمكن أن تلعب دوراً ايجابياً في ذلك. فاجتماع ابناء البلاد العربية في مثل هذه المناسبات وتعارفهم واطلاعهم على قطر عربي آخر أمور من شأنها أن تساعد بصورة غير مباشرة على التقارب والتفاهم وتذويب الفوارق النفسية والفكرية.

وباختصار المقصود من كل ذلك هو أن يعمل النظام القومي كل ما هو ممكن ولأقصى حد من أجل خلق التماثل والاندماج مع الاقطار العربية الأخرى.

وفي هذا الصدد لا بد من الايضاح أن المقصود هو أن يقوم النظام الوحدوي بذلك لوحده بدون اشتراط المقابلة بالمثل، أي أن ينجز ذلك حتى ولو لم يقم القطر أو الاقطار العربية الأخرى بعمل مماثل. فمبدأ المقابلة بالمثل كما هو معروف مبدأ يحكم العلاقات بين الدول المستقلة ولا يصلح اطلاقاً للتطبيق بين الاقطار العربية، والنظام الوحدوي منتظر منه بصورة تلقائية أن يتجاوز ذلك.

الملاحظة الايضاحية الأخرى هي أن القول بأهمية مثل هذه الاجراءات يجب ألا يعني اطلاقاً أنها كافية أو أنها تؤدي تلقائياً إلى الوحدة أو أي شيء من ذلك. إن خلاصة هذا المقال هي أن النظام الوحدوي المبادىء الذي يحكم في دولة قطرية سرعان ما يجد نفسه أمام ضغط عوامل قطرية نابعة من صميم أوضاع الحكم ومقتضيات الدولة وبدلا من أن يتركها تؤثر فيه يستطيع هو أن يعدل مفعولها بإجراءات معاكسة. أما الاجراءات المعاكسة هذه فهي لا تؤدي بذاتها إلى الوحدة. بل قد تساعد على قيامها سلبياً على الاقل، أي بإضعاف الميول القطرية. أما الوحدة فهي في النهاية عملية ثورية لا يصنعها إلا العمل الإرادي.

١٠ - الوَحدَة والاستِقلال(*)

(*) نشر هذا المقال في: دراسات عربية، السنة ١٤، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٧٨)، ص ٣ ـ ١٤.

- ١ -

قبل أن نستهل مناقشة العلاقة بين الوحدة والاستقلال، قد يكون مفيداً أن نعرف الاستقلال وأن نحدد القضية التي تحاول هذه المقالة القاء الضوء عليها. القضية، التي هي موضوع هذه المقالة، هي مدى انسجام الدولة الصغيرة مع متطلبات الاستقلال في عصرنا الحديث، ومغزى ذلك بالنسبة لوضع التجزئة العربية الحاضرة. هل أن ظهور الدولة الصغيرة في الوطن العربي اليوم مسألة تؤدي إلى تصديع الاستقلال الوطني أم لا؟ .. وفي النهاية أليست الوحدة العربية هي السبيل المضمون للمحافظة على الاستقلال ازاء العالم الخارجي؟ .. تلك هي القضية التي يحاول هذا المقال القاء الضوء عليها.

ونقطة البداية في البحث هي: ماذا نعني بالاستقلال؟ .. الاستقلال مشتق من السيادة.. والسيادة تعني، حسب مبادىء العلوم السياسية، المقدرة الكاملة للدولة على تصريف شؤونها الخارجية والداخلية، متجسدة بالمقدرة الكاملة في اتخاذ القرارات وسن التشريعات المتعلقة بتصريف تلك الشؤون. الاستقلال يعني المقدرة الكاملة للدولة على تصريف شؤونها الخارجية متجسدة بالمقدرة الكاملة على اتخاذ القرارات وسن التشريعات المتعلقة بذلك. ومن ذلك يتضح أن الاستقلال يعني ذلك الجزء من مضمون السيادة المتعلق بالشؤون الخارجية، أي العلاقة بالدول الأخرى. ومن أجل زيادة التوضيح لا بد من الاشارة إلى أهمية عبارة «المقدرة الكاملة»، أي المقدرة

المطلقة. فالمقدرة يجب أن تكون كاملة أو مطلقة في تصريف الشؤون الخارجية واتخاذ القرارات المتعلقة بذلك، بما في ذلك سن التشريعات..

ذلك هو المقياس الثابت النظري للاستقلال. والدولة تكون مستقلة بمقدار ما تقترب مقدرتها من الكمال في اتخاذ القرارات في سياستها الخارجية والداخلية. وبالعكس يكون الاستقلال منقوصاً بمقدار ما تتحدد تلك المقدرة.

ذلك من ناحية التعريف النظري للاستقلال، أما من الناحية العملية، فالسؤال المهم، بالنسبة لموضوع البحث، يتعلق بالتطورات التي حدثت في عالمنا الحاضر، التي تدفع في طريق الابتعاد عن الاستقلال الحقيقي. وبعبارة أخرى: هل في عالمنا الحاضر اتجاهات تبعد الدولة الحديثة عن الاستقلال؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي تلك الاتجاهات وكيف تؤثر، بصورة خاصة، على أوضاع الدول الصغيرة؟ وسؤال كهذا يبدو، للوهلة الأولى، غريباً. إذ المعروف أن عصرنا الحديث هو عصر تثبيت استقلال الدولة وحمايته بسبب نمو تأثير الرأي العام الدولي وازدياد تأثير مبادىء القانون الدولي وظهور الامم المتحدة وشيوع مبادىء عامة تدعو إلى احترام سيادة جميع الدول وعدم التدخل في شؤون الغير واستنكار استخدام القوة في العلاقات الدولية وإلى التوازن في مراكز القوى في العالم.. الخ.. كل ذلك صحيح، فالوضع السياسي، في عالمنا الحاضر، يختلف عما كان عليه قبل قرون، عندما كانت العلاقات الدولية معتمدة، إلى حد بعيد، على القوة.. ولكن عالمنا الحاضر درجة عالية من تنوع الاتجاهات وتباين التيارات. فكما تنمو فيه اتجاهات معينة، تنمو فيه، أيضاً، اتجاهات مضادة لها. فالعصر الحديث يشهد تطورات أخرى معاكسة لاتجاه حماية استقلال الدول، أي أن في عالمنا الحاضر تيارات من شأنها اضعاف استقلال الدولة الحديثة بدلا من تقويته. فما هي هذه الاتجاهات؟

قبل الخوض في موضوع الاتجاهات المضادة لا بد من التنويه بنقطة مهمة تتعلق بصميم الموضوع. إذا كان صحيحاً أن عالمنا الحاضر قد شهد تطورات لصالح تثبيت استقلال الدولة، فذلك لا يعني اطلاقاً اختفاء الميل إلى استخدام القوة ازاء الغير اختفاء نهائياً. فعالمنا الحاضر لا يزال يضع في حسابه، بصورة واضحة، احتمال استخدام القوة في التعامل الخارجي وتهديد استقلال الدولة، وليس أدل على ذلك من احتفاظ الدولة الحديثة بقوات مسلحة. قليلة جداً تلك الدول التي لا تحتفظ بقوات مسلحة أو التي لا تولي عناية لذلك. فما هو السبب؟ أليس لحماية الاستقلال من تهديد محتمل؟ إذن فالاحتمال لا يزال قائماً، وعصرنا الحديث يعرف حالات عديدة لاستخدام القوة لاحتلال أراضي الغير وتهديد الاستقلال الوطني لدولة أو لدول أخرى. لا بل ان التطور العلمي الحديث في صناعة الاسلحة قد جعل الحرب

الخاطفة ممكنة، حيث أصبح من الممكن احتلال أراضي الغير أو تحقيق اغـراض عسكرية بفترة قصيرة نسبياً قبل أن يستطيع الرأي العام العالمي أو أية قوة أخرى أن تفعل شيئاً. إذن، فالدولة الحديثة، وبخاصة الدولة الصغيرة، لا تزال مهددة في استقلالها الخارجي، باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها. وذلك ليس بالظاهرة الجديدة، بل هو استمرار لظاهرة قديمة قدم ظهور الدولة، ورثها عالم اليوم من عالم الأمس.

- ٢ -

ولكن، إلى جانب ذلك، هناك اتجاهات حديثة من انتاج عصرنا الحديث تعمل في اتجاه معاكس لاستقلال الدولة يمكننا التعرض لها فيما يلي من البحث:

أولاً: هناك مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد أصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالمنا المعاصر من مهمات الحكومة، وبعبارة أدق من مسؤولياتها. فعلى أثر ما أصاب الاقتصاد الرأسمالي من أزمات، بخاصة الأزمة الحادة الشهيرة في الثلاثينات من هذا القرن، نمت في عالم الغرب افكار تدعو لسيطرة الحكومة على الشؤون الاقتصادية حماية للمجتمع وللمصلحة العامة بدلا من تركها بيد الافراد أصحاب المصالح الاقتصادية الذين يتصرفون بدافع مصالحهم الذاتية الخاصة في الربح. وبذلك ظهرت البرامج الاقتصادية العامة التي تتولى الحكومة تنفيذها، وأصبحت الحكومة مسؤولة إلى حد ما عن الشؤون الاقتصادية وازداد تدخلها في هذه الشؤون.

ولعل التطور الأهم الذي دفع في هذا الاتجاه هو ظهور الافكار الاشتراكية، بكل ما تحمله من أفكار التخطيط واضطلاع الحكومة بمسؤولية تامة لتسيير الاقتصاد الوطني وتنظيم الحياة الاقتصادية والاضطلاع بعملية التنمية وفق خطط اقتصادية تنفذها بصورة مباشرة.. ولعل من أهم ما حققته الافكار الاشتراكية من آثار، في عالمنا المعاصر، هو أنها قد ثبتت مبدأ المسؤولية العامة في الحياة الاقتصادية. أقول حدث ذلك بتأثير الاشتراكية، سواء أكانت أممية أم غير أممية.

ففي اقطار العالم الثالث، حيث الحاجة إلى التنمية الاقتصادية ملحة، وحيث حصلت تلك البلدان على استقلالها اثر تصفية الاستعمار القديم في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية نشأ هذا الاتجاه. وحيثما قامت الدولة الحديثة، دولة الاستقلال، اعتبرت مسؤولية الحكومة عن التنمية أمراً بديهياً. وبذلك ظهر التناقض بين الرغبة والواقع. إن الحكومة مسؤولة عن رفع مستوى المعيشة للجمهور ولكن عدداً كبيراً من

تلك الدول هي دول صغيرة محدودة الامكانيات من حيث الموارد الطبيعية أو البشرية. فالتنمية تحتاج إلى رأس المال لتمويل المشاريع لتنمية الموارد الطبيعية أو البشرية. ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من استيراد السلع الانتاجية وحتى الاستهلاكية والخبرة الفنية.. كل ذلك يحتاج إلى عملة صعبة أكثر مما تستطيع البلاد أن تحصل عليه من مصادرها الذاتية. وبذلك ظهرت مشكلة نقص رأس المال ونقص العملة الصعبة. وقد ازدادت المشكلة تعقيداً باضطلاع الحكومة في الدولة الحديثة بمسؤوليات الخدمات العامة التي أصبحت، بتأثير الافكار التقدمية الجديدة التي شاعت في العالم، من مسؤوليات الحكومة أيضاً: كالتعليم والصحة والمواصلات.. الخ.

إذن، فحكومة الدول الجديدة في العالم الثالث، وهي المسؤولة عن حماية الاستقلال الوطني ازاء الدول الأخرى، والتي تضطلع بمسؤولية تصريف الشؤون الخارجية، تتحمل، في الوقت نفسه، الاعباء المالية التي تتطلبها التنمية والخدمات. وعندما يحدث أن تكون الموارد الذاتية للدولة غير كافية لسد تلك الاعباء يحصل الوضع الحرج وينشأ التناقض، وهو ما حصل الآن في أغلب حالات دول العالم الثالث. ان وضعاً كهذا لا بد أن يؤدي في الامد الطويل إلى الضغط على الاستقلال الوطني.

ثانياً: هناك أعباء مالية جديدة نشأت عن طبيعة الدولة الحديثة.. أي أن الدولة الحديثة، بحد ذاتها، غالية الكلفة. فالحد الأدنى الضروري لتسيير الدولة الحديثة قد ارتفع عما كان عليه في الماضي بسبب تطورات العصر الحديث بحد ذاتها. فالحكومة الحديثة ذات كلفة عالية بسبب نمو جهاز الادارة وأجهزة الأمن والشرطة. كما أن مسألة التمثيل الخارجي قد أصبحت ذات كلفة أكبر بإزدياد عدد الدول وظهور العديد من المنظمات الدولية. يضاف إلى ذلك مؤسسات الدولة المستقلة التي نشأت حديثاً والتي أصبحت من مظاهر الاستقلال كإنشاء شركة طيران ومصرف مركزي وغيرها من المؤسسات، ناهيك عن مصروفات المخابرات والاعلام والعلاقات العامة. وهنا يصح نفس ما قيل عن موضوع التنمية والخدمات من حيث علاقة هذه الاعباء المالية التي تتحملها حكومة الدولة الصغيرة المستقلة حديثاً المحدودة الموارد بقضية الاستقلال، والذي ينعكس في العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، بخاصة مع الدول الكبيرة الغنية.

ثالثاً: وفي مجال تطور العلوم التطبيقية في الصناعة، حدث تطور هام ذو علاقة وثيقة بقضية التنمية.

التنمية، كما هو معروف، تحتاج من جهة، إلى رأس المال، كما أوضحنا

سابقاً، ومن جهة أخرى تحتاج إلى سوق واسع لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها مشاريع التنمية من أجل أن تكون تلك المشاريع اقتصادية. المقصود بأن تكون اقتصادية هو ببساطة أن يكون مردودها أكبر من كلفتها بحيث يتولد فائض يمكن إعادة استثماره في مشاريع جديدة. وهكذا تستمر عملية تكوين رأس المال وزيادة الاستثمارات. إذن، فالسوق الواسعة التي تستطيع أن تمتص انتاج المشاريع الجديدة أمر أساسي لعملية التنمية، فأين هو ذلك في الدولة الصغيرة المحدودة السوق المبتدئة في سلم التنمية؟ قد يقال، مثلا، انه يمكن تصريف فائض الانتاج عن طريق التصدير إلى الخارج، ولكن محدودية ذلك واضحة بالنسبة لدولة صغيرة فقيرة الامكانيات ذات مستويات اقتصادية وفنية منخفضة عندما تحاول أن تدخل مجال التصدير ومنافسة انتاج الدول الصناعية المتقدمة. السوق الوطني لا بديل له في عملية التنمية، ولكن ذلك ليس هو كل المقصود. إضافة إلى هذا الوضع الحرج بالنسبة للدولة الصغيرة من حيث ضيق سوقها المحلي فإن التطور الحديث في العلوم التطبيقية في الصناعة قد أدى إلى تفاقم المشكلة. فالوحدة الانتاجية التي تمثل الحد الأدنى الاقتصادي لصناعة سلعة ما هي نفسها قد حدثت فيها تحسينات بسبب التقدم العلمي والاختراعات الحديثة، فأصبحت قادرة على أن تنتج كمية أكبر من السلع مقارنة بما كانت عليه في السابق. كما أن طرقا انتاجية جديدة قد ظهرت بحيث أصبحت الوحدة التي تمثل الحد الادنى الاقتصادي قادرة على انتاج اضعاف ما كانت تنتجه في السابق من السلعة نفسها. كل ذلك يعني أن الوحدة الانتاجية التي كانت اقتصادية لحجم سوق معين قد أصبحت، بعد التحسين أو بعد اختراع طريقة جديدة في الانتاج، تحتاج لسوق أكبر من أجل أن تبقى اقتصادية، وإلا فإن استخدامها سيؤدي إلى ظهور فائض في الانتاج على ما يستطيع السوق الداخلي أن يمتصه. وبعبارة أخرى: ان ثمار التقدم العلمي، من أجل أن توضع في الاستخدام ويستفاد منها، لا بد أن تكون السوق واسعة بمقدورها أن تمتص الزيادة في الانتاج الناتجة عن ذلك، وإلا فلا يمكن استخدامها.

إذن، فالدولة الصغيرة المحدودة السوق عليها، والحالة هذه، أن تختار بين أن تستفيد من التقدم العلمي والفني وتستخدم الآلات والطرق الانتاجية الجديدة ويحصل لديها فائض في الانتاج، وبين أن تبقي على استخدام الآلات والطرق القديمة... وفي كلتا الحالتين تتحمل ضرراً اقتصادياً سببه ضيق السوق الداخلي الناتج عن قلة السكان أو ضعف قوتهم الشرائية أو الاثنين معاً.

ذلك في مجال انتاج السلع الاستهلاكية.. ولكن المشكلة تزداد تعقيداً وحدّة في مجال انتاج السلع الانتاجية. المعروف أن التنمية الاقتصادية الحقيقية لا تصبح ممكنة دون أن تستطيع الدولة النامية أن تنتج السلعة الانتاجية نفسها، أي أن تنتج الآلات

التي تنتج آلات صناعة السكر أو الاقمشة أو غير ذلك. والسلسلة تتعقد أكثر والمشكلة تزداد أكثر عندما نتحدث عن الآلات التي تنتج تلك الآلات، وهكذا. . فإذا كانت السوق المحلية للدولة الصغيرة الفقيرة أضيق من أن تستوعب ما تنتجه مشاريع التنمية من سلع استهلاكية، السكر والاقمشة أو الترابة مثلا، فإنها، بالطبع، ستكون أضيق إذا ما فكرت تلك الدولة بإنتاج الآلات التي بدورها تنتج آلات صناعة السكر أو الاقمشة أو الترابة. . والتنمية الحقيقية لا تحصل دون ذلك. إن خطأ شائعاً يرتكب عندما نتحدث عن التنمية بلغة المشاريع لسد الحاجة المحلية من السلع الاستهلاكية للحلول محل الواردات، فذلك ليس إلا بداية التنمية، والبداية ليست هي كل شيء، فالسلسلة يجب أن تستمر لتدخل البلاد في مجال انتاج السلع الانتاجية نفسها إذا أرادت تحقيق تنمية حقيقية.

رابعاً: هناك تطور حديث آخر يدفع في الاتجاه نفسه، هو تطور وسائل الاتصال والحصول على المعلومات في عالمنا الحديث. فالدولة في العالم الثالث الآن أبعد ما تكون عن العزلة عن العالم الخارجي، فالسفر وظهور وسائل الثقافة الجماهيرية ووسائط الاعلام الحديث وظهور الاعلان التجاري، بوسائله وضخامته الحديثة التي نشهدها اليوم، كلها قد أدت إلى شيوع المعرفة عن السلع والخدمات الجديدة وعن انماط الحياة في الدول المتقدمة الغنية. فالجماهير في دول العالم الثالث، أخذت تشعر بالفرق الشاسع بين مستوى معيشتها وبين مطامحها التي ساعدت المعرفة عن العالم الخارجي في تكوينها. وقد أدى ذلك إلى تقوية الشعور بضرورة السرعة في تحسين مستوى المعيشة للوصول إلى مستوى المعيشة في العالم المتقدم، الامر الذي يشكل ضغطاً سياسياً على حكومات تلك الدول. والمشكلة تظهر بشكلها الحاد في الدولة الصغيرة الفقيرة، حيث يشعر الجمهور فيها بالفرق الشاسع بين واقعه وبين ما يرغب أن يكون عليه. ومن الطبيعي أن تعتبر الحكومة الموجودة هي التي يجب أن تتحمل هذه المسؤولية. وما حالة القلق وعدم الاستقرار التي نشهدها في كثير من بلدان العالم الثالث إلا بسبب التناقض الذي تعيش فيه تلك البلدان. . كل ذلك يشكل ضغطاً سياسياً على الحكومات القائمة في تلك البلدان. فالحكومة، في مثل هذه الاوضاع، تحاول مثلا، أن تعمل أقصى ما تستطيع في مجال التنمية الذاتية، ولكنها، في النهاية، عندما لا تستطيع أن تحل المشكلة، لا بد أن تتجه إلى الخارج. . فيأتي موضوع المساعدات الاجنبية. . وفي غمرة عملية التفتيش والحصول على تلك المساعدات لا بد أن تكتشف تلك العلاقة الجذرية بين السياسة والاقتصاد ويتضح لها أنه بين قضية الاستقلال وقضية التنمية ورفع مستوى المعيشة (بخاصة عندما يراد أن يحصل ذلك بشكل سريع تخفيضاً للضغط الداخلي) تناقض عملي واضح: فتعزيز احداهما لا بد أن

يكون على حساب الأخرى.

خامساً: الوضع السياسي الدولي، الحاضر نفسه، قد شهد تطوراً مهماً يجلب الانتباه، هوظهور الدول الكبرى ذات النشاط العالمي. فالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي دول كبرى يتسع نشاطها وقدراتها ليشمل جميع أرجاء العالم. والسوق الاوروبية المشتركة سائرة تدريجياً لأن تصبح كتلة عالمية كبرى من هذا النوع. وكل من الدول الكبرى قد كون حوله معسكراً متحالفاً معه، وبذلك ازدادت عملية الاستقطاب وظهرت الاحلاف العسكرية والكتل الاقتصادية. المهم، في ظاهرة الدولة الكبرى، هو أن مجال نشاطها أصبح العالم كله. فهي، من حيث قوتها الاقتصادية والعسكرية، تستطيع أن تعمل وتؤثر في أي مكان من العالم. وأدى التطور الهائل في وسائل المواصلات والحصول على المعلومات، عن طريق الاقمار الصناعية والتصوير الجوي، إلى أن أصبحت معلوماتها عن الدول الأخرى عالمية والى حد بعيد غير محدودة. ثم ظهرت، وتطورت بسرعة، وسائل التأثير في الدول الأخرى عن طريق الاعلام والمخابرات. ووكالة المخابرات المركزية الامريكية خير مثال على النشاط العالمي الذي تقوم به. فقد كشفت التحقيقات الأخيرة التي ظهرت عنها ذلك الدور الواسع المتنوع المجالات الذي تلعبه في الشؤون الدولية، والامكانيات الهائلة المسخرة في نشاطها. وعندما جرت انتخابات الرئاسة لآخر مرة في حياة الرئيس ديغول في فرنسا قالت احدى صحف فرنسا الكبرى، تعليقاً على دور المخابرات المركزية الامريكية في تلك الحملة الانتخابية، انه من الصعب الحديث عن استقلال الدول مع وجود المخابرات المركزية الامريكية في عصرنا الحديث، حتى أصبح من الممكن تسمية هذا العصر بعصر المخابرات المركزية الامريكية. إن وسائل الضغط والحصول على المعلومات والتدخل في الشؤون الداخلية والتأثير الاعلامي والنفسي والزعزعة الداخلية، كلها أمور قد تطورت وسائلها وأصبحت وسائل بيد الدول الكبرى للتأثير، بواسطتها، على الدول الصغرى. إن عملية اختراق استقلال الدولة الصغيرة، من قبل الدول الكبرى، بالوسائل غير المباشرة وبالطرق التي تستهدف جوهر الاستقلال، وليس شكله، قد ازدادت في عصرنا الحديث. إن ما ظهر مؤخراً من معلومات عن نشاط وكالة المخابرات المركزية الامريكية شيء كثير، إلا أنه من المحتمل جداً أن تكون حقيقة هذه المؤسسة، من حيث السعة والقوة واتساع النشاط، أكبر من ذلك. هذه المؤسسة تعمل على نطاق عالمي في جمع المعلومات والتأثير في الاوضاع المحلية للبلدان الأخرى بما يتلاءم مع مقتضيات السياسة الخارجية الامريكية. إن قوة هائلة، كقوة هذه المؤسسة، لا يمكن أن يصد تأثيرها جدار الدولة الصغيرة الفقيرة في امريكا اللاتينية أو في آسيا أو في افريقيا، لا بل أنها مؤثرة حتى في أوضاع الدول الاوروبية الغنية والقوية.

هذه هي صورة الوضع في عالمنا المعاصر بالنسبة لاستقلال الدولة الصغيرة.. ذلك الاستقلال الذي يتعرض لتأثير القوى والتيارات المشار اليها. المهم هو التنويه بأن عصرنا الحديث يتسم بالحرص على مظاهر الاستقلال وشكلياته. أما الجوهر والمضمون فهو، في الحقيقة، معرض لعوامل التعرية والتآكل بفعل تأثير هذه القوى.

لقد نشأ، في عالمنا المعاصر، تيار خفي، بخاصة بالنسبة للدولة الصغيرة، بين المحافظة على الاستقلال شكلا وروحاً وبين تحقيق شيء من التقدم والتنمية والرفاه للجماهير الفقيرة. إن الانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من فرص التقدم المتاحة والحصول على المساعدات الاقتصادية والفنية أمور من الصعب تحقيقها في عالمنا المعاصر بالنسبة للدولة الصغيرة، دون تحديد ارادة الدولة في تصريف شؤونها الخارجية وتحديد مواقفها من القضايا الدولية المطروحة وتحديد نوعية علاقاتها مع الدول الأخرى.

قد يقال، مثلا ان الاستقلال مسألة نسبية، وهو بتعريفه النظري لا وجود له في عالمنا المعاصر، عالم المصالح المتشابكة والعلاقات المعقدة، فلا توجد دولة مستقلة غير الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي، وحتى استقلال هاتين الدولتين، بالمقياس المطلق، محدود أيضاً. فاستقلال الولايات المتحدة الامريكية نفسها محدود بفعل تأثير وجود الاتحاد السوفياتي.. وهكذا..

أظن أن مثل هذا التحليل، وان كان ينطوي على شيء من المنطق النظري، إلا أن الاستنتاجات التي يمكن أن يوصل إليها، صعبة القبول. فالاستقلال، بمعنى حرية التصرف في العلاقات الدولية، شيء جوهري، ولا يمكن قبول تحديده بحجة الواقع الموجود. صحيح أنه لا يوجد هناك مقياس مطلق للتفريق بين الدولة الصغيرة والدولة الكبيرة ولا للتفريق بين ما يمس الاستقلال وما لا يمسه، ولكن كل ذلك لا يمكن أن يؤدي بنا إلى التسليم بسلامة الوضع الراهن في العلاقات الدولية. في عالمنا المعاصر وضع أصبحت فيه الدول الصغيرة الفقيرة لا تملك من الاستقلال إلا الشكل تقريباً. فهي مسلوبة الارادة تقريباً في تصريف شؤونها الخارجية، وأسيرة اما لمصالحها الاقتصادية الملحة أو للضغوط الموجهة عليها والتأثيرات الخفية التي تفعل فعلها في سلب أو اضعاف تلك الارادة. إن تحليل عملية التصويت، التي تجرى سنوياً أثناء انعقاد دورة الأمم المتحدة، توضح كيف تحدد الدول الصغيرة الفقيرة مواقفها ازاء القضايا المطروحة للبحث، وعلاقة ذلك بمواقف الدول الكبيرة الغنية. إن مسألة الحد من الاستقلال بالنسبة لبعض الدول الصغيرة قد وصل إلى درجة أصبحت فيه بوضع يشبه وضع الحماية غير المعلن.

لنتحول الآن إلى مناقشة الموضوع بالنسبة للبلاد العربية. ماذا يعني كل ذلك بالنسبة للوضع في الوطن العربي؟ ولنبدأ أولاً بخطر الصهيونية العالمية على استقلال البلاد العربية، أو على الاقل على جزء مهم منها.

الصهيونية حركة عدوانية ذات مصالح توسعية معروفة، وهي ترمي إلى تكوين قوة اقتصادية وعسكرية تستطيع أن تسيطر على المنطقة وأن تتوسع على حسابها، بخاصة وأنها تتجه نحو تكوين قوة نووية وقد أصبحت بالفعل كذلك. إن هذا الوضع يهدد، من دون شك، استقلال البلاد العربية ويجعل الصهيونية العالمية والدول الغربية المتحالفة معها قادرة، متى شاءت، على التدخل في شؤون البلاد العربية والضغط عليها مباشرة أو بصورة غير مباشرة. فإسرائيل سبق أن استخدمها الغرب لهذا الغرض في العدوان على مصر اثر تأميم قناة السويس، كما أن تصريحات بعض القادة الاسرائيليين حول استعدادهم لحماية مصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي ترمز إلى التفكير بهذا الدور في المنطقة العربية.

ومن الناحية الاقتصادية البلاد العربية، عموماً، بلدان صغيرة. إذ ليس في الوطن العربي الحاضر بلد واحد فيه الامكانيات لتحقيق تنمية حقيقية بالمعنى العلمي للتنمية، لا من حيث الموارد ولا من حيث السوق. قد يقال ان دولا صغيرة، كهولندا وبلجيكا وانكلترا واليابان، استطاعت تحقيق تنمية حقيقية، وهو صحيح. ولكن ذلك حدث بالاعتماد على عامل الاستعمار الذي وفر لتلك الدول موارد من خارج حدودها ووضع تحت تصرفها أسواقاً غير سوقها الداخلي.. ففي فترة معينة من الزمن كانت هذه الدول تسيطر مباشرة على بلدان أخرى هي المستعمرات. كما أن التنمية التي حصلت فيها كانت في وقت لم تكن فيه المنافسة في الاسواق العالمية من الشدة على ما هي عليه الآن. إن جميع الاقطار تتمتع باستقلال قانوني، ولكن هل الاستقلال الحقيقي متوافر؟ إن مسألة تحول السلطة المحلية في اقطار الخليج العربي إلى دولة مستقلة، بعد زوال الاستعمار الغربي، مسألة تسترعي الانتباه وأغلب الظن أن المخاطر التي ينطوي عليها هذا الاتجاه قد أصبحت محسوسة، بدليل أن سكان هذه المنطقة أنفسهم بدأوا يشعرون بذلك. وما تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة، بدلا من قيام دولة مستقلة في كل إمارة من الامارات التي تضمها، إلا دليلاً على هذا التحسس.

ولا يقتصر الامر على الحاضر، بالنسبة لبلدان هذه المنطقة، بل الامر يتعدى ذلك إلى مستقبل البلدان المنتجة للنفط، بما في ذلك العربية السعودية. فالبلاد

العربية، بمجموعها تمتلك (٢٩٩,٩) بليون برميل من احتياطي النفط، وفيها من الاراضي الصالحة للزراعة ما مجموعه (٤٧٠٥٢) ألف هكتار، في حين أن مجموع الاحتياطي النفطي الموجود في العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة يبلغ (٢٢٠,٩) بليون برميل. ولكن هذه الاقطار تملك من الاراضي الصالحة للزراعة ما مجموعه فقط (٧١٣) ألف هكتار. أي أن هذه الاقطار تملك (٧٣,٧ بالمائة) من احتياطي النفط الموجود في كل البلاد العربية، بينما تملك (١,٥ بالمائة) من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة في البلاد العربية.

والارقام هذه تدلل، بنفسها، على مدى تعرض مستقبل هذه الدول إلى الخطر، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار كون النفط مورداً ناضباً. وبالطبع فإن تصور قيام صناعة عصرية ثقيلة على أساس اقتصادي منافس في هذه الاقطار، لتكون قاعدة لاقتصاد دائمي، إنما هو تصور غير واقعي. وإذا ما أخذت كل هذه العوامل بعين الاعتبار يتضح لنا مدى تعرض مستقبل هذه الاقطار إلى الخطر، وبالتالي استقلال الدولة نفسه.

والاقطار العربية الاخرى ليست في وضع مختلف جوهرياً عن ذلك، فهي إن اختلفت ففي درجة التعرض ليس إلا.

لنأخذ الوضع في اليمن الديمقراطية، كيف يمكن تحقيق التنمية في هذا البلد الفقير جداً، حيث إقامة صناعة حديثة أمر غير ممكن لأسباب موضوعية، والزراعة الحديثة، هي الأخرى، غير ممكنة لارتفاع كلفة الانتاج فيها بالنسبة للمردود، ولم يبق غير استثمار الثروة السمكية، ذلك ما صرح لي به شخصياً وزير خارجية سابق لهذا البلد كان في قمة السلطة السياسية. إن ذلك هو المورد الوحيد تقريباً المتاح للاستثمار الاقتصادي، واليمن العربية، هي الأخرى، بلاد فقيرة متخلفة جبلية تعاني من عدم الاستقرار السياسي منذ قيام الجمهورية. فكيف تستطيع بلاد، كاليمن العربية، بأوضاعها الاقتصادية المعروفة، أن تحقق تنمية جذرية دون موارد ودون استقرار سياسي؟ والجزائر، التي تطمح في التصنيع، كيف تستطيع ذلك دون سوق واسعة يمكنها من امتصاص فائض الانتاج؟.. وفي ليبيا، كيف السبيل إلى تحقيق تنمية حقيقية بحجم سكانها الحالي؟ ويصح، الشيء نفسه على المغرب.. ولدرجة أكبر على موريتانيا. السودان، هذا البلد الغني بموارده الزراعية، يفتقر إلى رأس المال والخبرة الفنية والاستقرار السياسي. وحتى مصر، أكبر بلد عربي سكاناً، تعاني من مشكلة اقتصادية مستعصية تقريباً، هي قلة الموارد الطبيعية من جهة، وتزايد السكان من جهة أخرى. ويصح الشيء نفسه، تقريباً، على الاقطار العربية الأخرى التي لم يرد ذكرها، فكل بلد منها، بمفرده، لا يستطيع تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

الاستقلال مسألة جدية لا يمكن الاكتفاء منها بالشكل. والاستقلال في عالمنا المعاصر، من أجل أن يكون حقيقياً، لا بد أن تتوافر له عناصر أساسية: أولاً أن يكون البلد المستقل متمتعاً، بدرجة جيدة، من الامن، والامن بتعريفه البسيط، يعني عدم وجود قوة أخرى مخاصمة تطمع فيه بشكل أو بآخر، بينها وبينه تفاوت مهم في القوة. والاستقلال يتطلب أيضاً أن تكون البلاد قادرة، لدرجة معقولة، على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية معتمدة إلى درجة كبيرة على مواردها الذاتية، بما في ذلك توافر السوق المحلي الضروري لقيام الصناعة الثقيلة وانتاج السلع الانتاجية. وهو يتطلب أيضاً أن يكون البلد قادراً على انتاج حاجته (أو الجزء الاكبر منها) من المواد الغذائية، وألا يكون معرضاً لحاجة غذائية في مرحلة بدأت بها ظاهرة النقص الغذائي واحتمال ظهور أزمة غذاء. وليس أقل من ذلك ألا يكون البلد معرضاً لنقص في مصادر الطاقة. وفي هذا الصدد لا بد من التنويه بأن توافر النفط في البلاد العربية لا يعني عدم تعرض الاقطار العربية لأزمة طاقة، إذ ليست كل البلاد العربية منتجة للنفط. كما أن الاستقلال الحقيقي يتطلب درجة عالية من الاستقرار السياسي الذي يغلق المنافذ أمام التدخل الخارجي وتأثير التيارات الاجنبية. وكما هو معروف، ان عدم الاستقرار يعود، بالدرجة الرئيسية، إلى فقر وضعف الدولة الصغيرة المعرضة للهزات وللتأثيرات الخارجية.

هذه، بصورة موجزة وعامة، الشروط الأساسية لتوافر الاستقلال الحقيقي، وهو استقلال الشكل والجوهر معاً. . فأين هذه المتطلبات من واقع الحال بالنسبة للدولة في الوطن العربي، بخاصة الدولة الصغيرة؟

إن الدولة الصغيرة الفقيرة التي تنوء أحياناً بعبء مصاريف بعثاتها السياسية في الخارج وتعجز عن تمويل المشاريع الصغيرة لإنتاج سلع استهلاكية، لا يمكن، في نهاية المطاف، أن تكون مستقلة بالمعنى الحقيقي للاستقلال.

الوطن العربي، بوضعه الحاضر، مجزأ إلى كيانات صغيرة، وأي من هذه الكيانات لا يمتلك، لوحده، الامكانيات الذاتية لبناء دولة تستطيع أن تحقق درجة معقولة من الاستقلال الحقيقي ـ الاستقلال بمعنى القدرة الذاتية على تحقيق تنمية حقيقية (بالتعريف العلمي للتنمية) ـ وأن تمتلك لوحدها الامكانيات الذاتية لتحقيق الاستقرار السياسي والمناعة ضد عوامل التأثير والزعزعة والاختراق القادمة من وراء الحدود. إن وضع الدولة في الوطن العربي لا يختلف، من حيث الجوهر، عن وضع كثير من الدول المعرضة في استقلالها، في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، مع فارق

أساس واحد. فالدولة الصغيرة المعرضة فيما يسمى بالعالم الثالث قد لا يكون لوضعها مخرج إلا تكييف استقلالها بما يتلاءم مع حاجاتها للدفاع عن النفس والتنمية ورفع مستوى المعيشة للجمهور. أما في الوطن العربي، فذلك ليس هو الخيار الوحيد المتوافر، إذ يوجد الخيار الأفضل ألا وهو الوحدة.

البلدان العربية أمامها طريق واضح للقوة والتنمية الحقيقية وهو طريق الوحدة السياسية لتكوين دولة قوية في هذه المنطقة من العالم. ومن حسن الحظ، فإن الامكانيات المتاحة كبيرة من حيث الموارد المادية والبشرية والموقع الجغرافي. الوطن العربي، كدولة واحدة مندمجة الموارد وموحدة القوى المادية والبشرية، يستطيع أن يكون دولة مستقلة بالمعنى الحقيقي للاستقلال، وأن يكون ذا شأن في العالم.

ان مأزق استقلال الدولة في الوطن العربي له حل، ربما هو غير متاح لدول أخرى في العالم الثالث. الوحدة هي الاساس الحقيقي للاستقلال في الوطن العربي، للاستقلال الآن وفي المستقبل. فالدفاع ضد الاخطار الخارجية، وأهمها الصهيونية العالمية، والتنمية الحقيقية والضمان في الغذاء والطاقة كلها أمور ممكنة التحقيق في اطار الدولة العربية الواحدة التي تضم جميع الكيانات الموجودة حالياً في الوطن العربي.

إن استقلال الدولة في الوطن العربي، بوضعه المجزأ الحالي، لا يمكن أن يكون حقيقياً، بل لا بد من أن يتكيف (ولو بدرجات متفاوتة) لمواجهة ضغط الظروف، الامر الذي يعني، في النهاية، قبول تحديد الارادة في تصريف الشؤون الخارجية والداخلية أي التنازل عن جزء من السيادة، كما سبق وأوضحنا علاقة الاستقلال بالسيادة. إن ذلك لا بد أن يحصل شاءت الدولة أم أبت، فهو من طبيعة الامور. والوحدة، من الناحية الأخرى، بالنسبة للدولة في الوطن العربي، تعني التنازل عن شيء من الاستقلال، وبالتالي التنازل عن جزء من السيادة (في حالة الوحدة الاتحادية مثلا)، مع الفارق الجوهري، وهو أن فقدان جزء من السيادة، في الحالة الأولى، يكون لحساب الاجنبي، بينما هو، في الحالة الثانية، يكون لحساب دولة الوحدة، وهو في الحالة الاولى فقدان شيء مقابل لا شيء، وهو في الحالة الثانية فقدان شيء مقابل قوة المجموع العربي، وقوة المجموع العربي ترجع فائدته في النهاية بشكل قوة للأجزاء التي يتكون منها. فأيها أفضل: أن تفقد الدولة مرغمة جزءاً من سيادتها للقوى الاجنبية، وبصورة دائمية؟ أم أن تتنازل بإرادتها عن جزء من سيادتها لدولة الوحدة العربية التي في ظلها سيتحقق الاستقلال الحقيقي لكل الأمة؟.. أظن أن الجواب عن ذلك واضح.

إذن، فالطريق المضمون لتدعيم الاستقلال الحقيقي هو طريق الوحدة. وفي

هذا الصدد لا بد من التنويه بأن الوصول إلى الوحدة قد يكون بالتدريج بسبب طبيعة الظروف. كذلك عملية تدعيم الاستقلال يمكن أن تكون بالتدريج. فكل تقدم يتحقق على طريق الوحدة يؤدي، بصورة طبيعية، إلى تحقيق تقدم على طريق تدعيم الاستقلال والسيادة. وهكذا يسير الاثنان في خطين متوازيين وبعلاقة طردية. وكما يصح ذلك على درجة التوحيد، من حيث الرقعة الجغرافية، يصح أيضاً على درجة التوحيد من حيث نوعية الوحدة ابتداء من أبسطها وانتهاء بالوحدة التامة. فكلما كانت الخطوة الوحدوية أقوى وأقرب إلى الوحدة التامة، كانت درجة استقلال الدولة الجديدة أعلى وأقرب إلى الاستقلال الحقيقي.

١١ - الوحدة ومبدأ النضال : الوطن العربي وافريقيا(*)

(*) نشر هذا المقال في: المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ١٠ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩)، ص ١٠٣ - ١١٣.

- ١ -

بين افريقيا والوطن العربي أوجه شبه وأوجه اختلاف، وقد ازدادت مؤخراً العلاقات بين هاتين المنطقتين. ويهمنا بالطبع دراسة هذه العلاقة لأقصى ما هو ممكن، وبما له علاقة بمواضيع بحث مفيدة، من حيث أنها ذات علاقة بالقضايا الرئيسية المطروحة. وما يهمنا الآن هو بحث جانب من جوانب قضية الوحدة في الوطن العربي وفي افريقيا السوداء، من حيث علاقتها بقضية النضال الشعبي.

عوامل الوحدة بين أجزاء الوطن العربي كثيرة ومعروفة، وتشكل بمجموعها أساساً قوياً للتوحيد السياسي في إطار كيان دولي واحد. عوامل الوحدة في افريقيا السوداء متوافرة أيضاً ولكن لأسباب مختلفة. افريقيا لم تعرف في الماضي قيام الدولة الواحدة، ولم تعش في ظل كيان سياسي موحد، كما هو الحال بالنسبة للوطن العربي. كما لم يكن لافريقيا لغة واحدة وحضارة واحدة واضحة المعالم، ولم يوحدها دين سماوي معروف، أي أن مقومات الأمة الواحدة المعروفة لم تكن متوافرة فيها في يوم من الأيام في التاريخ الماضي. ولكنها أيضاً لم تعرف عوامل التجزئة، اذ لم تكن في افريقيا حضارات متباينة ولا لغات متطورة متباينة، أي أن عوامل تفرقة عميقة الجذور لم تكن هي الأخرى موجودة. وبعبارة أخرى، اذا لم تكن افريقيا في الماضي أمة واحدة فهي أيضاً لم تعرف قيام الأمم المختلفة. فلم تكن هناك أمة واحدة، بل كانت هناك

القبيلة. إن الفروقات الدينية واللغوية والثقافية والقبلية ليست عميقة، الأمر الذي يجعل ذوبانها لتكوين أمة واحدة أمراً ممكناً. إن افريقيا السوداء وإن لم تكن أمة واحدة في الماضي إلا أنها قابلة لأن تصبح أمة واحدة الآن. والعرب كانوا أمة واحدة في الماضي، وبامكانهم أن يصبحوا كذلك الآن.

ـ ٢ ـ

ان التغيير السياسي المهم الذي طرأ على افريقيا بدأ بدخول الاستعمار الغربي الذي قسمها، فتكونت الحدود كنتيجة للادارة الاستعمارية ولمقتضيات التنافس واقتسام النفوذ بين الدول التي دخلت هذه القارة للاستعمار. لذلك فقد رسمت الحدود على أساس هذه الاعتبارات وليس على أساس اعتبارات قومية، أي أن الوحدات السياسية التي نشأت في ظل الاستعمار لم تكن تمثل حدوداً قومية. والوطن العربي هو الآخر قد شهد التقسيم على أيدي الدول الاستعمارية، وعلى أساس المنافسة بين الدول المستعمرة وتقسيم مناطق النفوذ فيما بينها، كما هو معروف تاريخياً. وقد نشأت حركة القومية العربية والوحدة العربية، وأصبحت أقوى حركة سياسية مؤثرة في تطور الأحداث حتى يومنا هذا، وتتجلى اليوم في النضال من أجل الوحدة والنضال ضد الصهيونية.

أما في افريقيا السوداء، فلم تنشأ حركة لتوحيد افريقيا بالمعنى الذي نعرفه، وربما كان سبب ذلك هو أن افريقيا لم تعرف التوحيد والمجتمع القومي من قبل، ولكن هناك إمكانية لظهور حركة الوحدة. هناك مؤشرات لبداية تكوين اتجاه وحدوي، فقد نشأت منظمة الوحدة الافريقية في ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٣، وجاء في المادة الثانية من ميثاقها الموقع في اديس ابابا أن أهداف المنظمة هي دعم وحدة دول افريقيا وتضامنها. فقد ورد في المادة الثانية، الفقرة الأولى، أن أهداف المنظمة هي:

«أ ـ دعم وحدة افريقيا وتضامنها.

ب ـ تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب افريقيا.

ج ـ الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها.

د ـ القضاء على الاستعمار، بجميع أشكاله، في افريقيا.

هـ ـ تشجيع التعاون الدولي، آخذين بالاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان».

وفي المجال الواقعي ظهر نوع من التضامن بين الدول الافريقية في مقاومة

الأنظمة العنصرية في روديسيا وجنوب افريقيا، كما ظهر نوع من الاهتمام بالثقافة الافريقية.

إن افريقيا السوداء التي لم تعرف الشخصية القومية في الماضي هي في الحقيقة ذات مجتمع واحد، ليست فيه وحدات اجتماعية غير القبائل. فاللغات هي أقرب الى اللهجات المحلية والحدود هي، في الحقيقة، حدود ادارية خلقها الاستعمار لتلبية أغراضه في الحكم، وخلقتها عملية التنافس واقتسام النفوذ ومقتضيات السياسة العملية التي تحكم علاقات الدول المستعمرة ببعضها. لقد بقيت الحدود حدوداً على السطح وبقي المجتمع تحت تلك الحدود موحداً في حقيقته الى حد بعيد. هذا المجتمع الذي تتوافر فيه أوجه شبه كثيرة، وتربطه علاقات مشتركة جمة أصبح تربة خصبة لنمو حركة الوحدة من خلال الاصطدام بالاستعمار الغربي.

إن وجود الاستعمار بأجلى صوره وأقسى أنواعه قد حفز بشكل طبيعي ظهور الميول الاستقلالية، ومعها نشأت اتجاهات الكفاح المسلح من اجل الاستقلال. لقد تطورت الحركة الاستقلالية في المراحل السلمية مستخدمة الاعلام والمحافل الدولية الى بدايات في مراحل العنف واستخدام السلاح. والمثال على ذلك ظهور حركة «الماو ماو». في هذا المنعطف وعند هذه النقطة والأمور لا تزال في بداياتها، أدرك الاستعمار الغربي مسألة غاية في الأهمية، أدرك أن الميول الجديدة في افريقيا هي في اتجاه التاريخ وتطور العالم، وانه من الأفضل لمصالحه أن يلتقي مع تلك الاتجاهات، وهي لا تزال ضعيفة وفي بداياتها غير المتطورة، بدلاً من أن يصطدم بها ويساعد بذلك على تطورها في اتجاهات خطرة عليه في المستقبل.

كان الاستعمار الغربي - كما يبدو - مدركاً أن الوقوف بوجه الحركة الاستقلالية سيؤدي الى تحولها من المراحل السلمية الى مرحلة الكفاح المسلح. وقيام الكفاح المسلح سيخلق حالة من النهوض واليقظة الوجدانية تتوسع لتشمل افريقيا السوداء. ومن خلال ذلك النهوض ستضعف الفوارق وتقوى العوامل المشتركة، وتتغلب عوامل التوحيد على عوامل التجزئة، وبذلك تنشأ حركة الوحدة الافريقية. ان قيام حالة الصراع المسلح من شأنه أن يهز المجتمع الافريقي من الأعماق فتتهاوى المؤسسات القديمة وتضمر القبيلة لتتكون في مكانها الأمة، وتجد الشعوب الافريقية نفسها في حالة دفاع عن النفس، تدفعها بالتدريج وتحت ضغط ضرورة البقاء في اتجاه التضامن أولاً والوحدة بعد ذلك.

إن للمعركة ظروفاً خاصة ووضعاً مادياً ونفسياً خاصاً يدفع الانسان لتجاوز ظروف الحياة الدارجة الى ظروف حياة جديدة تتناسب مع ظروف المعركة. والاستعمار

كـان يدرك عن بعـد نـظر أن المجتمـع الافـريقي، اذا مـا طـال الصراع المسلح معـه سيتحول بالتدريج الى حالة جديدة لا يكون المرفوض فيها الـوجود الاستعـماري فقط، بـل يقود ذلـك الى رفض افكـاره ومؤسسـاتـه ومبـادئـه، وبعبـارة أخـرى، الى رفض الرأسماليـة الغربيـة ومجمل أفكـارها ومؤسسـاتها، وبـذلك يمهـد الطريق لنمـو الأفكار الاشـتراكيـة. أي ان الصراع المسلح اذا مـا تـأجـج بـين افـريقيـا السـوداء من جهة، والاستعمار الغربي من جهة أخرى، فإن الحصيلة في النهايـة هي نمو الأفكـار التي يسميها اعـلام الغـرب الأفكـار المتـطرفـة. والأفكـار المتـطرفـة تعني أفكـار التغيـير الجـذري، والتغيير الجذري يعني توحيد افريقيا وبناء مجتمع اشتراكي جديد، ويعني ذلك بـالنسبة للغـرب ليس خروجـاً مؤقتاً ولا نهايـة للوضـع الاستعـماري كنظام، بـل رفضاً لثقـافـة الغرب ونظرياته وشكل مجتمعه، وبالتالي حدوث انفصال عميق بينه وبين افريقيا يمتـد للأمد الطويل.

لذلك فقد فضل الاستعمار أن ينسحب والنضال الاستقلالي في بداياته والأفكـار الجديدة لم تنم بعد. وقد قام بذلك بشكل منسق، وبنـاء على تفكـير مسبق، واستطاع بهذه العملية أن يحقق امرين أساسيين ليسا لصالح الشعوب الافريقية. الأمر الأول هو أن دولة الاستقلال التي نشأت اثر انسحـابه تكـونت من الرقعـة الجغرافيـة التي كانت الـدولة الاستعـمارية تـديرهـا، فنشأت دول افـريقية في مكـان «الادارة الاستعـماريـة» وبحدودها. فحيثما قسم الاستعمار الارض ووضع الحدود قامت دول جديدة، وبذلك مزقت القارة بدلاً من أن تتوحد. الأمر الخطير الثاني هو أن الدولة المستقلة الجديدة قد تسلمتها الفئات الوسطية لا الطبقـات الشعبية. لقـد نشأت في افـريقيا السـوداء أربعون دولة أغلبها صغير الحجم من حيث السكان، وقليل الموارد، وذو دخل فردي منخفض جداً.

من بـين الأربعين دولـة في افريقيـا السوداء هنـاك ٣٤ دولـة مـوزعـة من حيث عدد سكانها كما يلي:

اقل من ١٠ ملايين	١٠ دول
اقل من ٥ ملايين	٧ دول
اقل من ٣ ملايين	٦ دول
اقل من مليون	١١ دولة

وهناك ٣٥ دولة يبلغ معدل الدخل الفردي السنوي فيها كما يلي:

اقل من ٥٠٠ دولار سنوياً	١١ دولة

اقل من ٣٠٠ دولار سنوياً	٦ دول
اقل من ٢٠٠ دولار سنوياً	١٢ دولة
اقل من ١٠٠ دولار سنوياً	٦ دول

ان الاستعمار كان يعرف ماذا يعني قيام الدولة، وماذا يتطلب الاستقلال الحقيقي من امكانات بخاصة في العصر الحاضر. إن أغلب هذه الدول ضعيف من حيث الامكانات الاقتصادية، فهي تقريباً في مراحل بدائية من التطور الاقتصادي. ان مجرد قيام الدولة الجديدة وادامتها يشكل بحد ذاته عبئاً مالياً جديداً.

ولما كانت الحركة الاستقلالية في مراحلها السديمية، كان من الطبيعي أن تتسلم الفئات الوسطية زمام الحكم في الدولة المستقلة الجديدة، وهي في الغالب الفئات المكونة من المثقفين ثقافة غربية والوطنيين الانتهازيين ورؤساء القبائل وخريجي المدارس التبشيرية واصحاب النفوذ المحلي. وكانت الحركة الوطنية في بداياتها مكونة في عمومها من هذه الفئات، اذ لم تكن الطبقات الشعبية قد دخلت الحركة بعد. فالكفاح المسلح لم يستمر ولم يتوسع، والطبقات الشعبية لم تتح لها الفرصة لتصعد في سلم الهرم السياسي. ان الفئات التي كانت في قيادات الحركة الاستقلالية، وان كانت ضد البقاء المادي للادارة الاستعمارية، الا أنها لم تكن ضد أفكار الاستعمار ومؤسساته ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل على العكس كانت في الغالب معجبة بتلك النظم والافكار، حتى انها كونت أنظمة تحاكي أنظمة الدول الاستعمارية حتى في التفاصيل أحياناً. لقد خرج الاستعمار القديم وخلف وراءه أفكاره ومصالحه ومؤسساته الاقتصادية والثقافية. والدولة الجديدة، بعد خروجها الى الواقع الدولي، وجدت نفسها في وضع اقتصادي ضعيف ووضع مالي محتاج. وتحت ضغط الواقع والحاجة وجدت الحل الملائم لمشاكلها في اعادة الارتباط بالدول الاستعمارية القديمة. وهكذا حصل الالتقاء من جديد بين الدولة المستقلة وبين الاستعمار بشكل صيغة جديدة هي صيغة «الاستعمار الاقتصادي والثقافي»، الذي قاد بصورة طبيعية الى نوع من التبعية السياسية الخفية.

طبعاً لم تكن تلك حالة مطلقة دون استثناء، كما أنها عندما وجدت لم تكن بدرجة واحدة فهناك الاستثناء وهناك التفاوت، ولكن على العموم كانت هذه هي الصفة الغالبة.

ولكن، وبمرور شيء من الوقت على الاستقلال بهذه الصورة، بدأت مساوىء الوضع الجديد بالظهور فهناك مسألة التنمية الاقتصادية الصعبة، أو حتى المستعصية، في ظل مثل هذه الظروف. وهناك صراع الدول الكبرى الذي بدأ ينفذ

الى داخل القارة بصورة غير مباشرة. وهناك نفوذ الاستعمار الجديد الذي بدأت تتضح آثاره امام جماهير الشعب. وفوق كل ذلك هناك الأنظمة العنصرية في روديسيا[1] وافريقيا الجنوبية وبقايا الاستعمار الاستيطاني في هذه المناطق. وهكذا ظهرت بداية التناقضات الجديدة. فقامت بعض الانقلابات العسكرية وتعددت حالات النزاع بين الدول الافريقية نفسها.

تلك هي على العموم الصورة في افريقيا السوداء. أما في الوطن العربي فقد حدث شيء مشابه لذلك تقريباً، وان سبقه في الوقت. فقد سارع الاستعمار الغربي الى تلبية مطاليب الحركة الاستقلالية القطرية عند ظهور أول بادرة لكفاح مسلح يعتنق فكرة الوحدة العربية بقيام الثورة العربية في سنة ١٩١٦، فقامت الدول القطرية ووصلت الفئات الوطنية الوسطية الى الحكم، وتكونت العلاقات الجديدة مع الدول الاستعمارية المنسحبة، وظهرت القضية الاقتصادية لتفعل مفعولها. بالطبع كان هناك عنصر مختلف هو اكتشاف النفط، الذي جعل أوضاع بعض البلدان العربية الجديدة قابلة للاستمرار. ثم نشأت الجامعة العربية كتلبية جزئية للشعور القومي. وظهرت بدايات التناقض الجديدة في وضع ما بعد الاستقلال، فقامت بعض الانقلابات العسكرية، وحصلت نزاعات بين البلدان العربية نفسها.

- ٣ -

المسألة الجوهرية في الوضع الافريقي والوضع العربي هي مسألة النضال ضد الاستعمار الاستيطاني. في افريقيا الجنوبية وروديسيا، استعمار الأقلية البيضاء يشكل نظاماً عنصرياً يستخدم القوة الغاشمة لأقصى الحدود ضد سكان البلاد الأصليين. وقد تصاعدت حدة الصراع الى مرحلة الكفاح المسلح والايغال في استخدام القوة الغاشمة وشتى وسائل البطش والتعسف. وبذلك بدأت افريقيا تشعر بوضع جديد وتتحسس افكاراً جديدة أهمها التحسس بوجود خطأ اساسي في الأوضاع الراهنة. لقد بدأت أفكار التضامن بالظهور من جديد، وبدأت تنمو أحاسيس الروابط المشتركة والأفكار الثورية، وبمرور الوقت وباستمرار عملية الصراع والكفاح المسلح بدأت عملية الاستقطاب: الشعوب الافريقية في معسكر والاستعمار الاستيطاني والفئات الرجعية ومؤسسات الاستعمار الجديد في معسكر مقابل. لقد تطور الصراع الى درجة ان دخل الاستعمار الاستيطاني مرحلة التسليح النووي تحسباً للطوارىء. وبذلك

---

(١) كتبت هذه المقالة قبل استقلال زمبابوي (روديسيا سابقاً).

خلقت الفرصة مجدداً لتوحيد افريقيا وبناء المجتمع التقدمي الجديد، أي لتحقيق الاستقلال الحقيقي عن الاستعمار.

وهنا وللمرة الثانية يحاول الاستعمار أن يعالج الموقف بالنظرية نفسها عندما تحاول الدول الغربية الاستعمارية أن تجد بأسرع ما يمكن، حلاً ينهي الكفاح المسلح ويقطع تياره وهو لما يزل في البداية، ليمنع أفكار الثورة والوحدة من أن تنبت من جديد. ومن هنا كان اهتمام الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة الامريكية بايجاد حل سلمي للوضع الحالي ازاء الأنظمة العنصرية. إلا أن محاولات الحل السلمي هذه، التي تمثل جهود واتجاهات الاستعمار الجديد، تصطدم بالاستعمار الاستيطاني القديم الذي أصبح قوة قائمة بذاتها ومستقلة الى حد ما عن الدول الاستعمارية، فهو ذو مصالح خاصة به ليست بالضرورة متطابقة مع مصالح تلك الدول. لقد كون الاستعمار الاستيطاني قوة مادية عاتية من نوع قوة المستعمرين الفرنسيين في الجزائر (وأقوى من ذلك) عندما اصطدمت بديغول. الاستعمار الجديد يفكر بكل افريقيا، ويفكر بالمستقبل البعيد المدى، ويهتم بالدرجة الأولى بالمصالح الاقتصادية ويرى أن المجابهة والصراع المسلح يؤديان في النهاية إلى نموأفكار الثورة والوحدة، وبذلك يخسر الكل. وبدلاً عن ذلك، من الأفضل له أن يجد حلاً وسطاً سلمياً الآن، وقبل أن يأتي ذلك الوقت. ففي حساباته، من الأفضل له إبقاء افريقيا بأنظمة مستقلة شكلاً ومعتمدة عليه فعلاً، اقتصادياً وتقنياً وثقافياً، من أن تعم أفكار الثورة والوحدة ويحصل الانفصال النهائي. أما الاستعمار الاستيطاني القديم فيرى أن مجابهة أفكار الثورة والوحدة لا تتم عن طريق مقابلتها في منتصف الطريق، بل عن طريق مقاومتها مادياً وتصفيتها بالقوة وقهرها معنوياً ومحقها من الوجود، بكل الوسائل ومهما كانت الأحوال. هذا هو موقف أنظمة روديسيا وجنوب افريقيا.

وفي الوطن العربي هناك استعمار استيطاني هو الصهيونية، والصراع العربي الصهيوني هو التربة لنمو أفكار الثورة ولظهور فرصة لتحقيق الوحدة العربية. لذلك ارتبطت حركة القومية العربية منذ البداية بالنضال ضد الصهيونية. وقد فشلت جميع الحركات الثورية التي حاولت لسبب أو لآخر أن تتجاهل هذا الصراع أو أن تقف منه موقفاً غير واضح، كما هو الحال في أغلب الأحزاب الشيوعية العربية.

ان الغرب يدرك بالطبع أن حركة القومية العربية والوحدة العربية هما في وضع متقدم على افريقيا. فالأمة العربية ليست حديثة التكوين، وهي ذات حضارة عريقة، وقد عرفت المجتمع القومي الموحد من قبل، وروابطها القومية قوية من جميع الوجوه. ان الدول الاستعمارية تدرك مغزى استمرار الصراع العربي الصهيوني، بخاصة بعد وصول الحركة الثورية العربية الحديثة ومعها الطبقات الشعبية الى الحكم في بعض الاقطار العربية. ان النضال من أجل الوحدة العربية سيخرج من قلب النضال ضد

الصيهونية، وقيام الثورة العربية وظهور أفكار المجتمع الجديد سيولد من خلال هذا الصراع القومي، وهو صراع من أجل الوجود. ان الاستعمار الغربي يرى ذلك في قرارة نفسه أيضاً، لذلك فهو مهتم بايجاد حل ما للقضية الفلسطينية، وتضطلع بذلك الولايات المتحدة الامريكية زعيمة الاستعمار الجديد. كانت الدول الاستعمارية تحاول دوماً ايجاد ذلك الحل، ولكنها لم تقدم عليه الا عندما سنحت الفرصة بتوافر الركيزة من داخل الوطن العربي، تماماً كما وجدت الركيزة من داخل روديسيا مؤخراً. ان اهتمام الدول الغربية الاستعمارية بايجاد حل للصراع العربي الصهيوني نابع أساساً من اهتمامها باستباق الثورة ومنع حدوثها أو تعطيل تطورها إلى أبعد مما تطورت، لابقاء الوطن العربي على ما هو عليه حالياً ولأطول فترة ممكنة، حفاظاً على مصالحها الاقتصادية. فالوحدة العربية ستجرف مصالح تلك الدول، وتخرجها من المنطقة نهائياً، وستزيح الأنظمة الوسطية المتفاهمة معها.

أما الصهيونية فقد كونت قوة ذاتية مستقلة الى حد ما عن قوة الاستعمار. فهي تريد الأرض والتوسع قبل كل شيء. وهي ترى أن مقاومة القومية العربية لا تكون بلقائها في منتصف الطريق، بل بالقضاء عليها بقوة السلاح التقليدي والنووي، وتصفيتها اقتصادياً وثقافياً وجسدياً. ذلك هو موقف الصهيونية التي كونت لها قوة ضاغطة على دول الاستعمار لتنفيذ آرائها، تتمثل في قوة الضغط الانتخابية في الولايات المتحدة الامريكية.

- ٤ -

النضال حالة خاصة في الحياة البشرية، لأنها حالة الصراع من أجل البقاء، بكل ما يعنيه ذلك من مجابهة للموت والفناء في كل لحظة. ومجابهة الموت حالة خاصة مؤثرة في حياة الانسان، وبالتالي مؤثرة في تغيير صفاته من وضع الى وضع آخر. فكما أن للحياة الطبيعية آثارها كذلك لحياة الصراع ومجابهة الموت آثارها على الانسان. في الحياة الاعتيادية تبرز الذات وتقوى أحاسيس الأنا، بكل ما ينطوي عليه ذلك من حالات نفسية وفوارق وما يتبعه من سلوك ومواقف. فهناك المصالح الذاتية والمنازعات والفوارق المختلفة وهناك الغرائز والعوامل النفسية. أما النضال وبخاصة النضال المسلح، حيث يصبح البقاء نفسه مهدداً، فهو يزيل الأدران التي تعلق بالنفس، فتنجلي النفس وتتحرر الميول المثالية وتنطلق امكانات الأخلاق والمبادىء. المعروف هو أن الانسان يزداد قرباً من الجدية كلما اقترب من الموت، والاقتراب من الموت وممارسة حياة الصراع الذي يتناول البقاء من شأنها احداث تغيير في الطبيعة البشرية باتجاه المثل العليا والمبادىء. فالطبيعة البشرية لا تتغير نحو الأصلب والأقوى والأثبت

والأنقى بقدر ما تتغير في خضم الكفاح المسلح والاقبال على الموت.

في غمرة الكفاح المسلح المستمر تبدأ حالة في التكوين تتغلب فيها المبادىء على المصالح وتصفو النفوس وتذوب الفوارق وتضعف الأنانية ويضمر الشعور بالذات وتتغلب روح الجد والتضحية والاخوة والنقاء الخلقي، وبذلك يتاح للانسان أن يرى الأشياء على حقيقتها، خالية من الشوائب وبعيدة عن عوامل التشويش. في مثل هذه الحالة الجديدة يستطيع الانسان أن يرى عظمة الوحدة وأهميتها، ومن النتائج الطبيعية للوضع الجديد الذي يخلقه النضال حدوث تغيير نوعي في الوضع السياسي. فالطبقات الشعبية تبدأ بدخول ميدان العمل السياسي، فتتقدم الى مقدمة الكفاح وتتكون المصفاة الطبيعية، وتبدأ عملية الانتقاء الدقيقة حيث تسقط القيادات الضعيفة وتتكون قيادات جديدة تحل مكانها. النوعية الجيدة من الأفراد تأخذ بالحلول محل النوعية الرديئة. وبمرور الوقت وباستمرار النضال ومعه عملية الانتقاء، تتابع موجات الطبقات الشعبية ويبدأ المجتمع الجديد بالتكون، أي مجتمع الثورة المختار المنسجم، صاحب الأفكار الجديدة والسلوك الجديد، فيمسك بالقيادة ويصبح هو الموجه. وبذلك تنهار هياكل المجتمع القديم وأنظمته ومؤسساته وتتلاشى أفكاره وتضمحل قيمه، ويحدث التحول في المجتمع وتتكون القيادة الجديدة. ومن خلال النضال يخلق الفرد الثوري الجديد الذي يعادل المئات بل الآلاف من أفراد المجتمع القديم حيوية وقوة ومقدرة على العمل واستعداداً للتضحية. وبذلك تتوحد الأمة تلقائياً على مستوى القاعدة الشعبية وتذوب التجزئة والاختلافات الشكلية من فوق. وكلما تقدمت الثورة الى الامام احترقت أطر المجتمع القديم وتهدمت الأنظمة القائمة وزال عالم التجزئة وذابت الفوارق وبرزت عوامل التوحيد.

إن بدايات بسيطة من هذا الوضع الفكري والنفسي شعرنا بها في بداية حرب تشرين الأول/اكتوبر ضد العدو الصهيوني، ومنها يمكننا أن نتصور كيف كان يمكن أن تتطور لو أن حالة الكفاح المسلح ضد العدو استمرت لسنوات. تلك هي بالضبط الحالة التي تكوّن بظلها الانسان المسلم عند ظهور الاسلام، عندما استطاع مجتمع الأقلية أن يقوض العالم القديم، ويبني عالماً جديداً مكانه ويوحد العرب وينشر الاسلام في بقاع العالم وينشىء الحضارة التي نعرفها.

- ٥ -

ان افريقيا السوداء قد فتتها الاستعمار الغربي، وقام بالتعاون مع الفئات

الوسطية التي تسلمت الحكم في الدول المستقلة بعملية خطيرة تستهدف منع النضال من أن يستمر ويتطور، فتتوحد القارة وتنشأ منها حركة وحدوية تنفصل على يدها القارة نهائياً عن الغرب لا سياسياً فقط بل وفكرياً أيضاً. إن هذه العملية الخطيرة التي نفذها الاستعمار الغربي عن وعي، وتعاونت معه الفئات الوسطية الافريقية في الغالب دون وعي، يحاول الفكر الغربي وساسة الغرب أن يعطيها طابع التحرر والموقف الانساني، وهي في الحقيقة أبعد ما تكون عن ذلك. فهي، في حقيقتها صادرة عن ذات الموقف الاستعماري ولخدمة المصالح الانانية ذاتها، وكل ما هنالك هو أنها أسلوب لمواجهة الظروف المستجدة، أي أن الاستعمار بقي كما هو لم يتغير، وان يكن الآن في موقف يختلف شيئاً ما عن موقف الأنظمة العنصرية في روديسيا وافريقيا الجنوبية، فان ذلك يعود الى أن الاستعمار الغربي تهمه المصالح الاقتصادية، في حين أن الأنظمة العنصرية تهمها الأرض والاستيطان. وعلاقته بهذه الأنظمة هي علاقته بالصهيونية نفسها.

ان الاستعمار الغربي صاحب تجربة ومسلح بالتحليل العلمي، وذو نظرة عميقة لطبيعة القوانين التي تحكم التطور الاجتماعي. ان علاقة الوحدة بالنضال تشكل احد القوانين المهمة التي اكتشفها الاستعمار قبل أن يكتشفها حتى بعض الشعوب الافريقية وبعض الحركات الوطنية العربية. لذلك نجد ان الاستعمار الغربي قد وضع خططاً على ذلك الأساس، نفذها في افريقيا وفي الوطن العربي. ان الوحدة التي تتم عن طريق النضال هي «الثورة الحقيقية» لأنها تتحقق نتيجة تغيير عميق في أوضاع الناس، حيث يتكون ذلك الانسان الجديد القادر على تغيير المجتمع. في افريقيا بؤرة صراع صالحة لتأجيج هذا النضال هي الأنظمة العنصرية، وفي الوطن العربي بؤرة مماثلة هي الكيان الصهيوني. ان ادراك الاستعمار الغربي لهذا القانون يجب أن يقابله ادراك مماثل من قبل الحركات الثورية. فالشعوب الافريقية مطلوب منها أن تعي اسباب محاولات الحلول السلمية التي تبذلها الدول الغربية لمشكلة الأنظمة العنصرية. والأمة العربية، مطلوب منها أن تعي أسباب الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الامريكية لايجاد حل للصراع العربي الصهيوني. ومن ذلك يتضح أن الأنظمة العنصرية والكيان الصهيوني يوفران، من حيث لا يقصدان، فرصة للثورة الحقيقية. وعلى العرب والأفارقة أن يروا الجوانب الايجابية في ذلك، كما يعني ذلك في الوقت نفسه ان الذين يتعاونون مع الاستعمار الغربي لايجاد حلول تجهض الثورة وتضيع فرصة النضال المسلح لا يتآمرون على فلسطين وروديسيا وشعب جنوب افريقيا فحسب، بل انهم يلحقون بشعوبهم اضرار افدح تتعلق باجهاض الثورة الكبرى، ثورة الوحدة.

- ٦ -

سؤال مهم يمكن أن يستنبط من هذا الحديث هو: هل تستطيع افريقيا السوداء أن تتقدم دون الوحدة؟ والدافع الى هذا السؤال هو قول من قد يقول: ان الأوضاع الافريقية التي تشكلت بعد انسحاب الاستعمار هي أوضاع موجودة الآن، وهي أمر واقع لا سبيل الى نكرانه. فهل تستطيع افريقيا ان تحقق التقدم الذي تريده مع وجود هذا الأمر الواقع؟ هناك مسألتان لا بد من التعرض لهما بصدد الاجابة عن هذا السؤال.

المسألة الأولى مادية بحتة، تتعلق بالحقائق الاقتصادية. فالقارة الافريقية قد تفتتت الى وحدات سياسية اغلبها صغير الحجم سكاناً ومساحة وموارداً، وذات أوضاع اقتصادية وثقافية وعلمية متخلفة جداً. ان هذه الوحدات الاقتصادية لا تستطيع قطعاً ان تحقق تنمية اقتصادية جذرية، لأسباب كثيرة لا محل لمناقشتها في هذا المجال، وهي معروفة في مناقشات وبحوث التنمية الاقتصادية ويعرفها الاقتصاديون. وان كنا نريد ذكر شيء من العوائق فنذكر عائقين مهمين: الأول تقني هو أن السوق المحلية لهذه البلدان صغيرة جداً لقلة عدد السكان ولانخفاض الدخل الفردي. وصغر السوق المحلية معناه عدم امكانية قيام صناعات حديثة معتمدة على تلك السوق، بخاصة وان التقدم التقني السريع قد وسع من حجم الوحدة الاقتصادية الدنيا لكثير من الصناعات، فالوحدة الاقتصادية الدنيا التي تحتاج لسوق معينة في توسع مستمر بسبب التقدم التقني، الأمر الذي يجعلها تفيض عن حاجة تلك السوق. واسواق التصدير أمام هذه البلدان محدودة جداً بالطبع، بسبب المنافسة الشديدة والحواجز الجمركية. هذا في مجال الصناعات الاستهلاكية، أما في مجال صناعة السلع الانتاجية فالأمر أصعب من ذلك بكثير.

العائق الثاني هو أن الخلل المستمر في شروط التبادل التجاري بين صادرات هذه البلدان التي هي في الغالب مواد خام، ووارداتها التي هي في الغالب سلع مصنعة، يؤدي باستمرار الى استنزاف أية زيادة في الناتج القومي تأتي بها خطط التنمية. كل ذلك، ناهيك عن عوائق التمويل وقلة الخبرة الفنية.. الى آخر العوائق المعروفة.

الخلاصة هي أن هذه البلدان الصغيرة الفقيرة ان كانت تستطيع ان تحقق تحسناً نسبياً في الأوضاع الراهنة، فهي لا تستطيع حتماً تحقيق تنمية حقيقية تنقلها إلى وضع المجتمع الصناعي الحديث. تلك هي المسألة المادية.

المسألة الأخرى تتعلق بالانسان. إن التقدم الاجتماعي وهو عملية معقدة

وصعبة لا تحدث لمجرد تغيير الأوضاع القانونية، أي باصدار القوانين وتقليد المؤسسات الموجودة في المجتمع المتقدم. كان هناك شيء من هذا الوهم في بلدان العالم الثالث، إلا أن التجربة قد دللت بأدلة كافية على خطأ ذلك. ومهما كان التحليل ومهما كانت النظرة، يبقى في النهاية موضوع التقدم متعلقاً جوهرياً بنوعية الانسان. كيف يمكن تحقيق التقدم اذا لم يحصل تغيير نوعي في الفرد المواطن؟ الأنظمة السياسية القائمة في افريقيا الآن تؤمن بالواقع الموجود وتسعى للمحافظة عليه من جميع الوجوه، وهي تنظر الى مسألة التقدم نظرة مادية ونظرة محافظة بعيدة عن مسألة تغيير الانسان. لذلك فهي قد توصلت الى علاقات تفاهم، بعضها واضح وبعضها ضمني، مع الدول الاستعمارية أملاً بتحقيق شيء من التقدم المادي وضمن المؤسسات والأوضاع الموجودة. هذه هي آلية الأوضاع القائمة الآن من حيث علاقتها بقضية التقدم، وهي آلية لا تؤدي قطعاً الى تحقيق تقدم جذري، لأنها في الأساس غير متجهة نحو احداث تغيير جذري في الانسان. ان التغيير الجذري في الانسان لا يحدثه التعليم ولا الصحة ولا زيادة الدخل المادي، اذا كان المقصود بالتغيير الجذري ذلك الذي يتعلق بالأخلاق والسلوك والشخصية الانسانية من جميع النواحي، أي ذلك التغيير الذي يشبه التغيير الذي احدثه الاسلام في الانسان العربي، والذي يحدثه النضال المسلح الطويل من أجل الوطن والكرامة والاستقلال والحرية. ان أوضاع افريقيا الحالية وكما هي، لا تؤدي بشكل تلقائي لتقدم جذري. صحيح أن تقدماً ما قد يحصل في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن الصحيح أيضاً أن هذه الأوضاع الضعيفة غير المستقرة الممزقة المعرضة للفساد ولتأثير الاستعمار الجديد وتخريبه الثقافي، لها افرازات سلبية على الانسان المواطن.

ان تحرير افريقيا يكمن في توحيدها من خلال النضال ضد الأوضاع التي اعقبت الاستقلال. والمحرك المباشر لهذا النضال موجود وهو الأنظمة العنصرية. فان كان الاستعمار الجديد غير واضح للجماهير في بعض الأحيان فان الاستعمار القديم واضح كالشمس يستفز الانسان الافريقي في كل يوم.

وفي الوطن العربي يصح التحليل نفسه وتصح الاستنتاجات نفسها. فالتنمية غير ممكنة في ظل التجزئة حتى بوجود النفط عند بعض الأقطار العربية، لأن التنمية الحقيقية غير ممكنة دون تكوين كتلة سياسية واقتصادية كبرى، قوامها الوطن العربي، تندمج فيها الموارد وتتكامل الامكانيات ويخلق السوق الواسع الكافي لقيام الصناعة الحديثة. والتقدم النوعي غير ممكن في ظل التركيب السياسي القائم. فهو شيء مختلف عن مسألة التعليم والصحة والدخل الفردي. ان النضال ضد أوضاع ما بعد الاستقلال قد بدأ وقطع

أشواطاً مهمة. ومحرك هذا النضال موجود ما وجد الكيان الصهيوني. ان حركة القومية العربية تملك فرصة سانحة لتوحيد الأمة العربية وبناء المجتمع الجديد، فالخطر موجود ومليء بالحقد وذو أساليب عاتية فيها الكفاية من الاستفزاز والتحدي.

في ضوء هذا النوع من العلاقة بين الوحدة والنضال تتضح لنا خطورة دعوة الدول الاستعمارية «للسلام» في افريقيا وفي الوطن العربي، فهي تعني بالسلام التلاؤم مع الأمر الواقع من خلال الحلول التي تستطيع الغاء الحاجة للنضال. فهي تريد أن توقف الاتجاه نحو النضال المسلح عند الجماهير، لأنها تعرف أن النضال الذي يبدأ ضد الكيان الصهيوني والأنظمة العنصرية ينتهي باخراج الاستعمار الجديد كلياً من افريقيا والوطن العربي. وهي تعلم أن الأنظمة الوسطية التي جاءت بعد الاستقلال لن تستطيع البقاء أمام صعود الطبقات الشعبية في سلم الحياة السياسية.

وللاسباب نفسها تتضح فداحة ما يقوم به المتعاونون لانجاح «خطط السلام» الاستعمارية من داخل افريقيا والوطن العربي. ان الدعوة للسلام هي في الحقيقة دعوة لقيم منخفضة، قيم وقف التقدم واجهاض الثورة وحجب المستقبل وتكريس الوضع المتخلف للفرد. ان ما يقوم به هؤلاء لا يتعلق بمستقبل فلسطين وناميبيا وزمبابوي بل بقضية الوحدة والثورة.

- ٧ -

وأخيراً ماذا يمكن أن نستنتج من كل ذلك؟ في المجال السياسي العملي يتضح لنا أن الوطن العربي قابل للتوحيد من حيث الجوهر ومجزأ من حيث الشكل والأوضاع الخارجية. إن هدف الاستعمار هو أن تستمر الأوضاع الخارجية ـ أوضاع التجزئة ـ لأطول فترة ممكنة، أملاً في أن تمتد جذورها لتستطيع في النهاية أن تكون هي الجوهر وأن تصبح هي الحقيقة النهائية. ومن أجل أن يتحقق ذلك لا بد من «السلام». والسلام هو غياب النضال المسلح، وذلك بايجاد الحلول السلمية للمشاكل الموجودة أو التي يمكن أن توجد، بغض النظر عن المبادىء والعدالة. تلك هي خلاصة موقف الاستعمار الجديد في الوطن العربي وفي افريقيا. وهو يطبق هذا الموقف بشكل خطط تفصيلية في الحالتين اللتين بينهما كثير من التشابه. الاستعمار مدرك لهذه الأفكار، وبقي علينا أن ندركها نحن.

وفي المجال النظري يمكننا أن نستنتج أن قضية الثورة وتحقيق الوحدة لمجتمع مجزأ تدخل في مجال قضية البحث الاجتماعي عموماً. ومن أجل تكوين معرفة مفيدة له، لا بد من محاولة اكتشاف القوانين التي تحكمه. فكما أن المعرفة عن الطبيعة تتراكم

عن طريق البحث العلمي المتجه نحو اكتشاف القوانين العلمية التي تسير بموجبها الأشياء في عالم الطبيعة كالكيمياء والفيزياء، كذلك الحال في البحث الاجتماعي، علينا أن نكتشف العلاقات السببية التي تحكم عملية التطور الاجتماعي، التي هي في حقيقتها النهائية علاقة الانسان بالانسان. صحيح أن عملية اكتشاف القوانين في المجال الاجتماعي أصعب منها في مجال الطبيعة، وصحيح أن القوانين نفسها في علاقات الناس بعضهم بالبعض الآخر ليست من النوع القاطع الكثير الوضوح، الا أن ذلك لا يمنع بذل الجهد من أجل معرفة ما وراء الظواهر الاجتماعية. ان محور قضية التطور الاجتماعي هو معرفة كيفية تغيير الانسان. هناك معرفة نظرية، وهناك شواهد واقعية تشير الى أن النضال هو محرك التغير الجذري في الانسان.

الاستنتاج الثالث الذي يمكن أن يتسلسل من التحليل هو أن المؤسسات السياسية والقانونية الموجودة حالياً في افريقيا والوطن العربي لا يمكن من خلالها تحقيق الوحدة. ان هيكل التركيب السياسي القائم قد تكون بعد الاستقلال وبالشكل الذي ذكرناه، أي انه لم يقم نتيجة لنضال شعبي ضد الاستعمار القديم، بل جاء في الغالب نتيجة حلول الفئات الوسطية مكان الادارة الاستعمارية، وكجزء من خطة الاستعمار التي نفذها تلافياً لقيام الثورة الحقيقية. ان هذه الهياكل غير قادرة على تحقيق الوحدة، ويتجلى ذلك بوضوح في افريقيا السوداء وفي الوطن العربي. وتثير هذه النقطة كل موضوع العلاقة بين المؤسسات والأفراد الذين يعيشون في ظل تلك المؤسسات. المؤسسات مهما كانت اهدافها لا تستطيع أن تحقق شيئاً اذا كانت نوعية الفرد غير منسجمة مع تلك الأهداف. المؤسسات تتغير وتصبح فعالة عندما يتغير الانسان، الذي هو في نهاية الأمر أساس المجتمع. لهذا السبب لن تستطيع الجامعة العربية أن تحقق الوحدة العربية ولن تستطيع منظمة الوحدة الافريقية ان تحقق الوحدة الافريقية. ان مثل هذه المؤسسات لا تخلو من فائدة ولكنها لا تستطيع أن تحقق أموراً جوهرية كالوحدة. لذلك علينا نحن العرب (وعلى الأفارقة) ان ننظر لها نظرة واقعية تدرك حدود الدور الذي يمكن أن تلعبه، وتدرك الحد الذي لا تستطيع ان تتجاوزه.

ان قضية الوحدة هي قضية الثورة الكبرى في الوطن العربي وفي القارة الافريقية، الثورة التي تتضمن تغيير كل البناء السياسي القائم، وتغيير البناء السياسي القائم لا يتم الا من خلال تغيير الانسان. وهذه هي على وجه التحديد علاقة الوحدة بالشعب ومنها تنبع تقدميتها. الوحدة العربية لا تتعلق بالأنظمة والهياكل السياسية الموجودة، لذلك فهي لا يمكن أن تكون محافظة بل تتعلق بالجماهير التي تتغير من خلال النضال، ولذلك فهي تقدمية بأعلى درجات التقدمية، إذ لا تقدمية تفوق الالتصاق بالشعب.

١٢ - الوحدة والثقافة والتعليم: ملاحظات أوّليّة (*)

(*) نشر هـذا المقال في: المستقبـل العربي، السنـة ٢، العدد ٨ (تمـوز/يوليـو ١٩٧٩)، ص ٤٦ - ٥٢، وكان قد ألقي في الندوة الفكرية لدور التعليم في الوحدة العربية، التي نظمها مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، بالتعاون مع الجهاز العربي لمكافحة الأمية وتعليم الكبار التابـع للمنظمـة العربيـة للتربية والثقـافة والعلوم ومـع نقابة المعلمـين في العراق، بغـداد، ٢٨ - ٣٠ نيسان/ابـريل ١٩٧٩، شـارك فيها، سعـدون حمادي، . . . **دور التعليم في الوحدة العربية: بحـوث ومناقشـات ووقائـع الندوة الفكـرية التي نـظمها مـركز دراسـات الوحـدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٣).

- ١ -

إن جذور حركة الوحدة العربية تغوص في أعماق النهضة العربية الحديثة التي بدأت بشكل دعوة لتجديد المجتمع العربي وإجراء إصلاح جذري في أوضاعه من جميع الوجوه. وكان ظهور هذه الميول نتيجة لبعث التراث العربي وبخاصة الآداب العربية بما في ذلك اللغة العربية. فنمو الوعي القومي كان ملازماً لانتشار الثقافة العربية واتساع رقعة المطلعين عليها وازدياد عدد المثقفين العرب. فالآداب والثقافة العربية ـ بخاصة الشعر العربي ـ كانت تحمل الى جيل المثقفين العرب روح الماضي بكل أمجاده وعظمته وتنقل لهم المثل العليا التي سادت المجتمع العربي أيام تحقق تلك الأمجاد والعظمة.

إن مفعول الأدب والثقافة هو مقارنة الماضي بالحاضر بكل ما يصاحب ذلك من مقارنة توقظ الضمير، وهو نقل الأفكار التي أدت إلى التجديد في الماضي وهي أفكار المثل العليا والإصلاح الإجتماعي الجذري. تلك هي العلاقة المباشرة بين ظهور الوعي القومي وبعث التراث العربي. صحيح أن العلاقة بين هذه المسألة وفي عموم مسائل البحث الاجتماعي هي علاقة متقابلة يكون كل طرف فيها سبباً ونتيجة في الوقت نفسه، **إلا أن حقائق التاريخ والتحليل المنطقي تتفق تماماً على أن ظهور الوعي**

القومي كان في الأساس نتيجة لتجديد الثقافة العربية وآدابها. ومن علاقة من هذا النوع بين القومية والثقافة تتضح مكانة التعليم.

لعل من أكثر المواضيع تعقيداً في البحث هو تحديد العلاقات السببية أي معرفة الأسباب والنتائج، والمعرفة في هذا المجال ـ كما هو واضح ـ مقصودة لأهداف عملية، لأن تشخيص الأسباب والنتائج هو الخطوة الأولى والمهمة في عملية رسم البرامج العملية للتغيير المطلوب في الأوضاع السائدة. إن ظواهر الأمور في الغالب توحي بأن الأسباب والنتائج متقابلة العلاقة ولكن تلك هي وظيفة البحث العلمي ـ الغوص الى ما وراء الظواهر لمعرفة الحقيقة. وفي هذا المجال حققت العلوم الطبيعية أشواطاً أكبر في عملية اكتشاف القوانين التي تحكم الأشياء مما حققته العلوم الاجتماعية، الأمر الذي جعل الأولى أقرب الى العلم من الثانية.

نقول ذلك لنستخلص: إذا كان صحيحاً أن علاقة سببية موجودة بين تجديد الثقافة العربية وبعث التراث القومي العربي وبين نمو الوعي بالقومية العربية، اذن فالنتيجة العملية لذلك هي أن نهتم بالتعليم كوسيلة لتقوية نمو الوعي القومي وتسريع عملية النهضة، وبذلك يكون هذا الاختيار للوسائل علمياً وليس كيفياً.

ـ ٢ ـ

خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة كانت المكتبة العربية مليئة بالأدبيات المنمية للوعي القومي، منها بشكل غير مباشر ككتب ومجلات الأدب والشعر والسيرة والتاريخ، ومنها بشكل مباشر كالكتب التي تبحث في مقومات وأهداف القومية العربية والوحدة العربية. ومن دون شك كان لتلك الأدبيات أثر واضح في تكوين الجيل، ومن قلب ذلك الجيل خرج الاتجاه السياسي الداعي للوحدة العربية. وقد أدى التعليم دوراً مهماً في تكوين ذلك الاتجاه وكلنا يتذكر الوعي القومي الذي كان يطبع مدارس العراق ومدارس البلاد العربية عموماً ولو بدرجات متفاوتة، فقد كانت مادة التعليم في المدارس بكل ما تنطوي عليه من توجيه تغرس فكرة الوحدة العربية كما كان المحيط الثقافي العام خارج المدارس منسجماً مع ذلك الاتجاه. صحيح كانت هناك اتجاهات فكرية مضادة أهمها الاتجاه الأممي المختلط بالميول الشعوبية إلا أن تلك الاتجاهات السلبية لم تكن تخلو من آثار إيجابية غير مقصودة فهي بتشكيلها قوة للتحدي قد ساعدت على زيادة اليقظة وتقوية التمسك بالقومية العربية. تلك كانت

بداية نمو الوعي القومي وظهور الدعوة للوحدة العربية وكان ذلك الوعي وتلك الدعوة بطبيعة الحال مجرد شعور عام، أي مجرد فكرة عامة تسندها العاطفة القومية ويقظة الوجدان العربي وخلاصتها الحرص على الكيان العربي والرغبة في توحيده وتقويته.

وعندما عبر ذلك الشعور عن نفسه سياسياً بشكل منظمات وأحزاب استطاع أن يؤدي دوراً أكبر ولكن الى حين، إذ سرعان ما ظهرت الحاجة لوضوح الفكرة. فالتنظيم السياسي عمل يقصد منه تحقيق المبادىء، وتحقيق المبادىء يعني تحمل مسؤولية بناء المجتمع الجديد عن طريق الحصول على السلطة السياسية. وهكذا ظهرت الحاجة لنظرية القومية العربية. وبتحقيق تقدم مهم في هذا المجال انتقل الفكر السياسي العربي الى مرحلة أخرى جديدة. وهنا أيضاً لعبت الثقافة، ولعبت مؤسسات التعليم من مدارس وكليات دوراً مهماً في ذلك.

- ٣ -

ولكن الاتجاه الوحدوي وإن كان في خط صاعد إلا أن ذلك الخط لم يكن مستقيماً، فقد شهد الوعي من أجل الوحدة العربية بعض الهبوط خلال السنوات القليلة الماضية، وكان ذلك بسبب عوامل داخلية وعوامل خارجية. وأهم العوامل الداخلية هو فشل الوحدة بين سورية ومصر ونكسة الخامس من حزيران/يونيو. أما العوامل الخارجية فكانت نتيجة للاحتكاك بثقافات الدول الكبرى. إن ثقافة الغرب بطبيعة الأمور تقاوم الوحدة العربية وتحاول إبقاء الواقع على ما هو عليه بشتى الطرق، وجهود الغرب الثقافية في هذا المجال معروفة تؤكد دوماً على إبقاء واقع التجزئة والتخلف والتبعية للغرب لأطول ما يمكن من الزمن. أما ثقافة الشرق وأعني بها المعسكر الاشتراكي فهي الأخرى لا تصب في تيار الوحدة العربية من حيث تأكيدها الأممي من جهة واعتبار القضية الاجتماعية ـ لا القضية القومية ـ هي القضية الأولى من جهة ثانية. ويتضافر العوامل الداخلية وما أفرزته من أدبيات مع العوامل الخارجية وما أفرزته هي الأخرى من أدبيات ـ بخاصة الأدبيات الماركسية ـ تكون اتجاه لا يؤكد على أهمية الوحدة العربية بل يجلب الانتباه لما هو معاكس لتيارها. إن الجيل الجديد الذي ينال التعليم الآن في المدارس لا يجد في المكتبات الثقافة القومية وأدبيات الوحدة العربية كما كان الحال في الماضي، كما أن التعليم في المدارس على العموم قد أنشد بسبب عوامل متعددة للعناية بواقع التجزئة بدلاً من تفنيده لصالح الوحدة العربية.

إن ملاحظة نبديها عن الميول اللاوحدوية ليست خارج الصدد. هناك ميول قطرية ترشح من وجود الدولة القطرية بحد ذاته، فالدولة تنظيم اجتماعي يحتاج من

أجل أن يستمر ويدافع عن بقائه الى عصبيـة، أي تعلق الشعب به بخـاصة في عـالمنا المضطرب الحالي حيث أصبحت قضية المحافـظة على الإستقـلال من المهمات الشـاقة. الدولة القطرية تحتاج الى العصبية وإن لم تكن العصبية موجودة عند قيامها فهي تعمـل تلقائياً وبمجرد مرور الوقت على خلقها. ان الزمن وحـده يخلق العصبية للدولـة وكيفما تكون الدولة تكون عصبيتها فان كانت قومية كانت عصبيتها قوميـة وإن كانت قـطرية كانت عصبيتها قطرية.

ولكن هنـاك نوع آخـر من الميول القـطرية هـو النوع النـاتج عن تصميم مسبق وأفكار لاقوميـة تعتنقها الدولة وتسعى لغرسها ونشرهـا بين جمـاهير الشعب. إن هـذه الأفكار المسبقة تستعمل الدولة مختلف مؤسساتها وإمكانياتها ـ ومنها التعليم ـ من أجل نشرها وتعميمها.

في الحالة الأولى الميول اللاوحدوية توجه الجيل في خط غير الخط القـومي ولكنها لا تدفعه في خط معادٍ للخط القومي، أما في الحالة الثانيـة فالقضيـة ليست قضية خط مختلف بل قضية خط معادٍ. وبالتالي يترتب على ذلك أن معالجة النوع الأول من الميول اللاوحدوية عن طريق التربية والتعليم مهمة أيسر من معالجة النوع الثاني. تلك كانت علاقة التعليم والثقافة فيها بالوحدة إيجابية وهذه هي علاقتها الآن سلبية.

ـ ٤ ـ

عن طـريق التعليم نستطيـع غرس الإيمـان بفكرة الـوحدة، والفكـرة هي نقطة البداية في العمل. ويحتاج هذا القول الى شيء من التوضيح، إذ ممـا قد يتبـادر للذهن أن غرس الأفكار عن طريق التعليم طريقة تنطوي على الفرض وعـدم فسـح المجـال لحرية الاختيار، وتدخل فـي هذا المجال أمـور عديـدة معقدة كتعـريف الحريـة وتطبيق التعريف في الواقع وعلاقة ذلك بالتقدم الاجتـماعي وكل مسـألة العـلاقة بـين البحث النظري المجرد وبين البحث العلمي المفيد. وبالرغم من كل هذه التعقيدات بامكـاننا أن نشير الى مسألة جوهرية هي أن التعليم المتجه لغرس المثل العليا في ثقافة الجيـل لا ينتقص من حـرية الإختيـار بل عـلى العكس فهو عن طـريق تقـويـة المجتمـع وتحقيق نهضته وبناء الجيل يؤدي إلى تعزيز الحرية. إن المجتمع الذي يحقق النهضة والتقدم هو المجتمع الذي يمتلك حرية الإختيار والعكس صحيح. إن غرس المثل العليـا في الجيل ان هو إلا إيقاظ للجـانب المثالي الـروحي في الانسان، والـوحدة العـربية كمثـل أعلى بالنسبة لأمـة مجزأة كـأمتنا تعتمـد نهضتها ومستقبلهـا لا بل وجـودها عـلى تحقيق تلك الوحدة. **إن غرس الايمان بـالوحـدة هو كغـرس الايمان بـالحريـة وبالاستقـلال وهو**

كغرس الايمان بقيم العدالة واستقامة السلوك وبقية القيم الروحية. من ذلك يتضح ان غرس الإيمان بهذه القيم ان هو إلا عملية إيقاظ للضمير وتغليب للجانب المثالي في الطبيعة البشرية على الجانب الحيواني. لذلك فغرس الإيمان بالوحدة ليس فرضاً على الانسان بل هو في الحقيقة تحرير له، وبين ذلك وبين التعصب فرق شاسع. إن تحقيق الوحدة العربية ليس من قبيل الأهداف السياسية اليومية بل هي مثل أعلى وهي في حياتنا الحاضرة أعلى تلك المثل.

إن هجوم الثقافات الأجنبية والمعادية في أغلب الأحيان قد أدى ـ من جملة ما أدى إليه ـ إلى شيوع مفاهيم خاطئة عن قضايا دور التعليم والثقافة وحرية الفكر، إذ يتصور خطأ ـ ويقول البعض الآخر عن غرض ـ اننا يجب أن نترك الجيل الجديد ينشأ دون توجيه ليختار هو بنفسه بعد أن ينمو ما يشاء لنفسه من أفكار واتجاهات. إن مثل هذا الفهم الخاطىء (أو المغرض) لحرية الفكر يقود الى أن الجيل يجب أن ينشأ دون مثل عليا، فهل تعني حرية الفكر ذلك الفهم الآلي المجرد الذي يقضي بأن يؤجل تكوين الثقافة الى ما بعد سن معينة أو مرحلة دراسية معينة؟ إن التعليم كما قلنا ان هو إلا عملية غرس الايمان بالمثل العليا وإيقاظ الجانب الروحي في الانسان، فهل يجب تأجيل ذلك واعتباره عملاً محدداً لحرية الفكر؟ والجانب العملي في ذلك مهم أيضاً. هل هناك مثل واحد في الماضي أو الحاضر على تطبيق حرية الفكر على هذا النحو بما في ذلك المجتمعات التي تنتمي اليها هذه الأفكار؟ إن الفكر الغربي يعكس أوضاع الغرب، وهي أوضاع تكونت على أساس أهمية الجانب الفردي في الانسان، ومن هنا كانت الرأسمالية ومن هنا كان الاستعمار. المصلحة الذاتية، والمادية منها على وجه التحديد، هي القيمة العليا ومنها تتفرع جميع الإعتبارات والأفكار الأخرى. لذلك كان الغرب في الأساس معادياً للنهضة العربية التي انبثق تيارها في وجه نفوذه في هذا الجزء من العالم. فهو يمثل القديم ويقف الى جانب الأوضاع القائمة. لذلك فثقافته لا تنبع من أساس موضوعي بالنسبة لنا بل من أغراض مسبقة.

وثقافة المعسكر الإشتراكي هي الأخرى تحفر في اتجاه مضاد، فهي بدعوتها للأممية وباهتمامها فقط بالقضية الاجتماعية تصرف الإنتباه عن القضية القومية وتضعف تيار اليقظة القومية. أما الميول الشعوبية التي اختلطت بها فهي ميول معادية بشكل مباشر وواضح. إن ازدياد الأدبيات الأممية في الوطن العربي يتم في الوقت الذي تتراكم فيه الأدلة يوماً بعد يوم على أهمية الإعتبار القومي في الحياة الدولية. إذ لم يشهد العالم وقتاً ازدادت فيه أهمية الإعتبارات القومية في تصرف الدول وعلاقاتها ببعضها كما هو عليه الوضع في الوقت الحاضر. في الأمم المتحدة وفي كل عام يتم بحث القضايا الدولية برمتها تقريباً وبالتفصيل ويجري على كل من تلك القضايا تصويت،

وواضح من اتجاهات عملية التصويت هذه كم هي قوة الإعتبارات القومية مقارنة بالاعتبارات الأخرى. والعالم الاشتراكي نفسه يتطور في اتجاه يؤكد أهمية الشخصية القومية وليس العكس، بدلالة عديد من التطورات والأحداث بما في ذلك حوادث الانقسام والنزاع.

تلك هي حالة الثقافة الغربية والثقافة الشرقية وهي حالة تنعكس في بلادنا بشكل أدبيات مطبوعة في متناول الجيل الجديد، ناهيك عن الثقافة التي تنتقل عن طريق السمع والبصر التي شاعت وقوي أثرها مؤخراً. مطلوب من التعليم أن يلعب دوراً مزدوجاً في خدمة قضية النهضة: دوراً إيجابياً يتمثل في بث الروح القومية وغرس فكرة الوحدة العربية ودوراً دفاعياً في تفنيد الثقافات المضادة وتوضيح أخطائها وأغراضها معاً.

- ٥ -

قبل ظهور الإتجاه الوحدوي كنا في حالة جزر في الثقافة القومية ونحن الآن أيضاً في حالة إنحسار. **وكما لعب التعليم ومؤسسات الثقافة دوراً مهماً في إيقاظ الشعور القومي وغرس فكرة الوحدة العربية يجب أن يقوم التعليم ومؤسسات الثقافة بدور مهم في ذلك الآن.** والسؤال الذي قد يسأل هو كيف يمكن أن يتم ذلك؟ هل يجب أن يتم ذلك الآن كما تم في السابق؟ الجواب الصحيح لا يكون بنعم أو لا بل بالإهتمام بالمحتوى.

في بداية النهضة العربية كان هناك اهتمام كبير باحياء الأدب العربي وبعث التراث وتعميمه والإهتمام بالشعر العربي القديم فهل يفيد ذلك الاستمرار بهذا النوع من النشاط الثقافي؟ والجواب عن ذلك نعم يجب زيادة الاهتمام ببعث التراث العربي وتعريف الجيل عليه وشرحه وتيسير الاطلاع عليه من قبل النشء الجديد وإبراز مواضع العبقرية والتجديد فيه.

كثيراً ما تثار مسألة بصدد بحث قضية احياء التراث تتعلق بالغرض من ذلك الاحياء. هل المقصود هو تحليل محتوياته العلمية وتقويمها في ضوء أحدث ما توصلت إليه حضارة البشرية من نظريات في مختلف فروع المعرفة؟ أم الغرض هو بناء الثقة بالنفس عند الجيل الجديد؟ إنني أميل لمعالجة هذه المسألة على الشكل التالي: إن تحليل محتويات التراث أمر مقبول ولا مانع فيه ولكن ذلك ليس هو الغرض الأول في عملية احياء التراث، بل الغرض الأول هو أن تتكون القناعة الداخلية العميقة عند الجيل الجديد ان الأمة العربية أمة مبدعة ومتحضرة وقادرة على المساهمة الإيجابية في تكوين

حضارة العالم. إن تكوين هذه القناعة الداخلية ليس بالأمر الهين ولا يمكن أن تتم بعملية تلقين تعصبية فارغة بل لا بد لها من أساس حقيقي، لذلك لا بد من بعث التراث وعرضه على الجيل الجديد بالأدلة والوثائق والآثار لتكوين تلك القناعة الداخلية التي نقصدها. إن الهدف هو بنظري بناء الثقة بالنفس. وخطأ ان يتصور البعض منا ان تلك مسألة ثانوية في تحقيق نهضات الشعوب. إن نقطة البداية كانت دوماً هي الثقة بالنفس، الثقة العميقة وليست التعصب. إنها تلك الثقة التي تخرج الانسان من حياة الفراغ واللامبالاة الى حياة العمل والجد وهي التي تجعله يعرض عن التقليد والاستعارة ويسلك طريق الابداع الذاتي وخلق الأشياء الجديدة.

علينا أن نثير الاهتمام بالأدب العربي وبخاصة الشعر منه وتعميمه في الحياة الثقافية العامة وفي المدارس. كما علينا أن نعير اللغة العربية اهتماماً أكبر من جميع الوجوه وجعل قضية سلامتها وتنقيتها وتعليمها ونشرها والإعتزاز بها في أعلى درجات سلم الاحترام الاجتماعي والتقدير الثقافي.

ان تياراً فكرياً واسعاً قد انصرف في بداية النهضة القومية الحديثة الى تعريف مفهوم القومية العربية وتوضيح مقوماتها وشرح الفروق بينها وبين مقومات القوميات الأخرى وتميزها عن الاقليمية وعن الأممية، ومؤلفات ساطع الحصري مثال جيد على ذلك. إن مثل هذه الدراسات كانت من دون شك مفيدة في تكوين الثقافة القومية فهل استنفدت أغراضها وأصبحت عديمة الفائدة الآن؟ والجواب عن ذلك أيضاً كلا. فعلى العكس لم تكن تلك الدراسات كاملة ولم تطرق جميع المجالات ولم تذهب للتفاصيل، وتحتاج الى كثير من الدراسات التاريخية والإحصائية وبحوث الأمثلة. إن مجالاً واسعاً في هذا النوع من البحث لم يطرق بعد وعلينا أن نمد جهودنا الثقافية لآفاق أوسع مما حصل في الماضي.

إن الحاضر العربي نفسه يصلح لأن يكون أساساً لإنتاج ثقافي واسع في اتجاه الوحدة العربية. فالواقع العربي لا تجدي دراسته بشكل مجرد خال من وسائل التوثيق كالمعلومات والأرقام والحوادث، فالبحث بهذا الشكل غير مفيد علمياً وضعيف الاقناع وهو بالتالي ضعيف التأثير. ومن ناحية أخرى البحث الموثق المنصب على الواقع كما هو ودون هدف يعزز واقع التجزئة ويرسخه عملياً وثقافياً. لذلك فنحن بحاجة إلى البحث الموثق المتجه نحو الوحدة. جميع نواحي المجتمع العربي قابلة للدراسة في اطار الوحدة العربية كالمواصلات ومصادر الطاقة والثروات الطبيعية وأنظمة التعليم ووسائل البحث العلمي والمشاريع المشتركة والتكامل الاقتصادي وانتقال البضائع والأفراد. . . الخ في كل هذا مجال للبحث لا يزال بكراً والانتاج الثقافي فيه إذا ما

كان في إطار الوحدة بامكانه أن يدعم التيار السياسي للوحدة العربية عملياً كما يدعمه ثقافياً ونفسياً.

لقد كانت الوحدة العربية منذ الأساس متجهة نحو الجماهير العربية فقد نشأت فكرتها في قلب النهضة الثقافية وتجسدت في شكل حركات وجمعيات سياسية علنية وسرية واقترنت في جميع مراحلها بمعارضة الأوضاع الراهنة. إن التأكيد على دور التعليم في الوحدة العربية ان هو إلا دليل على اتجاهها الجماهيري واهتمامها بالشعب، فالتعليم في عموم البلاد العربية لا ينحصر في النخبة بل يتجه نحو عموم الشعب.

عندما نتحدث عن دور التعليم في نشر الوعي الوحدوي كثيراً ما يرد الحديث عن وحدوية الجماهير وان الجماهير وحدوية بطبيعتها وفطرتها. إن هذا القول بحاجة الى توضيح. ان نظرية القومية العربية مبنية من الأساس على فكرة الإهتمام بالأمة ـ الأمة العربية ـ فالأمة العربية هي الموضوع وليس الفرد أو النخبة أو الطبقة. ومن هذه المقولة تتفرع مقولة الديمقراطية، أو ترتبط بها، الا وهي أن الشعب هو مصدر الحقيقة وأن الانسان هو محور التغيير الاجتماعي. ولكن الجماهير لا تتقدم دون أفكار، أي لا تتقدم دون عقيدة. فالجماهير وحدوية من حيث الإمكانية وليست وحدوية بشكل تلقائي موجود حالياً. الجماهير العربية بوضعها الحاضر ليست وحدوية وليست معادية للوحدة بل فيها الإمكانية لأن تكون وحدوية، لذلك يمكن أن يلعب التعليم دوراً مهماً في ذلك. لو كانت الجماهير وحدوية من حيث واقعها الحالي لما كان هناك حاجة للتعليم. للتعليم دور هو تحويل الإمكانية الى واقع.

وفي بحث موضوع الأساليب هناك مسألة عملية لا تخلو من أهمية هي الطرق المباشرة مقابل الطرق غير المباشرة في تنمية الوعي القومي ونشر أفكار الوحدة العربية بين الجيل الجديد. فاذا ما اتفقنا على ضرورة التوجيه الثقافي يبقى علينا أن نحدد وسيلة التوجيه. وبالطبع لكل من الطريقتين المباشرة وغير المباشرة مؤيدون ومعارضون وتدور مناقشات المفاضلة حول مدى فعالية كل طريقة في تحقيق الهدف وأثر كل طريقة على المناخ الاجتماعي والثقافي وعلى الصحة الفكرية للجمهور الذي يتعرض للتوجيه. ومهما يكن فنحن لسنا الآن في مجال اختيار طريقة وتفضيلها على الطريقة الأخرى فقد تكون لواحدة أفضلية فعلاً وقد يكون من المفيد استعمال الطريقتين كل في مجال معين وشروط معينة. كل ما نريد أن نقوله في هذا المجال هو اننا في عملية الاختيار أو التقويم بحاجة الى بحوث نفسية واجتماعية تحدد الشروط والمجالات التي تتفوق بها كل من الطريقتين أي أن يكون الإختيار مبنياً على دراسات ميدانية وتحليلية تجري في بلادنا والإستعانة بدراسات مماثلة جرت في ظروف مقاربة في بلدان أخرى. حقاً لقد مرت بالوطن العربي بعض التجارب التي لم تقوم بعد ولعل تجربة التوجيه التربوي

القومي الذي شهده العراق قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وتجربة الاعلام التوجيهي المباشر الذي طبقه نظام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من أبرز الأمثلة على ذلك.

إن دور التعليم في بث الوعي الوحدوي لا ينحصر في مرحلة معينة من مراحل التعليم بل يتجه لجميع المراحل من أدناها الى أعلاها. طبيعي أن تختلف اللغة ووسائل الإيضاح من مرحلة إلى مرحلة، إلا أن الفكرة تبقى في جوهرها واحدة. من ذلك نستنتج طبيعياً أن دور التعليم لا ينحصر في سن معينة بل يجب أن يخاطب جميع الأعمار. وأن أساليب المخاطبة هي التي يجب أن تتباين وليس الفكرة التي تتوخاها الأساليب.

طبعاً هناك سؤال يمكن أن يطرح ببساطة هو: هل بامكان التعليم أن يحقق الوحدة العربية؟ الجواب بالطبع كلا. التعليم والوسائل الثقافية لا تستطيع تحقيق الوحدة العربية لأن الوحدة عملية سياسية تتناول تغيير واقع مادي وسياسي له مؤسساته وقواه. التعليم يستطيع أن يساعد في تحقيق الوحدة أي أن يكون عاملاً ظهيراً لعملية سياسية، تقودها حركة الوحدة العربية. ولا أظننا نحتاج لمزيد من التوضيح لذلك.

هناك ثلاثة أمور تستحق أن يجلب الانتباه لها كخلاصة لهذه الملاحظات:

أولاً: إن الجيل الذي يتعلم في المدارس بجميع مراحلها من الروضة الى الجامعة يجب أن يتلقى ثقافة من شأنها إيقاظ الروح القومية فيه أي أن تغرس في تفكيره ضرورة الوحدة العربية وضرورة العمل من أجل تحقيقها بشتى وسائل التعليم والإيضاح. ونقطة البداية في ذلك هي إعطاء الجيل معلومات كاملة عن التاريخ العربي وجغرافية الوطن العربي وأن يعرف بصورة جيدة اللغة العربية. وتلعب الكتب المدرسية دوراً مهماً في ذلك.

ثانياً: أن يكون المحيط الثقافي الذي ينشأ فيه هذا الجيل محيطاً مشبعاً بالروح القومية وبالإيمان بالوحدة العربية في جميع المجالات. لذا يجب ترميم الآثار وتوضيح محتوياتها وتعميم النصب التذكارية ونشر وسائل الثقافة الأخرى وفي مقدمتها المكتبة. والمهم في كل ذلك أن تكون الأدبيات المطبوعة والثقافة المنقولة سمعاً وبصراً مؤكدة على شخصية الأمة العربية وتعزز الانتماء القومي وتؤكد على الوحدة العربية من جهة، وتتصدى للثقافات المعادية من جهة أخرى.

ثالثاً: العناية الفائقة بالمعلم بخاصة في مراحل التعليم الأولى، فالمعلم يجب ألا يكون ناقلاً للأفكار بل مؤمناً بها. يجب أن يكون المعلم مؤمناً بالوحدة العربية إيماناً

قوياً ومليئاً بالشعور القومي والحس بالمسؤولية العامة ومتفـانياً في تـأدية هـذا الواجب. الفرق شاسع بين العمل الصادر عن الإيمان والعمل الصادر عن التكليف وتلك مسألة جوهرية. كما يجب العناية بـالمعلم من جميع النواحي الأخـرى، أي أن يكون اختيـاره سليماً وإعداده الثقافي وتدريبـه جيداً ووسـائله في العمل كـاملة ولا يقل أهميـة عن كل ذلك أن تكون أحواله المادية مريحة وتقديره المعنوي عالياً.

- ٦ -

التعليم في الوطن العربي مهمة تضطلع بها في الغالب الدولة، الأمر الذي يجعل الاصـلاح مرهـوناً بالإرادة السياسيـة، فحيثما تتوافر تلك الإرادة يصبـح من الممكن إصلاح النظام برمته وحيثما لا تتوافر تلك الارادة يتعطل الاصلاح برمته تقريباً. ولكن ذلك لا يعكس كل جوانب الموضـوع. فالحقيقـة هي أن الاصلاح حتى عنـدما تتوافر الإرادة السياسية لا يمكن أن يتم تلقائياً أو بصورة سحريـة بل يلعب البحث والمنـاقشة والتفكير دوراً مهماً في رسم خطط الإصلاح أي تحديد محتواه.

طبعاً هناك مسألة الاصلاح الشامل لنظام التربية من جميـع الوجـوه بما في ذلـك مجال محو الأمية، فهل يعني ذلك بالتطابق توجيه نظام الـتربية لخـدمة النهضـة العربيـة والوحدة العربية؟ هـل هناك عـلاقة بـين المسألتـين وهل لأي منهـما أثر مبـاشر أو بعيد المدى على الأخرى؟ هذه أسئلة مهمة لا بد أن ترد عندما نتناول قضيـة دور التعليم في القضية القومية. المهم هو تحـديد المقصـود بالضبط لنتجنب الخـطأ الكلامي الـذي قد نتعرض له عندما نتحدث عن الإصلاح الشامل في معـرض بحث دور التربيـة في نشر الوعي القومي أو عندما نتحـدث عن دور الوعي القـومي في إصلاح نـظم التربيـة.. الخ. ولنعط أمثلة أكثر تحديداً على مثل هذا النوع من الأسئلة زيادة في الايضاح. **هل القضاء على الأمية بحد ذاته يؤدي تلقائيـاً الى توسيـع الإيمان بـالوحـدة العربيـة؟ هل يؤدي ارتباط التعليم بالتنمية الاقتصادية وخدمته لأغراضها تلقائيـاً الى توسيـع الايمان بالوحدة العربية؟** إنني أميل بـالجواب الى النفي إذا كـان السؤال يدور حـول العلاقـة المباشرة والأثر الملموس في المستقبل المنظور. بالطبع بالامكان نظرياً القـول ان إصلاح نظام التعليم والقضاء على الأمية والتنميـة الاقتصاديـة تؤدي في الأمد البعيـد الى خلق جو ملائم لنشر الوعي القومي ولكننا لا نبحث عن مثل هذا النوع من العـلاقات بـل عن عـلاقات السبب والنتيجـة المباشرة والتي تقـع ضمن الفعل البشري وآثـار الإرادة الإنسـانية. إن عمليـة نشر الوعي القـومي قضية سيـاسية مستقلة وقـائمة بحـد ذاتهـا وتحتاج لخطة خاصة محددة ولعمل مستقل محدد.

تلك ملاحظات عامة قصدت منها جلب الانتباه لأفكار عامة تتعلق بقضية الوحدة العربية وبالموضوع المحدد لهذه الاجتماعات، وقد أتت كلها بهذا الشكل العام لأنها لم ترد في الأساس لغرض إعطاء الأجوبة النهائية على أي شيء بقدر ما قصدت منها إثارة الأسئلة وتحريك النقاش. والحكمة كما قال أرسطو تكمن في احتكاك رأي الجماعة.

١٣ - الأدب والوعي القومي:
آراء فيما يجب أن يكون عليه(*)

(*) نشر هذا المقال في: **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/يوليو ١٩٨٠)، ص ٢٥ - ٣٦، وندوة دور الأدب في نشر الوعي القومي والدعوة إلى الوحدة العربية، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية، بغداد، ٢٨ - ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠، شارك فيها، سعدون حمادي... **دور الأدب في الوعي القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي اعدها ونظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤).

- ١ -

إذا كانت نقطة البداية في تكوين المعرفة هي ملاحظة الظواهر المحيطة بالإنسان، إجتماعية وطبيعية، وإذا كانت الطرق لتفسير أو تكوين رأي حول معنى تلك الظواهر وعلاقاتها ببعضها متباينة، وإذا كان الالهام أحد تلك الطرق، عندها يكون الأدب طريقاً من طرق المعرفة. ففي مجال العلوم الطبيعية يلاحظ الباحث الظواهر الطبيعية المحيطة به، ويتأثر بها من حيث أنه يكّون الرغبة في معرفة معناها وارتباط بعضها بالبعض الآخر كنتيجة وسبب، ويستخدم البحث العلمي كطريقة للوصول إلى المعرفة. وفي مجال العلوم الاجتماعية يتأمل الباحث في الظواهر الاجتماعية وتتكون لديه الرغبة في تفسيرها. وقد يستخدم لذلك الطريقة العلمية المعروفة.

ولكن الى جانب ذلك هناك طريق آخر للمعرفة هو طريق الالهام، أو النفوذ إلى حقيقة الأشياء عن طريق التأمل والانفعال الداخلي والاندماج بالظواهر المدروسة، وبالتالي تكوين موقف منها أو استنباط تفسير لها. إن العبقرية، وحدّة الذهن، وصفاء النفس صفات من شأنها تقريب الإنسان من الحقيقة ومساعدته على النفوذ إليها أحياناً. ولا يحدث ذلك بواسطة الطريقة العلمية المعروفة، أو عن طريق استخدام

القواعد العقلية والاستنتاج، بل عن طريق الالهام. لذلك فالأدب وسيلة من وسائل المعرفة، وطريق من طرق الوصول أو الاقتراب من الحقيقة، مع الفوارق التي ذكرناها بينه وبين البحث العلمي أو البحث الاجتماعي. ولكن لا بد من زيادة إيضاح هذه المسألة.

في البحث العلمي أو الاجتماعي تكون مادة البحث هي الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية حسب الحالة، ويكون العقل هو أداة التحليل والاستنتاج وتكوين المعرفة. أما في الأدب، فيمتزج العقل بالإحساس، ويتفاعل الوضع الذهني بالوضع النفسي في تلك العملية، أي عملية مراقبة الظواهر والانفعال بها وتكوين موقف منها. ولا تخضع عملية التفاعل هذه إلى قوانين ثابتة، كما أنها وهي تتحقق لا تمر بخطوات معروفة مكررة في كل حالة كما هو الحال في البحث العلمي أو البحث الاجتماعي. إن انفعال الأديب بما يحيط به، وتكوين تفسير لذلك، مسألة انفعالية يتفاعل فيها الأديب ذهناً وروحاً. وقد تحدث هذه العملية عند كل أديب بشكل خاص، وقد تحدث في كل عملية بشكل خاص أيضاً، أي أنها تتباين من حالة لأخرى عند الأديب نفسه.

ثمة مسألة مهمة لا بد من التعرض لها في هذه الملاحظات التمهيدية هي أن الأدب، كعملية تفاعل بين الأديب والظواهر، يبحث عن مواضع الجمال في الظواهر التي ينفعل ويتأثر بها والتي تكون موضوعاته. والمقصود بالجمال طبعاً هو ذلك المعنى الواسع للجمال الذي يتعدى المعنى العامي المتداول المقصور أحياناً على جمال الطبيعة وجمال المرأة. فالجمال في الأدب والفن هو قيمة عليا قوامها التلاؤم بشتى أنواعه، فهو يشمل التلاؤم بين الظواهر المادية من مقاييس وتناسق الوان.. الخ، كما يشمل التلاؤم في الأفكار والمواقف. هو التلاؤم الحسي من خلال الحواس والتلاؤم الروحي من خلال الفكر.

- ٢ -

والآن ما هي علاقة ذلك بالقومية العربية؟

القومية العربية كما عرفت في الأدبيات القومية هي إيمان، والمقصود بذلك أنها شعور داخلي موجود عند الفرد العربي كوّنه المزيج من العوامل خلال التاريخ الطويل. والشعور الداخلي هذا قد يخفت في ظرف من الظروف، ويتنبه في ظرف آخر، وذلك ما يدعى بشعور الانتماء والسمة القومية. والشعور بهذا المعنى لا يتكوّن نتيجة لنشاط الذهن، وهو ليس من نتاج البحث العلمي في الظواهر الاجتماعية، أي أنه ليس ظاهرة تجلب انتباه الانسان فيحللها بطريقة علمية أو استنتاجية، ويتوصل إلى الاقتناع

بها، بل هي شعور ذاتي داخلي موجود عند الفرد العربي كما هو موجود عند أفراد الأمم الأخرى. وبالطبع، القول بأن القومية العربية هي إيمان يجب ألّا يقود إلى المعنى الخاطىء، المتداول أحياناً عند البعض، الذي يقرن الايمان بالتعصب. فبين التعصب والايمان فرق كبير لسنا في صدد بحثه الآن. الإنسان يؤمن بقيم عليا ويشعر بها داخلياً كنتيجة لفعل الضمير كالايمان بالعدالة، والايمان بالحرية، والايمان بكرامة الانسان. إن الايمان بهذه القيم كما هو واضح لا يتكون بطريقة البحث العلمي أو العمل الذهني، بل هو إدراك لقيم عليا. من ذلك نصل للاستنتاج إن إيمان العرب بالقومية العربية، وبالتالي إيمانهم بوحدتهم ومستقبلهم كأمة واحدة، ليس مسألة يتوصل إليها الفرد العربي عن طريق البحث العلمي، كما أن الايمان بالقيم العليا لا يتوصل إليه الانسان عن هذا الطريق.

إذن هناك شيء مشترك مهم بين الأدب وبين القومية العربية. الأدب طريق من طرق المعرفة يعتمد على الالهام والشعور الداخلي الذي يتفاعل فيه العقل والنفس، والقومية العربية هي إيمان أساسه شعور داخلي. إن الأدب وسيلة ملائمة للتعبير عن مشاعر الانسان الداخلية سواء أكانت المشاعر المتعلقة بادراكه لهويته وانتمائه، أم إدراكه للقيم العليا، أم فهمه للظواهر المحيطة بالانسان، طبيعية أو إجتماعية. إن الأديب كانسان موهوب، يجتمع فيه صفاء الذهن وعمق الشعور وحساسية الروح، يستطيع أن يعبر عن أحاسيسه الداخلية بصورة أدق وأسرع من الفرد العادي. لذلك كان الأدب أقرب الوسائل للتعبير عنها، والأديب يجد بأدبه أحسن أداة للافصاح عن مشاعره الداخلية. هذا فيما يتعلق بعلاقة الأديب بالشعور القومي.

وأخيراً لا بد من كلمة عن دور الأدب في بث الوعي القومي. عندما نقول إن الأدب وسيلة ممتازة للتعبير عن الشعور القومي نقصد بذلك شيئاً معيناً. إن عبقرية الأديب وحساسيته تتجلى في قدرته على توضيح أبعاد ذلك الشعور، إذ المقصود بالشعور ليس الاحساس المبهم الموجز الذي يأتي كومضة غامضة لا تلبث أن تزول، وإنما ذلك الاحساس العميق الذي يحرك جميع الحواس الداخلية، ويحرك الذهن ذاته، ويساعد على رسم كامل لصورة الموضوع أو الجزء الأعظم منها. فهو الذي يذهب لرسم التفاصيل والأبعاد والألوان، ويوحي بمغزى الأمور وعلاقاتها ببعضها، ويفصلها ويوحي بما يجب أن يكون. إن هذا النوع من الادراك الذي يتكون عند الأديب لا يتكون عند الانسان العادي، فالنفس البشرية عند الأديب تتقدم وتتأثر وتوحي بشكل مختلف عنها عند الانسان العادي. لذلك يقال إن العبقري أو الأديب يستطيع التعبير عن روح الأمة، ويرسم صورة أوضاعها، ويتنبه للأخطار التي تحيط بها، ويتنبأ بمستقبلها؛ أفضل وأسرع من الفرد العادي. ولذلك كان للأديب رسالة. الأديب

الـذي يتنبه عنـده الشعور القـومي بهذا المعنى الـواسع للشعـور يستـطيـع أن يسـاعـد الانسان العادي في إدراك هذه المعاني التي لم يستـطع أن يتوصـل اليها بقـواه الذاتيـة لأنه ليس اديباً ولا عبقرياً. ذلك هو دور قيادة الجمهور للتوصل الى ما تـوصل إليـه الأديب، لادراك ما أدركه هو بصورة أوضح وبوقت أقصر مما أدركه الجمهور العادي. لذلك كـان الأدب سبـاقاً في فهم أوضـاع الأمة، وتشخيص أمـراضها، ورسم مستقبلهـا، ولذلـك كانت الثورات غـالباً مـا تسبقها نهضـة أدبية وفكـرية، تـدل عليها، وتقـود الجماهـير الى طريقها، كما حدث في الثورة الفرنسية والثورة الروسية.

طبعاً ليس كل الأدب أدباً أصيلاً، كما ليس كل الأدب أدباً جيداً. ولـذلك فليس كل الأدب أدباً مؤثراً في الجماهير، ولكن بمقدار مـا يكون الأدب أصيـلاً بمعنى الصدق في التعبير عن الشعور القومي، وبمقدار مـا يكون الأدب عميقـاً وجيداً في رسم أبعـاد ذلك الشعـور، بالمعنى الـواسع للشعـور، بذلـك المقـدار يكـون الأدب مؤثـراً في بث الـوعي القـومي، أو تحريـك الوعي القـومي بعبارة أدق. وهـذا هـو المعنى الحقيقي للقـول «إن الكلمـة التي تخرج من القلب تقـع فيه». وأود بهـذا المجـال أن أورد مثـالاً مبسـطاً عـلى ذلك. أتذكر في سنة ١٩٤٨ عندما وقعت كارثة فلسـطين وقامت الحـرب سمعت، وكنا طـلاباً صغـاراً، من زميل لي في المـدرسة يقـول ان المـطلب المهم بـالنسبـة لنـا الآن هـو السلام، وكانت الحركة الشيوعية في العالم تقود حملة أنصـار السلام في ذلـك الوقت. ان تلك الكلمة لم تلامس قلبي، ولم تجد الاستجابة في نفسي، ولم أكن في ذلك الوقت منتمياً لحركة سياسية. ولكني كنت أشعر بالانتماء للأمة، وأفهم مغزى مـا يحدث في فلسـطين، فوجدت بـذلك الكـلام شيئاً لا يمت لـواقع الشعـور بصلة إنها كلمة لم تكن صـادرة من القلب ولم تقع فيه.

الأدب هـو أفضـل وسيلة للتعبـير عن الشعـور القـومي، والعلم أفضـل وسيلة لشرح ذلك الشعور.

- ٣ -

وبعـد تلك المـلاحـظات في التعـريف والأمـور العـامـة، نتحـول الآن لصلب المـوضوع ألا وهـو ما يجب أن يكـون عليه الأدب[1] كـوسيلة لايقاظ الشعـور القـومي

---

(١) أود الايضاح اني عندما اتحدث عن الأدب في هذا البحث أقصد في الغالب الشعر، وربما كان ذلـك قصـوراً إلا أنه حقيقـة أملتها عـلي معرفتي بـالشعر (ورغبتي فيـه) هي أكثر من معـرفتي ورغبتي بـأبـواب الأدب الأخرى. لذلك يلاحظ القارىء أن الأمثلة التي أوردها غالباً ما تتعلق بالشعراء دون غيرهم من الأدباء.

والوحدة العربية. ولكننا ـ كما هو منطقي ـ لا نستطيع أن نفعل ذلك دون أن يكون الواقع الذي عليه الأدب منطلقاً لذلك. وبعبارة أخرى، لا بد من أن نقول بعض الشيء عن هذا الواقع.

لم يستطع الأدب في وضعه الحالي أن يكون معزولاً عن الوضع الفكري والثقافي الذي نمر به، والوضع الفكري والثقافي الذي نمر به الآن هو وضع هابط ومتأثر، بدلاً من أن يكون في وضع الصعود والأصالة. لقد تأثر الفكر العربي بتيارات الفكر الغربي، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وما موجة ظهور الأدبيات الماركسية بالشكل الذي يلفت النظر إلا مظهراً لذلك. لم يكن إدخال الأدبيات الماركسية في الثقافة العربية بدافع الاطلاع، بل غالباً ما كان ذلك بدافع التقليد. لذلك كان دخولها بشكل فج ودون اختيار، وبكل ما فيها من تناقضات. وقد عكس الفكر العربي إلى حد بعيد ما بداخل تلك الأدبيات، وكان مجال النقد والاختيار والتطوير والتهذيب محدوداً، ومعروف موقف الأدبيات الماركسية من القومية كقضية، ومن القومية العربية بالذات. إنه موقف يتراوح بين عدم الاهتمام والتقليل من الأهمية، وبين موقف العداء والحقد الذي تجلى في كتابات بعض قادة الماركسية من الشعوبيين في البلاد العربية وذلك أمر معروف. صحيح أن موقف الأدبيات الماركسية قد تغير مؤخراً في بعض الأحيان، وأصبح أكثر تلاؤماً مع حركة القومية العربية، إلا أن ذلك لم يكن من الوضوح والحسم الكافيين فبقي في أحسن حالاته في موقف الاستجابة للظروف أكثر من موقف الصدق مع بعض الاستثناءات.

ثم أتت الحوادث السياسية التي أدت إلى هبوط الروح المعنوية، ففشل الوحدة بين سورية ومصر، ونكبة الخامس من حزيران/يونيو، قد ساهما لدرجة مهمة في تكوين الجزر في الشعور بالوحدة العربية، وانعكس ذلك في الفكر السياسي. وهكذا أخذ الفكر السياسي يتحول عن المنهج، الذي بدأ بالتصاعد منذ بداية النهضة العربية الحديثة، معبرة عنه الأدبيات الواسعة نسبياً في القومية العربية والوحدة العربية، إلى منهج أفرزته الظروف المحيطة، وأساس الظروف المحيطة هو الانكسار النفسي الذي ولدته التطورات السياسية التي مر ذكرها. وفي ظرف الانكسار تأثر الأدب كما تأثر الفكر السياسي. لذلك لم يعد في القومية العربية والوحدة العربية والنهضة العربية ما يشغل اهتمام الشعراء وتكون مواضيع شعرهم.

فمن حيث الموضوع، أصبحت القضية الاجتماعية، وترجيع حوادث العالم المحيط بنا، هي المواضيع العامة في مادة الشعر. ومن ناحية أخرى، ظهر الاهتمام بالنفس ومعالجة القضايا النفسية الخاصة، فالنفس البشرية وما يتفاعل فيها، وما يحدث بداخلها من الانفعالات، وما يتكون فيها من عقد وآراء ومواقف، أصبحت

من المواضيع التي يعيرها الشاعر اهتماماً بارزاً، وبذلك ظهر ما يمكن أن يطلق عليه إسم الشعر النفسي. وجاء ذلك مقروناً بالغموض والتعابير غير المألوفة والأوصاف الغريبة. أما شعر القضية الاجتماعية فكان أكثر اهتماماً بالأمور العامة، ولكنه هو الآخر شعر الانكسار النفسي، والهروب من الواقع، والتعويض عن معالجة القضية الأساسية وهي القضية القومية. أما في مجال الأسلوب فقد ظهرت مدرسة الشعر الحر، وميول الخروج من الخصوصية القومية إلى الاندماج في التيارات والأساليب العالمية. إن ظهور الشعر الحر مهما قيل عنه لا يمكن في الحقيقة إلا أن يكون مظهراً من مظاهر الانحسار في الشعور القومي، فهو ليس قضية تتعلق بالشكل أو الطريقة، بل هو في النهاية تعبير عن موقف قومي. هذه بنظري هي مجمل سمات الأدب في الوقت الحاضر، وهي التي تشكل نقطة الانطلاق في بحث ما يجب أن يكون عليه الأدب. أقول ذلك ولا أقصد أن هذا التحليل كامل، أو أنه دون استثناءات، أو أنه لا توجد بجانبه ظواهر إيجابية سأتعرض لها فيما بعد.

- ٤ -

في بحث ما يجب أن يكون عليه الأدب أو الشعر في مجال بث الوعي القومي، لا بد من جلب الانتباه إلى ضرورة ترسيخ النظرة لوحدة الوطن العربي عن طريق التأكيد على ترجيع أصداء ما يحدث في أحد أقطاره من قبل الأقطار الأخرى، وذلك هو أحد معاني تجاوز الحدود وتقوية الرابطة القومية. هل ما يحدث في قطر من الأقطار العربية من حوادث قومية هو من شؤون ذلك القطر وحده، أم أن العرب جميعاً يجب أن يتجاوبوا مع ذلك فرحاً أو حزناً؟ الجواب في المنظار القومي معروف، وليس المقصود في هذا المجال هو ترجيع صدى الأمور الداخلية لكل قطر مما لا يعكس معنى قومياً، بل ترجيع صدى الحوادث والتطورات ذات المعنى القومي كمقاومة الاستعمار والاعتداء على السيادة والأمور التي تتعلق بسلامة الأرض العربية وقدسية حدودها الجغرافية مع جيرانها. إن كل ما يتعلق بوحدة قطر مع قطر آخر، وكل ما يتعلق بتعاون الأقطار العربية جماعياً أو جزئياً يقع فى هذا النطاق. وأود أن أقول إن ترجيع الصدى والتجاوب يجب ألا يقتصر على النكبات والمحن، بل يجب أن يكون في الانتصارات والافراح أيضاً. إن تجاوب الأدب مع ذلك، وتحويله مادة للانتاج، من شأنه أن يقوي الشعور بالوحدة وبالرابطة القومية وينعش الوضع النفسي المتلائم مع القربي والانتماء الواحد والمصير المشترك، ويضعف الشعور الاقليمي الذي يتكون بصورة تلقائية في ظل أوضاع التجزئة ويفتح ثغرة في جدار الحدود الاقليمية. إن أثر هذا التجاوب الأدبي على الجماهير عظيم ويجب عدم التقليل من أهميته. لقد قام شعراء بداية

النهضة العربية بهذا الدور على أفضل ما يقوم به شعراؤنا الآن، فما أروع قول الرصافي عن تونس:

أَتُونُسُ إنَّ في بَغْدَادَ قَوْماً ... تَرِفُّ قُلُوبُهُمْ لَكِ بالوَدادِ
ويَجْمَعُهُمْ وإيَّاكِ انْتِسَابٌ ... إلى مَنْ خُصَّ مَنْطِقُهُم بِضَادِ
فَنَحْنُ على الحَقِيقَةِ أهلُ قُربى ... وإنْ قَضَتِ السِّيَاسَةُ بالبُعَادِ

إن هذه الأبيات معروفة في تونس ويحفظها الكثيرون، وقد أنشدت لنا في مناسبة قريبة كنا بها في زيارة لهذا البلد العربي. وقصيدة شوقي: «سلام من صبا بردى. . . .» عن احتلال غورو لدمشق معروفة يتغنى بها الطلبة في كل مكان من الوطن العربي.

لم يكن معروفاً عن شوقي أنه قال شعراً مباشراً في بث الشعور القومي، ولكنه بترجيعه صدى ما حدث لسورية قد عبر عن ذلك الشعور أحسن تعبير، كما أن تخليده لاستشهاد عمر المختار على يد المستعمر الايطالي في قصيدته المعروفة:

رَكَزُوا رُفَاتَكَ في التُّرابِ لِواءا ... تَسْتَنْهِضُ العَلْيَا صَبَاحَ مَسَاءا

وقد أوضح للعرب وحدة في الشعور القومي من خلال تمجيد بطولة عربية ضد محتل أجنبي. إن هذا اللون من شعر التجاوب القومي وتقوية الروابط قليل الوجود الآن.

- ٥ -

وفي مجال المضمون أيضاً مطلوب من الأدب أن يقاوم ظواهر الانقسام وحوادث الفرقة في الوطن العربي، فالقطر العربي لا يمكن أن يرفع السلاح بوجه قطر عربي آخر، ولا يسفح دم عربي من قطر بيد عربية من قطر آخر، على أساس نزاع بين قطر وقطر آخر. والوطن العربي يجب ألا تقوم به حرب انقسامية بين محور ومحور، وألا تقوم به انقسامات طائفية أو مذهبية أو دينية أو عرقية. وألا يحدث فيه أي صراع يقسم الأمة ويشرخ وحدتها. إن مقاومة ظاهرة الانقسام أو الميول للانقسام موضوع مهم من المواضيع التي يستطيع الأدب أن يعالجها راسماً أبعادها وموضحاً المخاطر التي تنطوي عليها. إن وحدة الأمة وتلاحمها تحتاج دوماً إلى إيقاظ ضميريّ وتنبيه قومي، يكبح غرائز الانقسام والفرقة، ويقوي ميول الخير عند الجماهير. إن الميول الشريرة للانقسام، إن لم تجد تعبئة جماهيرية تقف في وجهها وتكبحها، من شأنها أن تنمو وتتسع. وهنا يستطيع الأدب أن يلعب دوراً مهماً في الدفاع عن الكيان القومي.

إن الوحدة القومية للأمة العربية يغذيها تراث مشترك من القيم الروحية

والأخلاقية التي اقترنت بالنهضة العربية، تلك القيم التي تشكل عاملاً روحياً موحداً للأمة العربية، فتراثنا الحضاري، والأخلاق التي كرسها الاسلام، والقيم العليا التي ورثناها منذ أقدم العصور، هي من أقوى الروابط المشتركة للأمة العربية، وتشكل مادة واسعة وغنية يستطيع الأدب أن يتناولها ويشرح معانيها ويقدمها للجماهير بقوالب مفهومة وأسلوب ينبه فيها الميول لتلك القيم والمثل العليا. إن ما استطاع أبو تمام أن ينقله للعرب جيلاً بعد جيل من صورة أدبية رائعة لقيمة الشهامة والشجاعة والدفاع عن الوجود القومي، في قصيدته عما فعله المعتصم في يوم عمورية، يشكل مثالاً جيداً للمقصود في هذا المجال.

إن صياغة مشاهد من حياة المجتمع العربي القديم، والتقاط حوادث مهمة من التاريخ وتقديمها بصياغة أدبية جذابة، تنقل بصورة لاشعورية الاحساس المشترك بوحدة التاريخ، والاشتراك بالذكريات بحد ذاته عامل من شأنه تغذية الشعور الوحدوي. إن الرواية الشعرية لأحمد شوقي عن مجنون ليلى التي مثلت في مدارسنا الثانوية، وشاعت أشعارها بين الشباب العرب في كل مكان من الوطن العربي، قد ساهمت في ذلك الجهد الأدبي الذي قوى الشعور المشترك بوحدة التراث. إن هجرة القبائل العربية من الجزيرة إلى شمال افريقيا تصلح لأن تكون مادة أدبية غنية في الشعر والرواية والمسرحية والقصص الشعبية على غرار أساطير أبي زيد الهلالي. إن رسم صورة الأصول المشتركة، واللهجات، أمور من شأنها تقوية الشعور القومي المشترك وتبديد أفكار العصبيات المحلية والعرقية التي بدأت تنشأ في بعض تلك الأقطار. فالتاريخ العربي غني بالمادة، ومليء بالحوادث ذات المغزى، وهو معين لم يغرف منه الأدب كما يجب بعد.

وليس أقل أهمية من ذلك تثبيت المبدأ الأساسي في الوضع القومي الذي نمر به الآن. إننا في وضع تكاد أن تهتز فيه صورة العلاقة بين القضايا العامة. لقد أصبحت القضية القومية عند بعض المثقفين قضية كإحدى القضايا الأخرى، كالقضية الاجتماعية وكقضية تجديد الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحشر في عدادها وتقارن بها في حين أن ذلك أمر غاية في الخطأ وغاية في الخطورة. القضية القومية هي أساس كل شيء، ولا يمكن مقارنتها بأي هدف اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي آخر. إن وحدة الأمة العربية، وسلامة رقعتها الجغرافية، وسيادتها واستقلالها في داخل حدودها، أمر لا يمكن أن يرقى لأهميته أي شيء آخر، فهو الهدف الأول والرئيسي الذي يجب أن يتقدم على كل شيء سواه، فالأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمور اجتهادية يصوغها العقل البشري، وهي نسبية، أي قابلة للتطور والتغيير بتغير الظروف، في حين أن القضية القومية ليست كذلك. هذه المسألة المهمة تصلح أن

تكون مادة للأدب يتناولها بالتوضيح. إن تركيز هذا الفهم والتأكيد على هذه المسألة من الأمور التي يستطيع الأدب أن يلعب فيها دوراً مهماً. ومما يؤسف له، ويدعو للقلق، هو أن الأدب ليس فقط أنه لم يستجب لذلك، بل حتى أنه ساهم في تشويش هذه العلاقة. المهم هو أن يؤكد الأدب على القومية العربية كأساس للحياة العربية لأنها مسألة الكيان والوجود للأمة. لذلك يجب أن تكون بعداد المقدس بالنسبة للأمة. فهي يجب أن ترسخ وتعمق جذورها وتبعد عن كل شك وتوضع فوق كل اعتبار. والأدب كوسيلة لمخاطبة العقل، وإقناعه، والتأثير في العاطفة، وتقوية النشاط البشري، يجب عليه أن يعمل على تكوين قناعة محسومة ونهائية في العقول والنفوس. إن قضية وجود الأمة هي أعلى وأرفع قضية وفي سبيلها يهون كل شيء آخر.

- ٦ -

لذلك وكتفرع من هذا التحليل، لا بد أن يكون للأدب دور وموقف أساسي من قضية الدفاع عن الوطن بمعناه الجغرافي، أي رقعة الأرض التي هي الوطن العربي، فإذا جاز كل شيء في مجال السياسة، فلا يجوز أبداً التنازل عن أي شبر من رقعة الوطن، فالوطن العربي بحدوده المعروفة قضية تتفرع قدسيتها من قدسية وجود الأمة، أي من القومية العربية نفسها. وفي هذا المعنى التفصيلي، يستطيع الأدب أن يقوم بدور مهم في غرس مفهوم قدسية أرض الوطن العربي بشتى الوسائل والأساليب وعبر قنوات المخاطبة للعقل والعاطفة عند الفرد العربي. فوصف الطبيعة في الوطن العربي وكشف مواضع الجمال فيها بحد ذاته مساهمة في تقوية الروح الوطنية.. إننا بالفعل بحاجة ماسة لسبر أغوار النفس البشرية، ووصف ما يتفاعل فيها من عواطف وأفكار ومواقف في قضية العلاقة بين الانسان وأرض الوطن، ولدينا بذلك تجارب غنية. إن حياة اللاجئين الفلسطينيين عواطفهم وأفكارهم ومشاعرهم، أثناء تجربة النزوح عن الوطن، غنية بالمادة التي تصلح للابداع من أجل إخراج تلك المشاعر ووصف تفاصيلها للمواطن العربي. ويعني ذلك أن قضية الأرض والوطن يجب أن تكون موضوعاً رئيسياً لأدبنا الحديث من أجل أن يكون صادقاً ومؤدياً لرسالته. إن مشاعر الغربة وعدم الاتصال، وفقدان الاستقرار النفسي، وغموض المستقبل، ووضع الاختلاف عن الوضع الطبيعي، وفقدان الحماية، والشعور بانعدام الغاية من الحياة، والأمل في المستقبل، وغيرها من المشاعر التي تتكون عند من يفقد وطنه وأرضه، لم يتناولها أدبنا الحديث بالتصوير والتوضيح، وهو ما نحتاج إليه تماماً في ظل ظروفنا الحالية، ظروف الاضطراب والتهديد والصراع. والذي يبدو أن الاهتمام بالشعر الاجتماعي قد خف منذ البداية الجيدة التي بدأها الرصافي في قصائده المعروفة كـ «اليتيم في العيد»، و «الأرملة المرضعة» و «السجن في بغداد».

إن الأمة العربية الآن في حالة تجزئة، وهي في حالة تهديد، وأجزاء من وطنها لا تـزال محتلة ومسلوبـة من قبـل الأجنبي، وواضـح أن الـدفـاع عن أرض الـوطن، واسـترجاع الأجـزاء السليبة منـه، والدفـاع عن وجود الأمـة وتوحيـدهـا وبنـاء كيـانها الجديد، إنما هي أهداف كبرى لا يمكن أن تتحقق إلا بالمعـاناة وبـالنضال. إن اعـادة بناء الانسان العـربي من جديـد، وبدء النهضـة العربيـة بحد ذاتـه، يحتاج إلى عمليـة النضال والمعاناة. لذلك لا بد من ترسيخ هذه القيم عند الانسان العربي. ويعني ذلك أننا بحاجة إلى غرس مثل القتال والمجابهة، واقتحـام الصعاب، وتنميـة روح التحدي والتمـرد على الـواقع، ومقـاومـة العـدو. إن قيم القتـال، وروح الفـروسيـة، ونـظرة النضال، تحتاج الى أن تغرس وتنمى في الفرد العربي. ويستطيع الأدب أن يؤدي دوراً مهـماً في ذلك. بـإمكان الأدب أن يتخـذ من الاستشهـاد، والعيش الصعب، والحيـاة الخشنة، والاقبال على النضال، والاستهـانة بـالموت، وتـوخي البطولـة والمثل العليـا، مواضيع ومـادة له، بـدلاً من وصف الحياة المترفـة، وتمجيـد اللذائذ المـادية، والتعلق بمبـاهج الحيـاة، ووصف عـواطف الاستقـرار والـركـود، وتـزكيـة مـواقف المسـاومـة والواقعية، وحلول التلاؤم ومواقف التردد. إن الأدب الذي يتجـه نحو شحـذ الهمم، وتجديد الحيوية، ونفخ روح الشباب، وتهيئة المواطن لمواجهة الظروف الصعبة المحيطة بالأمة، لا بد أن يمجد قيم الكـرامة والـرجولـة والفروسيـة والمثل العليـا، مقابـل قيم المصلحة واللذة الحسية وقبول الأمر الواقع والقناعة بـالموجـود والتعلق بالحيـاة. إذ من الواضح أن مثـل هذه القيم تعمـل في الاتجاه المعـاكس لما يجب أن يكـون عليه الفـرد العربي اليوم. ولـلأدب في كل ذلـك دور: إما إيجـابي وبذلـك يكون أدبـاً متلائـماً مع الثورة، وإما سلبي وبذلك يكون أدباً مشجعاً على الاستسلام.

إن أدب تحفيز الشباب يجب أن يحتل جزءاً مهـماً من أدبنا الحـديث، في حين أن شعراً على غرار «أمم تجد ونلعب» للجواهري لا يزال قليلاً نسبياً عندنا الآن.

- ٧ -

وبعد بحث قضية المواضيع، لا بد من الانتقال لبحث أمـور ذات علاقـة مهمة بقضيـة الأدب التي نتعـرض لهـا الآن، هي قضيـة الأسلوب وقضيـة الجـمال وقضيـة الالتزام. وفيما يلي شيء عن كل من هذه القضايا.

فيما يتعلق بالأسلوب، لا بد أن تبرز قضيـة مقارنـة الأسلوب المباشر بـالأسلوب غير المباشر. الأسلوب المبـاشر يعني ببساطـة الافصاح عن الهـدف مباشرة. فـالشاعـر عندما يقصد بث الوعي القومي يعمد إلى مخاطبة المواطن العربي بلغة مباشرة على غرار

«تنبهوا واستفيقوا أيها العرب» لليازجي. إن هذا الأسلوب لا بد أن يخاطب المشاعر ويتوجه للوجدان العربي، وهو بذلك يستطيع أن يؤدي مهمته القومية. ولكن حتى هذا الأسلوب المباشر يجب ألا يقتصر على معان محدودة، وصيغ قليلة في التعبير، فمجال الابداع فيه متوافر. والأسلوب المباشر يجب ألا يقتصر على مواقف الخطابة، وإلا تعرض للرتابة والملل والاقتراب من الحديث العادي. إن الشاعر أو الأديب المبدع يستطيع أن يكون مجدداً في اختيار المواضيع. فهناك التاريخ العربي بكل ما فيه من مواقف بطولية وحوادث يمكن، من خلال تصويرها، إعطاء الأمثلة الجيدة، وإيصال القارىء الى العبر التي يمكن أن تستخلص منها. إن استثارة الحماس القومي والدعوة للوحدة العربية من الممكن أن تصب في قوالب كثيرة، وأن تطرق في سبيلها المعاني الجديدة، حتى عندما يكون الأسلوب مباشراً يسمي الأشياء بأسمائها. وهو ما يجده القارىء في شعر الرصافي من خلال قصائد عديدة في تمجيد الأمة العربية والدفاع عن وحدتها وحضارتها، كقصيدة «إلى الأمة العربية» وقصيدة «صبح الأماني» وقصيدة «في معرض السيف».

ولكن الأسلوب المباشر يجب ألا يكون الأسلوب الوحيد، وهو على كل حال ليس الأسلوب الأكثر تأثيراً في النفس، فالأسلوب الذي يعتمد المضمون الذي يوحي للقارىء بالمعنى المقصود، دون أن يقال ذلك صراحة، لا يقل تأثيراً عن الأسلوب المباشر إن لم يتفوق عليه. وهنا لا بد أن أشير إلى أنني شخصياً أرى أن الأسلوب غير المباشر، في غالب الأحيان، أكثر تأثيراً وأرحب مجالاً للتجديد من الأسلوب المباشر. فالشاعر يستطيع أن يطرق مواضيع لا حصر لها، ولكنها في النهاية تخلق في القارىء تلك المحاكمة العقلية، أو ذلك الاستنتاج الذي ينتهي بأن الوحدة العربية هي الهدف الذي يجب أن نسعى من أجله، وهي طريق الخلاص للأمة. إن إيراد الأمثلة غير المباشرة، ممكن كالتعرض لضروب حالات التجمع والانضمام والتضافر، مقابل حالات العائلة والقرية والمدينة ومستويات التجمع البشري كافة. إن أمثلة التعاطف القومي، والانشداد للأمة، كثيرة في التاريخ العربي، وأمثلة الاعتزاز بالعروبة واللغة العربية والأدب العربي كثيرة، كما أن حالات التشابك القومي بين القبائل واختلاط السكان العرب في التاريخ كثيرة أيضاً. المتنبي لم يذكر العرب والعروبة في كل قصيدة قالها بوصف حروب سيف الدولة، أو بمدح هذا الأمير، ولكن أليست كل قصيدة قالها في حروب سيف الدولة، أو بمدح هذا الأمير، تنضح بالاعتزاز بالعروبة وأرض العرب ضد الخطر البيزنطي، وتنم عن تمسكه القومي بالدفاع عن الأهل والأرض؟ ألم تتضح عبقريته بأحسن ما تجلت في وصف الحرب ضد البيزنطيين؟

لعل من أجمل ما قيل في الشعر القومي بأسلوب مجدد هو قصيدة الشاعر

القروي «تحية اندلسية» حيث يسأل مخاطباً الأندلس العربية: «خبرينا كيف نقريك السلاما»، ثم يستمر في وصف المحن التي يمر بها العرب بأسلوب مشرق، ولغة مفهومة جميلة، ويقول ما معناه أننا لا نستطيع أن نهديك السلام بسبب تلك المحن وما نزل بالأمة العربية من نكبات.

ولكنه يعود لنفخ روح الأمل فيقول:

يَا ابْنَةَ الزهراءِ يا انْدلُسِيَّهْ
لَمْ يَزَلْ فيكِ من المَجْدِ بَقِيَّهْ
لَمَعَتْ فيها السُّيوفُ المْشرفيَّهْ
ضَارِبَاتٍ بِزُنُودٍ عربيَّهْ
فَعَلى مثلِكِ لا تُلْقَى التحيَّهْ
بأكُفٍّ لم يجرِّدْنَ حُسامَا
خبِّرينا كيفَ نقريكِ السَّلامَا

ويستمر في أسلوب مبدع ويقول إذا ما نهضت بغداد وعادت لمجدها القديم، وإذا ما تحررت بيروت واستقل لبنان:

فَلَبِسنا العِزَّ أوْ مِتْنا كِرامَا
عِنْدَ هذا سَوْفَ نُهدِيك السَّلامَا

وفي مجال الحديث عن الأسلوب المباشر وغير المباشر، تجدر الإشارة إلى أن مدى التأثير وعمقه في المخاطب لا يعتمد على كمية ما يقال، ولا على التكرار، بل النوعية، أي على القدرة في إيراد المعنى الذي يرمز للمعنى المقصود، أي الذي يقدح في الذهن فكرة الوحدة العربية والتعلق القومي.

إن بريقاً واحداً قد يترك في النفس أثراً يفوق الكلام الكثير والتكرار الممل، كما أن عمق التأثير قد يعتمد في أحوال كثيرة على التدرج، أي أن يكون إيصال الفكرة للقارىء على مراحل، وبدفعات، وليس بجرعة واحدة. فتبدأ العملية مثلاً برمز أو إيحاء بسيط يتعاظم تدريجياً. ويصح ذلك بخاصة فيالتفريق بين أدب الأطفال وأدب الشباب وأدب الكبار. فإيصال فكرة الوحدة وبث الوعي القومي في هذه الأنواع من الأدب يجب ألا يكون واحداً، بل متفاوتاً بالتدرج، ومتبايناً بالأسلوب، ليكون مؤثراً ومفيداً.

إن مسألة الأسلوب غير المباشر تورد للذهن أن اختيار الموضوع، كواسطة لنقل الفكرة، هو عمل إبداعي يتميز به الأديب المبدع. فالموضوع قد لا يمت للفكرة بصلة

مباشرة أو ظاهرة للعيان، والأديب المبدع هو الذي يحسن اختيار المواضيع، ويملك القدرة على ابتداع المعاني الجديدة، وخلق الصور المبتكرة، وهو الذي يستطيع أن ينقل فكرته بوسائط وأواني عديدة. وقد تكون تلك الأواني بسيطة جداً لا ترد للذهن الاعتيادي، على غرار ما استطاع أن يفعله همنغواي في موضوع صياد عجوز يصطاد سمكة قرش في رواية الشيخ والبحر.

إن بعض المشاهد هي بنفسها تدل على المعنى المقصود، بحد ذاتها، ولا تحتاج إلى التوضيح الصريح. فصورة لحياة عربي يتطوع للقتال في ثورة قطر عربي آخر هي بحد ذاتها ترمز إلى الرابطة القومية، ولا تحتاج إلى التوضيح الصريح لمعنى ذلك. إن القصة التي تجري حوادثها في عدد من الأقطار العربية، بدلاً من قطر واحد، بغض النظر عن المضمون تساعد على ترسيخ فكرة وحدة المجتمع العربي في الذهن وهكذا.

- ٨ -

والآن نأتي لمسألة الجمال. ودون إسهاب في هذا الموضوع نقول إن الجمال قيمة عليا تتجلى في التناسق، وفي الألوان، وفي التجديد، وفي كل ما يثير الانفعال الراقي في النفس البشرية، وهو كقيمة عليا لا يستطيع إدراكها كل انسان، أو أن الأفراد لا يدركونها بدرجات متساوية أو بسرعة متماثلة. فبقدر ما تكون النفس مصقولة ومهذبة يكون إدراك الجمال، وبقدر ما تكون النفس شفافة والحس مرهفاً تكون المقدرة على التحسس بالجمال أكبر. إن إدراك الجمال والاحساس به من شأنه إن يثير في النفس نوعاً من الراحة والرضى والاغتباط، أو ما يقال عنه في اللغة الدارجة ما ترتاح له العين. والأدب ينقل أفكاره ليس عن طريق الكلام العادي، بل عن طريق قوالب جمالية، وذلك ما يفرقه عن الكلام العادي. إذن فالأدب يبحث عن الجمال ويتوخاه كواسطة لنقل الأفكار. وحول هذه العبارة هناك ملاحظتان:

الأولى هي أن الجمال، كقيمة عليا عندما يستطيع الأديب اقتناصها أو تكوينها ونقلها للقارىء، يكون بذلك قد دل القارىء عليها، ولولا ذلك لما استطاع لوحده أن يهتدي إليها. إن ذلك يعني بشكل آخر، أو بمعنى آخر، أن الأديب يخلق للقارىء حالات الجمال، أي الحالات التي تتجلى بها قيمة الجمال، ويقدمها للقارىء بطريقة سهلة كاشفة. إن ذلك بحد ذاته يحرك في نفس القارىء شعوراً مريحاً، وانسجاماً فكرياً، واقتراباً من قيم عليا تخلق في النفس الراحة واللذة الفكرية، وتحرك بالتالي الفكر. والنفس، بتعرضها لصيغ الجمال، يحصل فيها ذلك الصقل الذي يُقرِّبها من، ويدربها على، الادراك الأفضل لقيم الجمال. وبعبارات أخرى مألوفة، إن تذوق الجمال

بحد ذاته يخلق مزيداً من القدرة على التذوق، ومزيداً من رقة النفس والاحساس. وكل ذلك من شأنه أن يحرك الفكر ويزيد من قابلية الاسهام، لما للصفاء النفسي ورقة الشعور من علاقة وثيقة بصفاء الفكر وخصوبته وزيادة قدرته على التحليل والايغال في عملية تكوين المعرفة.

والملاحظة الثانية هي أن قوالب الجمال، وإن كانت واسطة لنقل الفكرة وإنماء لها، الا أنها بحد ذاتها تتخذ من الأفكار مادة لها، أي أن الجمال ليس مجرد ألفاظ، ومجرد تناسق بين أمور مادية، فالجمال قد يتجلى، وربما كان أحسن ما يتجلى به هو الأفكار. وذلك هو معنى الحديث في مجال النقد الأدبي عن التجديد في المعاني عند الشعراء. فالمعاني الجديدة إنما هي صيغ جمالية.. وبهذا المعنى كما أتصور نستطيع القول ان الجمال غاية ووسيلة في الوقت نفسه.

إن الأدب لا يمكن التفكير به بمعزل عن الجمال وإلا تحول إلى وعظ وإرشاد. أردت إيراد هذه الملاحظات بقصد إلقاء بعض الضوء على النقاش التقليدي القديم حول الأدب للأدب أم الأدب للمجتمع. ومعروف أن حديث هل الأدب للأدب يعني في الغالب هل يجب أن يتوخى الأدب الصيغ الجمالية في التعبير ويكتفي بذلك؟ هل إن رسالة الأديب تقتصر على الاهتمام بالجمال كقيمة عليا وإيصال المجتمع لها؟ أما الجزء الثاني من النقاش فيدور حول فيما إذا كان هدف الأدب الفكرة السامية التي يريد إيصالها للمجتمع. الأدب جهد إنساني يقوم به بعض الأفراد من أجل تقريب المجتمع لمجالات القيم العليا أو مساعدته للتقرب منها. فالحق قيمة عليا كما أن الجمال قيمة عليا. القومية العربية والوحدة العربية هي عين الحق. ولكن الدعوة لهذه القيمة العليا في مجال الأدب يجب أن تكون قوالبها جمالية مواضيعها من عالم الجمال. ومن الخطأ التصور أن القيم مفصولة عن بعضها بشكل جامد، فالقول إن الحق قيمة عليا، وان الجمال قيمة عليا، يعني أن إدراك هذه القيم والاقتراب منها يتطلب صفاء فكرياً وحساسية نفسية، ويعني أن هذا الادراك يحصل بصورة متمازجة ومعقدة. وخلاصة هذا النقاش هي أن الأدب الأصيل، الذي يتجه نحو القيم العليا في الجمال، لا يمكن أن يعيش بمعزل عن القيم العليا المتجسدة في الحياة الحية وهي القومية العربية والوحدة العربية. كما أن إدراك القومية العربية والوحدة العربية، وغرسها في النفوس، وتقريب الذهن العام منها، بإمكانه أن يحصل من خلال صيغ جمالية، ودون ذلك يتحول الأدب إلى مجرد وعظ كما أشرنا.

- ٩ -

القضية الثالثة هي قضية الالتزام التي كانت ولا تزال مدار نقاش في أوساط

الأدب والفكر. إن الأديب في عمله الأدبي يعبر عن هواجسه الداخلية، وما يدور أو يتكون في ذهنه من أفكار، فإن كان شعوره الداخلي قد نضج لدرجة إدراك الوعي القومي، فإن ذلك الذي تكّون في داخله سرعان ما يكون محركاً لانتاج أدبي في هذا الاتجاه. إذا كان الأديب مدركاً للقيمة العليا التي ينطوي عليها الشعور القومي، وإذا كان قد توصل لذلك شخصياً، وتفاعلت هذه الفكرة في داخله، ونضج ذلك الاحساس في نفسه، عبر عن ذلك تلقائياً في انتاجه الأدبي. وإن لم يكن لديه مثل هذا الشعور فيعني ذلك أن مشاعره لم تتطور بعد، وأن أفكاره لم تنضج لتبلغ هذا المستوى، وبذلك يكون تعبيره متناسباً مع ذلك المستوى، أي ما لديه من مشاعر داخلية. قد يكون ذلك الانسان موهوباً، وقد يكون مبدعاً في التعرف على صيغ جمالية، إلا أنه قد لا يكون قد تطور في فهم المعاني الكبيرة التي تهم المجتمع وتؤثر فيه. إن الأديب يعبر عما وصل إليه داخلياً في عملية التطور في طريق المثل والقيم العليا، ويكون إنتاجه متناسباً مع درجة ذلك التطور. إن عملية التطور هذه، إن لم تكن قد حصلت أو في طريق التحقق، فلن ينفع شيء في الدعوة للالتزام. وبعبارة أخرى يكون الأديب كما تكون مشاعره الداخلية.

إن توجه بعض الأدباء لمواضيع أقل أهمية لا يمكن تفسيره إلا بنقص في تطور مشاعرهم وأفكارهم، ومقارنة هذا الأديب بالأديب الملتزم هي المقارنة نفسها بين المواطن المندمج بقضية الوطن والمواطن المقصر بذلك، فكما أن وطنية الأفراد تتفاوت حسب تفاوت التطور الذي يحصل في داخل كل واحد منهم، فكذلك درجة نضج العبقرية تتفاوت من أديب لآخر، وكما أن قمة الوطنية هي النضال إلى حد التضحية بالنفس من أجل كيان الأمة ووحدتها كذلك الأديب والشاعر. إن ذلك لا يعني بالطبع ألا يطرق الأديب إلا موضوعاً واحداً، فالأديب المبدع هو الذي يتأثر بما حوله من ظواهر بشرية أو جمالية. المقصود هو أن يكون قد بلغ درجة من التطور وصل بها إلى مرحلة إدراك القيمة العليا في حياة المجتمع وهي القومية العربية. إن هذا الادراك هو الروح التي تسري في جميع اجزاء إنتاجه الأدبي، بدرجات متباينة، وبأسلوب متباين، فهي لا بد تنبض بشكل ما، حتى عندما يتعرض الشاعر لوصف الطبيعة مثلاً.

وهناك أيضاً مسألة الأدب الذي أطلقنا عليه الأدب النفسي، وهو الأدب الذي يعالج خوالج النفس وعقدها، وما يدور فيها من تفاعلات ذاتية، وذلك شيء مختلف تماماً عن التفاعل الذي يصاحب الارتقاء لادراك القيم العليا. إن أدب الاضطرابات والعقد النفسية ليس في الحقيقة إلا صدى للاضطراب، وترجيعاً للمؤثرات التي تتعرض لها النفس. إن هذا التفاعل يجري عادة في مستوى بدائي من مستويات التطور الفكري، وإن كانت فيه، بعض الأحيان، ومضات فكرية ومحاولات للارتقاء، إلا أنه

يبقى في أغلبه ردود فعل دون تطور. إن الاهتمام بالذات وتصوير تموجاتها يشكل جزءاً كبيراً من إنتاج بعض الشعراء الشباب. وغالباً ما تكون لغة هذا النوع من الشعر معقدة وغامضة. في هذين المجالين يتضح الابتعاد عن الالتزام، وسواء في حالة المواضيع الثانوية أم في حالة الشعر النفسي فإن سبب التوجه واحد وهو عدم اكتمال التطور. أما أسباب عدم الاكتمال هذا فمتباينة ولسنا في مجال بحثها، وأكثر ما يمكن أن يقال عن ذلك في هذا الصدد هو ان عدم الاكتمال هذا يمكن أن يكون مؤقتاً، أي قابلاً للزوال بنضج الشخصية وإغناء الثقافة وصقل النفس، كما أنه من الممكن ألا يكون مؤقتاً، بل دائماً لا مجال لزواله.

- ١٠ -

ولن يكون البحث كاملاً دون بعض الاهتمام بقضية اللغة والطريقة. اللغة العربية الفصحى هي لغة الأدب العربي. والشعر العربي على وجه التخصيص يستمد من جمال هذه اللغة، وموسيقاها الخاصة، وغناء مفرداتها، الشيء الكثير من تأثيره في شعور القارىء. اللغة الفصحى هي لغة النهضة وهي لغة السمو والتقدم، هي لغة القرآن، ومعروف أثر القرآن في العرب ومجتمع الجاهلية الذي نزل فيه. والأمة عندما تكون في حالة رقي ونهضة يعني ذلك أنها ترتفع من المعاني الاعتيادية إلى المعاني السامية، ومن حياة الركود إلى القيم العليا. لذلك فمن المنطقي تماماً أن يكون من متطلبات وشروط الأدب المبدع أن تكون لغته الفصحى. وهذا القول لا يعني بالطبع ما هو صعب وغير متداول وغير رقيق من الفصحى. الشعر المبدع هو الذي يحسن اختيار الكلمات، ويحسن انتقاء التعابير، ويجيد اختيار كل ما هو موحٍ ومثير للخيال، ومؤثر في النفس ومحرك للفكر. إن مسألة الابداع الجمالي نفسه تتعلق الى حد ما، وبشكل ما، بمسألة الانتقاء في اللغة من حيث التعبير والمفردات. ويعني ذلك بالمقابل المنطقي أن العامية، وهي نتاج عصر التأخر وذوبان الشخصية القومية والتأثر بالأجنبي، لا يمكن أن تساعد الأدب في عملية الابداع والتكوين الجمالي، بل على العكس من ذلك فهي فقيرة وضحلة ومتخلفة.

وبعد مسألة اللغة تأتي مسألة الطريقة. الشعر العربي شعر أصيل، ويعود تاريخه إلى أبعاد عميقة في تراثنا الحضاري، وله طريقة وأوزان ومقاييس أصبح الآن كالموسيقى مسجلة وذات قواعد منطقية. إن القافية العربية من أروع معالم أدبنا القومي، وطريقة النظم كانت وستبقى صفة مميزة لأدبنا الأصيل. ومعروف أن قضية الشعر الحر لا تتعلق بتقويم طريقة النظم، بل هي جزء من ذلك الموج الذي انتشر في العالم المعروف باسم الفنون الحديثة. إن ظهور هذا الاتجاه في الفنون له دوافع عديدة تتراوح بين مجرد الرغبة

في التغيير وبين العجـز في مجاراة الفنـون الأصلية. إنني شخصياً لا أجد أي مـبرر لتغيير طريقتنا القومية في الشعر التي ارتبطت بتراثنا وتاريخنا، والتي من خلالها أبـدع الموهـوبون من شعـرائنا أيما إبداع. كـما أنني لا أجد مجـالاً للمقارنـة بين مـوسيقى وجمال وأصـالـة طريقتنا وطريقة الشعر الحر في أحسن أحوالها. إن هذه الطريقة هي الآن طبعاً في طـريق التراجع، وهي ككل حالات التقليد تأتي وتنتشر لفترة ثم لا تلبث أن تنكمش وتتلاشى. إن الـذي لا يستطيـع أن يلمس جمال الشعـر العربي، بـطريقته المعـروف بها، فيـما يقرأ للمتنبي والجـواهري قـد فاتـه شيء مهم في هذا المجـال. من دون شك أن الـطريقـة في الشعر العربي عامل مؤثر بحد ذاته في جمال هذا الصنف من الأدب.

١٤ - الوسائل غير المباشرة لتحقيق الوحدة العربية(*)

(*) نشر هذا المقال في: المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٦ - ١٥، وندوة المواصلات في الوطن العربي، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين، ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية، بغداد، ١٢ - ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨١، شارك فيها: ناجح محمد خليل، ... **المواصلات في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

- ١ -

ستبقى الوحدة العربية هدفاً سامياً يسعى العرب الى تحقيقه بغض النظر عن الظروف الحالية، فعملية التقدم البشري كانت دوماً عملية تغيير الظروف الموجودة وخلق اوضاع جديدة. والوحدة العربية مبدأ، بمعنى أنها مشتقة من المثل العليا للأمة العربية وهي في الوقت نفسه، خطة عمل من أجل التقدم بالمعنى الواسع للتقدم الذي تسعى اليه جماهير الأمة العربية في أرجاء الوطن العربي كافة.

إن ذكر الظروف الحالية أمر يستدعي الوقوف عنده توخياً للايضاح، فما هو المقصود بذلك؟ المقصود هو أن الظروف الحالية ظروف سياسية سلبية. فقد تعثرت حتى الآن محاولات توحيد بعض الأقطار العربية عملياً، كما أن الرأي العام المشدود للعمل السياسي قد فتر اهتمامه بقضية الوحدة، تعكسه قلة الأدبيات التي نشهدها الآن عن ذلك، مقارنة بالفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية والفترة التي صاحبت قيام أول خطوة توحيد في سنة ١٩٥٨.

كل ذلك صحيح بهذه الحدود ولكن للموضوع جوانب أخرى لا بد من

ذكرها، فالدولة القطرية قد ثبت فشلها عملياً في أخطر مهمة، هي مهمة الأمن ضد العدوان الخارجي، وهو أساساً العدوان الاسرائيلي. والفتور في الرأي العام فيما يتعلق بموضوع الوحدة ثقافياً، أساسه نفسي أكثر من أي شيء آخر، وهناك اهتمام واضح بتقوية نسيج العلاقات العربية في غير المجال السياسي، وأهم شيء يمكن أن يذكر في هذا المجال، هو التعاون الاقتصادي، الأمر الذي عكسته مقررات مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمان عام ١٩٨٠.

- ٢ -

يتسم الواقع العربي الحالي بصفة أساسية هي: أنه قابل للتغيير السريع أي أن الشكل السياسي الذي هو فيه الآن ليس ثابتاً ولا نهائياً، وبعبارة أخرى أنه ليس شكل الأمد الطويل، فهو كشكل المكعبات المتراكمة فوق بعضها مكونة شكلاً هندسياً معيناً الا أن تلك المكعبات ليست مترابطة برباط قوي يحفظ ذلك الشكل طويلاً. إن سحب قطعة واحدة من مكانها قد يؤدي الى تداعي بقية المكعبات وتحركها من مكانها بحيث تأخذ شكلاً هندسياً جديداً مختلفاً تماماً عن الشكل السابق. إن تحقيق خطوة توحيدية بين قطرين عربيين، قد يؤدي بحد ذاته الى انضمام قطر أو أقطار أخرى طوعاً أو بغير ذلك، والوضع الجديد قد يغير مجمل الوضع الحالي بالنسبة للعدو الصهيوني، والوضع الجديد قد يحدث بدوره هزة وجدانية عميقة تجتاح الوطن العربي محدثة انفجارات وتغييرات مهمة قد تؤدي الى توسع دائرة النهضة وتسارع عملية التوحيد وهكذا. إن كل ذلك في حالة معينة وبشروط معينة قد ينتج في الاساس من تغيير نظام محدد في قطر عربي معين. بالطبع لا يعني ذلك حتمية رياضية بالشكل المبسط القائم على أنه إذا حدث كذا سيحدث حتماً كذا، إذ ليس في التطور الاجتماعي شيء من ذلك. المهم هو القول: بأن الوضع العربي بفعل تغيير واحد في قطر عربي واحد قد يؤدي الى تغييرات متتابعة تتسع دوائرها حلزونياً مؤدية الى نتائج لا يدل عليها المظهر الساكن للوضع السياسي العربي الموجود حالياً.

إن كانت هناك أمور عديدة هي موضع اختلاف في وجهات النظر وقابلة للاجتهادات، فإن من الأمور التي ليست كذلك، كون الوضع العربي يتصف بالترابط ووجود العلاقة بين اقطاره، فما يحدث في قطر عربي يؤثر بصورة مهمة على الأقطار الأخرى. فالأنظمة العربية الحالية ليست نهائية. منها ما هو قومي النظرة والسياسة وذلك ما يجعل الوضع القطري وضعاً موقتاً، ومنها ما يقوم داخله تناقض جوهري يعرضه للتغيير في أي وقت تنضج فيه عوامل التغيير وتسنح الظروف المساعدة على ذلك. وجميع هذه العوامل ليست محصورة في نطاق القطر الذي تعمل فيه، بل تمتد

الى خارج الحدود القطرية. أما في مجال الأمن وخصوصاً فيما يتعلق بخطر العدو الصهيوني، فلا أظن أن هناك من يشك بوجود علاقة جذرية بين أمن أي قطر عربي وأمن الأقطار العربية الأخرى. إنه أمر محسوس وعليه الكثير من الأدلة. ولا يقل عن كل ذلك الشعور النفسي الذي يتجاوز الحدود القطرية، والشعور النفسي عامل مهم في التغيير السياسي والعامل النفسي هذا من أكثر العوامل عبوراً للحدود.

والوضع العربي الحالي كأي وضع آخر لا بد له بمرور الوقت من تحقيق نوع من التوازن تتقابل فيه عوامل عديدة متباينة سياسية واقتصادية وعسكرية، داخلية وخارجية، مادية ومعنوية. ومن حصيلة التقابل والتفاعل والتأثير المتبادل ينتج نوع من التوازن الذي يؤمن الاستمرار فترة من الزمن ولكن هذا التوازن، إنما هو توازن قلق ولا يؤمن الاستمرار إلا من يوم إلى يوم فهو غير ثابت ولا يمتد للأمد الطويل. وهو بذلك يختلف عن التوازن الذي ينتج عادة بعد أن يأخذ النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي شكله النهائي أو شبه النهائي، من حيث أسسه العامة. عندما يحصل شيء من ذلك يصبح التغيير مقصوراً على التطور ضمن الأسس العامة الثابتة أي أنه يقتصر في الغالب على أساليب التطبيق والتلاؤم مع الظروف. كذلك فإن التوازن الحالي في الوضع العربي هو توازن يؤمن الاستمرارية اليومية، أي القصيرة الأمد، ولكنه ليس ذلك التوازن الذي يحقق الاستمرارية على الأمد الطويل، إذ لا يمكن القول بصورة عقلانية ان الوضع العربي الموجود حالياً هو الذي سيكون موجوداً بعد عقود من السنين أو حتى بعد عقد واحد.

إن الوضع العربي كأي وضع آخر مهما بلغت حدة التناقضات فيه وقويت عوامل التغيير، فهو في الأمد القصير لا بد من أن يكون نوعاً من التوازن فتلك طبيعة الأشياء. فحتى حالة الحرب اذا ما طالت فإنها لا بد من أن يتكون فيها شيء من التوازن مهما كانت درجته وشكله بين الأطراف المتحاربة. اذن، فوجود التوازن في الوضع العربي الحالي لا يدل على شيء مناقض للفكرة التي نحن بصددها، فكرة التغيير من وضع التجزئة إلى وضع التوحيد. في الحقيقة ان التطور الاجتماعي وهو ينقل المجتمع من وضع الى وضع آخر يمر بسلسلة من التوازنات القصيرة الأمد، حتى يصل المجتمع الى التوازن المستقر على الأمد الطويل. فحتى لو حصل تغيير جزئي في الوضع العربي الحالي، اقتصادي أو سياسي أو عسكري، فإن هذا التغيير سيزيل التوازن الراهن، ولكن سرعان ما يتكون في مكانه توازن جديد هو الآخر مؤقت، وهكذا تتكوّن التوازنات المؤقتة القصيرة الأمد عقب التغييرات الجزئية، بالطبع فإن هذه التوازنات، لا يستغرق حدوثها فترات زمنية متساوية ولا تتماثل من حالة لأخرى، فالواقع الاجتماعي معقد، وعملية التغيير التي تحصل فيه وتؤدي الى قيام

التوازنات هي الأخرى معقدة لا يحكمها قانون رياضي بسيط.

والخلاصة هي، إن الوضع العربي الحالي فيه توازن قلق قابل للزوال وهو مترابط بصورة حية وجوهرية، بحيث أنه يصبح معرضاً لحدوث سلسلة من التغييرات يمكن أن تنتج عن تغيير جزئي أو تغيير في قطر عربي واحد. وبالعبارات المألوفة فإن الوضع العربي يحمل في طياته ما هو غير منتظر اعتيادياً وقابل للمفاجآت. واستعمال عبارات غير منتظرة ومفاجآت يأتي بمعنى خاص هو أن التوازن الظاهري في الوضع العربي لا يوحي بما يبرر استعمالها.

- ٣ -

إن التوازن القلق الموجود حالياً في الوطن العربي يمكن أن يتغير بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة. والمقصود بالصورة المباشرة هو حصول تغيير أو تغييرات من النوع الذي يؤدي الى حصول تغيرات اخرى، والتغييرات الجديدة بدورها تؤدي الى حصول تغيرات أخرى وهكذا. وعملية التغيير المترابط هذه من شأنها أن تفتح جداول عريضة بين الأقطار العربية تسمح للماء أن يعيد توازنه حسب قاعدة الاواني المستطرقة. والعوامل غير المباشرة هي ذلك النوع من التغييرات الأقل حدة، وبالتالي الأبطأ مفعولاً فهي بمثابة السواقي الرفيعة التي ينساب من خلالها الماء ولكنه يحتاج الى وقت أطول ليعيد توازنه وهي بهذا المعنى عوامل مساعدة للتغير الجذري اذا ما حدث، أي أنها تساعد عملية التدفق من خلال الجداول الكبيرة عندما يحصل ذلك. وبعبارات محددة أخرى ان عملية انتقال الوطن العربي، من حالة التجزئة الى حالة التوحيد يمكن أن تتم بعوامل مباشرة هي تكوين الارادة من خلال السلطة السياسية، لبدء عملية التوحيد بين قطرين أو أكثر، ولكن هذه العملية المباشرة، يمكن أن يكون هناك من يمهد لها بصورة غير مباشرة ويساعدها على الفعالية عندما تحصل. وتحت باب العوامل غير المباشرة هذه تقع جميع خطوات التقارب والتوحيد في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تقوم بين البلاد العربية من خلال العمل العربي المشترك الذي تضطلع به مؤسسات الجامعة العربية والخطوات الثنائية من هذا النوع التي تقوم بين الأقطار العربية. ولعل المقررات الاقتصادية التي نتجت عن مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان عام ١٩٨٠ خير مثال على ذلك.

والنقطة التي نريد الوصول اليها هي أن العمل في هذا المجال، مجال العوامل غير المباشرة من أجل الوحدة العربية، يجب أن يستمر، ويجب ألا يقلل من أهميته، ويجب ألا تحول العوامل السياسية السلبية والوضع النفسي غير المواتي دون ذلك

الاستمرار أو أن تنقص من الجهود التي يجب أن تبذل من أجله. فالنضال من أجل الوحدة هو نضال واحد في الجوهر، ويجب أن يستمر في مختلف الجبهات، فإذا كانت جبهة العمل المباشر، ساكنة في هذا الطرف فذلك يجب ألا يحول دون العمل في مجال العوامل غير المباشرة لا مادياً ولا معنوياً.

ثمة كلمة من المفيد أن تقال بصدد العوامل غير المباشرة، زيادة في الايضاح. إن طبيعة هذه العوامل غير المباشرة هي أنها ذات مفعول غير محسوس بصورة آنية، فأثرها تراكمي ومفعولها لا يظهر الا في الأمد البعيد؛ ولذلك فهي بطبيعتها هذه ليست لافتة للنظر المباشر وليست باهرة، الأمر الذي يجعل التأثر النفسي بها ضعيفاً نسبياً. ولكن هذه الجوانب المظهرية والمتعلقة بالانفعال لا تتعلق بالجوهر. وهناك حاجة ماسة الى مزيد من التثقيف حول أهمية هذه العوامل وضرورة زيادة الاهتمام بها وعزل عملية البناء في مجالها عن أثر العوامل النفسية، بخاصة تلك التي يفرزها التوازن المظهري الذي يعيشه وضع التجزئة في الوطن العربي الآن. ولعل من أهم ما يرمز للتقدم الذي حصل في هذا المجال على الصعيد العربي، هو أن مؤتمر القمة العربية، أصبح لأول مرة يناقش الشؤون الاقتصادية بعدما كانت مناقشاته مقصورة على الشؤون السياسية. إن التوسع الذي حدث في انشاء منظمات واتحادات متخصصة عربية هو بحد ذاته دلالة إيجابية على الرغم من كل النقائص وحالات الفشل في هذا المجال. لذلك فمن المفيد جداً استثمار هذا الاطار الذي تكون، وهذه القنوات التي فتحت، وهذه الشرعية التي نشأت من أجل مزيد من العمل في جبهة العوامل غير المباشرة من أجل الوحدة العربية.

- ٤ -

ثمة امور أساسية عن العوامل غير المباشرة موضوع البحث لا بد من مناقشتها لتكوين فكرة أوسع من مجرد عبارات العنوان. فالفكرة لا يمكن أن تتضح حتى بالتعريف، بل تزداد وضوحاً بتناول المسائل التي تثيرها أو تتعلق بها.

العوامل غير المباشرة التي نتحدث عنها ليست بحاجة الى تعريف بالمعنى المدرسي، وأظن أن المقصود بها قد أصبح واضحاً مما فات من المناقشة، كما أن علاقتها بالوحدة العربية، أو أثرها على الوحدة العربية من الناحية الايجابية واضح كذلك. هناك نقطة مهمة في هذا المجال من الجدير ايرادها، الا وهي أن خطوات التقارب والتوحيد في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تتحقق بين البلاد العربية من شأنها أن تخلق نسيجاً من المصالح المحلية المرتبطة بتلك الخطوات؛ الأمر الذي من

شأنه أن يوجد قوة محلية مؤيدة لاتجاه التوحيد أو على الأقل للخطوات التي تمت وتشكل بالتالي تياراً معاكساً لأي ميول غير وحدوية قد تنشأ قطرياً لسبب أو لآخر. وبعبارة أخرى فإن مثل هذه الخطوات بمرور الوقت تجعل مصلحة عدد من المواطنين مرتبطة باستمرار بالخطوة التي تحققت. فإذا ما أراد نظام أو مجموعة من داخل ذلك القطر العمل ضد تلك الخطوات اصطدم بمصالح مشروعة لأولئك الأفراد أو الجماعات وبذلك تتكون قوة مضادة لميول التجزئة بالنظام الذي يختار مقاومة أو الغاء تلك الخطوات الوحدوية التي تمت فلا يجد الأمر سهلاً بل يجد مقاومة عليه أن يحسب حسابها. وبذلك يتكوّن ما يسمى بالعامل الموضوعي المؤيد لاتجاه التوحيد، وهو عامل المصالح المشروعة للافراد أو الجماعات. ويتضح هذا الأمر في المجال الاقتصادي وفي المجال الثقافي وفي المجال الاجتماعي، إلا أنه بالطبع أكثر وضوحاً في المجال الاقتصادي. فالمنافذ التي تفتحها الخطوات التوحيدية في مجال العوامل غير المباشرة لانسياب المياه بمرور الوقت تتكوّن حولها منافع وتنسج حولها مصالح تخص أفراداً وجماعات في الأقطار التي فتحت بينها المنافذ ويصبح بالتالي إغلاق تلك المنافذ بقرار قطري أمراً ليس سهلاً حتى وإن لم يكن متعذراً. **وعلينا الا نستهين أو نقلل من أهمية عامل المصالح المشتركة في تحقيق الوحدة العربية.** صحيح أن الوحدة العربية مثل أعلى، وقيمة عليا، الا أن المصالح المشروعة هي الأخرى ليست بعيدة عن المثل والقيم العليا. وبذلك يتكوّن حد أدنى من العلاقات العربية يصعب على الأنظمة القطرية النزول تحته. وكلما ازدادت الخطوات التوحيدية ارتفع هذا الحد الأدنى، وهكذا، وبصورة تدريجية تراكمية، تتطور العلاقات في اتجاه التوحيد ومعها يضيق مجال التنافر والاختلاف بين تلك الأنظمة. إن هذه العملية غير المثيرة التي ربما تسير ببطء موجودة الآن وتشكل علاقة ايجابية في الوضع العربي على الرغم من المظاهر السلبية التي ينم عنها الوضع السياسي العربي، وهو وضع الركود في موضع التجزئة.

إن خطوات التوحيد في مجال العوامل غير المباشرة لا تتم تلقائياً بالطبع، بل هي حصيلة العملية نفسها التي يتم خلالها اتخاذ أي قرار من اقتراح ومناقشة وحسم بواسطة الارادة السياسية للأنظمة العربية. وبعبارة أخرى فإنها في النهاية بنت الارادة السياسية، والارادة السياسية التي توجد هذه القرارات بامكانها أيضاً أن تحميها وتديمها. إن الارادة الحرة هي التي تخلق القرار المتعلق باتخاذ الخطوة. والاعراب عن تلك الارادة يتمثل عادة بالاعلان وبالموافقة وبالتوقيع على الوثائق القانونية والتنظيمية الضرورية لاخراج تلك الخطوات الى حيز الوجود. إن هذه العملية نفسها من الممكن أن تستخدم في مجال المحافظة على تلك الخطوة في المستقبل أي منع الغائها أو اضعافها لأسباب سياسية ناتجة عن سلبيات الوضع العربي وتناقضات الأنظمة الموجودة فيه.

ويتحقق ذلك عملياً عن طريق ما يسمى قرارات التحييد، أي تحييد العمل العربي المشترك في المجالات غير السياسية من السلبيات السياسية التي يمكن أن تنشأ مستقبلاً.

قد يقال إن قرارات التحييد هي قرارات، والقرارات في النهاية رهن ارادة الذين وافقوا عليها. وذلك صحيح، إلا أن عملية اتخاذ قرارات من هذا النوع تشكل بحد ذاتها عامل ضغط ادبي، وبذلك يكتسب قوة معنوية وقائية ضد ميول النكوص التي قد تنشأ في المستقبل، ومسألة الضغط المعنوي والادبي مشتقة من أهمية الرأي العام في التقوية والاضعاف لهذا النظام أو ذاك. ومهما قيل في هذا المجال فالرأي العام العربي والعالمي مهم ويزداد أهمية. ومن الخطأ أيضاً التصور أن تلك الأهمية محصورة في الآثار المعنوية أو البعيدة المدى، فهي لا تخلو من الآثار المادية والمباشرة أيضاً، لذلك، أخذت هذه المسألة تفرض نفسها تدريجاً وتحتل مكانها في التصرف السياسي العربي وما تجاهلها إلا من قبيل الحماقة، وحتى الانتحار احياناً. وبعبارة أخرى فإن القرارات التي تتخذها الحكومات العربية فيما يتعلق بتحييد العمل العربي المشترك ـ غير السياسي ـ عن تقلبات العوامل السياسية ليست غير ذات أهمية بل هي على العكس مهمة وعلينا ان نؤكد عليها بزيادة عددها ووضوحها، وما النصوص التي تؤكد على تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تضمنتها الوثائق الاقتصادية والتي اقرّها مؤتمر القمة العربي عام ١٩٨٠ في عمان، الا مثال على ذلك وبداية جيدة. إن ذلك لا يعني بالطبع ان نظاماً أو أنظمة عربية سوف لا تخرق هذا التعهد أو سوف لا تحاول ذلك في المستقبل، فذلك محتمل، إلا أنه على الرغم من ذلك فالاتجاه صحيح وعلينا التأكيد عليه مهما كانت نقائضه والصعوبات التي يتعرض لها في مجال التطبيق في المستقبل. إن منهج التأكيد على زيادة التعهدات القانونية من قبل الحكومات العربية لحماية الخطوات التي تتخذ من الأثر السلبي للتنافر السياسي الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل أيضاً إنما هو منهج سليم.

والجانب الجدير بالملاحظة هو وجود الفرصة الملائمة الآن لتدعيم العمل العربي المشترك في مجال الخطوات غير المباشرة وهي الفرصة التي خلقتها العوائد المالية من تصدير النفط. والامكانات المالية الكبيرة التي تكونت لدى بعض الأقطار العربية من هذا المصدر يمكن أن تكون لها آثار ايجابية في هذا المجال. فهي من ناحية قد وفرت القدرة على معالجة بعض المشاكل العربية التي كان من المتعذر او من الصعب حلها في السابق. فعندما نتحدث عن ربط البلاد العربية بشبكة حديثة من طرق المواصلات يرد في المجال الأول أن ذلك يتطلب موارد مالية كبيرة ليس بمقدور بعض البلاد العربية توفيرها. إن استثمار المياه أو المعادن بصورة مشتركة يتطلب رأس مال كبير،

وكذلك الحال بالنسبة لجميع مرافق البناء التحتي، كتوليد الطاقة الكهربائية على سبيل المثال. إن الجزء المهم من مجالات العمل العربي المشترك في المجال الذي نتحدث عنه يخص هذا النوع من المشاريع التي لا يكفي لتنفيذها الاقتناع بفائدتها، أو اتخاذ القرارات بتنفيذها على نطاق عربي مشترك، بل هي بحاجة إلى التمويل. إن توافر رأس المال، سواء أكان بواسطة صناديق التنمية أم القنوات الثنائية أم حتى السوق المالية للقطاع الخاص، من شأنه تذليل عقبة مهمة في مجال تحقيق التقدم في العمل العربي المشترك.

وثمة جانب آخر يتعلق بذلك هو أن بعض الأقطار العربية التى كانت أنظمتها مترددة في جدوى العمل العربي المشترك سابقاً قد أصبحت الآن بعد توافر الامكانات المالية أكثر اقتناعاً بامكانات ذلك التعاون، مما دفعها الى أن تكون أكثر اهتماماً وأكثر فعالية مما كانت عليه في السابق، والأمثلة على هذه الحالات موجودة. وحتى في مجال العلاقات السياسية فلا يمكن لأحد أن يتغاضى عن أن توافر الامكانات المالية قد ساعد على تخفيف حدة بعض التناقضات السياسية أو حتى حلها. وبالطبع فإن أموراً أخرى لا بد من الاشارة اليها في هذا المجال تلافياً لسوء الفهم، منها أن الزيادة الكبيرة في الامكانات المالية لم تكن متساوية بين الأقطار العربية، الأمر الذي ساعد على خلق شيء من التناقض بين الغني والفقير، كما أن قنوات انسياب هذه الموارد المالية لتغذية العمل العربي المشترك من جهة، وللمساهمة في معالجة مشاكل التنمية والفقر في الأقطار العربية الفقيرة من جهة أخرى، ليست على ما يجب أن تكون عليه وإن كانت في تحسن.

وعلى كل حال، ومع وجود الآثار السلبية، هناك فرصة ملائمة خلقتها زيادة عوائد النفط بالامكان توظيفها لمصلحة عوامل التوحيد غير المباشر وما تنطوي عليه من مشاريع وبرامج عملية. إن الوعي بوجود هذه الفرصة لم يكتمل بعد، ومن ذلك يتفرع النقص الكبير الذي لا يزال موجوداً في معرفتنا عن كيفية الاستفادة من هذه الفرصة عملياً لتقوية تلك العوامل وتوسيع نطاقها وزيادة نسبة التنفيذ فيها وتقوية ما هو منفذ منها حتى الآن. وكل ذلك يحتاج الى الكثير من التوعية والاقناع والدبلوماسية والابتكار والعمل الدؤوب، وحتى الضغط احياناً.

- ٥ -

تلك هي القضايا الرئيسية في موضوع العوامل غير المباشرة عندما يبحث موضوعها من حيث المحتوى. بقي بعض النقاط العملية التفصيلية التي نجد من المفيد تناولها أيضاً استكمالاً للبحث.

يلاحظ أن عملية اختيار مجالات التعاون، وبتحديد اكبر اختيار المشاريع المحددة، أمر يجب أن يتم على أساس واضح في الذهن مسبقاً. والاساس هو أن تلك المجالات أو المشاريع تتباين من حيث علاقتها بالمصالح القطرية انسجاماً أو تعارضاً، ومجال الاختيار في ذلك واسع. إن أي عمل مشترك يراد له النجاح ضمن ظروف سياسية كالتي هي موجودة الآن في الوطن العربي، يتطلب نوعاً من الحذق في الاختيار. والمسألة الجوهرية في ذلك هي أن هذا العمل المنطلق من منطلق الوحدة يراد له أن يتحقق ضمن اطار سياسي غير ملائم، لا بل هو متناقض معه في بعض الحالات. وكما أوضحنا من قبل فإن وضع التوازن السياسي الموجود حالياً هو وضع العلاقات السياسية العربية. وفي ظل هذه الأوضاع، وفي دائرة هذا المحيط، يراد للنشاط غير المباشر أن يحقق خطوات هي في جوهرها البعيد المدى تدفع في طريق التوحيد. اذن، فلا بد من أخذ هذا الوضع السلبي بعين الاعتبار. ويكون ذلك في حسن اختيار مجالات التعاون ومشاريعه. ويتطلب هذا الحذق السير على مبدأ في الاختيار هو البدء بالمشاريع الأكثر انسجاماً مع هذا الوضع، أي المشاريع التي تنسجم فيها لأقصى الحدود الممكنة، المصالح القطرية مع المصالح القومية أو بعبارة أخرى تلك المشاريع التي لا تتناقض مع الاعتبارات أو المصالح القطرية، وهكذا تدرجاً مع التقدم في هذا العمل الوحدوي. وبالطبع فإن حسن الاختيار يتطلب أول ما يتطلب توافر المعلومات التفصيلية الصحيحة عن الوضع العربي قومياً وقطرياً، أي وجود المادة الأولية التي يتم الاختيار على أساسها أو منها، وذلك هو دور الاحصاء والدراسات عن الواقع العربي من مختلف الوجوه.

الاعتبار العملي الآخر يتعلق بالمؤسسات. والمقصود بالمؤسسات الأجهزة التي يتم من خلالها تنفيذ برامج أو مشاريع الخطوات غير المباشرة. والمؤسسات الموجودة حالياً هي عموماً من نوعين[1]: المنظمات الرسمية المتخصصة، والمنظمات الشعبية

---

(١) المنظمات الرسمية المتخصصة هي: اتحاد اذاعات الدول العربية، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، والاتحاد البريدي العربي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومجلس الطيران المدني للدول العربية، والمنظمة العربية للعلوم الادارية، ومنظمة العمل العربية، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والاكاديمية العربية للنقل البحري، وصندوق النقد العربي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والشركات المتفرعة عن هذه المنظمات. أما المنظمات الشعبية المتخصصة فهي: اتحاد الاطباء العرب، واتحاد الصيادلة العرب، واتحاد الصحافيين العرب، واتحاد الكتاب والادباء العرب، واتحاد المهندسين العرب، واتحاد الاقتصاديين العرب، واتحاد المحامين =

المتخصصة، أي الاتحادات.

إن جزءاً لا بأس به من نشاط هذه المؤسسات يتعلق بالدراسات والبحوث والاحصائيات وهو أمر مهم وضروري ولكن ثمة قضية مهمة بالاتجاه الذي يأخذه هذا النوع من العمل. فالبحوث والدراسات يمكن أن تكون على نوعين: نظري وعملي. فالنظري كما هو معروف يتعلق بالبحث عن المبادىء العامة والاتجاهات الرئيسية التي اذا ما استجلبت يمكن أن تساعد على استنباط نظريات أو قواعد عامة لتكوين المعرفة، وهو أمر لا يمكن التقليل من أهميته، إلا أن المهم في ذلك ليس تقرير أنه مهم أو غير مهم، بل تحديد المكان الأمثل لذلك. والبحث النظري مكانه الأمثل هو الجامعات ومراكز البحث ومبادرات الأفراد المهتمين بهذا النوع من العمل الفكري. وأما المؤسسات التي تنشأ كأدوات للعمل العربي المشترك الذي نحن بصدده فيجب أن تكون الأولوية في عملها الثقافي لذلك النوع من النشاط المساعد على تكوين البرامج واستنباط السياسات واقتراح المشاريع القابلة للتنفيذ من قبل السلطة السياسية أي الحكومات العربية المعنية، وبذلك يتحقق ما نطلق عليه عادة عبارة التنسيق مع نشاط الدولة، أو الربط بحاجات الواقع، أو وضع الثقافة في خدمة المجتمع، الى آخر التعابير المتداول استعمالها في هذا الصدد. وزيادة في التوضيح لا بد من ضرب مثال على ذلك: فعندما تعقد ندوة عن دور التربية والتعليم في الوحدة العربية يجب أن يكون هدفها الأساسي تقديم مقترحات تستفيد منها وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية في عملية توحيد المناهج، كتحديد مواد بعض الكتب، أو حتى تأليف كتب لهذا الغرض. وعندما تعقد ندوة عن المواصلات في البلاد العربية مثلاً نرى أن يتمخض عنها مقترحات لمشاريع محددة لتحقيق اتصال افضل بين الطرق البرية الموجودة حالياً في البلاد العربية وتحديد مواصفات تلك الطرق وكيفية تنفيذها والوسائل المالية الضرورية لذلك وكيفية توفيرها وهكذا. وبعبارة أخرى، اذا كان النشاط الدراسي والبحوث ضرورياً في عمل المؤسسات الموجودة، بخاصة الاتحادات الشعبية النوعية، فإن ذلك النشاط من أجل أن يكون أكثر فائدة ومتجهاً صوب الهدف، عليه أن يرتبط بصورة وثيقة بعملية تغيير الوضع العربي مادياً أي لخدمة عملية التغيير الذي تتوخاه الخطوات غير المباشرة صوب الوحدة، ولا يبقى في حدود العموميات التي لا تقربنا من التنفيذ. كما أن هذه المؤسسات ليست أفضل القنوات

= العرب، والاتحاد العام للفلاحين العرب، واتحاد العمال العرب، واتحاد المؤرخين العرب، واتحاد الشباب العرب، واتحاد الطلبة العرب، واتحاد الجيولوجيين العرب، واتحاد مجالس البحث العلمي العربي، واتحاد الحقوقيين العرب، واتحاد المعلمين العرب، واتحاد الناقلين العرب، واتحاد جمعيات العلوم النفسية والتربوية، واتحادات رياضية وعمالية فرعية متخصصة.

للبحث النظري العام المشدود لتنمية المعرفة البشرية. وبذلك يتحقق ربط تنسيقي بين المنظمات الرسمية المتخصصة وبين الاتحادات الشعبية المتخصصة فتكمل احداها الأخرى وتنفتح قناة الانسياب بينها.

وهناك جانب نفسي لهذا الموضوع يتطلب الاهتمام. والجانب النفسي المقصود مصدره منبعان: **الأول**: انعكاس الوضع السياسي العربي غير الملائم لعملية التوحيد بكل ما ينطوي عليه من تنافر واحباط وفشل في الخطوات السياسية التي اتخذت، أو أعلن عن النية بأن تتخذ. والمنبع **الثاني**: هو العقبات التي تواجه الخطوات غير المباشرة نفسها. فالعمل العربي المشترك في المجالات غير المباشرة لم يكن خالياً من حالات الفشل أو المصاعب، فقد كانت كمية التنفيذ في بعض الحالات قليلة لا تتناسب مع الحد الأدنى للمعقول، وفي حالات أخرى اعترضت تلك الخطوات أو المشاريع أوضاع سلبية كهبوط الكفاية أو الفساد الاداري أو الاخطاء الفنية الكبيرة أو الارتداد الرسمي العلني والضمني. ومن مجموع هذه العوامل السلبية تشكل وضع نفسي هابط نسبياً ازاء هذا النشاط الذي انعكس بحالات متعددة، كنقص الثقة، أو فتور الحماسة أو التردد، إن هذا الوضع النفسي غير الملائم لا بد من معالجته.

إن مقاومة وضع نفسي سلبي واحلال وضع نفسي ايجابي في مكانه عملية تدخل فيها عوامل عديدة، ولها متطلبات لا يصعب معرفتها، كما أننا لسنا في صدد بحثها بالتفصيل. ولكن هناك قضية مهمة واحدة من المفيد التنويه بها في هذا الصدد هي توفير المعلومات عن العمل العربي المشترك المقصود. فمن دون شك هناك نقص كبير في المعلومات عن هذه الجوانب من حياة المجتمع العربي عموماً لأسباب قد يكون من أهمها كونها لا تتعلق بالسياسة. فالرأي العام العربي لا يزال مشدوداً للأمور السياسية ويعيرها الأهمية الأولى ولكن على حساب الأمور الأخرى غير السياسية، وبنظري إن هذا النوع من توزع الاهتمام لا يمثل - كما قد يظن البعض - ميلاً ايجابياً، بل هو على العكس من ذلك مظهر من مظاهر التخلف والفهم الخاطىء للسياسة وللتطور الاجتماعي عموماً. وقد نتج عن هذا الوضع الذهني العام وعن هذا الاتجاه الخاطىء، ان اصبحت وسائل الاعلام نفسها تسير في هذا الاتجاه. فهي الأخرى تعير الأمور السياسية أهمية كبيرة ليس بجانب الاهتمام بالأمور غير السياسية بل على حسابها. اتذكر انني عندما كنت طالباً قرأت مرة كراساً عما تم انجازه من أعمال في المجال الثقافي بين البلاد العربية، وقد هالني ما قرأت من أمور مهمة كثيرة لم أكن أعرف عنها شيئاً أنا المواطن الذي اهتم بالشؤون العربية العامة وأتابعها. إن الذي يسمع ويقرأ وسائل الاعلام العربية ويقارنها بوسائل الاعلام في البلدان المتقدمة من حيث الأهمية التي توليها للأخبار الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية والفنية والدينية والعسكرية والعمرانية ومختلف الشؤون الاخرى غير السياسية، يجد أن الفارق كبير جداً.

ولعل من أحسن الأمثلة على ذلك أن ما يعرفه الرأي العام العربي الآن عن مقررات مؤتمر القمة العربي الذي عقد عام ١٩٨٠ في المجال الاقتصادي قليل جداً. ويصح الشيء نفسه على نشاط مؤسسات العمل العربي المشترك بنوعيها الرسمي والشعبي. إن نشر المعلومات التفصيلية وايصالها الى جماهير الشعب وتحويلها من معلومات خاصة الى معلومات عامة سيكون له أثر مهم في معالجة الوضع النفسي السلبي الذي أشرنا اليه. ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن الوضع النفسي السلبي هذا مقصور على الجماهير، بل هو موجود أيضاً في دائرة المسؤولين العرب أنفسهم لذلك فمعالجته أمر مهم ليس من حيث الرأي العام بل فيما يتعلق بموقف بعض المسؤولين أنفسهم من الخطوات غير المباشرة التي تطرح للبحث واتخاذ القرار في المؤسسات العربية.

- ٦ -

من كل ما ذكر نستطيع أن نتوصل من نقاط التلخيص والاستنتاج كما يلي:

أولاً: إن وسائل تحقيق الوحدة العربية غير مقصورة على الوسائل المباشرة، بل هناك وسائل غير مباشرة بامكانها أن تكون فعالة على الأمد الطويل، وذلك عن طريق تكوين حد أدنى من التعاون العربي يرتفع باستمرار مع التقدم الذي يتحقق في هذا المجال. إن شبكة من المؤسسات الرسمية والشعبية موجودة الآن تشكل بمجموعها وسيلة متاحة لتعاون بنّاء بالامكان بذل جهد جدي جديد من أجل استخدامها لتحقيق المزيد من العمل المشترك. وهذا الجهاز الموجود حالياً بحاجة الى ان ترتفع كفايته وتعالج اخطاؤه، ويمكن أن يتم ذلك ضمن الشرعية الموجودة.

ثانياً: لعل أهم ما يساعد على زيادة النشاط في مجال هذه الوسائل غير المباشرة هو نمو العقلانية في بحث هذه الأمور والخطوة الرئيسية في هذا المجال هي أن نعزل هذا النوع من النشاط عن العواطف والانفعالات المتأتية عن العلاقات السياسية العربية، أي تحييدها عن العوامل السياسية، ومجرد الحديث عن هذا الموضوع مفيد، والاهتمام بنشر المعلومات وبالبحث العلمي واستخدام لغة الارقام كذلك مفيد، ولكن ضرب المثال الجيد أكثر فائدة.

ثالثاً: وكما أن المنظمات الحكومية المتخصصة مهمة في هذا المجال كذلك المنظمات الشعبية، أي الاتحادات، مهمة. فالوحدة العربية لا تحققها الا ارادة الأمة، وارادة الأمة لا تتجسد في السلطة السياسية وحدها بل في المنظمات الشعبية أيضاً. إن هذه المنظمات ذات فائدة كبيرة. فهي مجال مهيأ للقيام بجزء مهم من النشاط الثقافي

المتصل بالبرامج العملية للحكومات. وهي وسيلة جيدة لاتصال قطاعات مهمة من الشعب في مختلف الأقطار العربية. ولا يقل عن ذلك أهمية، أنها توفر الفرص للمثقفين العرب للالتقاء والتفاهم وبحث الأمور العامة. وقد كانت الحصيلة الصافية لعمل هذه المؤسسات ايجابية.

رابعاً: لا بد من الانتباه للعامل النفسي سلباً وايجاباً. فهذا النوع من النشاط غالباً ما يتعلق بأمور مادية غير سياسية وأثره بعيد المدى وغير مثير إضافة الى أنه يعمل تحت تأثير الظروف السياسية غير المشجعة. لذلك لا بد من مغالبة هذا الوضع حتى يتم كسر الحلقة المفرغة وينعكس التيار، عندها يتحول العامل النفسي من سلبي عائق الى ايجابي مساعد.

خامساً: ولعل من أهم الأمور العلمية التي يجب ملاحظتها هو أن يتركز هذا النشاط على أساس عملي تجريبي بعيد عن الأفكار المسبقة، فلا نحدد نطاقه بتوقعاتنا لمن سيقبل ومن سيرفض، ولا نضع شروطاً لمن يشارك أو لا يشارك فيه. صحيح أن الأنظمة الوحدوية الاتجاه هي التي نتوقع أولاً مشاركتها قبل غيرها وهي المؤهلة قبل غيرها لتلك المشاركة، ولكن الاتجاه القومي لا يتطابق مع الاعلان عن ذلك. كما أن الاتجاه القومي قد لا يكون في نقطة البداية بل قد يتكون بعد ذلك. والعمل العربي المشترك يجب أن يكون مفتوحاً للجميع، لمن يريد المشاركة مهما كانت الدوافع، ومهما كانت الحدود التي يقف عندها. وعملية تكوين نسيج قومي بين الأقطار العربية عملية مفيدة بغض النظر عن تلك الاعتبارات.

سادساً: كل ذلك يوصلنا الى الاستنتاج المهم الا وهو أننا منذ البداية أطلقنا على هذا النشاط عبارة غير المباشر. لذلك فهو ليس بديلاً عن العمل المباشر للوحدة العربية ولا يغني عنه، ويجب ألا نتوقع أنه وحده كفيل بتحقيقها. يجب أن يكون واضحا في ذهن المناضلين من أجل الوحدة العربية ان هذا الهدف القومي الكبير لا يتحقق بوسائل غير مباشرة بصورة تلقائية. ولن يكون تحصيل حاصل هذا النوع من النشاط بل له نضاله المباشر القائم بذاته، والقائم أساساً على الارادة السياسية لتغيير الواقع. لذلك فكل ما يراد قوله في هذا المجال هو أن الوسائل غير المباشرة يجب ألا تغفل بغض النظر عما هو عليه الوضع في الجبهة السياسية.

سابعاً: إن جلب الانتباه لهذا الموضوع مهم، فالمعلومات العامة عما تم وما يمكن تحقيقه في هذا المجال كما قلنا مفيدة. كما أن ظروفاً مؤاتية قد سنحت الآن لزيادة النشاط في هذا المجال علينا الاستفادة منها. وعملية جلب الانتباه تحتاج الى زيادة الاعلام بالوسائل المتاحة، ولكن لا يقل أهمية عن ذلك أن الظرف الحالي يشهد جهداً

لاعادة تنظيم هـذا العمل ضمن الجـامعة العـربية. إنـه فرصـة جيدة لمـزيد من جلب الانتباه العام موجودة الآن. ولكن هل يعني ذلك التقليـل من دور الاتحادات الشعبيـة المتخصصة في عملية جلب الانتباه العام؟ الجواب قطعاً لا. إن الوضع في مجال العمل المباشر لتحقيق الوحدة العربية سلبي الآن، ولكنه ليس كذلك نسبياً في مجال الوسائـل غير المباشرة.

١٥ - تجديدُ الحَديث عَن القوميّة العَربيّة(*)

(*) نشر هذا المقال في: المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٦ - ١٥، وندوة المواصلات في الوطن العربي، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين، ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية، بغداد، ١٢ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، شارك فيها: ناجح محمد خليل، ... المواصلات في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

- ١ -

الحديث عن القومية العربية بحاجة الى تجديد ليس في ذلك شك اذا ما قارنا ما هو عليه الآن بما كان عليه في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. كان الحديث وما يزال يدور حول النهضة والتقدم، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية كان الفكر العربي الى حد بعيد يعتبر القومية العربية هي أساس التقدم، ويعتبر الوحدة العربية الهدف الأول والأكبر. الحديث عن النهضة والتقدم لا يزال موجوداً، ولكنه يجري بشكل عام وليس واضحاً. إن المقصود به يجب أن يكون على أساس القومية. إن دعوة النهضة والتقدم تجري الآن دون تحديد حتى وكأنها يمكن أن تتم دون محفز ودون قوة دافعة، وذلك بالطبع خطأ فادح لا يجدر بالفكر العربي ـ بعد أن قطع ما قطع من مراحل ووصل الى ما وصل اليه من نضج ـ أن يقع فيه. فالنهضة لا تقوم دون محفز ولا تحدث دون القوة الدافعة التي تخرج من اعماق الانسان، وهو ما نطلق عليه في حديثنا العادي كلمة الحماس. في الفكر العربي الآن، وبالتالي ـ في العمل السياسي الفكري ـ هناك فتور في الحديث عن القومية، في حين أن الحديث عن النهضة والتقدم لا يزال موجوداً. فكيف يمكن أن يتم ذلك؟

إن وضعاً كهذا ينطوي على خطأ أساسي يكمن في احتمالات ثلاثة، هي: إما أن الفكر العربي لا يزال يعتبر القومية أساس النهضة والتقدم، ولكن الحديث عنها غير مجد بعد المرور بجملة الأوضاع السلبية التي شهدت النكسات في العمل الوحدوي،

وفي جهود المجابهة مع الصهيونية وهو أمر مخطأ من دون شك لأن السبب فيه ـ كما هو واضح ـ سلبي لا ايجابي، وعارض لا جوهري، وإما أن الفكر العربي لم يعد يعتبر القومية أساساً للنهضة والتقدم، وبهذه الحالة عليه أن يفتش عن الاساس البديل. والاحتمال الثالث هو أن الفكر العربي يعتبر أن النهضة يمكن أن تتم دون حافز وهو أكثر الاحتمالات خطأ، فليس في التاريخ المعروف ما يدل على امكانية ذلك. النهضة أمر يبدأ بالانسان وليس بما يحيط به من أمور مادية، إذ الانسان هو الذي يغير المحيط المادي، والانسان لا يقوم بذلك اذا لم يتوافر فيه الحافز الداخلي لذلك واذا لم توجد فيه القوة الدافعة للتقدم. إن مسألة علاقة الانسان بالطبيعة، ودور الارادة الانسانية مقابل الجبرية هي موضوع جدل قديم معروف لا نستطيع الخوض فيه في هذا المجال، ولكن وبصورة موجزة يمكن القول: إن الانسان هو محور النهضة والتقدم فمنه يبدأ كل شيء وإرادته هي التي تصنع التاريخ، وكل تغيير لا بد من أن يبدأ في الانسان أولاً ومنه يخرج ويشع على ما حوله.

إن الموضوع يمكن وضعه هكذا: اذا ما اتفقنا على أن النهضة لا بد لها من محفز، فالنهضة العربية الحاضرة إما أن يكون محفزها القومية، وإما أن يكون غير ذلك. وبعبارات أخرى الأساس البديل إما أن يكون عالمياً (ماركسياً أو دينياً)، وإما أن يكون دون المستوى القومي (قطرياً أو طائفياً).

ومن مجمل ذلك نتبع انماط الجدل المعروفة: العروبة مقابل الانسانية، والعروبة مقابل الاسلام، والعروبة مقابل القطر أو الطائفة. في وقت من الأوقات ـ بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وبتأثير انتصارات الاتحاد السوفياتي والصين ـ قُدمت لنا الماركسية كأساس للنهضة، ووضعت حسب هذا المنطق القومية على أساس أنها متناقضة مع العالمية. وبعد نكبة فلسطين وتردّي الوضع العربي وبسبب عوامل سلبية عديدة، قُدّم لنا الاساس الديني أو الاساس القطري أو الطائفي. وقد صاغ الفكر العربي موقفاً محدداً من كل ذلك: فالقومية العربية لا يمكن أن تتناقض مع الإنسانية، ولا يمكن أن تتناقض مع الإسلام، ولكنها متناقضة مع العالمية ومع القطرية ومع الطائفية. فالقومية رابطة روحية تنبع من عوامل معنوية ومادية، لذلك فهي ذات روح انسانية تنبع من النضال من أجل التحرر من الظلم والاستعمار والاستغلال، وتنبع من وشائج الحب والايثار وشعور الجماعة الذي يتكون في الفرد، الذي ينعكس في نظرته لأبناء امته، وبالضرورة بالتالي لأبناء الأمم الأخرى.

أما علاقة العروبة بالاسلام فهي واضحة في التاريخ وتتجلى في الفهم الصحيح

لكيفية نشوء الاسلام، ولحقيقة مبادئه ومكانته في المجتمع العربي. فالاسلام هو روح العروبة والمعبّر عن اخلاقية العرب وميولهم المثالية وحبهم لحمل القيم العليا للآخرين، وتحملهم مسؤولية ذلك. فالاسلام له روح ومبادىء، وله من ناحية أخرى، طقوس وعبادات.

إن تكوين الدولة الحديثة لا بد من أن يكون على أساس قومي. والنهضة العربية الحديثة لا بد من أن يكون محفزها القومية العربية، فلا يمكن تصوّر قيام دولة تضم كل العالم لا في المستقبل القريب ولا في المستقبل البعيد، كما لا يمكن تصور قيام دولة تضم جميع المسلمين في العالم. ومن ناحية أخرى لا يمكن قبول ولا تصوّر أن عجلة التقدم يمكن أن ترجع الى الوراء فتقوم الدولة الطائفية. اما الدولة القطرية فهي موجودة الآن وسبب وجودها معروف وكيفية قيامها معروفة ايضاً، وهي تعاني من علّة جوهرية تتعلق بجوهر مسألة التقدم هي استحالة قيام تنمية حقيقية توصل الدولة الى مستوى الدول الصناعية المتقدمة، الآن، من حيث مستوى المعيشة والقوة الاقتصادية والتقنية، لسبب جوهري هو ضيق السوق وعدم تكامل الموارد وضيق الرقعة الجغرافية من جهة، وغياب الحافز من جهة أخرى. وهذا هو الآخر موضوع لا ننوي التوسع فيه في هذا المجال. إذاً لا سبيل للتقدم غير الدولة القومية التي تستطيع وحدها أن توفر الحافز المشروع للتقدم، الحافز الذي يجدد الاخلاق، ويجلو الصدأ عن النفس فترتفع الهمة، ويتصاعد النشاط وتزدهر قيم العمل والتضحية والاخلاص والانضباط والتفاؤل بالمستقبل، وتشيع روح الحب والتضامن والتعاون والعمل الجماعي في الامة وفي علاقاتها مع الأمم الأخرى. والاساس القومي هو الذي يوفر السوق المحلية الكبيرة والتكامل في الموارد، واتساع الرقعة الجغرافية والقوة العسكرية، وهي عناصر اساسية للتنمية الحقيقية بمقياسها الحديث.

- ٢ -

لماذا تراجع الحديث عن القومية العربية؟ ولمثل هذه الظاهرة لا بد من أن تكون هناك أسباب، والاسباب قد تكون رئيسية وقد تكون ثانوية وهي بكل الأحوال عديدة، ولكننا في هذا المجال سنركز البحث على أهمها.

هناك أولاً وقبل كل شيء الوضع النفسي الذي نتج عن الاخفاق في تحقيق خطوة جدية في طريق الوحدة العربية: فالوحدة بين مصر وسورية قد فشلت، ومشاريع التوحيد الأخرى لم يتحقق منها شيء. وفوق كل ذلك، العلاقات بين الأقطار العربية نفسها قد ساءت، وفي بعض الأحيان كانت بالغة السوء وتقارب

اعلان الحرب. ومن ناحية أخرى، لم يستطع الجهد العربي حتى الآن أن يحقق تقدماً ملموساً في مجال مقاومة العدو الصهيوني. كل ذلك قد خلق وضعاً مادياً ومعنوياً غير موات نفسياً لقيام الوحدة، أو تحقيق خطوة مهمة على طريقها. فكيف اذاً يمكن الحديث عن القومية العربية والوضع العربي على هذا الشكل؟ ذلك سبب رئيسي في تراجع الحديث عن القومية العربية. وقد نشأ عن هذه الحالة وضع نفسي غير متفائل يتصف بالاحباط في مجال التحقيق الفعلي لهدف الوحدة العربية.

والسبب الآخر هو التحول الذي طرأ على النشاط العام نحو الاهداف الاقتصادية والاجتماعية. ففي البلاد العربية ـ كما في عموم العالم ـ هناك زيادة في التأكيد على أمور التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ورفع مستوى المعيشة، ومكافحة العلل الاجتماعية والاهتمام بالتنمية. ان زيادة الاهتمام بالتنمية أمر واضح في البلاد العربية وهو بحد ذاته ليس توجهاً سلبياً، إلا أنه ظاهرة يمكن تفسيرها في عديد من العوامل كالتأثر بالتيارات التي تسود العالم الآن، وزيادة العائدات النفطية بدرجة كبيرة. ولكن مهما قيل عن هذه الأسباب الايجابية يبقى هناك عامل آخر هو الفشل في تحقيق الوحدة العربية، أي أن الفشل في هذا المجال قد نتج عنه تحول في الاهتمام من الجانب القومي الى الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كوسيلة تعويض. كما لا يخفى آن الثقافة العامة السائدة الآن تؤكد على أهمية التنمية ورفع مستوى المعيشة والخروج من التخلف، وهي أهداف أصبحت المعرفة بها واسعة لدى الرأي العام، والى درجة أنه أصبح لا مناص لأي حكومة من تبنيها والاهتمام بها، لذلك نجد الحكومات في الاقطار العربية، مهما تباينت في سياستها القومية، لا مناص لها، وفي بعض الحالات لا خيار لها من تبني هذه الأهداف والسعي من أجلها ولو بدرجات متفاوتة.

وبعبارة أخرى أصبح النشاط في المجال الاقتصادي والاجتماعي شاغلاً ومعوضاً عن النشاط في المجال القومي، شاغلاً لأنه يحتاج الى جهود مضنية واهتمام كبير؛ ومعوضاً عن الفشل في المجال القومي بشقيه الوحدة العربية ومقاومة التحدي الصهيوني. وهناك نقطة تجدر الاشارة اليها، وهي أن الاهتمام بالجانب الاجتماعي لم يكن مقصوراً على رفع المستوى العام للمعيشة، ولكنه يتضمن ايضاً تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أو بآخر، ومعالجة أوضاع الاستغلال بشكل عام، وهي الأهداف التي تكمن وراء اجراءات الاصلاح الزراعي، وقرارات التأميم والتشريعات العمالية، وقوانين الضمان الاجتماعي وتحديد الملكية الخاصة، وغيرها من الاجراءات التي تقع في هذا الباب. فإذا ما أضيف هذا الجانب الى موضوع التنمية بمعناها الواسع، الاقتصادي والاجتماعي، يتضح أن هذه الأهداف اذا ما أخذت ككل تشكل ما يسمى بالمضمون الاقتصادي والاجتماعي للنهضة العربية الحديثة.

وهنا تتضح علامات شيء من التناقض. فهل يعني هذا الكلام أن المضمون الاقتصادي والاجتماعي للنهضة العربية قد اصبح - ضمن الوضع الذي أشرنا اليه - في تناقض مع القومية العربية عندما نقول انه يأتي بدور الشاغل والمعوض عن الحديث عن القومية العربية؟ السؤال مشروع وذو معنى. فالقومية العربية الحديثة تعني توحيد البلاد العربية، ولكنها لا تقتصر على هذا الهدف، بل تؤكد أيضاً على أن هذه الوحدة يجب أن تكون ذات مضمون اقتصادي واجتماعي تتحقق بموجبه التنمية والعدالة الاجتماعية والقضاء على الاستغلال بجميع أشكاله. فهل أصبح المضمون متناقضاً مع الأصل؟ الجواب عن ذلك يعتمد على الأسس التي يوضع عليها المضمون، فالاهتمام بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والقضاء على الاستغلال بشتى أشكاله، يمكن في حالة من الحالات، أن يكون المقصود منه الانشغال عن الوحدة العربية، أو التعويض عنها، أي أن يكون بديلاً لها. وبهذا المعنى يكون التناقض واضحاً. ولكنه ان وضع على أسس غير هذه الأسس كأن تكون الأسس التي يوضع عليها هي نفسها قومية الاتجاه، أي أنها متجهة لتحقيق الهدف القومي الأكبر وتأخذه في الحساب عند وضع برامجها العملية، في حالة كهذه لا يكون الاهتمام بالمضمون متناقضاً مع الجوهر أي مع هدف الوحدة العربية، فكل شيء يعتمد على الاتجاه الاساس والاجراءات العملية التي تتخذ بناء على ذلك الاتجاه.

وعلى سبيل المثال ان برامج التنمية الاقتصادية واجراءات العدالة الاجتماعية وبناء الاشتراكية التي يراد تطبيقها في قطر عربي، تكون ذات صيغة معينة اذا كان أساسها قومياً، وتكون ذات صيغة معينة أخرى اذا لم تكن كذلك، أي اذا كانت قطرية الهدف. وعن هذا الطريق يمكن حل التناقض الذي يمكن أن ينشأ بين الهدف الأكبر والمضمون الاقتصادي والاجتماعي، أي أن يكون تحقيق المضمون بالشكل الذي يساعد على التقرب من تحقيق الهدف، والذي يؤخذ في الحساب عند صياغة البرامج العملية لتحقيق ذلك الهدف.

العامل أو السبب الثالث في التراجع في الحديث عن القومية العربية هو عامل خارجي وليس داخلياً ألا وهو أن الوطن العربي يتأثر بالتيارات الموجودة في العالم بخاصة التيارات القوية السائدة فيه. في العالم اليوم لا يوجد حديث بصوت عالٍ عن القومية كما كان الحال في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. التيارات السائدة في العالم اليوم تتحدث عن الاشتراكية وعن الديمقراطية وعن مشاكل البطالة والتنمية والسلام والتعاون الدولي. . . الخ، ولا يوجد بينها صوت مرتفع يتحدث عن القومية. عالم اليوم يمارس القومية، ويتحدث بلغة غير لغتها، وربما كان لذلك اسباب. فالقومية في العالم المتقدم من الاتحاد السوفياتي الى امريكا الشمالية قد

حققت أهدافها من حيث استكمال الوحدة السياسية فأكملت بناء الدولة القومية، وأصبحت القومية امراً بديهياً في كيانها السياسي وحياتها اليومية فلم يعد الحديث عنها مطلوباً. فقد اتجهت نحو تحقيق أهداف أخرى تتعلق بالأمور السياسية والاقتصادية. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، واقترنت القومية في المانيا وايطاليا واليابان بالعنصرية والحرب، الأمر الذي جعل صوتها ينخفض بعد انتهاء الحرب. كل هذه العوامل قد جعلت عالم اليوم لا يشهد تياراً فكرياً يدعو للقومية. ولكننا من ناحية أخرى نجد أن عالم اليوم الذي لا يتكلم عن القومية يتصرف على أساسها تماماً وبمقتضاها، ويستوي بذلك الشرق الماركسي والغرب الرأسمالي، فالجميع له دول ذات حدود ومصالح، ويعمل ليل نهار لتقوية الدولة، وحماية حدودها، وتوسيع نفوذها وزيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية، ويكيف تصرفه الدولي في علاقاته مع الدول الأخرى على هذا الاساس.

والوطن العربي اليوم ـ كما هو الحال في بلدان العالم الثالث ـ يتصف بالتأثر بتيارات الفكر السائدة في البلدان المتقدمة، ويدل ذلك ـ الى حد ما ـ على ضعف الفكر بوجه عام. فالعصر الحالي هو عصر التصرف القومي وليس عصر الحديث عن القومية: فالقومية في البلدان المتقدمة قد اجتازت مرحلة البحث والنقاش، واصبحت حقيقة واقعة مجسمة في الدول القومية، والتصرف القومي، الأمر الذي جعل هذه البلدان تتحول الى حلّ مشاكل جديدة هي القضايا الاجتماعية والاقتصادية واحلال السلام. والفكر العربي المتسم بالضعف لم يستطع تحليل الحالة بصورة سليمة، فهو بصورة ضمنية ربما يتصور أن القومية قد انتهت مرحلتها، لا بل هناك من يقول بذلك الآن صراحة. إن مجرد غياب الجدل والنقاش عن القومية قد أوقع الفكر العربي في خطأ فادح هو التصور إن عصر القومية قد انتهى وحل محله، إما عصر العالمية ـ الماركسية أو الدينية ـ وإما عصر الدولة القطرية، أو الطائفية. ولو كان في عالم اليوم تيار فكري قوي يتحدث عن القومية في الدول المتقدمة لانعكس ذلك في الفكر العربي، اذ من سمات الفكر الضعيف المحاكاة والتطلع لأحوال الفكر القوي ونسيان الواقع، والاهتمام بالمظاهر الخارجية أكثر من الجوهر.

ـ ٣ ـ

هذه بنظري هي العوامل الرئيسية في تراجع الحديث عن القومية العربية وتجتمع كلها في عامل مشترك واحد هو أنها عوامل سلبية وليست ايجابية. فالفشل الذي أصاب خطوات التوحيد لا يمكن أن يكون مجالاً لاشتقاق مبدأ عدم امكانية الوحدة فالخطوات كانت محدودة والخطوة العملية التي فشلت، وهي توحيد سورية ومصر، لا

تصلح تجربتها لاشتقاق قانون عام فظروفها معروفة، والاخطاء التي رافقتها معروفة ايضاً، والانفصال الذي حدث لم يكن حتمياً، بل كان من الممكن تجنبه فهو لا يعدو أن يكون عملية فنية، وليست مسألة مبدئية. ويصح ذلك على جميع مشاريع الوحدة التي لم تخرج الى الوجود. والمجال الآن لا يتسع لبحث هذه المسألة بالتفصيل، ولكن علينا أن نفرق بين العوامل الفنية والعوامل المبدئية. إن فشل الخطوات الوحدوية يعود لعوامل فنية بحتة وليس لعوامل جوهرية ترقى لمستوى الحتميات المبدئية.

ومن ناحية أخرى فإن الموضوع يمكن أن يطرح بصورة معكوسة تماماً. فإذا كانت الوحدة العربية هدفاً أساسياً للنهضة العربية، واذا كانت هي العمود الفقري لتقدم العرب وقوتهم وحل مشاكلهم، فإن الفشل في الخطوات التي اتخذت حتى الآن يجب أن يكون مبرراً لمزيد من الاصرار، وسبباً لمزيد من التمسك بالوحدة بدلاً من التراجع عنها.

الوحدة العربية ليست مستحيلة وليست بعيدة المنال ولا من قبيل الأماني، بل هي هدف قابل للتحقيق، حتى في أحلك الظروف، لا بل ان احلك الظروف هي أنسبها لتحقيق الوحدة، فالوضع العربي وضع رجراج لم يأخذ شكله النهائي بعد وكثير من الأمور يتحقق بشكل حلقات مترابطة. ان حدوث تطور واحد بامكانه أن يزيل التوازن القلق الذي يشهده وضع التجزئة، فخطوة واحدة الى الأمام بامكانها أن تخلق خطوة جديدة أخرى الى الأمام وهذه بدورها يمكن أن تفعل فعلها في الواقع المادي، وفي الوضع النفسي لدرجة يمكن أن ينتج عنها خطوة جديدة، وهكذا يمكن أن يتطور الوضع تصاعدياً. والوضع العربي ليس من السهل قراءة مستقبله ولا التنبؤ به على اساس معطيات الحاضر، فهو قابل للمفاجآت ومليء بالاحتمالات التي لا يوحيها ما هو موجود. وهناك أدلة كثيرة على أن الواقع العربي يتصف بهذه الصفات، فضربة فنية هنا قد ينتج عنها ما هو ليس بالحسبان الآن. الأمة العربية ككل الأمم الأخرى تكتسب خبرة وتزداد نضجاً كلما مرت بالتجارب، لذلك فليس من المحتم أن يكون نصيب العمل الوحدوي اليوم كنصيبه في الماضي، وما نقوم به غداً لا يشترط أن يكون شبيهاً بما نقوم به اليوم، والأمم القوية هي التي تستفيد من حالات الفشل لا التي تستسلم لها. وبعبارة أخرى لا يستطيع أحد أن يشتق قانوناً حتمياً من تجربة الماضي القصيرة المحدودة المعروفة الظروف.

والعامل الثاني، كما مر ذكره، هو الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وهنا أيضاً يتضح العامل السلبي، فإذا كان من الممكن تحسين مستوى المعيشة في دولة التجزئة عن طريق تنفيذ البرامج التنموية، فإن تحقيق تنمية حقيقية توصل القطر الى

مستوى الدول الصناعية في العالم المتقدم، وحتى الصغيرة منها كهولندا وبلجيكا، أصبح الآن مستحيلاً وتزداد استحالته بمرور الوقت. فالتنمية من هذا النوع تحتاج لسوق واسع يبرر قيام الصناعة المنتجة للسلع الانتاجية. ومن البديهي المعروف أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تحصل الا بالوصول الى مرحلة امكانية صناعة السلع الانتاجية بصورة اقتصادية، أي صناعة الآلات والتجهيزات الثقيلة المستعملة في إقامة المصانع لانتاج السلع الأخرى. إن هذا المستوى من التصنيع لا يمكن أن يحصل إطلاقاً ضمن الدولة القطرية في الوطن العربي الحاضر. إن السوق غير متوافرة والموارد غير متكاملة أيضاً، فالأقطار التي تتوافر فيها اليد العاملة يشح بها رأس المال، والاقطار التي يكثر بها رأس المال، تقل بها اليد العاملة. ناهيك عن عدم التكامل الموجود في شتى نواحي الاقتصاد: في الزراعة والصناعة، والنقل والقدرة الفنية. إن التطور التقني نفسه قد ادّى الى زيادة الصعوبة امام الدولة القطرية، فالوحدة الاقتصادية الدنيا في الصناعة قد ازدادت انتاجيتها وهي في زيادة مستمرة بسبب التطور التقني، الأمر الذي يجعل السوق الضروري لهذه الوحدة أكبر. وهكذا تصبح إقامة الصناعة الحديثة أكثر صعوبة أمام الدولة القطرية المحدودة السوق. وفي عالم اليوم وضمن ظروف الوطن العربي الحالية، لا يمكن تصور امكانية قيام تنمية اقتصادية من هذا النوع دون قوة عسكرية لحمايتها. والقوة العسكرية من هذا النوع لا يمكن توافرها لكل قطر لوحده، وتجاربنا في مواجهة الصهيونية خير دليل على ذلك. والقوة العسكرية، كما هو واضح، ليست شراء السلاح بل تصنيعه، وليست عملية سلاح لوحده بل هي مجمل القوة الاقتصادية بأوسع معانيها، والقوة البشرية بوضعها العددي والتقني والمعنوي.

بقي أن نقول كلمة عن سلبية العامل الثالث وهو التأثير الخارجي. ان سلبية هذا العامل أكثر وضوحاً فالعالم المتقدم اليوم، مكون من دول قومية تتصرف على هذا الأساس، وإن قل التحدث عن ذلك. والدول المتقدمة هذه، تحاول عن طريق قنوات الفكر، ان توهمنا بأن عصر القومية قد انقضى، وغرضها الاستعماري من ذلك يجب ألا يكون صعب الفهم، فالغرب الذي وطد دولته القومية تحول الآن الى مزيد من توطيدها عن طريق حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهو حتى عندما يعمل في مجال التعاون الدولي يهدف الى حماية الدولة القومية، وجلب المزيد من المنافع لها وبالتالي تقويتها. إن عالم اليوم، الشرق فيه والغرب، عندما يقول بالعالمية بشكل أو بآخر، يهدف في الحقيقة، لا الى تخطي القومية أو ازالة الدولة القومية واحلال نمط سياسي جديد محلّها، بل الى تحقيق الرفاه لشعوبه، وتجنب المشاكل، والاحتكاك الدولي، توفيراً لموارده القومية، وحماية لانجازاته الاقتصادية، أي الى المزيد من التقوية

للدولة القومية، لا العكس. فلا الشرق ولا الغرب يقول بحكومة عالمية، وحتى أشد العقائد تمسكاً بالعالمية، وهي الماركسية، لم تستطع امتصاص الفروق القومية، بل على العكس فقد ازدادت وضوحاً وتبلوراً بدليل ما حصل بين الصين والاتحاد السوفياتي، وسلسلة التطورات في اوروبا الشرقية.

إن الحديث الموجه الينا ضمناً أو علناً، من خلال قنوات الفكر والدبلوماسية، إن عصر القومية قد انتهى، إنما هو في حقيقته حديث القصد منه التأثير على مسيرة تطورنا لجرها في غير الطريق الصحيح لها، الا وهو طريق القومية والوحدة. إن هذا الحديث الذي يصدر بصورة خاصة عن الفكر الغربي، إن هو الا حديث غير نزيه ومقصود لهدف استعماري لم يعد خافياً على أحد. ان الغرض من مثل هذا الكلام هو تسميم الفكر القومي، واضعاف تيار القومية العربية لتضعف بالتالي مقاومتنا للاستعمار. وتبذل الصهيونية على وجه الخصوص جهوداً استثنائية في هذا النشاط بطرق ملتوية، غير مباشرة. هذه هي السمة السلبية في هذا العامل.

وخلاصة هذا الحديث هو أنّ تراجع الحديث عن القومية العربية لا يعود لأسباب متصلة بمصلحتنا المشروعة، ولا يمت بصلة جوهرية بقضية تقدمنا، بل على العكس تماماً. فالأسباب برمتها سلبية تقف على طرفي نقيض من مصلحتنا الحقيقية، وما علينا الا تحليلها وفهمها والتصدي لها.

- ٤ -

والآن لنلقِ نظرة على تاريخ النهضة العربية الحديثة منذ بداية هذا القرن لنرى دور الشعور القومي في التطورات التي حصلت خلال هذه الفترة. حقاً لقد كانت القومية العربية هي المحرك الأساسي لمجمل التطورات المهمة خلال هذه الفترة. إن مجمل الحركة المناوئة للاستعمار العثماني قد بدأت على هذا الأساس ابتداء من المطالبة باللامركزية الى قيام الثورة العربية في سنة ١٩١٦، التي اعلنت بوضوح هدف استقلال وتوحيد البلاد العربية في المشرق. وبعد ذلك كان استقلال الأقطار العربية الواحد تلو الآخر بدافع القومية، وليس بفعل أي محفز آخر. إن الحركة الاستقلالية التي اجتاحت البلدان العربية كانت من دون شك بحافز القومية وبدافع الشعور بالشخصية المستقلة عن الدولة المستعمرة، وهكذا استقل العراق واستقلت سورية وباقي الأقطار العربية.

نقول ذلك عموماً، ولا نقصد بالحافز القومي ان الاستقلال قد حقق الوحدة العربية فالوحدة هدف قومي أكبر، ولكن المقصود هو أن حركة الاستقلال عن المستعمر العثماني وبعده الأوروبي كان حافزها القومية المعبر عنها بالشخصية المستقلة

والكيان الخاص. ان استقلال الأقطار العربية في المشرق العربي عموماً لم يكن له غير هـذا المعنى، والاستقلال لم يكن في ذهن الـذين ناضلوا من أجله وحققـوه، انـه يعني شيئاً غير القومية العربية، فهو لم يكن ينطوي عـلى اعتبار كـل من هذه الأقـطار قوميـة منفصلة عن القومية العربية، بل النظرة السائدة للاستقلال كانت هي أنه خـطوة نحو الوحدة العربية. اقـول ذلك، وبـالطبـع في الذهن ان ذلـك كان بـدرجات متفـاوتة، وببعض الاستثناءات، ولكن على العموم كان الشعور السائد في الحركة الاستقلاليـة، ان الاستقلال هو خطوة نحو الوحدة وان محفـز تلك الحركـة هو الشعـور القومي. ثم هناك مجمل النضال الذي خاضته البـلاد العربيـة، ذلك النضـال الذي امتـد عشرات السنين، والذي تمخضت عنه تطورات جوهرية في الوضـع العربي، مـاذا كان محفـزه؟ اليس الشعور القومي والقومية العربية؟ من دون شك أن النضال للدفاع عن فلسطين ضد الصهيونية كان ولا يزال العامل الجوهري في أوضاع البلاد العربيـة، وهي مجزأة، وسيبقى حجر الزاوية في سياستها الخارجيـة، وهو مؤثـر مهم في أوضاعهـا الداخليـة، وهو من دون أدنى شك منبعث من الشعور القومي.

ثم كان قيام الجامعة العربية وما رافقها الى الآن من نشـاط في مجال العمـل العربي المشترك، هو الآخر دافعه قـومي ومحفزه الشعـور القومي وليس أي شيء آخـر. وفي هذا الصدد يجب عدم التقليل من أهمية مـا انجز في هـذا المجال، فهـو وإن كان عـلى العموم أقل من الطموح، إلا أنه انجاز لا يستهان به. كذلك يجب عدم قيـاس الإنجازات عـلى أساس ما أنجز في المجال السياسي، فالمجالات غير السياسية في نطاق الجامعة العربية قد شهدت عملاً مشتركاً مهماً يجب عدم التقليل من أهميته. ان الاخفاقات السياسية وكـون الذي انجز دون مستوى الطموح، يجب ألا يرسم أمامنا صورة خادعـة لحقيقة وأهميـة ما انجزته هذه المؤسسة القومية.

وفي صدد هذا البحث تجدر الاشارة الى ظاهرة مهمـة في السنوات الأخـيرة هي التفاعل المهم الذي حصل بين المغرب العربي والمشرق العربي. فالمغرب العـربي الذي بقي معزولاً لفترة من الزمن، نلاحظ أن وشائجه بالبلاد العربية في المشرق، قد قويت في السنوات الأخيرة في جميـع النواحي السيـاسية والاقتصـادية والثقـافية والاجتـماعية، ودخلت بلدان المغرب العربي مجـال التعريب وتـوسيع نشر الثقـافة العـربية والحضـارة العربية. ان هذا التطور المهم إنما هو دليل على اصالة الشعور القومي وأهميتـه كمحرك للتطورات المهمة في الوطن العربي.

إن عملية التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقـافي نفسها التي تقـوم بها الأقـطار العربية في ظل التجزئة لا تخلو من الحافز القومي، فما تقوم به هذه الأقـطار في مجالات التعليم والصحة والمواصـلات والصناعـة ومختلف نواحي العمـران، انما تقـوم به عـلى

أساس قومي فهو بمجموعه يشكل جهوداً لبناء حضارة مقابل حضارات العالم المتقدم فهو عمل أمة مقابل أمة أو أمم أخرى، واثبات وجود مقابل وجود الآخرين. فمعنى الوطنية في هذه الناحية يكاد يمتزج بمعنى القومية، فجميع هذه الجهود مبنية على أساس الثقافة العربية والوجود العربي، وبالاستناد الى الحضارة العربية ذات الجذور العميقة في التاريخ. ان جهود البناء والتقدم الوطني في الأقطار العربية لا يقف وراءها دافع أممي ولا دافع ديني أو طائفي ولا يوجد شعور واضح بوجود قوميات مختلفة ومستقلة عن القومية العربية فالشعور بالمصير المشترك، وترابط المصالح والمستقبل الموحد موجود، وليس من الصعب تشخيصه حتى في ظل وضع التجزئة الموجود حالياً.

والرأي العام العربي قد عبّر عن تعلقه واهتمامه بالقومية والوحدة بوسائل لا يستهان بها. فمجمل الأدبيات الجادة منذ الحرب العالمية الثانية، قد عبرت عن هذا الشعور بشكل أو بآخر، والاتجاه القومي يمكن تلمسه في الجزء الأعظم مما يخرج من وسائل الاعلام بشكل أو بآخر. كما عبّر الرأي العام عن نفسه بوسائل أخرى، فالأحزاب والجمعيات السياسية التي تنادي بالوحدة وتعمل من أجلها معروفة، وهي تمثل الجزء المهم والأكثر تأثيراً في مجرى السياسة العربية. ولا نبتعد عن الحقيقة اذا قلنا ان حركة القومية العربية بمجملها هي المحرك الأساسي لمجمل السياسة العربية وبصورة خاصة في المشرق العربي.

هذا هو وضع التراجع الذي حصل في الحديث عن القومية العربية: معناه وأسبابه السلبية، وهذه هي منجزات الشعور القومي الذي أخذ يدب في جسم الأمة العربية منذ بداية هذا القرن. فماذا نستنتج من ذلك في مجال العمل الفكري على وجه الخصوص؟

- ٥ -

البلاد العربية مجزأة ووجودها مهدد وقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مأزق. التجزئة فاشلة في الدفاع عن الوجود وذلك أمر لا شك فيه، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية غير ممكنة في ظل هذا الوضع، فما العمل؟ هل نلجأ للعالمية - الماركسية أو غيرها من الأفكار أم نلجأ لاطار أضيق هو الطائفية أو القطرية؟ الوضع القطري قد ثبت، بنظري، فشله في هذين المجالين الاساسيين. والطائفية لا يمكن إلا أن تكون أكثر فشلاً، وتجر لما هو أسوأ. أما العالمية فقد مضى على أفكارها مدة كافية وهي موجودة بين ظهرانينا فماذا يمكن أن ننتظر منها؟ هل من المنطقي أن أمة مجزأة يهددها خطر الصهيونية بوجودها، وتجاورها بلدان ذات مطامع اقليمية،

وجهودها التنموية تسير في طريق مسدود، تلجأ للأفكار العالمية لحل مشاكلها؟ ماذا ستوفر العالمية لأمة كأمتنا؟ هل توفر الحل السحري لهذه المشاكل الجوهرية؟ الجواب بنظري سلبي، فلا المنطق المجرد يؤيد هذا الحل ولا التاريخ يحوي من الشواهد على امكانية نجاحه. فالأفكار العالمية، بخاصة الشيوعية، موجودة في الوطن العربي منذ أمد ليس قريباً فماذا استطاعت أن تحقق؟ ما هي التطورات الايجابية التي نتجت عنها، وما هي خطوات التقدم التي يمكن أن تنسب اليها؟ هل تستطيع العالمية أن توفر الحافز العملي الذي يشحن الهمم، ويحدث النهضة، ويوفر القوة الدافعة نحو التقدم والقوة والنهضة؟ وكيف يمكن أن يحصل ذلك، بخاصة وان هذه الأفكار مرتبطة بدول أجنبية لها مصالحها وسياستها وأهدافها المختلفة عن مصالحنا وأهدافنا. اذا لم نلجأ للشعور القومي كحافز للتقدم فلأي شيء نلجأ؟ للشعور بالعالمية أو للشعور الطائفي أو القطري؟

إننا بحاجة الى تجديد الحديث عن القومية العربية، فيقوم المثقفون والمفكرون بشرحها وتوضيح عواملها، ومد الجمهور بمادة ثقافية للقراءة عنها، كما حصل بعد الحرب العالمية الثانية وبنطاق أوسع وأعمق. إن الشعور القومي بحاجة الى دفعة ثقافية جديدة تضع هذا الموضوع أمام تفكير المواطن العربي من جديد. ثقافياً لا يتم ذلك الا بتوفير المادة الثقافية في المكتبات، واستخدام وسائل الثقافة الحديثة كالاذاعة المسموعة والمرئية، ومختلف أنواع المطبوعات، ووسائل التعبير الفني كالمسرح والصور المتحركة، من أجل حملة ثقافية لتجديد الفكر العربي وتعبئته في الاتجاه القومي. تلك هي المخاطبة المباشرة.

أما الحديث عن محتوى القومية العربية، أي التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية فيمكن أن تعالج على أساس قومي أيضاً، بحيث تكون الكتابات عنها تساعد على تقريب فكرة القومية العربية للأذهان، وجعلها تصب في الرافد نفسه، فحيثما يكون المجال متعلقاً بمحتوى القومية العربية، يجب تقديم الموضوع على هذا الأساس المرتبط بالقومية العربية وليس على أساس مجرد. ومن الخطأ التصور ان الاهتمام بالمحتوى بحد ذاته وبصورة مجردة يؤدي الى تقوية الشعور القومي، اذا لم يكن ذلك الاهتمام مصمماً في الأساس على القومية العربية والوحدة العربية، فالحديث عن المضمون ليس واحداً فهو يمكن أن يكون مؤدياً للشعور العربي ويمكن أن يكون معزولاً عنه، وعلينا التفريق بين الحالتين. اذاً لا غنى عن الحديث مجدداً عن القومية العربية بحد ذاتها، ولا غنى عن تصميم الحديث عن محتواها بالشكل الذي يؤكد عليها، ويرتبط بها اذ لا بد من الاهتمام مجدداً بالحافز والمحرك للنهضة. أما النهضة بحد ذاتها، من حيث كونها تجسيداً للحافز، فهي نتيجة وليست سبباً.

لقد بقي الفكر العربي متأثراً بالتيارات الخارجية تارة بهذا التيار وتارة بذاك. إن ذلك يدل على أن المرحلة هي مرحلة تحول وتفتيش عن الحلول اذا ما أخذ هذا التأثر بمعناه الايجابي ولكنه يدل أيضاً على سمة سلبية هي ضعف المناعة. فإذا كانت الحقيقة واحدة فيجب ألا يكون هناك مجال لترجيع صدى التيارات الخارجية المتناقضة، تارة هذا التيار وتارة ذلك التيار المناقض له. فالتفاعل والانفتاح شيء والتأثر السلبي شيء آخر.

الفكر هو أداة الوصول للمعرفة وموضوع المعرفة هو الحقيقة. لذلك نقول: ان الحقيقة واحدة، فإذا كانت كذلك فإن الفكر يحاول استكشافها ولو بالتدريج، وعلى مراحل. واكتشاف الحقيقة هو ما تسعى اليه كل الأمم، بخاصة عندما تكون في حالة انتقال من وضع الى وضع آخر مختلف عنه، كما هو الحال في الأمة العربية الآن. والفكر في هذه العملية قد يسلك سبل الاستنتاج والتحليل المنطقي، وقد يسلك سبيل استقراء الوقائع، ولكنه بكل الأحوال يهدف الى المعرفة، والمعرفة في حالة الأمة العربية هي معرفة المرحلة التالية من التطور وكيفية الوصول إليها؛ أي الهدف وكيفية تحقيقه. وتلك هي عملية صوغ النظرية وتكوين العقيدة. وعلى هذا الأساس فلا مجال لأن تكون الحقيقة اليوم شيئاً وغداً شيئاً مختلفاً عنه، بالرغم من أن اكتشاف الحقيقة قد لا يكون مرة واحدة، بل على مراحل. وصحيح كذلك ان عملية الوصول للحقيقة قد تكون ناقصة بسبب نقص المعلومات، أو خطأ التحليل، الأمر الذي ينتج عنه أن ليس كل النظريات كاملة في تعبيرها عن الحقيقة. ولكن العملية الفكرية مستمرة، وباستمرارها تصاغ النظريات ومن خلال ذلك يتم اكتشاف الحقيقة شيئاً فشيئاً وتتراكم المعرفة شيئاً فشيئاً.

إن جميع هذه النقائص هو ما يمكن أن ندعوه بالجوانب الفنية للعمل الفكري. ولكننا اذا وجدنا الفكر يقدم اليوم حلاً لمشكلة الأمة بتأثير تيار فكري خارجي وغداً يقدم حلاً مختلفاً عنه تحت تأثير تيار فكري خارجي آخر فإن ذلك ما لا يمكن أن نعزوه للعوامل الفنية بل هو ما يمكن أن ندعوه الغرض المسبق أو التقليد الناتج عن الضعف. ونحن نسوق هذه الملاحظات للتذكير بأن الفكر العربي خلال الحرب العالمية الثانية، وبعدها، قد تأثر بالماركسية التي شهدت مداً في نفوذها، وقُدمت لنا على أنها الحل الناجع الصحيح، وبعد فترة من الزمن انحسر ذلك التيار. واليوم يتأثر الفكر العربي بتيارات أخرى مختلفة، فقد طال عمر التجزئة وقامت الدولة القطرية المستقلة في جميع ارجاء الوطن العربي وأخذ يظهر للعيان نوع من الوضع القطري المتوازن، الذي كلما حاولنا تغييره لوضع توحيدي فشلت المحاولة، ورجع وضع التوازن الى ما كان عليه. ومن هذا الواقع ترشحت فكرة الوضع القطري. كما أن ما

حدث في قطر مجاور للبلاد العربية يرفع شعارات دينية، قد أدى الى بعض الحديث عن الدولة الدينية.

إننا نعرف أن الدولة القطرية في وضع ضعيف وكل ما يمكن أن تدعيه من إيجابية، هو أنها موجودة. ونعرف أن الدولة الدينية ليست في مضمونها الحقيقي الا طائفية ورجوعاً الى الوراء. ولكن على ماذا يدل كل ذلك فيما يتعلق بالفكر؟ انه يدل على الضعف، ويشير الى التأثر الانفعالي تحت تأثير التخلف والأزمات الحادة. وبعبارة أخرى أن ما يقدم لنا كحلول ليس في الحقيقة من نتاج الفكر المستقل، الباحث عن الحقيقة، بل هو تأثر سلبي بما يحدث في العالم. وهو في الحقيقة مما تفرزه الأزمات، التي تمر بها الأمة العربية اليوم. لذلك فهي لا تعدو أن تكون موجات لا تلبث أن تزول كما تزول فقاعات الصابون، تزول كما زال غيرها من قبل، ولن يبقى غير العمل الفكري الايجابي الباحث عن الحقيقة بصورة مستقلة وقوية.

- ٦ -

الخلاصة هي أننا بحاجة اليوم الى تجديد الحديث عن القومية العربية فكرة ومضموناً. والحديث عن الفكرة ذو مجال واسع، فالقومية العربية لم يستوفَ بحثها الى الآن، فهناك الكثير مما يمكن أن يبحث في هذا المجال، بخاصة الأمور التي تتعلق بالجوانب المثيرة للجدل.

إن القومية العربية بحاجة الى توضيح تفصيلي فيما يتعلق بالتعريف. والمقصود بالتعريف في هذا المجال توضيح جوهر الفكرة بحيث تصبح موضوعاً بحثياً في الوسط المثقف، ومفهوماً بسيطاً لدى عموم طبقات الشعب. والجوانب المثيرة للجدل متعددة، بعضها قد طرق من قبل وبعضها لم يطرق، والذي سبق بحثه لم يبحث بصورة وافية.

ما هي القومية العربية؟ وما هي جذورها في التاريخ العربي؟ والموضوع المثير للجدل في هذا المجال هو: هل القومية العربية قد نشأت بتأثير نشوء القومية في الغرب، أم انها عميقة الجذور في التاريخ العربي؟

موضوع آخر مهم ومثير للجدل هو علاقة القومية العربية بالانسانية والتفريق بين مفهوم الانسانية ومفهوم العالمية. اذ من الأهمية بمكان توضيح الأطروحة القائلة بأن القومية هي الأساس الصحيح للعلاقات الدولية. ثم هناك مجمل موضوع القومية ونوع العلاقة الاجتماعية التي تقوم عليها لإخراج كل القضية العرقية، والتعصب القومي من موضوع القومية العربية. وليس أقل أهمية من ذلك معالجة موضوع القومية والمراحل

التاريخية، ذلك الموضوع الذي يكوّن الأساس للسؤال المعروف حول مرحلية القومية، اي اعتبار القومية مرحلة عابرة لا بد من تجاوزها للعالمية كما يدعي البعض.

القومية، والوحدة السياسية، ومعنى الوحدة السياسية، وعلاقة ذلك بقيام الدولة القومية، هي الأخرى بحاجة الى البحث، لايضاح الفروق بين ذلك وبين المفهوم القائم على مجرد التضامن العربي. ثم هناك قضية الطريق الى الوحدة الذي تتفرع عنه مواضيع مهمة تتناول مسألة النضال الشعبي والتنظيم القومي وموضوع المرونة في اختيار الأساليب مقابل القانون النظري والجبرية في بحث قضية الأسلوب.

هذه كلها أمور تتعلق بجوهر الفكرة نفسها، بحاجة الآن الى بحوث واسعة لا تتناقض، بل تكمل وتشرح الأدبيات التي صدرت حتى الآن عن موضوع القومية.

ومن المهم أيضاً تناول الجانب الآخر، الا وهو موضوع المحتوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث تحتاج مسألة العلاقة بين الفكرة وبين مضمونها الى زيادة في المناقشة والشرح. وفي هذا الصدد لا بد أولاً من شرح المضمون على وجه التحديد، كنظام اقتصادي واجتماعي، لدولة الوحدة العربية. وهنا نعود لذكر ما سبقت الاشارة اليه من أن المحتوى يمكن أن يكون مساعداً ومشدوداً لقضية الوحدة، أو أن يكون منفصلاً وغير متأثر بها. ولأجل ان يكون المحتوى مساعداً ومشدوداً لفكرة القومية لا بد لهذا المحتوى من أسس ومعالم خاصة. ويثير هذا البحث مسألة الحركة والمراحل بين الوحدة والمحتوى الاقتصادي والاجتماعي، والعلاقة الجدلية التي يجب أن تكون بينهما، مقابل العلاقة الآلية الوحيدة الجانب والتأثير

هذه أهم الأمور التي ترد الى الذهن كمواضيع للتناول بالبحث والمناقشة، بحيث تصل الأفكار الناتجة عنها الى مختلف شرائح المجتمع. إننا بحاجة اليوم الى اعادة تحريك الفكر العربي في هذا الاتجاه لتعود قضية القومية العربية من جديد القضية الرئيسية في الوسط الشعبي والوسط المثقف، ولن يضير ما ندعو اليه من بحث مناقشة الأفكار الأخرى المناقضة للقومية بالاستماع اليها وتفنيدها، حسب قواعد المنطق السليم وأصول المناقشة الحرة.

إن هذه الدعوة موجهة لعموم المثقفين العرب، سواء أكانوا من الجيل الجديد أم الجيل الذي سبقه، وهدفها اثارة التفكير مجدداً بالقضايا الكبيرة، التي تهم مجتمعنا، والتي يتوقف عليها مصيره. والفكر العربي اليوم قادر بغضّ النظر عن العوائق على الاضطلاع بهذه المهمة وتحمل مسؤوليتها. وفي النهاية فإن رائد الفكر هو الحقيقة، فإذا كانت القومية العربية حقيقة في حياة العرب فجدير بنا أن نعمل من أجلها بصبر واستعداد للتضحية.

١٦ - نظراتٌ في العَمَل العَربي المُشترك(*)

(*) نشر هذا المقال في: شؤون عربية، العدد ٤١ (اذار/مارس ١٩٨٥)، ص ٧٢ ـ ٧٨.

- ١ -

للعمل العربي المشترك جانبان، جانب سياسي وجانب غير سياسي ومن الصعب معالجة الجانب السياسي في هذه الملاحظات فهو يتعلق بمجمل الوضع السياسي العربي الذي ينعكس بدوره على العمل العربي المشترك ضمن مؤسسات الجامعة العربية سلباً أو إيجاباً، وهو في حالة الوضع الراهن سلباً مع الأسف. وإذا كان الحديث عن الجانب السياسي صعباً وقليل الجدوى فالحديث عن الجانب غير السياسي ربما فيه بعض الفائدة والجدوى.

وفي المجال اللاسياسي للعمل العربي المشترك هناك هامش من الاختلاف الفني حول القضايا التي يعالجها، وهو أمر طبيعي في أي عمل مشترك. فوجهات النظر قد تختلف حول الأهداف وحول الوسائل، وفي هذا الاختلاف الفني هناك جهة مصيبة وهناك جهة مخطئة في وجهة نظرها أو اجتهادها أو بتعبير أكثر دقة هناك جهة أكثر صواباً من جهة أخرى: وفي هذه الحالة الأمر ممكن الحل، فالاختلاف الفني كما هو معروف قابل للحل بمزيد من المعرفة وبمزيد من المعلومات والمناقشة والتحليل. وكما أن الاختلاف الفني موجود فالاتفاق الفني موجود أيضاً، أي أن في العمل العربي المشترك هامشاً من اتفاق الرأي النابع من اتفاق المصالح إلى جانب هامش الاختلاف الفني القابل للحل. لذلك فهناك هامش لا بأس به من إمكانية العمل العربي المشترك تستطيع الجامعة العربية ومؤسساتها أن تركز اهتمامها عليه وأن تنجزه لمصلحة جميع

الأقطار العربية كأمة واحدة. فهل هذا متحقق؟ هل هذا القدر من العمل العربي المشترك موجود الآن؟ الجواب عن ذلك كما يبدو سلبي.

لماذا يكون العمل العربي المشترك أقل مما هو ممكن خارج نطاق الاختلافات السياسية؟

الجواب عن ذلك يكمن في مسألتين جوهريتين. الأولى هي أن العمل العربي المشترك يتأثر نفسياً «بالوضع السياسي»، فالاحباط السياسي لا ينحصر أثره في مجاله المتعلق به بل يتعداه إلى المجالات غير السياسية وهو أمر مؤسف. فبدلاً من أن يكون العمل العربي المشترك موضوعياً يفصل بوضوح بين مجالين: المجال السياسي والمجال غير السياسي ويحصر الاختلاف في المجال المختلف عليه فعلاً «ويتصرف عقلانياً» في المجال غير السياسي نجده يخلط الأمور ببعضها ويتصرف بفعل العوامل الذاتية النفسية. فالاختلافات السياسية ينعكس أثرها على ما هو بمصلحة الجميع في المجال غير السياسي. إن الاحباط النفسي يفعل مفعوله ويخلق جواً من السلبية في معالجة الأمور غير السياسية. وهذا هو ما يمكن أن يطلق عليه تعبير المعالجة العاطفية للأمور، المعالجة غير العقلية التي تؤدي الى خسارة إضافية جديدة تضاف للخسارة في المجال السياسي، الا وهي خسارة المنافع التي يمكن أن نجنيها من العمل المشترك في المجال غير السياسي وهي منافع لا يستهان بها إطلاقاً إن لم تزد في بعض الأحيان عن المنافع السياسية.

لذلك يستغرب المواطن العربي من تصرف المسؤولين العرب في مؤسسات الجامعة العربية. انهم يتصرفون في الشؤون غير السياسية تحت تأثير الوضع النفسي السلبي الذي خلقته الاختلافات السياسية.

الجانب الآخر للموضوع قانوني وهو أن معظم الدول العربية لا تعير الأهمية اللازمة لاحترام الاتفاقيات التي تعقد والقرارات التي تتخذ سواء ضمن الجامعة العربية أم ضمن مؤسساتها.

المعروف هو أن عقد الاتفاقيات واتخاذ القرارات يتم بإرادة حرة دونما أي إكراه. إذن ما هو المبرر لعدم احترام تلك الاتفاقيات وتنفيذ تلك القرارات؟ رب قائل يقول ان الاتفاقيات التي تعقد في ظل وضع سياسي ملائم يصبح من الصعب تنفيذها عندما يكون الوضع السياسي غير ملائم. من الممكن أن يفهم عدم توقيع اتفاقيات جديدة أو عدم اتخاذ قرارات جديدة عندما يكون الوضع السياسي غير ملائم ولكن من الصعب الفهم أن عدم الملاءمة في الوضع السياسي ينسحب على الماضي من الاتفاقيات والقرارات التي سبق اتخاذها. إن الدولة التي توافق على اتفاقية ما أو توقع

على قرار ما يلزمها تـوقيعها أن تنفـذ ما وافقت عليـه بمحض إرادتها واختيـارها الحـر. فالوضع السياسي غير الملائم يمكن أن ينعكس على الحاضر ولكنه يجب ألا يكون له أثر رجعي على الماضي.

إن إيراد الأمثلة على ذلك أمر ميسـور فهناك العـديد من الحـالات التي من هذا النوع وهو أمر مؤسف إن دل على شيء فـإنما يـدل على ضعف البنـاء السياسي العـربي المنعكس في ضعف المفاهيم القانونية واحترام الاتفاقيـات التي توقـع وجديـة القرارات التي تتخذ.

وقد تضافرت هذه العـوامل ـ العـوامل النفسيـة والعوامـل القانـونية ـ فكـونت نسيجاً من الوضع السلبي وهبوط المعنويات والاحباط في مجال العمل العربي المشترك. وقد عمل كل ذلك على مزيد من الهبوط بصورة حلقة مفرغة يغذي بعضها بعضاً حتى وصلنا إلى الوضع الذي نحن فيه الآن. فوضع الاحباط يؤدي الى مـزيد من التلكؤ في تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة السلبيـة في المواقف ازاء المسائل المطروحة للنقاش في مجال العمل العربي المشترك وهذا بـدوره يخلق مزيـداً من السلبية والاحباط وهكذا.

ـ ٢ ـ

ويلاحظ أن الوضع السلبي النابع أساساً من الفشل في العمل السياسي المشترك قد انعكس في ناحيتين: الأولى هي هبوط مستوى العمل العربي المشترك وضعف عـام في الانتاجية. ولكنه من ناحية أخرى ساعد عـلى ظهور محـاولات للعمل المشـترك على نطاق أضيق من النطاق العربي ألا وهو النطاق الاقليمي، ففي المغرب العـربي تعددت المحاولات لانعاش فكرة المغرب العـربي الكبير، وفي المشرق سـاعد ذلـك على ظهـور مجلس التعاون الخليجي. إنني كعربي مؤمن بالقومية العربية وبالوحدة العربية لا أجـد ضيراً في التعاون الاقليمي، فهو بنظري أفضل من وضع التجزئة.

ومهـما كانت النيـات وبغض النـظر عن المقصـود، فـالتعـاون الاقليمي أو حتى التعاون الثنائي بين قطر عربي وقطر عـربي آخر هـو أفضل بنـظري من وضع التجـزئة ولكن القول بذلك يجب ألا يعني أن يكون العمـل الاقليمي أو العمل الثنـائي بديـلاً عن العمل العربي المشترك بل رديفاً له ومضافاً اليه.

ولهـذا الموضـوع جانب آخـر هو أن ضعف العمـل العربي المشـترك قـد شجـع اتجاهات أخرى للتعاون والعمل الجماعي بعضهـا عن وعي وبعضها بصـورة لاواعية. فقد ظهرت ميول للاتجاه نحو التعاون الاسلامي أو للنشـاط في مجال عـدم الانحياز أو

للتعاون الاوروبي ضمن نطاق مسميات عديدة منها حوض البحر الأبيض المتوسط، كما ظهر ميل للاتجاه نحو التعاون الافريقي.

إن ظهور هذه الميول لا يرجع لعامل واحد بل لعوامل عديدة ومتباينة، فبعضها أسبابها فكرية والأخرى أسبابها عملية. وهنا أيضاً أود التنبيه إلى أنه من الخطأ التصور أن العمل العربي المشترك بالضرورة نقيض للتعاون مع مجموعات دولية أخرى. ولكن هنا أيضاً يجب الايضاح بأن عدم التعارض هذا يجب ألا يعني أن يكون التعاون مع مجموعات دولية بديلاً عن العمل الجماعي العربي.

ثمة مسألة جوهرية في هذا المجال تجدر الاشارة إليها للذين يتخذون هذا النهج، سواء أكانت الاسباب فكرية أم عملية، وهي أن مجرد تغيير الاتجاه لا يعني إمكانية النجاح في العمل الجماعي المتخذ بديلاً عن العمل الجماعي العربي. ولنأخذ مثالاً على ذلك العمل الاسلامي (أي المؤتمر الاسلامي). إن الذين يعتقدون أنه بالامكان تحقيق نجاح لهذه المنظمة يفوق النجاح الذي حققته الجامعة العربية إنما يقعون في وهم كبير وخطأ كبير. فدول المؤتمر الاسلامي هي من دول العالم الثالث، وبينها من التناقضات والاختلافات الفكرية والعملية ما يفوق بمراحل الاختلافات الموجودة بين الدول العربية. لذلك فلا ينتظر ان تحقق منظمة المؤتمر الاسلامي شيئاً مهماً تتفوق به على الجامعة العربية. منظمة المؤتمر الاسلامي أحدث من حيث نشوؤها، وقضت السنوات الأولى في عملية تبدو إيجابية، ألا وهي إقامة الهياكل والمؤسسات النوعية، كما كان الحال بالنسبة للمرحلة الأولى من عمر الجامعة العربية. ولكن لا بد لهذه الفترة من نهاية، وبعدها تبدأ مرحلة الجمود وظهور التناقضات الفكرية والمصلحية ويبدأ العجز بالظهور للعيان. وبالفعل، فإن منظمة المؤتمر الاسلامي قد بدأت تدخل مرحلة الاحباط، بالرغم من حداثة سنها. وهي الآن منظمة لا تتفوق بشيء على منظمة الجامعة العربية بل وربما هي أقل منها إيجابية.

وما يقال عن التعاون الاسلامي يصح على التعاون الافريقي. فمنظمة الوحدة الافريقية قد دخلت مرحلة الجمود والتناحر والانشقاق والعجز بصورة واضحة للعيان، فالتخلف وتباين المصالح والاختلافات الفكرية قد عملت عملها في خلق حالة الاحباط والسلبية التي تمر بها هذه المنظمة التي عقد عليها البعض آمالاً وبالغ في أهميتها كمجال للتعاون.

ويصح الشيء نفسه في مجال عدم الانحياز، تلك المنظمة التي اتسعت دائرتها وضمت دولاً غير منحازة بالشكل ولكنها منحازة بالمضمون، الأمر الذي أدخل الصراع بين المعسكرين إلى داخل المنظمة. كما أن اتساع العدد وتباين المصالح قد

فعلا مفعولها في إضعاف التضامن، فبقيت أهمية المنظمة مقصورة على التأثير السياسي المعنوي أكثر من أي شيء آخر.

هناك بعض الدول العربية التي كانت تظن أن اتجاهها نحو أوروبا في التعاون يمكن أن يحقق لها بعض المنافع الاقتصادية المهمة، هي الأخرى اصيبت بخيبة الأمل، إذ وجدت أوروبا غارقة في حساباتها المصلحية وحريصة على مصالحها الاقتصادية لدرجة لا تدع مجالاً لاستفادة هذه الدول، وبذلك سرعان ما اكتشفت هذه الدول أن عملية الحصول على رأس المال لتمويل مشاريعها التنموية لا تأتي من التعاون مع الغرب بل من التعاون مع البلاد العربية. وبذلك اتضح أن ما قدمته البلاد العربية من مساهمة في عملية التمويل التنموية يفوق ما يقدمه الغرب كله مجتمعاً. وهكذا فشل مجال التعاون هذا كما فشلت المجالات الاقليمية غير العربية الأخرى.

وغني عن البيان أن فكرة المغرب العربي وإن كانت تظهر بين الحين والآخر على السطح، إلا أنها لم تدخل مرحلة التحقيق بعد، ولم تستطع أن تحقق خطوة ملموسة إلى الامام في مجال التنفيذ. ومهما يكن فهي كقضية مجلس التعاون الخليجي لا اعتراض عليها ولا تشكل عائقاً في سبيل التعاون العربي بل يمكن أن تكون خطوة إيجابية على هذا الطريق.

إذن فالعمل العربي المشترك يمر الآن في مرحلة تأزم بسبب العوامل النفسية والقانونية التي ذكرناها، فماذا يمكن أن يعمل للخروج من هذا الوضع؟ هناك أولاً ميثاق الجامعة العربية الذي مضت عليه فترة طويلة دون أن يعدل ليستوعب الاوضاع العربية الجديدة، فهو وعاء لم يعد كافيا لاحتواء تطورات الوضع العربي وروح العصر.

فالعمل العربي المشترك قد مر بتجربة اتضحت من خلالها عقبات لم يكن من الممكن مجابهتها بسبب نصوص الميثاق.

ولعل أهم هذه القضايا هو ظهور الحاجة للتنسيق المركزي بين المنظمات المتخصصة من جهة، وبينها وبين الأمانة العامة للجامعة من جهة أخرى. وهي المشكلة نفسها التي ظهرت في الأمم المتحدة التي بينها وبين الجامعة العربية شبه كبير فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي والأجهزة. وقد درس هذا الموضوع لمدة طويلة من قبل مجلس وزراء الخارجية وفي لجان فنية عديدة.

والمسألة الثانية تتعلق بطريقة اتخاذ القرارات ومسؤولية تنفيذها. وجوهر الموضوع هو محاولة الارتقاء بالعمل العربي المشترك عن طريق الأخذ بمبدأ القرار بالأكثرية بدلاً من القرار بالاجماع، وقد وضعت صيغ متعددة لمشروع القرار بالأكثرية.

إذن هناك حاجة ملحة لاجراء إصلاح شامل في تركيب الجامعة العربية في هذه النواحي.

فمؤسسة الجامعة العربية لا تحتاج لانشاء أجهزة جديدة بقدر ما تحتاج لتقوية أجهزتها الحالية وتنفيذ القرارات التي سبق اتخاذها. ومن أجل الحقيقة لا بد من التنويه أن الأمانة العامة الجديدة التي أتت بعد كامب ديفيد وانتقال الجامعة من القاهرة إلى تونس قد بدر منها ما يدلل على رغبتها في عملية التقوية والاصلاح المشار إليها، كما أنها قامت ببعض الخطوات في هذا المجال. وإن كانت عملية الاصلاح لم تنجح بعد فذلك أمر لا يعود لها بقدر ما يعود لقضية الارادة السياسية للدول الأعضاء.

إن الاصلاح المؤسسي للجامعة العربية وما يتطلبه ذلك من تغييرات في الميثاق أمر سياسي من دون شك، والوضع السياسي كما أسلفنا يمر بحالة جزر في الوقت الحاضر، فما العمل؟

إنني أعتقد أن عملية إثارة هذا الموضوع من قبل المؤمنين بضرورة تقوية العمل العربي المشترك يجب أن تستمر ويجب ألا تؤدي حالة الاحباط وفشل المحاولات السابقة إلى التخلي عن هذه القضية الحيوية. فإثارة الموضوع بنظري يجب ألا يتوقف بل يجب إبقاء الموضوع حياً وموضوعياً على جدول أعمال اجتماعات الجامعة مهما طال الوقت.

ولكن بجانب ذلك هناك ما يمكن عمله حتى قبل أن تتم عملية الاصلاح المشار اليها وتعديل الميثاق. هناك المنظمات المتخصصة والأجهزة التي تم إنشاؤها وهي موجودة الآن وتملك الحد الأدنى من الوسائل المادية والقانونية للعمل. هذه المؤسسات التي تشكل بمجموعها إطاراً شرعياً للعمل العربي المشترك يمكن أن تستغل وتنشط من أجل هذه الغاية. هناك دول عربية مؤمنة بالعمل العربي المشترك، وهناك دول غير مهتمة وإن كان لا ينقصها الايمان، وهناك دول مصابة بالاحباط، وربما هناك من هو يائس من هذه الامكانية. فعلى الدول المؤمنة أن تعمل ضمن الأجهزة الموجودة لدفع الآخرين للعمل والاهتمام.

إنني أدعو الدول العربية المؤمنة بالعمل العربي المشترك أن تتصرف على هذا الأساس بغض النظر عن موقف الآخرين. وبعبارة أخرى أرى أن تقوم هذه الدول بتطبيق الاتفاقيات الموجودة حتى ولو لم يقم الآخرون بتطبيقها، أي أن تنفذ هذه الدول التزاماتها وما تمليه عليها الاتفاقيات المعقودة حتى ولو لم تقم دول أخرى بتنفيذ التزاماتها، لانهاء حالة الاحباط الناتجة عن المعاملة بالمثل التي تؤدي بمن يرغب في التنفيذ أن يتوقف عن تنفيذ التزاماته بسبب أن الآخرين لا ينفذون التزاماتهم.

هناك بعض القضايا الفنية التي تستطيع هذه الدول عملها من أجل خلق جو

إيجابي للعمل، أو على الأقل مقاومة حالة الاحباط السائدة الآن. فمثلاً تستطيع هذه الدول أن تتصرف بما تمليه عليها مصلحة العمل العربي المشترك بغض النظر عن تصرف الآخرين، أي أن تجعل تصرفها منفصلاً عن تصرف الآخرين، وعلى سبيل المثال أن تدفع مساهمتها المالية التي تعهدت بها والتي توجبها الاتفاقيات بغض النظر عن الآخرين سواء دفعوا أم لم يدفعوا. كما أنها تستطيع أن ترشح لهذه المنظمات أفضل عناصرها من حيث الايمان القومي ومن حيث القدرة الفنية والنشاط بغض النظر عما يفعله الآخرون. وتستطيع هذه الدول عندما تكون مستضيفة لبعض هذه المنظمات المتخصصة أن تمد لها يد العون المادي والمعنوي كدولة مقرّ، وأن تنفذ التزاماتها كاملة، وان تولي عناية خاصة لفعاليات هذه المنظمات، وتستضيف مؤتمراتها وتسهل عملية إقامة وعمل الموظفين فيها من الدول العربية الأخرى وهكذا. أقول على هذه الدول أن تقوم بذلك دون المعاملة بالمثل، ودون أن تتأثر بما تعمله الدول المستضيفة الأخرى. هذه أمور بإمكان الدول العربية المؤمنة بالعمل العربي المشترك أن تقوم بها، وهي بذلك تكون قد وضعت حداً لحالة الاحباط، وأغلقت باب المعاملة بالمثل والمحاكاة التي ربما تساهم في زيادة الاحباط في هذا العمل. ان الموقف الايجابي الذي تقفه هذه الدول لا بد أن يلاحظ بمرور الوقت من قبل الآخرين، الأمر الذي سيساعد دون شك على الموازنة النفسية لحالة الاحباط، وسيبعث روح الأمل عند البعض الآخر ممن تأثروا سلبياً بحالة الاحباط، فتتسع دائرة الموقف الايجابي، وبذلك تبدأ العجلة بشيء من الدوران. وكلما دارت اكتسبت قدرة جديدة على الدوران وهكذا.

ثمة جانب أراه مهما في هذه القضية يتعلق بالاعلام. الجانب السياسي، كما هو متوقع في البلاد العربية، طاغ على الجوانب الأخرى من العمل العربي المشترك. وكنتيجة لذلك هو أن الاحباط في الجانب السياسي قد غطى جوه السلبي على المنجزات في الجوانب الأخرى. فالمنجزات في الجوانب الأخرى ليست معدومة وليست قليلة كما يوحي الجو السلبي السائد. فالمنجزات في الجوانب غير السياسية موجودة وفي بعض الأحيان لا بأس بها، إلا أن التعريف بهذه المنجزات ضعيف. أتذكر مرة أنني قرأت كراساً عن منجزات الجامعة العربية في الميدان الثقافي فوجدتها منجزات جيدة، وقد دهشت لأنني لم يسبق أن علمت عنها من وسائل الاعلام. وقد خلقت تلك المعلومات عندي حالة من التفاؤل والراحة النفسية. لذلك أرى من المفيد جداً أن يزداد الاعلام بشتى وسائله عن منجزات المنظمات المتخصصة والأجهزة غير السياسية في الجامعة. وأرى أن يكون الاعلام موجهاً بالدرجة الأولى لاصحاب القرار في الجامعة العربية والحكومات العربية أي المسؤولين في المستوى السياسي ومن هم دونهم من كبار الموظفين لزيادة معلوماتهم عما تم إنجازه في مختلف الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والفنية. إن الاعلام عن هذه النواحي مفيد في مقاومة روح الاحباط الناتجة عن العمل السياسي المتعثر وخلق نوع من حالة التوازن النفسي وتقوية الروح الايجابية. وعلى وجه التحديد أرى أن تقوم كل مؤسسة من هذا النوع بإصدار كراس سنوي عن منجزاتها، كما أرى أن يزود المسؤولون دوماً بهذه المعلومات وأن يصار إلى نشرها في وسائل الاعلام العربية التي قليلاً ما تتناول منجزات ونشاطات المؤسسات العربية التي تزاول العمل العربي المشترك وذلك نقص كبير في نظري.

الجامعة العربية مؤسسة قومية وعملها ليس إلا حصيلة للوضع العربي. والوضع العربي إن كان في الوقت الحاضر ليس على ما يرام فهو لن يكون كذلك غداً لأسباب موضوعية وليست عاطفية. لقد دعا العرب إلى الوحدة منذ مدة فقامت بعض الخطوات ولم توفق، وبقي الوضع على ما هو عليه ألا وهو وضع التجزئة فهل نجحت التجزئة في أن تكون البديل؟ إنها بنظري لم تنجح ولا في أي مجال. لم تنجح في موضوع التنمية لأسباب سبق أن نوهت عنها في مجالات أخرى، إذ لا سبيل لتنمية حقيقية توازي حالة التنمية الموجودة في دول العالم المتقدم دون موارد متكاملة ودون سوق واسعة ودون حماية عسكرية قديرة وهي أمور غير موجودة في وضع التجزئة كما هو واضح دون الخوض في التفاصيل. وقد فشلت التجزئة فيما هو أهم من التنمية وأهم من كل شيء آخر ألا وهو موضوع الأمن. ولا أظنني بحاجة لشرح مضمون ذلك فهو أمر معروف للجميع. لذلك لا مناص من الوحدة عاجلاً أم آجلاً. المؤمنون بالوحدة سيجدون أن الأدلة المؤيدة لايمانهم تزداد يوماً بعد يوم، والمترددون سيواجهون الشواهد التي لا بد أن تجبرهم على اتخاذ موقف، وحتى الجاحدون سوف لن يجدوا بداً من هذه الطريق لأنه في عالم اليوم لا بد من التكتل والوحدة.

إن تقوية ميثاق الجامعة على طريق جعلها أكثر إلزاماً وبالتالي أكثر فعالية أمر لا مناص منه. وإجراء إصلاح في علاقات المنظمات المتخصصة أمر ضروري. وإن كان الوضع الحالي وضع إحباط وسلبية فهناك ما يمكن عمله لتجاوز هذا الوضع إلى الوضع الايجابي السليم.

فهرس عام

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

■ دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥))
(٣٨٤ ص ـ ١٥٤ ل. ل. / ٩ $) .... مجموعة من الباحثين

■ الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية
(١٥٢ ص ـ ٦٠ ل.ل./٣ $) .... د. محمد رضا محرم

■ البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين ... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦ ص ـ ١٤٤ ل. ل. / ٩ $) .... د. عبدالله عبد المحسن السلطان

■ التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والاسس المضمونية والعملية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص ـ ١٩٦ ل.ل./ ١٢ $) .... د. فؤاد حمدي بسيسو

■ المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعة ثانية
(٥١٦ ص ـ ٢٠٦ ل.ل./ ١٢ $) .... د. حليم بركات

■ مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة
(٢٥٦ ص ـ ١٠٢ ل.ل./ ٦ $) .... د. حسن نافعة

■ اللغة العربية والوعي القومي... طبعة ثانية
(٤٨٤ ص ـ ١٩٤ ل.ل./١٢ $) .... ندوة فكرية

■ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق ... طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ١٩٤ ل.ل./ ١٢ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي

■ السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤)) (٣٤٤ ص ـ ١٣٨ ل.ل./٨ $) .... د. هالة ابو بكر سعودي

■ الهجرة الى النفط... طبعة ثالثة (٢٤٠ ص ـ ٩٦ل.ل./ ٥ $) .... د. نادر فرجاني

■ العرب وافريقيا (٨٢٤ ص ـ ٣٧٠ ل.ل./ ١٨ $) .... ندوة فكرية

■ الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص ـ ٦٢ ل.ل./ ٤ $) .... د. عدنان مصطفى

■ الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٤))
(٣٥٢ ص ـ ١٤٠ ل. ل. / ٨ $) .... مجموعة من الباحثين

■ الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ (٢٣٦ ص ـ ٩٤ ل.ل./ ٦ $) .... اعداد مروان بحيري

■ التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣))
(٣٩٦ ص ـ ١٥٨ ل. ل. / ١٠ $) .... د. محمد السيد سليم

■ العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي (٧١٢ ص ـ ٢٨٤ ل.ل./ ١٧ $) .... ندوة فكرية

■ انتقال العمالة العربية المشاكل ـ الآثار ـ السياسات
(٣١٢ ص ـ ١٢٤ ل. ل. / ٨ $) .... د. ابراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل

■ جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص ـ ٤٥٢ ل.ل./ ٢٢ $) .... ندوة فكرية

■ الصراع العربي ـ الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ص ـ ١٠٠ل. ل./٦ $) امين حامد هويدي

■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الاول: المؤلفون ـ القسم الاول: بالعربية
(١٠٦٠ ص ـ ٥٥٠ل.ل / ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الاول: المؤلفون ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية
(١٠٩٦ ص ـ ٥٥٠ل.ل./ ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين ـ القسم الاول: بالعربية
(٤٠٠ ص ـ ٢٠٠ ل. ل. / ١٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية
(٣٦٨ ص ـ ٢٠٠ ل. ل. / ١٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثالث: الموضوعات (ثلاثة اقسام)
(٢٢٧٢ ص ـ ١٦٤٠ ل. ل. / ٩٨ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ النظام الاقليمي العربي ... طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة (٢٧٢ ص ـ ١٠٨ ل.ل./ ٧ $). جميل مطر ود. علي الدين هلال

■ التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية ... طبعة ثانية
(٤٧٢ ص ـ ١٨٨ ل.ل./ ١١ $) .... د. عبد المنعم السيد علي

الدكتور سعدون حمادي

- ولد في كربلاء بالعراق عام ١٩٣٠
- حصل على البكالوريوس بادارة الاعمال من الجامعة الاميركية في بيروت عام ١٩٥٢، وعلى الماجستير ثم الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة ويسكونسن بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٧
- درّس الاقتصاد في اعدادية التجارة في النجف بالعراق ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ثم في كلية الزراعة بجامعة بغداد ١٩٥٧ - ١٩٥٨
- رئيس تحرير جريدة الجمهورية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨
- عمل وزيراً للاصلاح الزراعي في العراق عام ١٩٦٣، ومستشاراً اقتصادياً في مجلس الرئاسة في الحكومة السورية عام ١٩٦٤، ثم كخبير اقتصادي في معهد التخطيط التابع للامم المتحدة في دمشق ١٩٦٥ - ١٩٦٨، ثم عين رئيساً لشركة النفط الوطنية العراقية عام ١٩٦٨، ووزيراً للنفط في العراق ١٩٦٨ - ١٩٧٤، ثم وزيراً للخارجية ١٩٧٤ - ١٩٨٣، ثم وزيراً للدولة في رئاسة الجمهورية ١٩٨٣، ثم رئيساً للمجلس الوطني في العراق منذ تشرين الأول ١٩٨٤
- رئيس جمعية الاقتصاديين العراقيين ١٩٦٨ - ١٩٧١، وعضو في المجمع العلمي العراقي، ورئيس مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية
- له العديد من الكتب والمقالات المنشورة منها:

نحن والشيوعية في الأزمة الحاضرة (١٩٥٩)، نحو اصلاح زراعي اشتراكي (١٩٦٤)، مذكرات وآراء في شؤون النفط (١٩٨٠)، ملاحظات حول قضية الحرب مع ايران (١٩٨٢)، القومية العربية والتحديات المعاصرة (١٩٨٥)، آراء حول قضايا الثورة العربية (١٩٦٨)، في سبيل الجمهورية والوحدة العربية (١٩٨٦).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الثمن: [illegible] ل. ل.
أو ما يعادلها